الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

مجلة فصلية تصدر عن قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه العدد الخامس ـ السنة الثانية ١٩٩١

أين الأقلام العسكرية؟

لا شك أن وراء كل إنجاز سؤالاً ملحاً وضاغطاً وكل استنتاج أو مفهوم يتوصّل إليه باحث ما لا بدّ أن يكون قد بدأ بسؤال شغل باله وملك عليه عقله لفترة من الوقت وحول موضوع معين. وليس بالضرورة أن ينجح الباحث دائماً في عمله، فكم من سؤال بقي من دون جواب وكم من مشكلة بقيت من دون حل.

وللتساؤل شروط أولها أن يكون السؤال في محلّه. فلا نسأل مثلاً عن إضاءة الشوارع والباحات العامة إذا كانت معظم البيوت مظلمة ولا نسأل عن معاقبة الكاذب إذا كان القاتل والسارق يمرحان ويسرحان بكل حرّية، كما لا تجوز الدهشة لمنظر رمي الأوراق من السيارة إذا كانت أكوام النفايات تملأ الشوارع والطرقات. ومن شروط السؤال أيضاً أن يكون واقعياً والجواب عليه ممكناً، فلا نسأل عن تأمين الكهرباء والهاتف والماء دفعة واحدة في بلد خارج من حرب مدمّرة، كما لا يجوز مثلاً للمرأة أن تسأل عن الخادمة ومواكبة الموضة وتأمين السيارة الفخمة من زوجها المحدود الراتب والتعويضات. ويبقى الشرط الأهم لكل سؤال أن يكون له «طعمة» أي أن يكون الجواب عليه يحمل فائدة ما حتى ولو كانت شخصية.

انطلاقاً من هذه المقدمّة الصغيرة أطرح سؤالي المشروع: أين هي الأقلام العسكرية في لبنان؟ فباستثناء قلمين أو ثلاثة معروفين لا نرى إلاّ الفراغ، كل الفراغ في مكتبتنا العسكرية. أين هو أرشيفنا العسكري؟ أين الأبحاث التي تتناول الجيش اللبناني وتجربته الفريدة. منذ نشأته وحتى اليوم؟ أين الكتابات في عقيدته ودوره وأين الدراسات في الأمن الوطني والقومي؟ أين من تناول حرب الخليج من الناحية التقنية والعسكرية الصرف. سؤال أطرحه وأريده استفزازياً علّه يلقى الصدى. وها هي صفحات الدفاع الوطني مفتوحة لمثل هذه الدراسات الضرورية بالإضافة إلى المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فلا يجوز أن يصدر عدد واحد بدون دراسات عسكرية تتناول أبحاثاً محلية، إقليمية أو دولية كما لا يجوز مطلقاً أن نتقن استعمال البندقية فحسب، فللقلم أيضاً قوة السيف وقد تكون الكتب في مجالات متعددة أصدق أنباءً من السيف.

العقيد علي حرب
مدير التوجيه

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ **تلفون**: ٤٩٠٠٠٥ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر**: ١٥٠٠ ليرة لبنانية ـ **الاشتراك السنوي**: للأفراد ١٠,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٢٠,٠٠٠ ليرة لبنانية في لبنان ـ ١٥٠ دولاراً أميركياً في الخارج بما فيه رسوم البريد.

● **الاعلانات والاشتراكات**: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني». ● **التوزيع**: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

مدير التحرير
غسان شديد

الفهرست

العدد الخامس ـ السنة الثانية ١٩٩١

كلمة التحرير ١

القرار ٤٢٥ بين القانون والسياسة ..... د. سليم حداد ٥

السلام من منظور اسرائيلي
لماذا تتمسك اسرائيل بالمفاوضات المباشرة وتعارض المؤتمر الدولي؟ نبيل خليفة ١٧

قدرات اسرائيل النووية ..... العميد نزار عبد القادر ٤٩

الوحدة الاوروبية
وموقعها في النظام الدولي الجديد ..... د. جوزف أبو جودة ٧٣

دور المصارف التجارية في مرحلة إعادة إعمار لبنان ..... د. الياس سابا ١٠٣

الاسس التاريخية لنظام التعليم في لبنان ..... د. علي فتوني ١١٣

التعليم العام في لبنان بين القطاعين الرسمي والخاص ..... جورج أبي صالح ١٣١

الثروة الحرجية في لبنان
واقعها، أسباب اندثارها وطرق معالجتها ..... ريكاردوس الهبر ١٤٧

لبنان كما أراه ..... د. صادق مكي ١٦٣

كتب

الأوراق السرية لحرب الخليج ..... العميد الركن أديب سعد ١٧٩

الحروب الحقيقية ..... مهى أبو شقرا كرامة ١٩٥

The Civil War
and the Lebanese Administration ..... Dr Randa Antoun ٢١٩

إن المواضيع المنشورة تُعبّر عن رأي كتّابها

بنك عوده
ش.م.ل

رأس المال ل.ل ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مدفوع بكامله
س.ت ١١٣٤٧ بيروت - لائحة المصارف ٥٦
عضو في جمعيّة مصارف لبنان

المركز الرئيسي والإدارة العامة

بيروت، لبنان
جادة فؤاد شهاب - حيّ مار نقولا
ص.ب. ٢٥٦٠ - ١١
هاتف: ٣٣١٦٠٠ (٠١) - ٣٢١٢٩٩ (٠١)
برقيًا: سودي
تلكس: DIRODI 42291 - 42292 - 42393 LE
DIRODI 43012 - 43013 - 43014 LE
تلفاكس: ٣٣٢٢٩٣ (٠١)

طرابلس
شارع عزمي

شكا
الطريق العام

جبيل
مركز سان لويس

جونيه
بولفار فؤاد شهاب

زوق مكايل
سنتر عازار

جل الديب
مركز جل الديب

بحمدون *
الطريق العام

الحازميّة
مستديرة الحازميّة

بيروت
الفرع الرئيسي
جادة فؤاد شهاب

فرع الصيفي *
شارع الأرز

فرع الحمراء
شارع الحمراء

فرع الدورة
بولفار الدورة

فرع المصيطبة
شارع مار الياس

الحدث
سنتر السيدة

صيدا
بولفار رياض الصلح

صيدا *
المدخل الجنوبي
بولفار صيدا - صور

* مقفل حاليًا

HAKI LEO BURNETT

القرار ٤٢٥
بين القانون والسياسة

بقلم: الدكتور سليم حداد(*)

يتمحور الوضع القانوني للجنوب اللبناني حول القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي في التاسع عشر من آذار ١٩٧٨، على الرغم من مرور ثلاثة عشر عاماً ونيف عليه. وما زال وضع الجنوب اللبناني أسير السياسات الدولية والاقليمية، تتلاعب بمصيره ومستقبله جاعلةً منه إحدى الساحات الرئيسة للعبة الأمم. ومن الواضح أن هذه اللعبة ازدادت حدّة بعد حرب الخليج ونتائجها المدمِّرة على العراق ـ وغيره ـ الذي كان يشكّل قوة عسكرية ضخمة تهدّد «التوازن الاقليمي» في منطقة الشرق الأوسط. وتحوّلت الأنظار باتجاه سوريا التي ما تزال تحتفظ بثقلها السياسي والعسكري في منطقة يُراد لها أن ترضخ للسلام الأميركي الآتي إليها من بوّابة ما يُسمّى، هذه الأيام، «بالنظام العالمي الجديد». إن ما يجري حالياً في الجنوب اللبناني يمكن أن يكون مقدّمة لتنفيذ القرار ٤٢٥ وتحرير الجنوب بالكامل، بما فيه الشريط الحدودي المحتلّ، كما يمكن أن يكون مجرّد حلقة من حلقات المماطلة والتسويف التي قد تنتهي إلى توزيع الجنوب إلى مناطق نفوذ متعدّدة تسهّل وضع ترتيبات أمنية وغير أمنية تخدم المصالح الاستراتيجية الاسرائيلية وتكون توطئة لتوطين الفلسطينيين، وذلك نتيجة لتغيّر المعطيات والظروف التي كانت سائدة عند إصدار القرار المذكور. فهذه المدة المنقضية منذ ١٩٧٨ حتى الآن شهدت متغيّرات كثيرة، محلياً، وإقليمياً ودولياً، على جميع الصعد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، لا بدّ أن تلقي بظلالها على أية حركة سياسية تهدف إلى تطبيق قرار الأمم المتحدة المجمَّد طوال هذه الفترة انتظاراً لظروف أفضل. لكن، مما لا ريب فيه أن القرار ٤٢٥ يبقى الأداة الأساسية التي ينبغي استخدامها مع الجميع، وفي وجههم، من أجل تحرير الجنوب وإعادته إلى السيادة اللبنانية، وبخاصة بعد التطورات السياسية العالمية التي ستؤدّي حتماً إلى تعزيز دور المؤسسات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة. فبعد سقوط سياسة الاستقطاب الدولي التي تحكّمت بالسياسات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية

(*) دكتور في الحقوق. أستاذ في الجامعة اللبنانية.

الثانية حتى الأمس القريب، ستتحوّل الأمم المتحدة إلى ساحة للقاء بعدما كانت ساحة للتجاذب، وستضطرّ كل القوى في العالم للتكيّف مع هذا الواقع الجديد، ولا سيّما الكيان الاسرائيلي الذي كان يستقوي بحلفائه الغربيّين، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية، لتعطيل القرارات الدولية التي لا تتلاءم ومصالحه أو مخطّطاته. من هنا، لا بدّ من فهم طبيعة القرار ٤٢٥ ومحاولة تكييفه مع المعطيات والظروف الجديدة.

١ ـ طبيعة القرار ٤٢٥

أولاً: تبني القرار ٤٢٥:

تمّ تبنّي هذا القرار من قبل مجلس الأمن الدولي في ١٩ آذار ١٩٧٨ بأكثرية اثني عشر صوتاً وامتناع دولتين عن التصويت[١]، علماً ان الصين لم تشارك في التصويت[٢]. وجاء نصّه كما يلي:

إن مجلس الأمن

بعد أن أخذ علماً برسائل المندوب الدائم للبنان (S-12606, S-12600) والمندوب الدائم لاسرائيل (S-12607).

وبعد أن استمع إلى تصريحات مندوبي لبنان واسرائيل الدائمين.

مبدياً قلقه الشديد بالنسبة لتدهور الوضع في الشرق الأوسط ولنتائج ذلك بالنسبة للمحافظة على السلم الدولي.

ومعلناً عن قناعته بأن الوضع الحالي يعيق إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط.

١ ـ يطلب أن تُحترم بدقة وحدة الأراضي اللبنانية وكذلك سيادة واستقلال لبنان السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً.

٢ ـ يطلب إلى اسرائيل أن توقف عملها العسكري ضد وحدة الأراضي اللبنانية وأن **تسحب قواتها دون إمهال من كامل الأراضي اللبنانية.**

٣ ـ يقرّر بناء على طلب الحكومة اللبنانية أن ينشىء فوراً تحت سلطته قوة دولية مؤقّتة لجنوب لبنان من أجل تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين و**مساعدة الحكومة اللبنانية على تأمين عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة**، على أن تكون هذه القوة مؤلّفة من عناصر تقدّمها الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.

---

(١) صوّتت إلى جانب القرار الدولي التالية: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، فرنسا، بوليفيا، كندا، الغابون، ألمانيا (الفدرالية)، الهند، الكويت، موريس، نيجيريا، فنزويلا؛ وامتنعت عن التصويت: تشيكوسلوفاكيا والاتحاد السوفياتي.

(٢) أعلن مندوب الصين في حينه أن بلاده اتّخذت دائماً موقفاً مختلفاً في كل ما يتعلّق بإرسال قوات تابعة للأمم المتحدة: Chronique mensuelle, ON U, avril 1978, P. 15.

٤ ـ يرجو الأمين العام بـأن يقدّم خـلال أربع وعشرين سـاعة تقـريراً حـول تطبيق القرار الحالي.

وتطبيقـاً لهذه الفقـرة الأخيرة رفـع الأمين العـام تقريـره لأعضاء المجلس في نهـاية الجلسـة التي جرى فيهـا تبنّي القرار ٤٢٥، وقـد حدد فيـه فترة انتـداب القـوات وعـيّن المبـادىء الـرئيسـة لطبيعة عملهـا ووضع خطـة عمل لهـا، وقدّر تكـاليف العملية وطـريقة تمويلها. تمّت الموافقة على هذا التقرير في الجلسـة المسائيـة التي عقدهـا مجلس الأمن في اليوم نفسه، بمـوجب مشروع القرار الـذي قدّمـه مندوب المملكـة المتحدة وأصبـح القرار ٤٢٦، بتصويت مماثل للقرار ٤٢٥.

والجدير بالذكر هنا أن مندوب الاتحاد السوفياتي كان قد أبـدى في حينه تحفظـاته، وأعلن أن بلاده لا توافق على مشروع القرار المقدّم من قبل الـولايات المتحـدة، لكنه يـأخذ بعين الاعتبار الطلب المقدّم من لبنان بهذا الخصوص، وأن وفـد بلاده لن يقف عقبـة دون إقرار المشروع، لكنه سيمتنع عن التصويت[٣].

ثانياً: **مضمون القرار**

من الواضح أن القرار ٤٢٥ الذي أُقـرّ ردّاً على الاجتيـاح الاسرائيلي لجنـوب لبنان، تعاطى مع المشكلة الناجمة عن هذا الاجتياح من جانبين اثنين: أحـدهما خـارجي، ويتعلّق بالاحتلال الاسرائيلي لجزء من الأراضي اللبنانية، والآخـر داخلي، ويتعلّق بـالسلطة الفعليـة للدولة اللبنانية. من هنا كانت خصوصية القرار ٤٢٥ وخصوصية الدور المـوكل إلى قـوات الأمم المتحدة في لبنان.

أ ـ إن المهمة الأولى لقوات الأمم المتحدة هي تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية من كامل الأراضي اللبنانية، لكي تكون وحدة الأراضي اللبنانية وسيادة لبنان محترمة بدقة. هذا مع العلم أن القرار يقضي بانسحاب القوات الاسرائيلية «دون إمهال» حسب النص الفرنسي و«حالاً» حسب النص الانكليزي؛ إلّا أن المسؤولـين الاسرائيليين أعلنـوا بصراحة كليـة أن الانسحاب غير المشروط من جنوب لبنان ليس وارداً. وبـالفعل، صرح بيغن، رئيس الـوزراء الاسرائيلي في حينه، بأن «الجيش الاسرائيلي لن ينسحب إلّا بعد التوصّـل إلى اتفاق يضمن الأمن التام للمنطقة. ويفيد أن المقصود بذلك عقد اتفاق مع جميع الفرقاء المعنيين، على أن يتمّ بالطبع استبعاد منظمة التحـرير الفلسطينيـة[٤]. ثم أعلن بيغن في ما بعـد أن «الجيش الاسرائيلي لن ينسحب من جنوب لبنان إلّا عندما يضمن أن الفلسطينيين لن يتواجدوا فيـه بعد الآن، وعندما يساعدنا في ذلك السوريون وعندما يسيطر الجيش اللبناني سيطرة تـامة على هذا الجزء من الأراضي اللبنانية»[٥].

---

(٣) ورد كلامه في مجلة: Chronique mensuelle، المرجع السابق.

(٤) ورد تصريحه في جريدة «Le Quotidien de Paris»، في ١٧ آذار ١٩٧٨.

(٥) ورد هذا التصريح في جريدة «Le Figaro»، في ١٢ نيسان ١٩٧٨.

وهكذا، اقتصر وجود القوات الأممية في الجنوب على «منطقة عازلة» تبلغ مساحتها ما يقرب من ٨٠٠ كلم مربعاً، تقع بين الليطاني والمنطقة التي تسمّى بالحزام الأمني. وهذا الوضع لم يتبدّل تبدلاً يُذكر منذ شهر حزيران ١٩٧٨، عندما تحقّق آخر انسحاب اسرائيلي عقب الاجتياح الذي حصل في ذلك العام، وتكرّس بعده قيام الحزام الأمني في منطقة الشريط الحدودي كما يظهر في الخارطة أدناه.

وعلى الرغم من الغزو الاسرائيلي للبنان الذي حصل العام ١٩٨٢ وتجاوز القوات الاسرائيلية طريق الشام وصولاً إلى بيروت وكسروان، فضلاً عن احتلال جبل الباروك، ثم إرغامها على الانسحاب، لم يطرأ أي تغيير يُذكر على الخريطة الجغرافية السياسية والأمنية للجنوب اللبناني الذي ما يزال فعلياً موزّعاً إلى ثلاث مناطق نفوذ تتغيّر تلاوينها من وقت إلى آخر. لكن مسألة عودة الجنوب بكامله إلى السيادة اللبنانية ما زالت تراوح مكانها إلى حد كبير، وما زالت اسرائيل ترفض تطبيق القرار ٤٢٥ متذرّعة بذرائع شتى، ليست في الحقيقة سوى تمويه لمقاصدها الحقيقية، وهي التوصّل إلى تدابير أمنية وغير أمنية مع السلطات اللبنانية تنظّم علاقات البلدين على المدى البعيد.

ب ـ أما المهمة الثانية لهذه القوات فهي مساعدة الحكومة اللبنانية لتأمين عودة سلطتها الفعلية إلى الجنوب. ومن الواضح أن هذا الدور يتجاوز مسألة الانسحاب الاسرائيلي من المنطقة، إذ إن انسحاب القوات الاسرائيلية من المنطقة يعيد بشكل تلقائي (ipsofacto) سلطة الحكومة اللبنانية إليها حسب قواعد القانون الدولي. لكن كلمة «فعلية» التي وردت في نص القرار لم تُضَف عبثاً. فمن المعروف أن السلطة اللبنانية كانت غائبة قبل الغزو الاسرائيلي للجنوب بمدة طويلة، ولهذا لم يكن كافياً أن تنسحب القوات الاسرائيلية لتستعيد الحكومة اللبنانية سلطتها «الفعلية» هناك.

ثمة إشكالية بهذا الخصوص تتعلّق بما يعرف «بالنطاق المحفوظ» الذي تنصّ عليه الفقرة السابعة من المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة، والذي لا يحق للمنظمة الدولية التدخل فيه مبدئياً. يتنازع رجال القانون اتجاهان بهذا الشأن:

ـ الاتجاه الأول هو الذي يعتقد بإمكانية تدخل مجلس الأمن في كل مرة يكون فيها ثمة تهديد للسلم والأمن الدوليين. وهكذا، يستطيع مجلس الأمن التدخل حتى في حرب أهلية إذا اعتبر أن هذه الحرب تشكّل خطراً حقيقياً على السلم الدولي. وفي هذه الحال، نكون أمام «وضع» يسمح للمنظمة العالمية بالتدخل تطبيقاً لأحكام المادة ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن حاجز الصلاحية الداخلية المحفوظ للدول الأعضاء بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية يسقط عندما تجتمع الشروط الآتية:

«من جهة أولى، وجود انعكاسات دولية للنزاع بسبب تداخل المصالح الخارجية فيه، ومن جهة ثانية، إمكانية اضطراب السلم العالمي نتيجة لهذا الوضع».

ـ أما الاتجاه الثاني فيعتبر على العكس أنه يجب المحافظة على نطاق محفوظ

لصلاحية الدولة الوطنية (المادة ٢ الفقرة ٧ من الميثاق)، يقتضي احترامه من قبل المنظمة العالمية. ولهذا اعتبر بعض المندوبين، عند تبنّي القرار ٤٢٥، أن البند الثالث يتضمّن سابقة خطيرة... قد يكون لها انعكاسات مؤسفة على حياد القوات الدولية وعدم تحيّزها[٦].

إلّا أن محكمة العدل الدولية الدائمة ترى «أن مسألة معرفة ما إذا كانت قضية ما تدخل ضمن النطاق المحفوظ للدولة هي مسألة نسبية أساساً لأن ذلك يتعلّق بتطور العلاقات الدولية»[٧].

إن عملية القوات الدولية في لبنان تشابه عملية القوات الدولية في الكونغو، كما تمّ فهمها في البداية، وكذلك عملية القوات الدولية في قبرص دون أن تكون مع ذلك مماثلة لهما.

ـ فالقوات الدولية في الكونغو وجدت نفسها مكلّفة بملء الفراغ الناجم عن انهيار جهاز الأمن الداخلي الكونغولي، وبالتالي، القيام بدور الشرطة العائد أصلاً لسلطات الدولة.

ـ أما القوات الدولية في قبرص فمهمتها «عمل ما هو ضمن سلطتها للحؤول دون عودة المعارك والمساهمة في إعادة النظام وحفظه، وكذلك العودة إلى الوضع الطبيعي»[٨].

لكن، ثمة فارق جوهري بين هاتين القوتين والقوات الدولية في لبنان، ذلك أن القوات الدولية في الكونغو وقبرص كُلّفت بإعادة الوضع القائم، بينما كُلّفت القوات الدولية في لبنان بالحؤول دون العودة إلى الوضع القائم السابق، أي إزالة الأسباب التي أدّت إلى الاجتياح الاسرائيلي عبر بسط السلطة الفعلية للدولة اللبنانية على الجنوب. من هنا، يمكن القول إن طلب القوات الدولية من قبل الدولة اللبنانية، بقدر ما كان فعل سيادة، هو في الوقت نفسه سعي لاستعادة هذه السيادة على قسم من أرض الوطن.

٢ ـ القرار ٤٢٥ ومستقبل الجنوب

لقد تمّ تعاطي الأمم المتحدة مع موضوع الجنوب على قاعدة أن الدولة اللبنانية عاجزة عن مدّ سلطتها إلى هذه المنطقة إلى أمد غير منظور. وبالفعل، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٧٨ ما يلي: «إني أعتقد أنه علينا الانتظار طويلاً قبل أن تصبح الحكومة اللبنانية في وضع يمكّنها من الإشراف على المنطقة ودون إرسال قواتها الذاتية

---

(٦) Chronique mensuelle P. 14، المرجع السابق.

(٧) «La question de savoir si une certaine matière rentre ou ne rentre pas dans le domaine exclusif d'un Etat est une question essentiellement relative, elle dépend du développement des rapports internationaux».

Cour Permanente de Justice internationale, série B, nº 4, p. 24, Cité par R.L. Bindschedler: La délimitation des compétences des Nations Unies, R.C.A.D.I., 1963, V. 108, P. 393.

(٨) القرار ١٨٦، تاريخ ٤ آذار ١٩٦٤، الفقرة الخامسة.

إليها... إن الإشراف على هذا الجزء من البلد سيبقى بين أيدي القوات الدولية المؤقّتة العاملة في لبنان»[٩].

أولاً: **مأزق القوات الدولية:**

تُعتبر إعادة تثبيت السلطة اللبنانية في الجنوب الغاية الرئيسة للقوات الدولية في لبنان، بعد تحقيق انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي اللبنانية. وهذه السلطة ليست في الواقع سوى البعد الداخلي لمفهوم السيادة الوطنية التي تتحقّق بانسحاب القوات المحتلّة وعودة أجهزة الدولة إلى ممارسة نشاطها كاملاً دون انتقاص، وبوجه الجميع دون استثناء.

إلّا أن الوضع في الجنوب عانى عملياً من مأزق ثلاثة بعد صدور القرار ٤٢٥:

(١) ـ مأزق انتشار القوات الدولية الذي توقف عملياً منذ ١٣ حزيران ١٩٧٨، ولم يعد ليتقدّم بعد ذلك التاريخ خطوة واحدة باتجاه الحدود الدولية المعترف بها بين لبنان والكيان الاسرائيلي.

(٢) ـ مأزق إعادة تثبيت السلطة اللبنانية في منطقة عمل القوات، وهذه المهمة لم تتقدّم هي الأخرى كثيراً إلّا في الفترة الأخيرة، وذلك بالترابط مع المأزق الثالث.

(٣) ـ المأزق السياسي الذي عاشته بيروت، وهو الأهم بنظرنا، حيث كانت السلطة اللبنانية تعاني من الحروب الأهلية المتنقّلة بين الطوائف والمناطق وداخلها، الأمر الذي أدّى إلى حال من الشلل الكلي كان لا بدّ أن يؤثّر سلباً على مهمة القوات الدولية في الجنوب.

أما الآن، وبعد اتفاق الطائف الذي يؤسّس لوفاق وطني جديد، يكفيه رغم كل الثغرات أنه أوقف الحرب الأهلية المدمّرة وبدأ بإعادة اللحمة إلى أبناء الشعب الواحد وإعادة السلطة إلى الشرعية اللبنانية، بحيث أن المأزق السياسي اللبناني الداخلي بدأ بالحلحلة، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على المأزقين الآخرين، فيضفي عليهما دينامية افتقادها طوال السنوات الماضية، قد تصل بهما، إذا ما استمرّ الوضع الدولي في إيجابيته، إلى الغاية المنشودة، وهي تحرير الجنوب بكامله وعودة السيادة اللبنانية إليه.

لكن المشكلة تبقى في ما تريده اسرائيل من لبنان وفي لبنان. فمنذ ١٩٧٨، كانت اسرائيل تطالب بالاتفاق معها على تدابير أمنية في الجنوب تصون أمنها وتضع الجنوب تحت وصايتها، حتى لنكاد نقول إنها سعت دوماً لوضع الجنوب تحت نظام الكوندومنيوم[١٠]. وقد حاولت تحقيق هذا الهدف من خلال اتفاق ١٧ أيار ١٩٨٣ الشهير،

---

(٩) - Chronique mensuelle, mai 1978, P. 49.

(١٠) «Le condominium est le régime d'un territoire sur lequel plusieurs Etats exercent en commun = les compétences étatiques normalement exercées ailleurs par un seul Etat. Il constitue donc un

والتدابير الأمنية التي نصّ عليها والتي أقلّ ما يُقال فيها إنها تشكّل خرقاً فاضحاً للسيادة اللبنانية على جزء من أرض الوطن.

ولا يمكن لأحد أن يتجاهل اليوم قضية حادّة مرشّحة للتفاقم في السنوات القادمة، وهي مسألة المياه في الشرق الأوسط. فهل سترضى اسرائيل بالتخلّي عن الثروة المائية اللبنانية في البقاع والجنوب، في الوقت الذي تزداد فيه حاجتها إلى المياه بفعل التوسّع السكاني والعمراني، وبالتالي الزراعي، الذي نشهده حالياً نتيجةً لهجرة اليهود السوفيات وغير السوفيات إليها، وفي الوقت الذي تتعرّض فيه هذه الثروة إلى الهدر على أيدي اللبنانيين؟

وهل سترضى اسرائيل بالتخلّي نهائياً عن منطقة «الحزام الأمني»، الذي أنشأته ورعته وغذّته طوال هذه السنين، فأعطته وظيفة مزدوجة إذ جعلت منه في الواقع امتداداً للكيان الاسرائيلي في الأراضي اللبنانية على الصعد الجغرافية والاقتصادية والحياتية والسياسية، ومنفذاً لها على السوق اللبنانية وعبرها إلى الأسواق العربية؟ وهل يمكن أن ترضى اسرائيل بأن يؤدّي تطبيق القرار ٤٢٥ لما كان عليه الوضع قبل العام ١٩٧٨ من إقفال للحدود والعودة إلى إحياء أحكام الهدنة المعقودة بين البلدين عام ١٩٤٩؟

وماذا سيكون موقف الولايات المتحدة من المطالب الاسرائيلية، بالإضافة إلى مقاصدها ومطالبها بالذات، وليس أقلّها مسألة الرهائن الأجانب في لبنان وخطتها للهيمنة الكاملة على منطقة الشرق الأوسط؟

وعلينا نحن أيضاً ألّا ننسى أن الإطار العام للقرار ٤٢٥ هو السعي إلى إقامة «سلام عادل» في الشرق الأوسط. وإن أي تطبيق لهذا القرار سيتمّ في إطار «السلام»، لكنْ بصرف النظر عن كونه عادلاً أو غير عادل. فالسلام كان دائماً سلام الأقوياء وليس سلام الضعفاء. من هنا، فإن تغيّر المعطيات، والتجارب السابقة تجعلنا نحذر من المفاجآت التي قد تحصل.

ثانياً: بين الأمس واليوم:

بتاريخ ٣١ تموز ١٩٧٨، أبلغت الحكومة اللبنانية الأمين العام للأمم المتحدة أنها اتّخذت القرار بإرسال وحدة تكتيكية إلى تبنين الواقعة ضمن منطقة عمليات القوات الدولية، بعد تبادل وجهات النظر مع جميع المعنيّين عدة مرات، وبعدما تبيّن لها أن العقبات الرئيسة التي كانت تحول دون الإقدام على تحريك وحدات الجيش اللبناني باتجاه الجنوب قد تمّ تجاوزها[١١].

---

partage de compétence suivant des modalités diverses de répartition». Colliard, Institutions des relations internationales 7e édit., Dalloz, 1978, P. 150. =

(١١) S/12845 para. 49.

وبالفعل، اتُّخذ هذا القرار على أثر تطمينات وضمانات وحتى طلبات مباشرة بهذا المعنى من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، بعد كثير من التردّد من قبل الحكومة اللبنانية حينذاك. فقد اطمأنّت السلطات اللبنانية إلى التأكيدات المتكرّرة من قبل وزارة الخارجية الأميركية والأمين العام للأمم المتحدة بأن «طريق الجنوب باتت مفتوحة وحرة أمام الجيش اللبناني»[١٢].

وفي التاريخ المذكور أعلاه، وكما كان مقرّراً، غادرت ثكنة أبلح في البقاع باتجاه الجنوب وحدةٌ عسكرية مؤلّفة من ٧٠٠ رجل و٨٠ سيارة و٩ رشاشات وأربع ناقلات جند مصفّحة وأربعة مدافع من عيار ١٢٢ ملم.

اجتازت الوحدة العسكرية دون أية عراقيل آخر مراكز القوات السورية التابعة لقوة الردع العربية والخطوط الأولى للقوات المشتركة الفلسطينية ـ اللبنانية على بعد مسافة قصيرة من جسر الحاصباني. ووصلت إلى المراكز الأولى التي تسيطر عليها القوات الدولية في قرية كوكبا، ومن هناك، كان عليها أن تكمل طريقها باتجاه تبنين، علماً أن البلدة التالية التي كانت ستجتازها وحدة الجيش اللبناني هي مرجعيون التي تسيطر عليها ميليشيا سعد حداد.

عندها تحقّقت طائرتا استطلاع تابعتان لسلاح الجو اللبناني من أن الطريق قد سُدَّت بالحواجز على مسافة كيلومترين قبل مدخل مرجعيون. وتعرّضت الطائرتان لرشقات الرشاشات بينما كانت القنابل تتساقط على بعد مئات الأمتار من الوحدة العسكرية المتقدّمة.

اضطرّت وحدة الجيش اللبناني للتوقف عن التقدّم نحو تبنين وانتظار تعليمات جديدة. وهنا برزت الشروط الاسرائيلية للسماح لوحدة الجيش اللبناني بمتابعة سيرها:

أ ـ إلغاء التدابير التأديبية ضد الرائدين حداد وشدياق اللذين كانا يسيطران على المنطقة في حينه.

ب ـ المحافظة على حرية المرور عبر «الجدار الطيب».

ج ـ يترتّب على قوات الجيش اللبناني، من أجل الوصول إلى تبنين والبقاء فيها دون الخروج منها في ما بعد، أن تسلك معبراً ساحلياً لا يمرّ في المناطق المسيحية المقفلة.

د ـ بقاء مسألة حماية هذه المناطق المقفلة من اختصاص الميليشيات فقط.

---

(١٢) L'Orient-le Jour, 13 Août 1978، «وبالمناسبة تلقّى رئيس الدولة الياس سركيس في حينه عدة رسائل خطية من الأمين العام والمسؤولين الأميركيين والقادة العرب يعلمونه فيها أنه تمّ إجراء ما هو ضروري على الصعيد الدبلوماسي من أجل السماح بتوجّه الجيش اللبناني في ظروف أمنية كاملة، وبدون أية مشاكل إلى المنطقة الحدودية وفقاً للقرارين ٤٢٥ و٤٢٦ الصادرين عن مجلس الأمن».

والغريب في الأمر أن الولايات المتحدة الأميركية كانت تزكي هذه الشروط كلها أو بعضها، وراحت تلحّ على الحكومة اللبنانية بأن تتروّى إذا لم تقرّر الرضوخ للشروط الاسرائيلية، وذلك بحجة تدعيم فرص السلام في المنطقة العربية عشية انعقاد قمة كامب دايفيد التي كانت مقرَّرة في الخامس من أيلول ١٩٧٨، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة اللبنانية في حينه، الدكتور سليم الحص، إلى التصريح بأن «الأميركيين استدرجونا إلى هذا المركب ثم تخلوا عنّا»[١٣].

وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة والقوات الدولية، وجدت الوحدة اللبنانية نفسها في مأزق كامل، الأمر الذي دعا إلى تخفيض عديدها في ١٣ آب ١٩٧٨ إلى فرقة من الرماة مدعّمة بثلاثة رشاشات أوتوماتيكية وأربع ناقلات جند مصفّحة. أما الجزء الأساسي من الوحدة فقد انكفأ نحو الشمال الشرقي لكوكبا إلى راشيا الوادي وأبلح، لأن قصف الوحدة كان مستمراً من قبل الميليشيات المحلية.

وفي الثالث عشر من أيلول ١٩٧٨، أشار فالدهايم في تقريره إلى أن «الاتصالات مستمرة من أجل تحقيق انتشار الجيش اللبناني. لكن كل الجهود المبذولة بقيت دون جدوى»[١٤].

من الواضح أن تلك الكيلومترات القليلة التي تفصل بين كوكبا وتبنين كانت «رمزاً لكل الطرق المقفلة في العاصمة بيروت وفي لبنان الشمالي قبل الطرق المقفلة في لبنان الجنوبي»[١٥]. لكن الوضع الحالي مختلف، فكل الطرق مفتوحة في بيروت والشمال والجبل، وأملنا أن تبقى الطريق مفتوحة إلى جزين وإلى الجنوب بكامله حتى تطبيق القرار ٤٢٥ بحذافيره.

---

(١٣) L'Orient-le Jour, 25 Août 1978.

(١٤) S/12845. para. 51

(١٥) جريدة «الأنوار»، المقال الافتتاحي، ١٢ آب ١٩٧٨.

مع أطيب التمنيات

بنك ناسيونال دي باريس أنتركونتينينتال

Avec les Meilleurs Vœux
de la
Banque Nationale de Paris
Intercontinentale

البنك اللبناني الفرنسي

شركة مساهمة لبنانية ○ رأسمالها ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية مدفوع بكامله ○ السجل التجاري بيروت ١٩٦٧٨ ○ لائحة المصارف رقم ١٠

الادارة العامة

العنوان المؤقت : شارع الفريد نقاش ، الأشرفية هاتف : ٣٢٨٥٥٥ ـ ٣٣٦٥٧٧ ـ تلكس : ٤٢٣١٧

الفروع

		تلفون		تلكس	
بيروت					
فرع الأشرفية	ساحة سامسن	٣٢٤٩٤٧/٨	**٣٣٧٦١١**	٤٢٠١٥	٤١٧٤٥
فرع العكاوي	طلعة العكاوي	٣٣٦٢٣٠			
فرع الدورة	مستديرة الدورة	٨٩٠٥٤٠	٢٦١٨١٣	٤٤٠٣١	٢٢٧٧٦
فرع الجفينور	مركز الجفينور	٣٦٥٩١٠	٣٦٥٩٢٩		٢٢٦٩٥
فرع حارة حريك	بناية كاميليا	٨٣٥٤٢٤			٤٠١١٣
فرع المزرعة	مستديرة فردان ـ المزرعة	٣١٣٤١٦	٣٠٥١٨٨	٢١٠٧٨	٢٠٩٣٥
فرع سامي الصلح	بولفار سامي الصلح	٣٨٤٧٧١/٩	٣٨٨٧٧١		٤٠١١٢
فرع سن الفيل	مستديرة سن الفيل	٤٩١٨٨٦	٤٩٩٧٦٣		
جونية	طريق قصر العدل	٩١٤٨١١	٩٣٤٦٨٥		٤٥٩١٦
صيدا	شارع رياض الصلح	٧٢٠٨٢٢	٧٢٣٩٩٨		٢١٧٦٧
طرابلس					
فرع التل	بولفار عبد الحميد كرامي	٦٢٠١٨٠/١	٦٢٨٠٥٩/٦٠		٤٠٧٢٥
فرع الزاهرية	شارع محمد كرامي	٦٢١٨٧٢	٦٠١٨٨٠		٤٦٠١٨
فرع التبانة	شارع سوريا	٦٢١٧٧٥/٦			
البترون	طريق بيروت	٦٤٢٧٨٩	٦٤١٠٠١		
صور	بولفار بيروت	٧٤٠٢٤٣	٧٤٠٧٤٦		
زحلة	حي البربارة	٨٢٢٠٧٧	٨٢٢٤٠١/٦١٨		٢٣٦١٨
بر الياس	شارع الشام	**٨٢٤٨٩٩**			

CREDIT LIBANAIS SAL الإعتماد اللبناني ش.م.ل

"Votre Banque dans toutes les régions Libanaises"

Centre Sofil
Boulevard Fouad Chéhab - B.P.: 166729 - Beyrouth - Liban
Tél: (01) 216871 - 325024 - 865485

Tlx: 40706 - 40707 - 23570 CRELIB LE
825269 DATCL. UF (New York)
Fax: 00357 - 9 - 515771 – SATELLITE Réseau Inmarsat: No. 1450123

Dr. Joseph Torbey	Président - Directeur Général	S.E. Me. Jacques Joukhadarian	Membre
Dr. Samir Makdessi	Membre	Mr. Nadim Lababidy	Membre
Mr. Jacques Sehnaoui	Membre	Cheikh Nagib Takieddine	Membre
Dr. Mohamad Rahal	Membre	Me. Rachid Jalkh	Membre

BEYROUTH & BANLIEUE (22 Branches)

Hamra
Rue Hamra - Imm. Ghanem
Tél: (01) 346960/1- 342954/5 - 347405.

Ras Beyrouth
Rue Jeanne d'Arc - Imm. Husni Khayat
Tél: (01) 347060 /1 - 350293.

Ghobeiry
Blvd. l'Aéroport - Imm. Wazneh Khaled
Tél.: (01) 835525 - 836003.

Mazraa
Boulevard Salam - Imm. Chouein
Tél: (01) 317435 - 312634 - 313590

Verdun (UNESCO)
Rue Verdun - Imm. Said Boubes
Tél: (01) 817610/1 - 302962

Dora - Jisr
Autostrade Dora - Imm. Azar
Tél: (01) 894807/8/11 - 582810/1 - 582304

Rmeil
Rue du Fleuve - Imm. Zoghbi
Tél: (01) 445684 - 443806 - 445275

Bauchrieh
Cité Industrielle - Imm. Boulghourjian
Tél: (01) 497092 - 497260

Zouk
Autostrade Jounieh - Imm. Zeayter
Tél: (09) 901730/1

Bourj Hammoud
Place de la Municipalité - Imm. Mukhtarian & Sarkissian
Tél: (01) 262393 - 264812 - 581093.

Dora - Rond Point
Imm. Bassil - Autostrade Dora
Tél: 269380 - 264813 - 260358 - 491890 - 491899.

Furn El Chebbak
Rue Damascus - Imm. El Ghaoui -
Tél: (01) 281519 - 389125

Ashrafieh
Rue Zahret Al-Ihsan - Imm. Sausalito -
Tél: (01) 216540 (4 lines) - 215735

Sin El Fil
Rue Fouad Chéhab - Centre St. Georges - Imm. Aintabi
Tél: (01) 482367/8 - 495370/1

Broummana
Rue Principale - Imm. Fouad Tawil
Tél: (04) 960349 - 960664

Sofil (Ashrafieh)
Boulevard Fouad Chéhab - Centre Sofil
Tél: (01) 325024 - 216871 - 580716.

Jbeil
Centre Kordahi & Matta
Tél: (09) 942588

* **Ryad El Solh**
Ryad-El Solh - Imm. Esseily

* **Port (Khan El Chouneh)**
Imm. Kamal Ladki

* **Starco**
Centre Starco

* **Hoyek**
Imm. Gabriel & Charles Acar

* **Raouché**
Imm. Haj Toufic Nassar

BEKAA (8 Branches)

Chtaura
Rue de Damas - Imm. Rose Masabki -
Tél: (08) 824001 - 840738 - 840833 - 842372

* **Zahlé**
Imm. Georges Ghossein - Tél: (08) 824522

Zahlé (Mouallaka)
Hoch Al Oumara - Imm. Deir Mar Chaya
Tél: (08) 823200 - 820091

Bar Elias
Rue de Damas - Imm. Araji - Tél: (08) 840751

Machghara
Imm. Albert Karam - Tél: (08) 850297

Jeb Jannine
Imm. Ismail Mohamed Shranek -
Tél: (08) 826593

Ferzol
Imm. de l'ordre Salvatoriens -
Tél: (08) 825521 - 826580

Rachaya - Dahr El Ahmar
Imm. Dib Ahmad Mounzer

NORD (2 Branches)

Tripoli
Rue Abdel Hamid Karamé - Imm. Kantara - Tél: (06) 430350/1 - 600078

Batroun
Rue Principale - Imm. Juliette Adaimi - Tél: (06) 642168.

SUD (1 Branche)

Saida
Rue Riad El-Solh - Imm. Za.. ary - Tél (07) 721401/2

LIMASSOL - CYPRUS (Offshore Branch)

CREDIT LIBANAIS SAL. CYPRUS OFFSHORE BANKING UNIT (C.O.B.U.)
Limassol/Cyprus
Chrysalia Court - 1st Floor - Arch. Makarios III Avenue
P.O.Box: 3492 - Tél: 357 - 5 - 376444 Fax: 357 - 5 - 376807 - Tlx: 4702 CRELIB CY

* Branches Temporairement Suspendues

السلام من منظور اسرائيلي

لماذا تتمسك اسرائيل بالمفاوضات المباشرة وتعارض المؤتمر الدولي

بقلم: نبيل خليفه(*)

يشكل مفهوم اسرائيل للسلام مدخلاً لفهم الصراع داخل اسرائيل بين تجمع حزب العمل وتكتل الليكود، سواء بالنسبة للمفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل، أم بالنسبة للمؤتمر الدولي للسلام، أم بالنسبة لمقترحات جيمس بيكر (الأولى والثانية) الخاصة بالحوار العربي ـ الفلسطيني ـ الاسرائيلي. وإذا كان ما يشهده الوسط السياسي الاسرائيلي من صراعات قد غطّى على ما عداه، فهذا ليس أمراً جديداً في تاريخ السياسة الاسرائيلية، بل هو استمرار لصراع برز إلى العلن في منتصف الثمانينات بين التيارين السياسيين الكبيرين في إسرائيل (المعراخ والليكود) على خلفية موقفهما من المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط. ولقد بلغ هذا الصراع نقطة حاسمة (نقطة الخيار) بين الحرب والسلام بفضل عوامل متعددة منها: الانتفاضة الفلسطينية، وقبول منظمة التحرير بالقرارين رقم ٢٤٢ و٣٣٨، وبدء الحوار الأميركي ـ الفلسطيني، والتحولات الكبرى في علاقة الجبارين وما سبقها وتبعها من أحداث في أوروبا الشرقية وانفتاحها على اسرائيل وهجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل، والاعتدال العربي الذي عبّرت عنه مقررات مؤتمر القمة في الدار البيضاء (أيار/ مايو ١٩٨٩)، ووصول إدارة الرئيس بوش إلى السلطة في الولايات المتحدة أوائل العام نفسه ووضعها في سلم أولوياتها تحقيق نجاح في سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، وبالتحديد في موضوع الصراع العربي الاسرائيلي، وهو ما تكرّر بعد انتصارها في حرب الخليج!

في المحاولة الأميركية الأولى (محاولة بيكر عام ١٩٨٩)، كان القادة الأميركيون يدركون صعوبة مهمتهم، وربما استحالتها بعد أن حملت نتائج الانتخابات الاسرائيلية إلى

(*) صحافي ـ باحث.

السلطة، وبشكل بارز، تكتل الليكود بزعامة اسحق شامير الشخص الذي اختاره مناحيم بيغن لخلافته في قيادة التيار «الوطني القومي» في اسرائيل. ولهذا حبس الاسرائيليون أنفاسهم وهو يتابعون زيارة رئيس وزرائهم إلى واشنطن (نيسان/ أبريل ١٩٨٩) لأن الادارة الأميركية اشترطت عليه آنذاك أن يحمل أفكاراً جديدة يمكن أن تشكّل مدخلاً لعملية السلام. ولقد كان هناك خوف حقيقي من أن تشهد العلاقات الاسرائيلية ـ الأميركية مأزقاً حقيقياً يؤثّر على وضع اسرائيل السياسي والعسكري والاقتصادي.

يومها اقترح شامير، لفك عقدة التمثيل الفلسطيني في المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية، إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، يختار فيها الفلسطينيون ممثليهم إلى المفاوضات. ووُصف هذا الاقتراح بأنه «ضربة معلم» وضعت الكرة في الملعب العربي ـ الأميركي، بحيث علّق عليه ياسر عرفات بالقول: «هذه ليست مبادرة بل بالون اختبار يرمي إلى إعاقة جهود السلام التي تقوم بها مصر والأردن والتي تمهّد لعقد المؤتمر الدولي»[1]. مع ذلك، تلقّف العرب الكرة وأعادوها إلى الملعب الاسرائيلي قابلين بمبدأ إجراء الانتخابات... وهنا بدأ شامير سلسلة شروطه المعروفة (والتي لم تنته) حول من يشارك ومن لا يشارك في المؤتمر ومن ينتخب ومن لا ينتخب.... وحول مصير الأراضي المحتلة والقدس والعلاقة بمنظمة التحرير، وتوقّفت جهود بيكر الأولى عند هذا الحدّ!

في المحاولة الأميركية الثانية (محاولة بيكر الجارية حالياً، في ١٩٩١)، تسعى الادارة الأميركية إلى تخطّي الصعاب والعراقيل التي أوقفت محاولتها الأولى، وبخاصة بعد الدفع القوي الذي خلّفته حرب الخليج في نتائجها وانعكاساتها على الوضعين الاسرائيلي والعربي على السواء. إن هذه المحاولة خلقت (وستخلق) شروخاً (عادية أو عميقة) داخل اسرائيل، وداخل العالم العربي، وداخل أميركا نفسها وبينها وبين اسرائيل والعرب. وسيكون من المهم جداً أن تتمكّن إدارة الرئيس بوش من السيطرة على هذه الصعاب وفتح الطريق أمام سلام حقيقي في المنطقة.

فما هي الصيغة المناسبة للوصول إلى مثل هذا السلام؟

الرأي العام الدولي وجد في صيغة «المؤتمر الدولي للسلام» الصيغة الأنسب والوحيدة لقيام تفاهم عربي ـ اسرائيلي. والآن، يجرى الحديث عن «مؤتمر اقليمي». هذا «المؤتمر الاقليمي»، وعلى عكس ما يُكتب ويُقال، ليس اقتراحاً أميركياً، بل هو اقتراح اسرائيلي، قدّمه اسحق شامير نفسه لمساعد الأمين العام للأمم المتحدة ماراك غولدنغ في ١٤ حزيران ١٩٨٧، يوم زار المنطقة موفداً من الأمين العام للاطلاع على وجهات نظر دول المنطقة والأطراف المعنيين بشأن عقد «المؤتمر الدولي للسلام». ثم عاد شامير وطوّر اقتراحه هذا معرباً عن استعداده للقاء اقليمي ـ دولي برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (٤ ـ ٣ ـ ١٩٨٨)، هدفه افتتاح المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والعرب. وكان

---

(١) الديار ١٦ ـ ٤ ـ ١٩٨٩.

هذا الاقتراح من البدائل التي اقترحها شامير لمواجهة الضغوطات الداخلية (حزب المعراخ) والدولية المؤيّدة للمؤتمر الدولي. انه نتيجة للصراع القائم داخل اسرائيل (ومع الخارج)، والذي لا يزال قائماً حول نظرة اسرائيل إلى السلام بشكل عام، وحول التمسّك بمبدأ المفاوضات المباشرة مع العرب بشكل خاص.

فلماذا تتمسّك اسرائيل بالمفاوضات المباشرة كما تراها وتريدها؟

ولماذا تعارض اسرائيل (اليمين الديني ـ القومي) المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط؟.

... في الإجابة عن هذين السؤالين تكمن العناصر الأساسية التي تتحكّم بمحاولة جيمس بيكر الجديدة، وبالمسار العام لعملية السلام في المنطقة!

ملاحظات أولية

منذ بداية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في أواخر الأربعينات والسؤال المطروح باستمرار، على اسرائيل، وعلى العرب، وعلى الدول المعنيّة بهذا الصراع هو التالي: ما هي الوسيلة لتحقيق سلام عادل وشامل؟... ومنذ العام ١٩٤٨ حتى الآن، قُدّمت عشرات مشاريع التسوية، سواء من الجانب العربي أم من الجانب الاسرائيلي أم من جانب الدول الأخرى والمؤسسات الدولية (الجمعية العامة ومجلس الأمن). وأحد المشاريع البارزة التي طُرحت، جاء على لسان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي السوفياتي، ليونيد بريجنيف، أمام المؤتمر السادس والعشرين للحزب (موسكو، ٢٣ ـ ٢ ـ ١٩٨١) حيث اقترح عقد «مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط». منذ ذلك الحين، وهذه الفكرة تشقّ طريقها (مع تنوّعات في الرؤية والمضمون والاطار والصلاحيات) عبر الرأي العام الدولي، ومنه بالتأكيد اسرائيل: الدولة (الموقف الرسمي) والقوى السياسية (الأحزاب).

فكيف كانت تتصوّر اسرائيل الوسيلة (الإطار) لتحقيق السلام العربي ـ الاسرائيلي قبل اقتراح بريجنيف؟ وهل تغيّر شيء بالنسبة إليها بعد هذا الاقتراح وتكراره موسّعاً على لسان شيفارنادزه، وزير الخارجية السوفياتي السابق؟

١ ـ تشكّل مقولة «**المفاوضات المباشرة**» (كوسيلة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي) **حجر الزاوية في المفهوم الاسرائيلي منذ قيام اسرائيل حتى اليوم**. ومن بين المبرّرات الكثيرة للإصرار الاسرائيلي على المفاوضات المباشرة أمران جوهريان:

الأول: أن المفاوضات المباشرة المؤدّية عادةً (أو حكماً) إلى معاهدات ثنائية **تعني اعترافاً بإسرائيل** من جانب الدول التي تفاوضها وتبرم المعاهدات معها (وضع مصر ومعاهدتي كامب ديفيد). وهي بحاجة **لمثل هذا الاعتراف من الدول المحيطة بها، لتأمين اندماجها السياسي ـ الاقتصادي في المحيط.**

الثاني: إن المفاوضات المباشرة تعطي اسرائيل ميزة التفوق في ميزان القوى

(على المستويين السياسي والعسكري) عندما تفاوض كل جانب عربي (كل دولة عربية) بمفردها. فاختلال التوازن الستراتيجي بين اسرائيل والدول العربية منفردة يجعلها أكثر قدرة على فرض (بل تأمين) الشروط الأكثر ملائمة لها.

ينتج عن هذين الأمرين مواقف اسرائيلية مهمة:

* إن اسرائيل تفضّل دائماً إجراء مفاوضات مباشرة مع كل دولة عربية من دون مشاركة فريق ثالث.

* وإذا كان لا بدّ من فريق ثالث، فهي تختار الولايات المتحدة بالتأكيد نظراً لحرص الأميركيين على المصالح الاسرائيلية.

* وفي أصعب الحالات، تقبل بالمشاركة الثنائية للقوتين العظميين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (مؤتمر جنيف ١٩٧٣).

* وتعارض اسرائيل، من حيث المبدأ مشاركة أوروبا (فرنسا وبريطانيا) في التفاوض، نظراً لارتباط المصالح الأوروبية بالمصالح العربية. فالأوروبيون يؤيّدون اسرائيل لاعتبارات «أخلاقية»، لكنهم يؤيّدون العرب لاعتبارات مادية.

* كذلك تفضّل اسرائيل استبعاد دور الأمم المتحدة في المفاوضات بسبب المعايير الحقوقية ـ الأخلاقية المعتمدة في المنظّمة والتي لا توافق اسرائيل، ونظراً لميزان القوى الموالي للعرب داخل المؤسسة الدولية. من هنا سعي اسرائيل إلى تحديد، بل «تهميش» دور الأمم المتحدة في عملية التفاوض والسلام. ثم إن اسرائيل لا تنسى أن الجمعية العامة اتخذت قراراً يساوي بين الصهيونية والعنصرية.

٢ ـ إن **المفاوضات المباشرة** كانت جزءاً من مهام «لجنة التوفيق والمصالحة» التي شكّلتها الأمم المتحدة بقرارها رقم ١٩٤ تاريخ ١١ ـ ١٢ ـ ١٩٤٨ لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي... فقد دعا قرار الأمم المتحدة «الحكومات والسلطات المعنيّة إلى توسيع نطاق المفاوضات وإلى البحث عن اتفاق وبطريق **المفاوضات** التي تجري إما **مباشرة** أو مع لجنة التوفيق بغية اجراء تسوية لجميع المسائل المعلّقة»[٢]. ومع ان اللجنة السياسية للجامعة العربية قبلت مقترحات لجنة التوفيق (اجتماع القاهرة ١٢/٤/١٩٥٠) فقد رفض الأمين العام للجامعة السيد عبد الرحمن عزام «مبدأ المفاوضات المباشرة مع اسرائيل إلّا بشروط. ومنذ ذلك الحين وجميع المشاريع الرسمية للحكومات الاسرائيلية تضع في صلب بنودها ضرورة إجراء مفاوضات مباشرة عربية ـ اسرائيلية كشرط ضروري لحل النزاع بينهما:

* ففي مشروع **ليفي اشكول** رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق، الذي طرحه أمام

---

(٢) منير الهور ـ طارق موسى: مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ ـ ١٩٨٢ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٣. ص ٣٦.

الكنيست بتاريخ ١٧ ـ ٥ ـ ١٩٦٥، كـردّ على مقتـرحات الـرئيس التونسي حبيب بـو رقيبة لتحقيق المصالحة العربية ـ الاسرائيليـة، نصّ البند الثـاني على مـا يلي: «تقتـرح اسرائيل إجراء **مفاوضات مباشرة** بينهـا وبين البلـدان التي وقّعت على اتفـاقات الهـدنة من أجـل إحلال **اتفاقية السلام** محل اتفاقيات الهدنة»[٣].

* **ايبـا ايبان** وزيـر خارجيـة اسرائيل الأسبق خطب أمـام الجمعية العـامة لـلأمم المتحدة (٨ ـ ١٠ ـ ١٩٦٨) وحدّد، بشكل مفصّل، المبـادىء والأسس التي تريـد اسرائيل تحقيق السلام من خلالها واختتمها بالقول: «لا يمكن تصفية النزاع (العربي ـ الاسرائيلي) والانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام، **إلا على طاولة المفاوضات**»[٤].

* **ايغال آلون** في مشروعـه المشهور للسـلام (١٩٧٣) والمعروف «بخطة آلون» يعتبر المفاوضات أمراً مسلّماً به ويشرح مدقّقاً ومفصّلاً مـا يجب أن يكون عليـه موقف اسرائيـل تاريخياً واستراتيجياً وديموغرافياً واقتصادياً وسياسياً بالنسبة للأراضي المحتلّـة، «**عندمـا تبـدأ المفاوضـات**»، لأن اسرائيل ستتعـرّض لضغوطـات لتقديم تنـازلات... على أن يبقى هدفها الوصول **عبر المفاوضات** إلى اتفاقيات سلام مرفقة بتسويات أمنية»[٥].

* **غولدا مـائير** أصرّت أمـام الكنيست، وهي تعلن قبولهـا قرار وقف النـار في حرب أوكتوبر ١٩٧٣، عـلى توضيـح ما تعنيـه الفقرة الثـالثة من قـرار مجلس الأمن رقـم ٣٣٨ تاريخ ٢٢ ـ ١٠ ـ ١٩٧٣ والقائلة: «يقرر (مجلس الأمن) أن تبدأ فـور وقف إطلاق النـار وخلاله **مفاوضات** بـين الأطراف المعنيـة تحت الاشراف الملائم بهـدف إقامـة سلام عـادل ودائم في الشرق الأوسط»، بحيث أكّـدت رئيسة الـوزراء السـابقـة «**ان تفسـير التعـريف الخاص بالمفاوضات بـين الفرقـاء، هو المفـاوضات المبـاشرة**»[٦]. ومن الصعوبـات التي أثارتها اسرائيل أمام انعقاد مؤتمر جنيف ١٩٧٣، كتنفيذ للقرار ٣٣٨، «معارضة اسرائيـل لأن يكون لأوروبا أي دور في المؤتمر، ولا تريد بالتالي **إشراك بريطانيا وفرنسا في أعمـاله**» وإصرارها على «أن يكـون دور الأمم المتحدة **محـدوداً للغايـة** وأن يكون للسكـرتير العـام **للأمم المتحدة دور «شرفي»** حتى يكون المؤتمر تحت الاشراف الكامل للدولتين العظميين[٧]».

* **مناحيم بيغن**، في مشروعه للسلام[٨] الذي عرضه على الـرئيس كارتـر (١٥ ـ ٧ ـ ١٩٧٧)، قَبل بمبدأ المؤتمر الدولي بصيغة جنيف ١٩٧٣، وشدّد فيه أولاً، على «أن تفاوض **اسرائيل كلَ بلد عربي مجاور لها على حدة**»، وثانياً، «أن يتـوجه الأطـراف **للمفاوضـات**

---

(٣) المصدر السابق. ص ٦٢.
(٤) مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ ـ ١٩٧٤ المكتبة العصريـة ـ صيدا ١٩٧٥. ص ٤٣٦.
(٥) المصدر السابق ص ٤٤٢ ـ ٤٤٨.
(٦) منير الهور. طارق موسى ـ مصدر سبق ذكره ص ١٣٥.
(٧) المصدر السابق ص ١٤٦.
(٨) نشرته «الوطن» الكويتية ١٦ ـ ٧ ـ ١٩٧٧ نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية.

بدون أي شروط مسبقة»، وثالثاً، «ان **هدف المفاوضات** هو التوصل إلى إبرام معاهدة صلح صريحة ومحدّدة بين اسرائيل وجاراتها تتضمّن العلاقات وبخاصة الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية» ورابعاً، «أن تكون **المفاوضات المباشرة** مجالاً لإثارة كل المشاكل بما فيها صيغة المفاوضات المباشرة ذاتها».

* **برنامج المعراخ السياسي للسلام والأمن** لانتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤ نصّ في أهدافه الرئيسية على أن «تبادر حكومة اسرائيل إلى اتخاذ إجراءات سياسية تفضي إلى **مفاوضات سلمية** مع جاراتها من دون شروط مسبقة من جانب أي فريق على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨[٩]» والخطوط الأساسية **لحكومة الوحدة الوطنية** (معراخ ـ ليكود) شدّدت على **استئناف المفاوضات** ضمن إطار كامب ديفيد «وعلى دعوة الأردن إلى **مفاوضات من أجل السلام**[١٠]». كذلك نص برنامج تكتل الليكود على أن اسرائيل «ستدعو الدول العربية جميعاً إلى إجراء **مفاوضات مباشرة** لتوقيع معاهدة سلام»[١١].

* **المؤتمر اليهودي العالمي**. إتّخذ قراراً بالإجماع في ختام اجتماعه بواشنطن (٣ ـ ٢ ـ ١٩٨٣) يطلب فيه «من الحكومات والقوى الدولية دعم **مفاوضات مباشرة** من دون شروط مسبقة بين اسرائيل وجيرانها **وسيلة وحيدة** للتوصل إلى السلام»[١٢].

... هذا التشديد من قبلنا على **مقولة المفاوضات المباشرة** في المفهوم الاسرائيلي، يرتبط **بالعلاقة العنصرية (في الذهن الاسرائيلي) بين مفهوم المفاوضات ومفهوم المؤتمر الدولي**. فقسم من الاسرائيليين (الليكود) ما زال يتمسك بمبدأ المفاوضات المباشرة صراحة، وقسم ثان (المعراج) يغطي هذه المفاوضات **بورقة تين** المؤتمر الدولي!!

أولاً: كل اسرائيل ترفض المؤتمر الدولي ١٩٨١ ـ ١٩٨٤

إذا كان اقتراح بريجنيف للمؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط (٢٣ ـ ٢ ـ ١٩٨١) قد لاقى بعض الترحيب من الجانب العربي والتحفّظ لدى الدول الغربية، فقد ووجه بالرفض القاطع من جانب اسرائيل، كل اسرائيل. وظلّ هذا هو موقف القيادات الاسرائيلية حتى منتصف العام ١٩٨٥ حين بدأ موقف شمعون بيريز زعيم المعراخ ينماز عن موقف اسحق شامير زعيم الليكود بخصوص المؤتمر.

---

(٩) سمير جبور. انتخابات الكنيست الحادي عشر ١٩٨٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ نيقوسيا ١٩٨٥ ص ٢٦١.

(١٠) المصدر السابق: ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣ نقلاً عن «معاريف» ١٤ ـ ٩ ـ ١٩٨٤.

(١١) المصدر السابق ـ ص ٩٢.

(١٢) النهار ٤ ـ ٢ ـ ١٩٨٣.

(١٣) الهور ـ موسى: مصدر سبق ذكره ص ٢٠٢.

١ ـ كان العام ١٩٨١ عام التحدي والقرارات بالنسبة لمناحيم بيغن. فغداة «اقتراح بريجنيف»، قال بيغن في مؤتمر صحفي (٢٤ ـ ٢ ـ ١٩٨١) انه يرفض هذا الاقتراح «لأنه يدعو إلى انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧»، كما يرفض «أية مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية، وهي عنصر أساسي في الاقتراح السوفياتي»[١٣]. ويأتي اقتراح بريجنيف هذا في سياق مواقف دولية مهمة بالنسبة للشرق الأوسط: فالدول الأوروبية كانت قد وقّعت بيان البندقية (١٩٨٠) والأمير فهد ولي العهد السعودي آنذاك أطلق ما عُرف بمشروع الأمير فهد لحل أزمة المنطقة (١٩٨١/٨/٧) والولايات المتحدة بدأت تتهيأ لتقديم مشروعها الخاص (الذي أصبح مشروع الرئيس ريغان ١ ـ ٩ ـ ١٩٨٢).. وكان الجميع قد أخذوا يهجرون اتفاقات كامب ديفيد: عرباً وأوروبيين وأميركيين وسوفياتيين. أكثر من ذلك، فقد حاول الأوروبيون عبر وزير خارجية هولندا كريستوفر كلاو، رئيس المجلس الأوروبي، إقناع بيغن بطروحاتهم. فأنّب بيغن كلاو قائلاً: «ليس لأوروبا الحق في أن تملي على اسرائيل حاجاتها الأمنية وكيفية تحقيقها». وأصدرت الخارجية الاسرائيلية (شامير) أحد أقسى بياناتها ضد المجموعة الأوروبية واصفة سياسة أوروبا بأنها «سياسة هدّامة وسياسة مرتزقة»[١٤]. كذلك حاول اندره غروميكو، وزير الخارجية السوفياتي، استغلال لقائه باسحق شامير في نيويورك، بعد سنوات من القطيعة، ليحثّه على قبول فكرة المؤتمر الدولي، فأعلن شامير «ان اتفاقيتي كامب ديفيد ستبقيان الطريق الوحيد السالك للسلام»[١٥].

ردّ مناحيم بيغن على الجميع «سوفياتيين وأوروبيين» لم يتأخّر، انطلاقاً من قناعة لديه طالما ردّدها في الكنيست ومؤدّاها «**ان حق الشعب اليهودي في أرض اسرائيل هو حق أزلي**»، «**وان تقسيم أرض اسرائيل والسعي إلى السلام هما أمران متناقضان**»[١٦]. وجاء ردّه على مرحلتين في أقل من شهر:

* في الأولى أصاب أربعة عصافير دفعة واحدة في اجتماع الكنيست بتاريخ ٢ ـ ١١ ـ ١٩٨١ (بأكثرية ٥٥ صوتاً ضد ١٨ وامتناع ٢٧) وفيه أقرّت الكنيست:

ـ رفض المشروع السعودي ـ رفض بيان البندقية ـ رفض المؤتمر الدولي (بطريقة غير مباشرة) من خلال تجديد التزام اسرائيل باتفاقات كامب ديفيد ـ إعلان القدس عاصمة أبدية لاسرائيل»[١٧].

* في الثانية، أعلن بيغن ضمّ الجولان إلى اسرائيل (١٤ ـ ١٢ ـ ١٩٨١). وعندما صوّتت الولايات المتحدة ضد الضمّ في مجلس الأمن (على القرار ٤٩٧ تاريخ

---

(١٤) النهار ـ ١٢ ـ ٥ ـ ١٩٨١.
(١٥) النهار: ١ ـ ١٠ ـ ١٩٨١.
(١٦) النهار: ١٩ ـ ١٠ ـ ١٩٨٢.
(١٧) النهار: ٣ ـ ١١ ـ ١٩٨١.

١٨/١٢/١٩٨١)، ردّت حكومة بيغن على الفور «باعتبار اتفاق التعاون الستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة باطلاً ولاغياً»[١٨].

لقد كان جواب بيغن على كل المحاولات واحداً: «إن أي محاولة لتغيير اتفاق كامب ديفيد شكلاً أو مضموناً سترفضها اسرائيل»[١٩]. وهذا الجواب ردّده اسحق شامير بعد انسحاب بيغن من الحياة السياسية وجعله أكثر وضوحاً، فانتقد الذين يقترحون عقد مؤتمر دولي لمعالجة الصراع العربي ـ الاسرائيل. وأكّد «أن سياسة حكومته تدعو للتفاوض مع كل دولة عربية من أجل عقد اتفاق سلام معها»[٢٠].

خلال العام ١٩٨٤، بدأت فكرة المؤتمر الدولي تشقّ طريقها في الأوساط الدولية. فبعد التأييد الفلسطيني والعربي، حظيت بتأييد الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران. كما أن الاتحاد السوفياتي سارع إلى نقل المؤتمر الدولي من مجرّد فكرة ومفهوم إلى اقتراح عملي. فقدّم تصوراً متكاملاً للمؤتمر (٢٩ ـ ٧ ـ ١٩٨٤) في خمسة بنود تتناول:

١ ـ مبادىء التسوية في الشرق الأوسط.

٢ ـ سبل بلوغ التسوية.

٣ ـ مهمة المؤتمر وأهدافه.

٤ ـ المشاركون فيه.

٥ ـ تنظيم أعماله.

لقد علّق مسؤول اسرائيلي على المقترحات السوفياتية بالقول: «نرفض رفضاً باتاً الدعوة السوفياتية» ووصف العرض بأنه ليس جدّياً في أي حال من الأحوال، وان موسكو لا تستطيع القيام بدور مركزي ما لم تُقِمْ علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل. وفي حال إقامة مثل هذه العلاقات، أجاب: «ان مثل هذه الخطوة يمكن أن تساهم في عملية السلام وان اسرائيل يمكن أن تدرس الاحتمالات في ضوء هذه الخطوة»[٢١].

مصدر مأذون في ديوان رئيس الوزراء الاسرائيلي أوضح موقف بلاده بالقول: «ان اسرائيل لم تتلقَّ دعوة من الاتحاد السوفياتي للمشاركة في مؤتمر دولي لحلّ أزمة الشرق الأوسط، وان هذا الاقتراح ليس جدّياً على الاطلاق. وما دام الاتحاد السوفياتي لا يقيم علاقات طبيعية مع اسرائيل ويواصل تزويد أعدائها بأسلحة حديثة، فلا يمكن اعتباره وسيطاً منصفاً يمكن الاستعانة به في المساعي الهادفة الى أي حل لأزمة الشرق الأوسط. ثم

---

(١٨) النهار: ٢٠ ـ ١٢ ـ ١٩٨١.
(١٩) النهار: ٢٩ ـ ٨ ـ ١٩٨٢.
(٢٠) السفير: ٢٢ ـ ٥ ـ ١٩٨٤.
(٢١) النهار: ٣٠ ـ ٧ ـ ١٩٨٤.

ان اسرائيل ليست مستعدّة لإجراء مفاوضات مع منظمة التحرير لأنها تسعى الى إبادة اسرائيل»[٢٢].

واضح من التصريح ان اسرائيل لم ترفض فكرة المؤتمر الدولي بالمطلق ولكنها تريدها أكثر جديّة، وهذا يتطلب تحقيق بعض الشروط ذكرت منها ثلاثة:

* إعادة العلاقات الديبلوماسية بين موسكو وتل أبيب.
* وقف تسليح العرب من جانب السوفيات.
* شطب مشاركة منظمة التحرير في المؤتمر.

مع الاشارة إلى أنها لم تذكر السماح بهجرة اليهود السوفيات كشرط... علماً ان هذا الشرط الأخير سيصبح الشرط الأول فيما بعد!!

٢ ـ شمعون بيريز رئيس حكومة الوحدة الوطنية (بعد انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤) تابع سياسة الليكود في معارضة المؤتمر الدولي وكرّر خلال جولة أوروبية (شباط/ فبراير ١٩٨٥) «رفض اسرائيل لفكرة المؤتمر الدولي حول الشرق الأوسط والذي يفترض مشاركة سوفياتية»[٢٣]. كما «رفض اقتراح الزعيم الروماني نيقولاي تشاوشيسكو في شأن عقد مؤتمر دولي وإشراك السوفيات في صنع السلام في الشرق الأوسط»[٢٤].

وكان الزعيم الروماني أول من حاول إقناع اسرائيل «بالمؤتمر الدولي» في رسالة لمناحيم بيغن في بداية العام ١٩٨٢»[٢٥]. وبعد عودته إلى اسرائيل من جولته الأوروبية، جدّد شمعون بيريز «رفضه عقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط، ودعا موسكو وبكين لإعادة العلاقات الديبلوماسية مع بلاده»[٢٦].

كذلك، أعلن وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين، بعد محادثات في باريس مع وزيري الخارجية والدفاع (رولان دوما وشارل ايرنو)، «أنّه يعارض عقد مؤتمر دولي في شأن الشرق الأوسط»[٢٧]. وفي رسالة جوابية إلى وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز، كرّر شمعون بيريز رفض اسرائيل عقد مؤتمر دولي باشتراك الاتحاد السوفياتي»[٢٨].

---

(٢٢) النهار: ٣١ ـ ٧ ـ ١٩٨٤.
(٢٣) النهار: ٢١ ـ ٢ ـ ١٩٨٥.
(٢٤) النهار: ٢٢ ـ ٢ ـ ١٩٨٥.
(٢٥) النهار: ٦ ـ ١ ـ ١٩٨٥.
(٢٦) النهار: ٢٣ ـ ٢ ـ ١٩٨٥.
(٢٧) النهار: ١٠ ـ ٦ ـ ١٩٨٥.
(٢٨) الأنوار: ٧ ـ ٦ ـ ١٩٨٥.

بداية التحوّل

منذ أيار/ مايو ١٩٨٥ طرأت تحولات على المواقف الدولية من موضوع المؤتمر الدولي، ومنها:

* بدء تثمير اتفاق عمان الذي عُقد بين عرفات والملك حسين في ١١ ـ ٢ ـ ١٩٨٥ والذي عُرف بمشروع «العمل المشترك مع الأردن»، باعتبار ان «الخيار الأردني» لمنظمة التحرير يمكن أن يلتقي مع «الخيار الأردني» لحزب العمل الاسرائيلي والذي طالما اعتبره بيريز، الحل المفضّل لدى اسرائيل.

* جهود الملك حسين في إقناع أميركا (زيارته لواشنطن في أواخر أيار ١٩٨٥) بأننا «نحتاج إلى المظلّة الدولية لتقدّم لنا فرصة للتفاوض»[٢٩]. وهي جهود يبدو انها أثمرت في إقناع الأميركيين بضرورة اتّخاذ قرار وفقاً لمدى جدوى عقد مؤتمر دولي من أجل السلام، سواء أكان ذلك مؤتمراً دولياً أو مؤتمراً تحت إشراف دولي»[٣٠]، على حدّ تعبير الناطق باسم البيت الأبيض لاري سبيكس. فقد بدأ الأميركيون «يتحدّثون الآن عن توفير **إطار دولي** تمهيداً لإجراء مفاوضات سلام»[٣١] على حدّ تعبير ياسر عرفات. لقد بات واضحاً للأميركيين وللاسرائيليين ان الملك حسين، وبدعم من الرئيس المصري حسني مبارك، وبالاتفاق مع عرفات لن يقبل الدخول في **مفاوضات مباشرة مع اسرائيل** إلاّ تحت **مظلة دولية**.

* شروع الادارة الأميركية في التحدّث عمّا تسمّيه «المظلّة الدولية» للمفاوضات، وهو مؤشّر له مغزاه بالنسبة لاسرائيل. فأميركا لم تعد ترفض فكرة المؤتمر، لكنها بدأت تضع الشروط حول عقده.

* وصول السيد ميخائيل غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي (آذار مارس ١٩٨٥) ونظرته الجديدة إلى الصراع العربي ـ الاسرائيلي وموقفه غير عدائي ضد اسرائيل وتمسّك إدارته **بمبادرة المؤتمر الدولي للسلام** كواحد من الأمور النادرة التي حافظت عليها من عهد بريجنيف، وظهور بوادر على تليين الموقف السوفياتي من الدولة العبرية.

* دور الرئيس ميتران ومعه العديد من أقطاب الاشتراكية الدولية (بينهم برونو كرايسكي) في إقناع شمعون بيريز بالمؤتمر الدولي باعتباره المدخل الوحيد للسلام في المنطقة.

* تعاظم التأييد الدولي للمؤتمر: في الأمم المتحدة والمؤتمر الاسلامي ودول عدم الانحياز والتكتّلات الاقليمية... وحتى داخل المؤتمرات اليهودية في العالم.

---

(٢٩) السفير: ٣٠ ـ ٥ ـ ١٩٨٥.
(٣٠) السفير: ٤ ـ ٦ ـ ١٩٨٥.
(٣١) وكالة الصحافة الفرنسية ـ ٢٠ ـ ٦ ـ ١٩٨٥.

إزاء كل هذه التحوّلات، أجرت حكومة شمعون بيريز آخر محاولاتها لإبعاد كأس المؤتمر الدولي عن فمها. وقد تمثّلت هذه المحاولات بثلاثة مواقف:

الأول: صدور بيان رسمي عن مجلس الوزراء الاسرائيلي يعلن صراحة «ان اسرائيل ترى في عقد مؤتمر دولي في الشرق الأوسط تشارك فيه دول ليس لها علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل، خطوة لا تخدم السلام وتؤدّي إلى تصعيد التطرّف بين أطراف النزاع»[٣٢].

الثاني: إعلان مواقف من المؤتمر من جانب وزير الدفاع اسحق رابين ورئيس الوزراء شمعون بيريز. فرابين «أعرب عن قلقه من تطورين طرأ على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط: الأول استخدام اصطلاح «مظلة دولية» الذي يختفي وراءه موضوع مؤتمر دولي للشرق الأوسط؛ والثاني موافقة واشنطن على إجراء مفاوضات تمهيدية مع وفد أردني ـ فلسطيني قد تكون على **حساب إجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل**»[٣٣]. وفي هجوم مرير على الموقف الأميركي الجديد، قال رابين قبل اجتماعه بشولتز في واشنطن: «انه عندما يسمع تعبير «مظلة» يتذكر فوراً تنازلات نيفن تشامبرلين رئيس وزراء بريطانيا الأسبق في ميونيخ لطلبات هتلر العام ١٩٣٨». ويضيف: «إننا نعارض مؤتمراً دولياً للسلام. لقد قبلنا في السنوات الإحدى عشرة أو الاثنتي عشرة الماضية أن السبيل الوحيد لتحقيق خطوة حقيقية نحو السلام يجب **أن يكون أولاً في مفاوضات مباشرة بين الدول العربية واسرائيل** بمشاركة الولايات المتحدة. اننا لا نعتقد ان الاتحاد السوفياتي يستطيع أن يلعب أي دور ايجابي في السلام»[٣٤].

شمعون بيريز أعلن بدوره ان اسرائيل تعارض فكرة عقد مؤتمر دولي وتعتقد ان عقد مثل هذا المؤتمر من دون إجراء **مفاوضات مباشرة** لن يخدم الهدف، لا سيما انه سيشمل دولاً ليس لها علاقات ديبلوماسية مع اسرائيل، كالاتحاد السوفياتي والصين الشعبية وأضاف بيريز في خطاب له في الجامعة العبرية: «ان أياً من الدول العربية لا تسمح لنفسها باتّخاذ موقف أقلّ تطرفاً من الموقف الرسمي الذي تلتزم به الحكومة إزاء أزمة الشرق الأوسط. ودعا الاتحاد السوفياتي إلى استئناف العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل وتسهيل هجرة اليهود السوفيات إلى الخارج»[٣٥].

الثالث: مسارعة شمعون بيريز إلى إطلاق مبادرة لإحلال السلام في الشرق الأوسط تقطع الطريق على التحوّل في الموقف الأميركي. وهذه المبادرة تتضمن خمس نقاط:

١ ـ مواصلة المحادثات غير الرسمية التي تجريها الولايات المتحدة مع اسرائيل والأردن والفلسطينيين من غير أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية.

---

(٣٢) السفير ٣ ـ ٦ ـ ١٩٨٥.
(٣٣) السفير ٤ ـ ٦ ـ ١٩٨٥.
(٣٤) المصدر السابق.
(٣٥) المصدر السابق.

٢ ـ تشكيل طاقم صغير أردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي يضع جدول أعمال لمؤتمر يجمع الأطراف الثلاثة باشتراك الولايات المتحدة.

٣ ـ تجنيد دعم الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن لمفاوضات مباشرة بين الأردن واسرائيل والفلسطينيين.

٤ ـ تعيين ممثلين فلسطينيين من المناطق (الأراضي المحتلة) للتعبير عن مواقف سكانها على أن يحظى هؤلاء بموافقة كل الأطراف.

٥ ـ عقد مؤتمر تمهيدي في غضون ثلاثة أشهر، في مكان يحدَّد لاحقاً سواء في الولايات المتحدة أو أوروبا أو الشرق الأوسط[٣٦].

١٩٨٧: عام الصراع الكبير:

عندما أعلن بيريز، من الاسكندرية، العام ١٩٨٧ عام المؤتمر الدولي بالاشتراك مع الرئيس حسني مبارك، لم يكن يتصوّر أن هذا العام سيكون بالفعل عام المؤتمر الدولي. ولكن.. داخل اسرائيل وعلى جميع المستويات:

* مستوى السلطة بما فيها الحكومة الموسّعة والمصغّرة.

* مستوى الكنيست.

* مستوى الشعب: بالمناقشات والمحاضرات.. ومن ثم بالانتخابات.

* مستوى العلاقات الاسرائيلية بدول العالم وفي المقدّمة الولايات المتحدة وكافة القوى المعنيّة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي.

إن انتقال بيريز من رئاسة الحكومة إلى وزارة الخارجية لم يثبّط عزيمته في الدفاع عن «المؤتمر الدولي» والدعوة له. بعض الاسرائيليين يرون أن بيريز مقتنع بالمؤتمر الدولي ويعمل له بإخلاص كمدخل للسلام في حين يرى آخرون (منهم الصحفي مارك غيفن في عل همشمار) ان بيريز، شأنه شأن زعماء اسرائيل الآخرين، «لا يريد السلام وجميع تصريحاته عن احتمالات السلام ما هي سوى مناورات للتضليل[٣٧]. المهم أن بيريز تابع نشاطه منذ بداية العام ١٩٨٧ لإقناع الأوروبيين (وبخاصة البريطانيين) علّهم يقنعون الملك حسين بصيغة بيريز للمؤتمر الدولي. وكالعادة، كان يواجَه بتساؤلات حول موقف اسرائيل الرسمي من هذا المؤتمر. لهذا قرّر (بعد زيارة أوروبا أن يبلور رؤية اسرائيلية للمؤتمر الدولي وأن يطرحها على مجلس الوزراء الاسرائيلي، علّه يقنع شامير والليكود بها

---

(٣٦) حاليات ـ عدد ٣٨، ربيع ١٩٨٥، مركز التوثيق ـ بيروت ص ١٥٧ العمل ١١ ـ ٦ ـ ١٩٨٥ والسفير ١٢ ـ ٦ ـ ١٩٨٥.

(٣٧) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ عدد ٢ مارس ١٩٨٧ ص ١٠٦.

بعد أن تحاور بشأنها مع الأوروبيين، وهي التي عُرفت «بالنقاط العشر» أو الشروط العشرة لاشتراك اسرائيل في المؤتمر الدولي.

وهذه هي النقاط العشر كما نشرتها صحيفة هآرتس بتاريخ ٣ ـ ٢ ـ ١٩٨٧:

١ ـ الاتفاق المسبق على المشتركين في المؤتمر.

٢ ـ تصر اسرائيل على حصر الاشتراك في «المظلة» بالدول التي تقيم علاقات مع جميع الفرقاء ذوي العلاقة بالنزاع. والأردن يظهر تفهّماً إزاء ذلك، لكنه لا يعتبره شرطاً.

٣ ـ تُعَدّ جميع الاجراءات والقواعد والمسارات مسبقاً بين دول المنطقة.

٤ ـ ينقسم المؤتمر فور انعقاده إلى لجان ثنائية على أساس جغرافي تجري في إطارها المفاوضات المباشرة. وستكون إحدى هذه اللجان اللجنة الأردنية ـ الفلسطينية/الاسرائيلية.

٥ ـ ليس للمؤتمر صلاحية فرض حل على الفرقاء، ولن تكون له صلاحية رفض حلّ يتم التوصّل إليه في اللجان الثنائية.

٦ ـ ترتكز المفاوضات على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.

٧ ـ تُجرى المفاوضات في كل من اللجان الثنائية بصورة مستقلة ومنفصلة عن تقدّم اللجان الأخرى.

٨ ـ يتمثّل الفلسطينيون في الوفد الأردني ـ الفلسطيني بواسطة ممثّلين معتمدين ليسوا أعضاء في منظمات «إرهابية».

٩ ـ ترسَل الدعوة للمؤتمر بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة بعد التنسيق مع الفرقاء وبموافقتهم.

١٠ ـ يمكن دعوة المؤتمر إلى الانعقاد في حال نشوء جمود في اللجان الثنائية، وتشترط اسرائيل لذلك موافقة الطرفين[٣٨].

صحيفة «يديعوت أحرونوت» نشرت صيغة النقاط العشر (٢ ـ ٢ ـ ١٩٨٧) مختلفة في النقطتين التاسعة والعاشرة حيث جاء فيهما:

٩) إن اشتراك الاتحاد السوفياتي يتوقف على استئناف العلاقات بينه وبين اسرائيل، وتغيير موقفه من اليهود، بما في ذلك فتح أبواب الهجرة.

١٠) يتم تنسيق كل خطوة مع الأميركيين بصورة مسبقة[٣٩].

---

(٣٨) المصدر السابق ص ١٠٤.

(٣٩) المصدر السابق صفحة ١٠٥.

وهناك رواية ثالثة للنقاط العشر نشرتها صحيفة السفير (٢ ـ ٢ ـ ١٩٨٧) نقلاً عن «رويتر» و«وكالة الصحافة الفرنسية» وفيها:

١ ـ أن يُعقد المؤتمر لفترة قصيرة.

٢ ـ ألاّ يُسمح للمؤتمر بفرض حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٣ ـ ألاّ يُسمح للمؤتمر بإلغاء أي اتفاق توصّل إليه مفاوضون اسرائيليون وعرب.

٤ ـ أن تُجرى مفاوضات اسرائيلية ـ عربية مباشرة خارج إطار المؤتمر الدولي.

٥ ـ إنشاء فرق تفاوضية ثنائية لإجراء محادثات مباشرة بشأن مسائل منفصلة في التسوية السلمية.

٦ ـ ألاّ يكون التقدّم في المفاوضات التي يجريها أي فريق مشروطاً بالتقدّم الذي تحقّقه الفرق الأخرى بشأن المسائل الأخرى.

٧ ـ ضرورة الاتفاق مسبقاً على إجراءات سير المؤتمر الدولي والمشاركين فيه.

٨ ـ أن تُجرى المفاوضات على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين يؤكّدان حق اسرائيل في الوجود والعيش بسلام.

٩ ـ أن يغيّر الاتحاد السوفياتي سياسة الحد من هجرة اليهود السوفيات التي ينتهجها لكي يشترك في المؤتمر.

١٠ ـ أن يعيد الاتحاد السوفياتي علاقاته الديبلوماسية مع اسرائيل التي قطعها في حرب الشرق الأوسط العام ١٩٦٧ حتى يمكن له الاشتراك في المؤتمر[٤٠].

وقد أوحى بيريز في تصريحاته أمام مجلس الوزراء بأن الأردن، موافق على مجمل النقاط وهما لا يختلفان إلاّ في نقطتين: دور الاتحاد السوفياتي ومسألة تمثيل الفلسطينيين. أمام هذا الطرح انقسم مجلس الوزراء الاسرائيلي كالعادة. وكان شامير قد صرّح في اليوم نفسه لمجلة «لوبوان» الفرنسية «بأن المؤتمر الدولي مفهوم سوفياتي أعلنه بريجنيف قبل وقت طويل، ولن نقبل أن يحدّد مصير اسرائيل»[٤١]. ولكن، نظراً لجدية طرح بيريز، فقد كلّف شامير ديوان رئاسة الحكومة بإعداد ردّ على نقاط بيريز العشر، وهذا ما حصل بالفعل. فأصدر الديوان (خلال أربعة أيام) ورقة عمل من عشرة بنود، أيضاً، بعنوان: «**لماذا يجب معارضة المؤتمر الدولي**؟» نشرتها صحيفة «يديعوت أحرونوت» (٦ ـ ٢ ـ ١٩٨٧) وهذه النقاط هي:

---

(٤٠) السفير ٢ ـ ٢ ـ ١٩٨٧.

(٤١) المصدر السابق.

١ ـ **أيّدت جميع حكومات اسرائيل دائماً مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية.**

٢ ـ لم تتّخذ الحكومة بتاتاً أي قرار يؤيّد مؤتمراً دولياً. ولا يجوز لوزير الخارجية القول ان هناك قراراً مؤجيداً له.

٣ ـ إن حكومة اسرائيل تؤيّد محادثات مباشرة مع الأردن من دون شروط مسبقة. وطلب الأردن بعقد مؤتمر دولي يشكّل شرطاً مسبقاً.

٤ ـ إن فكرة المؤتمر الدولي هي فكرة سوفياتية.

٥ ـ تطالب الدول العربية بإشراك الاتحاد السوفياتي لإدراكها بأنه يطالب بانسحاب اسرائيل وإقامة دولة فلسطينية.

٦ ـ إن مؤتمراً دولياً سيتيح للاتحاد السوفياتي العودة إلى الشرق الأوسط من دون أن يفتح أمامه أبواب الهجرة (اليهودية) واستئناف العلاقات (مع اسرائيل).

٧ ـ سيتخذ المؤتمر كله موقفاً معادياً لاسرائيل وستطلب الدول المشتركة فيه انسحاب اسرائيل.

٨ ـ يطالب العرب بمؤتمر دولي للتهرّب من الاعتراف بإسرائيل.

٩ ـ اتفاق السلام مع مصر أُنجز في **محادثات مباشرة** (وبمساعدة أميركية) ويجب مواصلة هذا النهج.

١٠ ـ **أيّدت اسرائيل منذ قيامها محادثات مباشرة مع جاراتها.** وبالفعل، بعد مرور ٣٠ سنة تقريباً، تمّ إحراز سلام مع مصر. ويجب مواصلة المطالبة **بمحادثات مباشرة** إلى أن تعترف الدول العربية بطريقة السلام هذه[٤٢].

يتبيّن من طرح المعراخ وردّ الليكود أن الحزبين الكبيرين في اسرائيل يسيران في خطين متوازيين بالنسبة للمؤتمر الدولي مما خلق صراعاً مريراً بين الجانبين وبخاصة طوال العام ١٩٨٧. فما أن نُشر مشروع بيريز وردّ شامير عليه حتى اندلعت حرب البيانات بين وزراء المعراخ وديوان رئيس الوزراء وثارت عاصفة من الجدل داخل اسرائيل.

هذه المواقف المتعارضة تلاقت بشكل رسمي في اجتماع الحكومة الاسرائيلية (١ ـ ٣ ـ ١٩٨٧) حيث جرت مناقشة موضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وتبادل شامير وبيريز تهماً قاسية. من أقوال شامير آنذاك: «ان من يضغط من أجل مؤتمر دولي، فهو يريد العودة إلى حدود ١٩٦٧» فردّ بيريز: «ومن يعارض الدولي فإنه يغتال عملية السلام. أنا لا أريد العودة إلى حدود ١٩٦٧، أنا أميّز بين نقاش في مؤتمر وبين افتتاح

---

(٤٢) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ مصدر سبق ذكره ص ١٠٥.

للمؤتمر». فقال شامير: «لا يوجد أي قرار للعمل من أجل مؤتمر دولي الذي هو كارثة لاسرائيل». وكان جواب بيريز: «هناك مناوبة في المناصب ولكن لا توجد مناوبة في السياسة. سأواصل عملية السلام كما فعلت منذ عامين ونصف، ومَن يريد وقف هذه العملية إو إلغاءها، فليحاول»[٤٣].

انتهت هذه «**الجولة الأولى**» بالتعادل، من دون حسم، ولم يُعرض الموضوع للتصديق، لأنه سيؤدّي إلى حل حكومة الوحدة الوطنية: جلسة عاصفة في مجلس الوزراء.. وجلسة عاصفة في الكنيست (٤ ـ ٣ ـ ١٩٨٧).

الجولة الثانية

انتهت **الجولة الأولى** من «**المبارزة**» داخل اسرائيل حول المؤتمر الدولي إلى شبه توازن في القوى. لكن الصراع لم يتوقف لأن دينامية «الدولي» مستمرة وهي تكسب كل يوم مناصرين جدداً ودولاً ومؤسسات. وهذا الأمر ينعكس بشكل مباشر على موقف اسرائيل وعلى علاقاتها الخارجية: ولعل أهم ما في الأمر أن الولايات المتحدة التي لها مصالح حيوية في منطقة الشرق الأوسط باتت تشعر وكأنها وحدها (إلى جانب شامير) تعارض المؤتمر الدولي الذي أصبح مطلباً عالمياً عليه شبه إجماع من مختلف دول العالم والمؤسسات الدولية والاقليمية. لهذا كان لا بدّ من تغيير حالة الجمود ودفع عملية السلام باتجاه وضع جديد يكسر الستاتيكو القائم في اسرائيل، وهذا لن يتأمّن إلّا بحصول مستجدّات ايجابية أو سلبية في مواقف بعض القوى المعنيّة مباشرة بالمؤتمر الدولي، الأمر الذي يؤدّي إلى تغيير في ميزان القوى السياسي داخل اسرائيل لصالح دعاة المؤتمر الدولي (بيريز والمعراخ) او لصالح معارضيه (شامير والليكود)!

... وهذا ما حدث في الجولة الثانية!

خلال ثلاثة أشهر (آذار، نيسان وأيار ١٩٨٧) برزت ثلاثة مستجدّات مهمة في موضوع المؤتمر الدولي. وهذه المستجدّات تتناول مواقف الدول الثلاث الأكثر أهمية بالنسبة لاسرائيل وعملية التسوية أي: الأردن والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ويتبيّن من خلال الجدل داخل اسرائيل (على مختلف المستويات الحكومية والاعلامية) ان هذه المستجدات التي صبّت في صالح طروحات بيريز و«الدولي»، هي التالية:

١ ـ **حصول تحوّل في موقف الأردن** باتجاه القبول بمؤتمر مظلة (Umbrella) بعد ان كان مصرّاً على مؤتمر كامل الصلاحيات. فقد وافق الملك حسين بعد اجتماعه بپيريز في لندن (١١ ـ ٤ ـ ١٩٨٧)، بحسب ادعاء الأوساط الاسرائيلية، وافق على ما أسماه الاسرائيليون «وثيقة لندن» التي أشارت إليها الصحف الاسرائيلية وعرضها بيريز على

(٤٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عدد ٣، ١٩٨٧، ص ١٩٠.

مجلس الوزراء. لكنها لم تُنشر بنصها الحرفي. وإنما يمكن استنتاج محتوياتها من مشروع بيريز لمجلس الوزراء ومن الوثيقة الأميركية. والمهم فيها نقطتان (دائماً بحسب الرواية الاسرائيلية):

- القبول بمؤتمر دولي شكلي يرعى المفاوضات المباشرة.

- القبول بالمشاركة من دون منظمة التحرير الفلسطينية.

الأردن نفى بشكل قاطع حصول أي اجتماع مع الاسرائيليين. كما نفى جملة وتفصيلاً وجود أية وثيقة بهذا المعنى.

٢ ـ **حصول تحوّل في الموقف الأميركي** على خلفية «وثيقة لندن» مما جعل الادارة الأميركية ترسل «وثيقة» لرئيس الوزراء اسحق شامير بتاريخ ٢٣ ـ ٤ ـ ١٩٨٧ لتليين موقفه وإقناعه بقبول صيغة «الدولي» وبضمانات أميركية «لوثيقة لندن»، وتتألف الوثيقة الأميركية من ٣ أقسام: الدول الداعية للمؤتمر ـ الأهداف ـ الإطار والصلاحيات. وهذا هو نص «الوثيقة الأميركية»:

١ ـ بمبادرة من خافيير بيريز ديكويار الأمين العام للأمم المتحدة ستدعو الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن اسرائيل والأطراف المعنية الأخرى المشتركة في المؤتمر إلى الاجتماع في لجان فرعية لإجراء **مفاوضات مباشرة** وثنائية.

٢ ـ إن هدف هذه **المفاوضات** هو إحلال سلام شامل في المنطقة. يضمن الأمن لجميع الدول والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الأمن الدولي.

٣ ـ لن يكون للمؤتمر الدولي حق استخدام الفيتو على أي اتفاق يتوصل إليه المشتركون خلال **مفاوضات ثنائية**. ولن يُسمح بالاشتراك في المؤتمر سوى للوفود التي تحظى بموافقة جميع الأطراف[٤٤].

اسحق شامير أرسل للادارة الأميركية ملاحظات سلبية حول «وثيقة لندن» و«الوثيقة الأميركية» مبيّناً مآخذه عليهما. فردّت الادارة الأميركية على جميع هذه المآخذ في ما عُرف من بعد بـ «ورقة الايضاحات الأميركية». يضاف إليه أن الرئيس الأميركي ريغان بعث لشامير برسالة يدعوه فيها لتغيير موقفه من المؤتمر الدولي فرفض شامير النداء (٢٨ ـ ٤ ـ ١٩٨٧) وأرسل وزيره المقرّب موشه آرينز إلى واشنطن (٢٨ ـ ٤ ـ ١٩٨٧) لإقناعها بعدم الموافقة على خطة بيريز ولتطويق زعيم المعراخ الذي كان يتهيّأ لزيارة واشنطن. وبعد أسبوعين، أتبعه بمدير مكتبه يوسه بن اهارون، للمهمة نفسها.

٣ ـ **حصول تحوّل في الموقف السوفياتي** باتجاه القبول **بمفاوضات مباشرة** بين

---

(٤٤) السفير ٣٠ ـ ٤ ـ ١٩٨٧.

الأطراف المعنية داخل المؤتمر وتقليص صلاحيات المؤتمر على المتفاوضين، وإظهار مرونة في موضوع العلاقات الديبلوماسية مع اسرائيل. وهو تحوّل وصفه رابين «بالرغبة في خدمة المصالح السوفياتية، إنما عن طريق حل سياسي والتهيّؤ لمثل هذا الحل» (دافار ٢٩ ـ ٧ ـ ١٩٨٧). وكان بيريز قد لمس مثل هذا التحوّل في لقاءاته الأربعة مع الوفد السوفياتي (بروتنس ـ وزوتوف) خلال اجتماع الاشتراكية الدولية في روما (٨ ـ ٤ ـ ١٩٨٧).

الاذاعة الاسرائيلية، في تقرير لها حول الصراع داخل الائتلاف الحاكم على خلفية المؤتمر الدولي، أوردت خبراً مهماً له مغزاه (٣٠ ـ ٤ ـ ١٩٨٧) ومؤدّاه: «ان جورج شولتز كان سيزور اسرائيل يوم غد (أي في ١ ـ ٥ ـ ١٩٨٧)، لكنّ آرينز الموجود في واشنطن أبلغه أن الليكود سيعتبر حضوره إلى اسرائيل تدخلاً في السياسة الاسرائيلية. فألغى زيارته»[٤٥].

ازاء دخول الأميركيين على خط الصراع داخل اسرائيل إلى جانب بيريز، استنجد شامير بالاحتياط الوطني القومي اليهودي الممثّل بزعيم الليكود التاريخي مناحيم بيغن. فخرج بيغن عن عزلته وعن صمته بشكل استثنائي وأعلن معارضته المؤتمر الدولي. وزيادة في التصلّب، ذهب إلى أبعد من ذلك موضحاً أنه أيّد عام ١٩٧٧ مؤتمر جنيف الدولي بحضور الجبارين، لكنه الآن يعارض مثل هذا المؤتمر ولا يقبل إلّا بصيغة كامب ديفيد كحدّ أقصى[٤٦].

المواجهة

متسلحاً «**بالمستجدات**» التي طرأت على المواقف الأردنية والأميركية والسوفياتية، وبدعم أميركي محسوب (من غير حماس) و«بوثيقة لندن» و«الوثيقة الأميركية» و«وثيقة الايضاحات الأميركية»... ذهب بيريز إلى مجلس الوزراء وهو يحمل وثيقته الخاصة إلى المجلس للموافقة عليها (باعتبارها خلاصة المواقف والمستجدّات الحاصلة). وتتألف «وثيقة بيريز» من خمس نقاط مصاغة بالأسلوب السلبي على الشكل التالي:

* لن يكون هناك **مؤتمر دولي** (لأول مرة يستعمل بيريز هذا التعبير) من دون **مفاوضات مباشرة ثنائية** بين اسرائيل والأردن والفلسطينيين وبين اسرائيل وسوريا وبين اسرائيل ولبنان.

* لن تُشْرَك منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر، ولهذا السبب وضع لها الأردن جملة من الشروط التي لا تستطيع قبولها، مثل قبول القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وإعلان النبذ التام للإرهاب، على أن تكون فيما لو رغبت في المشاركة رغم ذلك في عداد وفد أردني.

* لن تكون للمؤتمر صلاحيات فرض (حلول) أو حق النقض (فيتو) ولن يلعب أي

---

(٤٥) الاذاعة الاسرائيلية ـ ٣٠ ـ ٤ ـ ١٩٨٧.

(٤٦) إذاعة اسرائيل وصوت لبنان ـ ١٠ و١١ ـ ٥ ـ ١٩٨٧.

دور في المفاوضات الثنائية. وبحسب قوله، وافق الممثّلون السوفيات الذين قابلهم في روما على ذلك. وأية محاولة لفرض (حلول) ستؤدي إلى انسحاب اسرائيل من المؤتمر.

* يجتمع المؤتمر الدولي فقط لافتتاح المفاوضات الثنائية. وستُذكر فيه ثلاث مهمات فقط: تسوية النزاع اليهودي ـ العربي بطرق سلمية؛ وحل المشكلة الفلسطينية ودعوة الاطراف **لمفاوضات مباشرة**.

* لا جدوى من الاستمرار في الجمود السياسي[٤٧].

... أجل لقد اعتبر بيريز ان الوضع الحالي يقدّم لاسرائيل ما سمّاه «**فرصة تاريخية.. للسلام بمواصفات اسرائيلية**. فإذا ضيّعناها، ضاعت منا هذه الفرصة **إلى الأبد**. لقد دقّت ساعة الخيار. ولا مجال للتردّد أو للتراجع. فعلى الليكود ألّا يضيّع هذه الفرصة على شعب اسرائيل وإلّا فالبديل (الذي هدّد به بيريز) هو **فرط الائتلاف الحكومي والدعوة إلى انتخابات مبكرة يكون المؤتمر الدولي موضوع الحملة فيها**. ويصبح من حق شعب اسرائيل أن يعلن إرادته: إما إلى جانب السلام، وإما إلى جانب استمرار الحروب»[٤٨].

دخل بيريز إلى مجلس الوزراء المصغّر (طاقم من ١٠ وزراء: ٥ من المعراخ و٥ من الليكود) ومعه ملفاته وتهديداته وتحذيراته. وخلال جلستين طويلتين من النقاش (في ١١ و١٣ أيار ١٩٨٧) لم يستطع بيريز أن يزحزح وزراء الليكود قيد أنملة عن مواقفهم المناهضة للمؤتمر الدولي. ويمكن القول إن هاتين الجلستين شهدتا أقسى المواجهات بين الحزبين في موضوع «الدولي». وهذه المواجهة وضعت بشكل جدي الائتلاف الحاكم في اسرائيل أمام الطريق المسدود بحيث لم يستطع المجلس اتخاذ قرار في هذا الاتجاه أو ذاك (مع «الدولي» أو ضده) بسبب تعادل الأصوات (خمسة ضد خمسة).

صحيفة «لوموند» وصفت نتيجة المواجهة بأنها «مباراة تعادل» او «Match Nul» وأبرزت نقد الليكود للوثيقة الأميركية بالنقاط التالية:

ـ إن الكلام على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يعرّي القرار ٢٤٢ من مضمونه.

ـ إن الوثيقة لا تفتح الطريق إلى المفاوضات بشكل مباشر.

ـ إنها لا تمنع القوى العظمى، بشكل صريح، من المشاركة في عمق المناقشات بين أطراف النزاع.

ـ إنها لا تجبر المشاركين في المؤتمر على إقامة علاقات مع اسرائيل.

---

(٤٧) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩، سبتمبر ١٩٨٧، ص ٦٦٨.

(٤٨) الاذاعة الاسرائيلية ـ ١١ ـ ٥ ـ ١٩٨٧.

والخلاصة، في نظر الليكود، ان المؤتمر هو «بالطا جديدة» وفخّ يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالدخول إلى المسرح. لهذا حرص شامير (من باب الاثارة والتأثير على الرأي العام الاسرائيلي) على القول: «إن بيريز يريد أن يدخل في اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإنه بعث برسائل إلى عرفات»[٤٩].

تحليل اللوموند يلتقي مع ما ذكرته الصحافة الاسرائيلية حول موقف الليكود داخل الجلسة (استمرّت ٤ ساعات). وقد أجملت نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية هذا الموقف بالاستناد إلى هذه الصحافة، في النقاط الأساسية التالية:

* يشك الليكود في أن يكون الملك حسين قد وافق على مؤتمر دولي. واتفاق لندن قابل لتأويلات عديدة.

* لا يمكن للدول العظمى، وبخاصة الاتحاد السوفياتي، أن تقبل برعاية مؤتمر شكلي تلعب فيه دوراً ثانوياً.

* التغير في موقف الاتحاد السوفياتي من اسرائيل تكتيكي وليس استراتيجياً، ولا يوجد ما يشير إلى أنه يقبل بمؤتمر دولي بالمواصفات الواردة في وثيقة لندن».

* في أي حال، ينبغي عدم السماح للاتحاد السوفياتي بالعودة إلى تعزيز نفوذه في المنطقة.

* الولايات المتحدة ليست متحمّسة للمؤتمر وهي تستجيب فقط لمبادرات المعراخ.

* إذا عُقد المؤتمر فستفلت الأمور فيه من يد اسرائيل وسينتهي الأمر بحل مفروض، وإذا انسحبت اسرائيل منه، ستلحق بها أضرار سياسية فادحة[٥٠].

بالمقابل، كانت توضيحات المعراخ على الشكل التالي:

ـ المؤتمر هو مجرّد مظلّة تعطى للملك حسين للمشاركة في المفاوضات المباشرة. فهو أكثر من احتفال وأقل من إطار تفاوضي.

ـ إن الولايات المتحدة مستعدّة لإعطاء ضمانات ثنائية لاسرائيل حول ذلك.

ـ إذا رفض السوفيات هذه الصيغة، فإن أميركا لن تشارك في المؤتمر.

ـ إذا حاولت قوى عظمى فرض وجهة نظرها، ننسحب من المؤتمر وكذلك تفعل أميركا.

ـ إذا دعيت منظمة التحرير إلى المؤتمر فلن نذهب إليه.

---

(٤٩) صحيفة (لوموند) ـ ١٢ ـ ٥ ـ ١٩٨٧.

(٥٠) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٦.

.. أما كل ما عدا ذلك «فلعبة خداع». والسؤال الوحيد الذي يفترض أن نوجّهه للاسرائيليين هو: هل تريدون السلام... أم البديل الآخر، وهو الستاتيكو والحروب الجديدة؟[٥١].

نتيجة المبارزة

يمكن القول إن معركة المعراخ ـ الليكود في المجلس الوزاري المصغّر في ١١ و١٣ أيار ١٩٨٧ تمثّل ذروة الصراع حول المؤتمر الدولي بين الجانبين. فلقد حشدا فيها أهم وأفضل ما لديهما من طروحات مبدئية نظرية وعملية، حول مفهوم المؤتمر بحسناته وسيّئاته، وإمكاناته ومخاطره. لقد كانت معركة فاصلة وإن لم تكن معركة الفصل. ولئن اعتبرت الصحافة (ومنها اللوموند كما رأينا) ان نتيجتها التعادل، فإن الواقع السياسي على المدى البعيد ليس كذلك. صحيح ان نتيجة التصويت الحسابية في المجلس المصغّر كانت خمسة ضد خمسة. لكن النتيجة السياسية المباشرة والتالية لهذه المعادلة جاءت لصالح شامير (الليكود) على حساب بيريز (والمعراخ). لماذا؟ وكيف؟:

١ ـ لقد ثبت أن بيريز عاجز عن الحصول على تأييد مجلس الوزراء الاسرائيلي بخصوص المؤتمر الدولي. فهو صاحب هذا المشروع وداعيته ومهندسه والمبادر إلى طرحه على المجلس الوزاري المصغّر لاتخاذ قرار بشأنه. فهو المهاجم (هجوم السلام). وعدم قدرته على تحقيق أي نجاح في مشروعه يعني سياسياً أنه عاجز، ولنَقُل إنه فشل في **معركة «الدولي»** مرحلياً على الأقل.

٢ ـ لكن ما هو أخطر من ذلك، النتائج التي ترتّبت على هذا الفشل. لقد استعمل بيريز قبل «الجلستين الحاسمتين» أسلوب التهديد الديمقراطي: حل الكنيست والدعوة إلى انتخابات جديدة مبكرة حتى أنه أكّد: «إن حملة الانتخابات الاسرائيلية بدأت بشكل غير رسمي وهي تدور أساساً حول موضوع عقد المؤتمر الدولي»[٥٢]. حتى أن صحيفة «دافار» أعلنت «ان حزب العمل قرر القيام بآخر محاولة لمنع تقديم الانتخابات»[٥٣]. إذاً بيريز استعمل أسلوب الضغط المعنوي مهوّلاً بحلّ الكنيست وهو جادّ في ذلك. ولكن، سرعان ما انقلب هذا السلاح الذي شهره ضد الآخرين إلى سلاح ضدّه. فحلّ الكنيست يحتاج هو الآخر إلى أكثرية، فيها، موافقة على حلّها. وهنا اصطدم بيريز بما هو أقسى من مجلس الوزراء: إنه غير قادر على تأمين الأكثرية في الكنيست، وهو لن يستطيع أن يؤمّن سوى ٥٩ نائباً (من أصل ١٢٠) إلى جانبه. مما يعني أن شامير قادر على الاستمرار في السلطة، حتى ولو استقال المعراخ من الحكم... لقد ثبت لبيريز أنه عاجز عن التحكّم بالوضع السياسي في اسرائيل: إن في مجلس الوزراء وإن في الكنيست... وبالتالي، فإن الرجل

---

(٥١) (لو موند) ١٢ ـ ١٣ ـ ٥ ـ ١٩٨٧.
(٥٢) الاذاعة الاسرائيلية ـ ٣٠ ـ ٤ ـ ١٩٨٧.
(٥٣) دافار ـ ٣٠ ـ ٤ ـ ١٩٨٧.

الأقوى في اسرائيل هو اسحق شامير الذي يصرّ على التأكيد أمام الجميع بأن نشاط بيريز باتجاه المؤتمر الدولي «هو أكبر حماقة في تاريخ الديبلوماسية الاسرائيلية».

المخارج الأميركية!

أدّى الصراع داخل اسرائيل حول «الدولي»، من خلال الجولة الثانية، إلى رجحان كفة شامير على بيريز. ومنذ معركة أيار ١٩٨٧ (التي تمثّل ذروة الصراع الداخلي حول المؤتمر) حتى أيار ١٩٨٩، يمكن الحديث، في موضوع اسرائيل و«الدولي»، عن أمرين أساسيين:

أولاً ـ مخارج الأميركيين.

ثانياً ـ بدائل شامير.

لا بد من **ملاحظات أولية** لمجمل الوضع بعد أيار ١٩٨٧:

١ ـ استمر النقاش داخل اسرائيل وخارجها حول المؤتمر الدولي. وفي حين رجّحت المعركة في اسرائيل كفّة الليكود على المعراخ، فهي لم تحسم المعركة خاصة وأن الخارج كان يشهد العكس: كل العالم يتّجه نحو «الدولي» ويدعو إليه ويطالب به ويراه الوسيلة الوحيدة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

٢ ـ وبرزت **الانتفاضة** في الضفة والقطاع، فخلقت **مستجدّات أمنية وسياسية** داخل اسرائيل وفرضت على الاسرائيليين والدول المعنية بالصراع العربي ـ الاسرائيلي (وبخاصة الولايات المتحدة) إعادة النظر في مواقفها من: السلام، والتسوية، وحقوق الشعب الفلسطيني كضرورات لا تحتمل الإنكار أو التأجيل.

٣ ـ حدثت تحوّلات مهمة في الموقف الفلسطيني بإعلان المجلس الوطني، ومن ثمّ منظمة التحرير، قبول القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وما نتج (وينتج) عن ذلك من إعادة تصوّر لدور المنظمة في عملية السلام، وبالضبط في المشاركة في «الدولي»، والحوار مع الولايات المتحدة، وإعلان الدولة الفلسطينية واعتراف غالبية الدول بها. إن جميع هذه الأمور هي ناتج العمل «للدولي»، من جهة، وعامل تأثير وانعكاس عليه، من جهة ثانية.

٤ ـ نشط التقارب الدولي بين الجبّارين بعد لقاءات القمة بين ريغان وغورباتشيف وقام بشكل من أشكال التوافق حول ضرورة الحل السلمي للصراعات الاقليمية، ومنها الصراع العربي الاسرائيلي، علماً بأن اسرائيل تمثّل «حالة خاصة» بالنسبة للجبّارين نظراً لقدرتها على التأثير فيهما والتأثّر بهما من خلال نفوذها في الولايات المتحدة (مجلس الشيوخ بخاصة) ولدى الأنتلجنسيا السوفياتية من خلال اليهود السوفيات. والإطار الوحيد الذي طرحه السوفيات (مع تعديلات كثيرة عليه لطمأنة اسرائيل وإرضاء الأميركيين) هو المؤتمر الدولي.

٥ ـ توقف حرب الخليج بين إيران والعراق وما تركته من دروس مستفادة على وضع اسرائيل بخاصة، وذلك في نقطة مهمة: **حرب الصواريخ والأسلحة الكيماوية**.... وهي أمور يُفترض بالاسرائيليين أن يأخذوها بعين الاعتبار!

٦ ـ جرت الانتخابات العامة في اسرائيل (١ ـ ١١ ـ ١٩٨٨) وأدّت إلى تقوية موقف شامير (الليكود) والأحزاب الدينية. فحصل معسكر اليمين القومي والديني على ٦٥ مقعداً مقابل ٥٥ مقعداً حصل عليها اليسار (المعراخ والقوى اليسارية). وهذا زاد في إضعاف موقف بيريز الذي شارك في الحكومة الائتلافية الجديدة كوزير للمال. وتولّى الخارجية موشه آرينز أحد أبرز المعارضين للمؤتمر الدولي، والذي ذهب مرة إلى حدّ القول: «إن المؤتمر الدولي سيشعل شرارة الحرب»[٥٤].

إزاء اسرائيل المتّجهة نحو المزيد من التصلّب بقيادة شامير، من جهة، وإزاء الانتفاضة الملتهبة والعالم المتّجه نحو المزيد من الليونة، من جهة ثانية، كان لا بدّ من التفتيش عن مخرج ما، عن حل ما... عن مفتاح ما... وهذا غير موجود إلّا في واشنطن: لقد بات واضحاً ان معركة المؤتمر الدولي حُسمت لمصلحة شامير داخل اسرائيل وكل تعديل في موقف الدولة العبرية لن يتمّ (إذا تمّ) إلّا على يد الأميركيين.

فهل سيتمكّن الأميركيون من فعل شيء؟

١ ـ على الرغم من سعي بيريز إلى تسويق فكرة المؤتمر الدولي. «بأنها فكرة أميركية»[٥٥]، فأميركا تعرف أنها فكرة سوفياتية، وإن كان **يمكن إلباسها لباساً أميركياً ـ سوفياتياً ـ اسرائيلياً مع طربوش عربي للتغطية**. والأميركيون الذين هم أساساً ضد المؤتمر لأنهم ضد الدور السوفياتي في المنطقة، باتوا يميلون إلى هذه الفكرة لعدة أسباب منها: التفاهم مع السوفيات، والتجاوب مع الارادة الدولية، و«تخليص» اسرائيل من الانتفاضة، والتخوف (على اسرائيل) من حروب الصواريخ التي تتكاثر في المنطقة، وتلبية لمطالب أصدقائهم العرب (مصر والأردن)، ولا بأس أيضاً في أن تحقّق إدارة ريغان ـ شولتز نجاحاً في سياستها الخارجية!

٢ ـ انطلاقاً من هذه الاعتبارات، دخلت الولايات المتحدة على خط الصراع داخل اسرائيل على خلفية «الدولي»، وهي تدرك أن الرجل القوي في اسرائيل هو شامير، وأن عليها إقناعه لا الضغط عليه. من أجل ذلك، سعت الادارة الأميركية إلى إيجاد المخارج المناسبة التي نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، خمسة:

أولاً: بعثة تشارلز هيل لإقناع شامير «بالدولي» (تموز ١٩٨٧)، وهو من أقرب الناس إلى شولتز ومتعاطف مع الليكود. وبهذا يختلف عن ريشارد مورفي الذي يصنّفه

---

(٥٤) الأنوار ـ ٧ ـ ٧ ـ ١٩٨٧.

(٥٥) إذاعة اسرائيل ـ ١٧ ـ ٥ ـ ١٩٨٧.

شامير بأنه «برو ـ عربي». لقد عرض هيل على شامير ضمانات أميركية لإسرائيل حول مشاركة السوفيات ودورهم في المؤتمر... ولكن، مهمة مستحيلة!!

ثانياً: إقناع المؤتمر اليهودي الأميركي «بالدولي»، مما يشكّل ضغطاً معنوياً مهماً على شامير لتعديل موقفه. وبالفعل، فقد تبنّى المؤتمر اليهودي الأميركي موقفاً ايجابياً من المؤتمر الدولي للسلام»[٥٦].

ثالثاً: تشجيع اللقاءات بين شامير والسوفيات. ومنها لقاء شامير ـ شيفارنادزه (١٠ ـ ٦ ـ ١٩٨٨) وإقناع شامير **برفع الفيتو عن السوفيات** بطلب من شولتز[٥٧] ودعوة السوفيات لإظهار مرونة تجاه اسرائيل.

رابعاً: تكثيف الاتصالات المباشرة (زيارات شامير لواشنطن وزيارات شولتز لاسرائيل). بهدف الوصول إلى حدّ أدنى من التفاهم حول مفهوم المظلّة الدولية المطلوبة للمفاوضات المباشرة، ولتقديم كافة الضمانات التي تطلبها اسرائيل في هذا المجال.

خامساً: بلورة كل ذلك (بلورة الموقف الأميركي) من خلال «مبادرة شولتز» (آذار ١٩٨٨) لحل وسط في مفهوم المؤتمر الدولي.

وتنص المبادرة التي أرسلها شولتز إلى شامير على النقاط التالية:

* الغاية المتّفق عليها هي سلام شامل يضمن الأمن لجميع دول المنطقة والحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني.

* تبدأ المفاوضات بين اسرائيل وكل من جاراتها يوم أول أيار ١٩٨٨ على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ بكل أجزائهما.

* يُعقد مؤتمر دولي قبل بدء المفاوضات بأسبوعين، ويوجّه الأمين العام للأمم المتحدة الدعوات إلى الأطراف المتورّطة في النزاع والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن. ويجب على جميع الفرقاء الذين سيحضرون المؤتمر قبول القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وشجب العنف والإرهاب.

* التمثيل الفلسطيني سيكون ضمن وفد أردني ـ فلسطيني.

* تصريح التفاهم هذا هو مجمل كامل ينفَّذ كل عنصر فيه بحسن نيّة[٥٨].

---

(٥٦) النهار، ٢٣ ـ ٩ ـ ١٩٨٧.

(٥٧) الصياد، ١٣ ـ ١١ ـ ١٩٨٧.

(٥٨) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣ ـ ١٩٨٨ ص ١٦٣ نقلاً عن صحيفة يديعوت أحرونوت ـ ٦ ـ ٣ ـ ١٩٨٨.

كيف تعامل شامير مع المخارج الأميركية؟

١ ـ اختزل شامير الموقف الأميركي داخل المؤتمر الدولي المقترح بالقول: «إن أميركا لن تكون إلى جانبنا داخل المؤتمر لأنها ستوافق على طرح مصير الضفة والقطاع والقدس للتفاوض. فإذا كان هذا موقف أقرب أصدقائنا، فماذا سيكون عليه موقف أعدائنا؟»[٥٩].

٢ ـ ولا يخفى أن آراء شامير في «الدولي»، كما آراء الليكود والمنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، متأثّرة إلى حدّ كبير بتحليل هنري كيسنجر الذي أعلن في أكثر من مناسبة معارضته للدولي. ففي محاضرة له أمام رؤساء المنظمات اليهودية في نيويورك، قال كيسنجر ما معناه:

ـ لا يمكن لاسرائيل المشاركة في «الدولي» من دون أن تعرف النتائج مسبقاً.

ـ أميركا ستكون مجبرة على اتخاذ موقف الحكم والسوفيات سيدعمون الموقف العربي.

ـ هو إلى جانب نظرة المعراخ بالنسبة لمصير الأراضي المدارة، وهو إلى جانب الليكود بخصوص المؤتمر[٦٠].

وفي تقدير كيسنجر ان «الدولي هو الطريق لعزل اسرائيل وممارسة الضغوط عليها للعودة إلى حدود ١٩٦٧»[٦١]. لذلك دعا كيسنجر دائماً لرفض الدولي[٦٢]، بل اعتبره «كارثة على اسرائيل»[٦٣] وشكّك في «إمكان أن يؤدّي الدولي إلى خطة سلام»[٦٤]. عزرا ويزمان ردّ بقسوة كيسنجر «مارس ضغوطا على الادارة الأميركية في هذا الاتجاه»[٦٥] عزرا ويزمان ردّ بقسوة على موقف كيسنجر قائلاً: «إنه أشبه بمغنّية تقدّم بها العمر ولم تعد تعيش الواقع. فهو لا يدرك أن الظروف تغيّرت في الشرق الأوسط منذ سنوات، وهو يقدّم نصائح تذهب تماماً إلى نقيض الخطوط الرئيسية الملمّ بها. إنه واحد ممن قاموا بدور رئيسي في اتفاقات كامب ديفيد ولا يمكن أن يعترف بعملية سلام في الشرق الأوسط لا يكون له يد فيها»[٦٦].

٣ ـ بالنسبة إلى شامير «لا مكان لحل وسط في الخلاف على المؤتمر الدولي»[٦٧]، وهو مستعدّ للذهاب حتى إقالة بيريز ومؤيّديه من الحكومة (٣١ ـ ٧ ـ ١٩٨٧) ومتمسّك بلاءاته

---

(٥٩) الاذاعة الاسرائيلية ١٩ ـ ٥ ـ ١٩٨٧.
(٦٠) المصدر السابق، ٢١ ـ ٥ ـ ١٩٨٧.
(٦١) النهار، ٢ ـ ٧ ـ ١٩٨٧.
(٦٢) السفير، ١٢ ـ ٣ ـ ١٩٨٨.
(٦٣) السفير، ٨ ـ ٣ ـ ١٩٨٨.
(٦٤) السفير، ١٢ ـ ٥ ـ ١٩٨٨.
(٦٥) «عال همشمار» ـ ٢١ ـ ٧ ـ ١٩٨٨.
(٦٦) الأنوار، ٢٥ ـ ٥ ـ ١٩٨٧.
(٦٧) النهار، ٢٤ ـ ٩ ـ ١٩٨٧.

الثلاث: «لا للمؤتمر الدولي، لا لمشاركة السوفيات، لا لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية»، الأمر الذي أثار بيريز وجعله يردّ عليه في خطاب له في حيفا (٢٨ ـ ٧ ـ ١٩٨٧) بقوله «نعم لمشاركة السوفيات، نعم للمؤتمر الدولي. وإن مؤتمر جنيف ١٩٧٣ أفضى إلى اتفاق كامب ديفيد. ومنذ ذلك التاريخ، لم يسقط جندي اسرائيلي واحد مع مصر. وأما السوفيات فموجودون في المنطقة، وعدم مشاركتهم في المؤتمر سيجعلهم أكثر تطرفاً تجاه اسرائيل»[٦٨].

٤ ـ وفي التعاطي مع الأميركيين، كان شامير مرناً وحازماً في آن. فهو «حذّر واشنطن من التدخل بأمور اسرائيل على قاعدة «الدولي»»[٦٩]. وهو لم يرضخ لضغوطات شولتز، بل رأى أن شولتز لن يحاول الضغط علينا ولا شيء يتقرّر بدون موافقتنا: فهو يرفض أي حل أميركي مفروض (إشارة إلى مبادرة شولتز) ويعتبر مشروع شولتز كبديل لمشروع بيريز، فلم تلتزم حكومته أي موقف رسمي تجاه المبادرة بل سافر شامير إلى واشنطن (آذار ١٩٨٨) والتفّ على المبادرة بإحداث تغيير داخل الرأي العام الأميركي ضد «الدولي» مستنداً في ذلك إلى أربعة عوامل:

تحفظات المنظمات اليهودية الأميركية؛ دور هنري كيسنجر ضد «الدولي»، تجاوب الإعلام الأميركي مع مخاوف شامير من «الدولي»؛ وإصرار العرب على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر.

ومع أن وزراء المعراخ أيّدوا بحماس مبادرة شولتز، فقد استطاع شامير أن يلتفّ عليها ويناور لكسب الوقت بانتظار الانتخابات الاسرائيلية، ومن ثمّ انتقال السلطة في الولايات المتحدة. وفي حين كان بيريز، متسلّحاً ببادرة شولتز، يعلن: «لقد حانت لحظة الحقيقة»... كانت الصحافة الاسرائيلية تعلّق على زيارة شامير لواشنطن فتقول: «لقد ذهب شامير إلى واشنطن ليدفن المبادرة الأميركية في عقر دارها».

* وفي التعاطي مع المعراخ، ازداد شامير صلابةً بعد فوزه في انتخابات الكنيست الثانية عشرة (١٩٨٨). ولم يكن غينادي غراسيموف الناطق باسم الخارجية السوفياتية مخطئاً عندما قال: «إن مصير المؤتمر الدولي لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي يرتبط إلى حدّ بعيد بالانتخابات الاسرائيلية»[٧٠]. «فلقد أصرّ شامير على عدم إدراج المؤتمر الدولي في الخطوط الأساسية لسياسة الحكومة الائتلافية. وتبيّن أن المعراخ يميل إلى الموافقة على تجاهله». وجاء في برنامج الائتلاف الحكومي: «إن الحكومة ستواصل العمل من أجل السلام في المنطقة في إطار اتفاقات كامب ديفيد وستحرّك المفاوضات من أجل منح السكان العرب في يهودا والسامرة (الضفة الغربية وغزة) الاستقلال الذاتي. وإن العرب في يهودا والسامرة وغزة سيشتركون في المفاوضات الهادفة إلى تحديد مستقبلهم كما تنصّ اتفاقات

(٦٨) الاذاعة الاسرائيلية، ٢٨ ـ ٧ ـ ١٩٨٧.
(٦٩) الأنوار، ٤ ـ ٧ ـ ١٩٨٧.
(٧٠) صحيفة «هآرتس»، ٢٧ ـ ١٠ ـ ١٩٨٨.

كامب ديفيد»[٧١]. «وخلال الحقبة التي تمارس فيها حكومة الاتحاد الوطني صلاحياتها، فإن أي قرار يتعلّق بالوضعية النهائية للأراضي المحتلة لن يتمّ اتخاذه دون موافقة مسبقة من الليكود وحزب العمل»[٧٢].... هذا يعني أن حكومة شامير غير ملتزمة إلّا بأمرين: المفاوضات المباشرة واتفاقات كامب ديفيد... وأما المؤتمر الدولي فهو **موضوع على الرف** طالما أن شامير يتزعّم الحكومة الاسرائيلية!

بدائل شامير!

في سلسلة مواقف التصلّب التي أبداها شامير بالنسبة «للدولي» حتى الآن، يبقى السؤال المهم: وهل لديه من بدائل؟ فإذا كان جوابه الدائم هو **لا** (حتى أن ياسر عرفات أطلق عليه تسمية السيد «لا») لرفض كل ما يُعرض عليه، فما هي مقترحاته البديلة التي تؤدّي في رأيه إلى السلام. وهل هو حقاً يريد السلام. وبأي ثمن؟ وهل هو مستعد لدفع الثمن؟!

ليس لدى شامير (وحزبه) مشروع جديد جاهز للتسوية، بل لديه مشروع قديم (كامب ديفيد) وبعض المقترحات العامة التي كان شامير يطلقها عندما يشتدّ عليها الضغط (داخلياً وأميركياً وأوروبياً) بخصوص المؤتمر الدولي. فما هي الأسس والامكانات التي تهيّء سبل السلام بين اسرائيل وجيرانها في رأي شامير؟:

١ ـ إن **المفاوضات المباشرة** بين اسرائيل والدول العربية هي القاعدة الوحيدة للوصول إلى سلام حقيقي عبر معاهدات سلام ثنائية.

٢ ـ إن **اتفاقيات كامب ديفيد** هي أقصى ما يمكن أن تقدّمه (وأفضل ما يمكن أن تقدّمه) اسرائيل. لذا ينبغي التمسّك بها وإعادة إنعاشها[٧٣]، باعتبارها النموذج لنوعية السلام المطلوب بين اسرائيل والدول العربية.

٣ ـ ويتحدّث شامير بعض الأحايين عن «**مؤتمر مصغّر**» و«**مؤتمر اقليمي**» للتسوية تشارك فيه اسرائيل وجاراتها العربيات وممثلون فلسطينيون. ويبرّر ذلك «بأن عقد مؤتمر دولي تشترك فيه دول أجنبية لها مصالح معيّنة تختلف عن مصالح شعوبنا أمر لن يخدم مصالح السلام، وأفضّل إجراء مفاوضات مع جيراننا، وإن أمكن، **عقد مؤتمر إقليمي** مع جميع الأطراف لكي ينبع الحل من المنطقة»[٧٤]. هذا التبرير جعل بيريز يقول بسخرية إن اقتراح شامير هو أشبه بدعوة الحموين إلى العرس من دون العروسين. «لأن الشيء الوحيد الذي لا يستطيع المؤتمر الاقليمي تحقيقه هو حضور الجانب العربي. إن عقد مؤتمر مع

---

(٧١) السفير ٢٢ ـ ١١ ـ ١٩٨٨.
(٧٢) المصدر السابق.
(٧٣) نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية عدد ٣ ـ ١٩٨٧ ص ١٧٨ ـ ١٨٠.
(٧٤) النهار ١٨ ـ ٦ ـ ١٩٨٧.

أنفسنا لن يزيد القوة الدافعة إلى السلام. والمؤتمر الدولي هو الخيار الوحيد في الوقت الحاضر لاشتراك الجانب العربي في المفاوضات»[٧٥].

٤ ـ وفي بعض المناسبات، يليّن شامير موقفه ويرفع سقف تراجعه فيستعيد **تجربة مؤتمر جنيف ١٩٧٣** (الذي قبله بيغن وعاد فتراجع عنه إلى خندق كامب ديفيد) **فيدعو لمواصلة مؤتمر جنيف: ويدعو لضم السوفيات إلى مؤتمر إقليمي** برعاية الدولتين الكبريين[٧٦]. ولا بأس في أن يطلَق على هذا المؤتمر اسم المؤتمر الدولي، ولكن برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كما قال لدى وجوده في واشنطن في عزّ الصراع مع شولتز حول مبادرته للسلام. «لكنه قال لمقرّبين منه إن موافقته على مظلّة دولية هي مجرّد مناورة وحزبه يرفض أي حل وسط»[٧٧]. (هآرتس ٦ ـ ٣ ـ ١٩٨٨).

٥ ـ وهناك بديل على ذمة صحيفة «هآرتس» (١ ـ ٣ ـ ١٩٨٨) نسبته إلى شامير أيضاً في ذروة صراعه مع شولتز حين قالت (دون أن يؤكّد ذلك شامير نفسه) ما حرفيّته: «**لم يُبدِ شامير معارضة لانعقاد حدث دولي** (لنلاحظ تعبير حدث الذي يضاف إلى تعابير بيريز المتنوعة) **يكون عبارة عن افتتاح دولي للمفاوضات السلمية**»[٧٨].

٦ ـ ولكنّ المؤكّد في كلام شامير قبوله بمؤتمر يُعقد بعد المفاوضات لا قبلها، ويأتي تتويجاً لها لا مدخلاً إليها. وهو ما صرّح به لجريدة الأهرام في نهاية ١٩٨٦ إذ قال: «ربما يحين عقد المؤتمر الدولي **بعد أن نصل إلى اتفاقات من خلال محادثاتنا المباشرة وليس قبلها**»[٧٩]. وهذه الفكرة ردّدها شامير بعد مقابلته الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك فقال: «ليس على الأمم المتحدة أي دور تؤدّيه الآن لحل النزاع في الشرق الأوسط». وجدّد موقفه المعارض للمؤتمر الدولي وقال: «ليس هذا المؤتمر ضرورياً الآن وإذا اقتضى الأمر حصوله، **فلا مانع من بحثه فيما بعد**»[٨٠].

* * *

مؤتمر دولي قبل المفاوضات... أم بعدها.. ليس هذا هو المهم. المهم أنه ما دام شامير في السلطة والتيار القومي الديني هو القوة الأولى في اسرائيل فالمؤتمر الدولي في هذه الحال له اسم واحد هو «**كامب ديفيد رقم ٢**»، مع بعض التجميل والديكور اللازمين لجعله مستساغاً لدى الذين يطلبون تغطية وتفويضاً بالمفاوضات المباشرة، وتسميته «المؤتمر الاقليمي» كي يكون اسماً على غير مسمّى! ثم ان القوى الدولية، وعلى رأسها الاتحاد

---

(٧٥) النهار، ١٦ ـ ٦ ـ ١٩٨٧.
(٧٦) السفير ٤ ـ ٣ ـ ١٩٨٨.
(٧٧) نقلتها نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ عدد ٣٠، ١٩٨٨ ص ١٦٥.
(٧٨) المصدر السابق ص ٢٢٣.
(٧٩) العمل ٢١ ـ ١٢ ـ ١٩٨٦.
(٨٠) راديو مونت كارلو (RMC) ١٢ ـ ٤ ـ ١٩٨٩.

السوفياتي (والد فكرة المؤتمر الدولي)، تعلم ان عليها أن تتعاطى مع واقع اسرائيل كما هو: المحادثات مع بيريز، والحلول والقرارات مع شامير.. فالزعماء المتصلّبون هم الذين يلزمون دولهم وشعوبهم في المعاهدات بأكثر مما يستطيعه الزعماء المعتدلون! من أجل ذلك، وهذا هو الأكثر أهمية، طار شامير مباشرة من نيويورك إلى بودابست في المجر في رحلة غير متوقّعة، حيّرت المراقبين (نيسان ١٩٨٩). فهناك جرت **المفاوضات المباشرة** بين شامير والسوفيات حول الثمن الذي يطلبه منهم للحل... وبعض هذا الثمن السماح لمئات الألوف من اليهود السوفيات بالهجرة لقاء القبول بمؤتمر إقليمي يشارك فيه السوفيات.

... وهذا جزء بسيط مما سمّيناه يوماً «صفقة العصر» بين أميركا واسرائيل والاتحاد السوفياتي على هامش «المؤتمر»... «مؤتمر ما»!! «فالمؤتمر»، و«المؤامرة» من جذر لغوي واحد!

مع اطيب التمنيات

بَن
نجّار

الاول في لبنان
الاول من لبنان

فرنسبنك شمل

لائحة المصارف رقم ١

الميزانية الموقوفة بتاريخ ٣١-١٢-٨٩

الموجودات	١٩٨٨ ل.ل.	١٩٨٩ ل.ل.
الصندوق ومؤسسة الإصدار	٢٠٥٠٨٠٥٣٤٠٩٩٨	٤٠١٢٩٠٤٣٤٠٩٩٨
سندات الخزينة اللبنانية	١٨٠٥٨٠٥٣٧٠٩٩٤	٣٤٠١٢٤٠٥٧٢٠٩٩٤
المصارف والمؤسسات المالية	٥١٠٢٨٣٠٨١٧٠٦٥	٥١٠٨٥٦٠٧٧١٠٦٠٥
تحت الطلب	٢٠٢٢٥٠٥٨٢٠٥١٣	١٠٠٧٣٧٠٣٧٠١٤٧
لأجل	٤٣٠٦٥٨٠٢٣٤٠٦٠٣	٤١٠١١٩٠٤٠٠٩٥٨
سندات محسومة	٤٢٠٤٢٥٠٢٢٠	٤٨٠٣١٣٠٧٢٠
تسليفات وكمبيالات	٣٣٠١٢٧٠٣٤٨٠٩٣٩	٢٤٠٧٧٩٠٣٤٧٠٠٤٧
قصيرة الأجل	٥٤٠٤٣٠٠١١٠٠٥٢٧	٢٠٠٩٢٣٠٤٠٥٠٨٣٧
متوسطة وطويلة الأجل	٣٠٠٩٤١٠٦٨٧٠٤١٢	٢٠٨٩٨٠٧٣١٠٠٥٣
حسابات مدينة لقاء حسابات دائنة	٢٠٢٠٩٠٣٩٣٠٨٣٨	٢٠٨٩٨٠٧٣١٠١٥٧
مدينون بموجب قبولات	٣٠٤٣٠٩٠٢١٦٠٣٤٥	٣٠٤٣٠٩٠٢١٦٠٣٤٥
سندات التوظيف	٣٠٧٤٨٠٦٤٩	٣٠٧٥٨٠٧٢٣
حسابات مدينة مختلفة	٥١٠٦٢٧٠٤٣١	٤٣٠٧٤٥٠٤٩٢
حسابات التسوية - مدينون	٤٢٠٦٤٩٠٤٢٠٩٢٤	١٠٧٠٧٠٢٨١٠٨٧
أصول ثابتة مالية	٣٠٠٧٨٠٧٢٤	٣٠٠٨٨٠٧٢٥
أصول ثابتة غير مالية	٢٢٢٠٩٢٢٠١٧٣	٥١٨٠١٢٤٠٣٣٩
فروقات إعادة التقييم	٨٠٠٦٧٠٠٨٤	٨٠٠٦٧٠٠٨٤
مجموع الموجودات *	٩٩٠٣٢٣٠٩١٨٠٩٤٣	١٢١٠٨٠٨٠٢٢٧٠٠٨٩
* بعد تنزيل مؤونات الديون والقيم المشكوك تحصيلها	٦٠٢٢ ٧٠٣٣٥٠٩٩٨	٩٠٣١١ ٧٨٧٠٨٥٧

المطلوبات	١٩٨٨ ل.ل.	١٩٨٩ ل.ل.
المصارف والمؤسسات المالية	٣٠٢٨١٠١١١٠٣٧١	٧٠٥٢٣٠١٨٧٠٣٨٧
تحت الطلب	٢٩٠٩٢٤٠٠٠٧	٣٠٠٤١٠٢٧٠٠٥٧
لأجل	٢٠٩٠١١٠١٨٢٠٢٦٩	٥٠٤٨١٠٥٦٠٠٣٣٠
ودائع الزبائن	٨٩٠٩٢٠١٠٥٤٤١	١٠٠٠٩٩٢٠٨٨١٠٣٩٩
ودائع تحت الطلب	٣٠٠٨٢٤٠٨٠١٠٨٨٩	١٢٠٦٢٤٠٤١٦٠٨٤٤
ودائع لأجل	٢٠٠٩٤٠٤٧٧٠٧٥٩	٣٠١٩٦٠٧٧٧٠٦٣٦
حسابات ان خار تحت الطلب	١٤٠٩٤٩٠٧٣٣٠٤٠٠	١٥٠٣٦٦٠٦٤٤٠٣٢٧
حسابات ادخار لأجل	١٠٠١٢٤٠٠٩٢٠٣٩٣	٢٩٠٧٥٢٠٤٤٤٠٤٢٨
حسابات دائنة لقاء حسابات مدينة	—	١٠٠٤٩٠٥٨٦٠٢٨٤
تعهدات بموجب قبولات	٢٠٢٠٩٠٣٩٣٠٨٣٨	٣٠٤٣٠٩٠٢١٦٠٣٤٥
حسابات دائنة مختلفة	٣٠١٧٥٠٠٥٠٠٥	٤٠٧٥٣٠٢٩٨٠٣٢٦
حسابات التسوية - دائن	٨٨٨٠٠٩٥٠١٤٠	١٠٣٢٠٣١٤٠٩٢٤
مؤونات لمواجهة أخطار واعباء	١٠١٨٠٠٨٢٥٠٩١٤	١٠٧٤٣٠٤٩٣٠٧٠٣
رأس المال	٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
احتياطيات وعلاوات	١٢٣٠٥٧٢٠٠٠٨	٥٥٦٠٣١٤٠٦٤٥
النتيجة الصافية للدورة المالية (ربح)	٩٩٢٠٧٢٣٠١٣٧	١٠٥١١٠٤٦٣٠٦٦
فروقات إعادة التقييم	٨٠٠٦٧٠٠٨٤	٨٠٠٦٧٠٠٨٤
مجموع المطلوبات	٩٩٠٣٢٣٠٩١٨٠٩٤٣	١٢١٠٨٠٨٠٢٢٧٠٠٨٩

خارج الميزانية

تعهدات بتوقيع مساندة	٣٠٧٤٦٠٧٢٨٠٢٤	٤٥٠٩٢٠٣٤٦٠٥٠٢
ضمانات عينية مستلمة	٥٠٢٤٩٠٧٥٠٦٩٩	٩٠٣٣٧٠٧٤٩٠٥٩٣
المجموع	٣٥٠٨٦٥٠٨٠٤٠٦٣	٥٤٠٤٣٠٠٣٨٦٠٩٤

خارج الميزانية		
تعهدات بتوقيع معطاة	١٨٠٦٧٤٠٠٢٩٠٧١٧	٢٦٠٢٦٦٠٦٥٦٠٤٢٠
كفالات وتكفلات على سندات	٣٠٨١٥٠٠١٣٠٤٤٠	٥٠٣٥٧٠٩٥٦٠٦٢٣
إلتزامات ناتجة عن اعتمادات مستندية	٢٠٠٢٧٩٠٠٣٧٠٠٣٤	١١٠٦١٦٠٠٨١٠٦٦٠
تعهدات أخرى	٤٠٥٢٩٠٨٢٩٠٢٨٣	٩٠٢٤٢٠٦١٨٠١٠٧
المجموع	١٨٠٦٧٤٠٠٢٩٠٧١٧	٢٦٠٢٦٦٠٦٥٦٠٤٢٠

- هذه الميزانية عائدة فقط لفرنسبنك ش.م.ل لبنان وهي لا تشمل مجموعة فرنسبنك في الخارج .
- زيد رأسمال فرنسبنك ش.م.ل من مليار ليرة لبنانية إلى مليارَي ليرة لبنانية (بموجب قرار الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٤ أيلول ١٩٩٠) .
- إن أموالنا الجاهزة بالليرة اللبنانية تمثل ٤١ بالمئة من الودائع بهذه العملة ، ومجموع أموالنا الجاهزة بكافة العملات يوازي ٩١ بالمئة من إجمالي ودائع الزبائن .
- إن كافة الديون المشكوك بتحصيلها مغطاة بمؤونات نقدية مكوّنة عنها وبضمانات عينية مستلمة .
- إن الكريدي أغريكول (Crédit Agricole) ، المصرف الفرنسي الأول وأحد أكبر البنوك في العالم ، هو مساهم في فرنسبنك ش.م.ل وعضو في مجلس إدارته .

مجلس الإدارة

السيّد عدنان القصّار	الرئيس - المدير العام
السيّد عادل القصّار	نائب الرئيس - المدير العام
كريدي أغريكول - فرنسا	عضو ممثلاً بالسيد أوليفيه غريمون
السيّد رفيق شرف الدين	عضو
الشيخ عبد الرحمن محمد مؤمنة	عضو
المحامي ريمون رزق	عضو

مفوّض المراقبة فيدوسيار الشرق الأوسط ش.م.م.

٢٩ فرعًا في لبنان

- العمرة
- اللبي
- باب ادريس
- بيدارو
- البوشرية
- الشياح
- الجناح
- مار الياس
- السبتية
- السديه
- سن الفيل
- سنتارکو
- الشارييس
- الطريق الجديدة
- مونبه
- جنيبه
- جبيل
- جبّ رأس
- شكّا
- صيدا
- بنت جبيل
- جزّين
- مرجعيون
- البقاعية
- صور
- زحله (ورده)
- زحله (بويار)
- شتورا
- بعلبك

• فروع مقفلة موقتاً

مراكز في الخارج

فرنسا	: فرنسبنك (فرنها) ش.م، باريس
سويسرا	: فينسبار فرنسان ش.م، جنيف
زائير	: فرنسبنك (زائير) ش.م.م، كنشاسا
هنغاريا	: مكتب تمثيل، بودابست
هونغ كونغ	: مكتب تمثيل، هونغ كونغ

MAC LEO BUDGET

THE GLOBAL PERSPECTIVE

PROMOSYAN

بنك بيروت
والبلاد العربية ش.م.ل.

تأسس عام ١٩٥٦ - ٢٣ فرعاً في كافة المناطق اللبنانية

federal bank of lebanon (s.a.l.)

With Compliments

P. O. Box 2209
Beirut - Lebanon
Tel. 339135 - 345269
Telex 22969 FEDRAB LE
20267 FEDRAL LE

قدرات اسرائيل النووية

بقلم: العميد الركن نزار عبد القادر(*)

تروي ميتولوجيا الاغريق أن برومتيوس قد سرق النار من الآلهة وقدّمها هدية للانسان. وكان العقاب الذي أنزلته الآلهة ببرومتيوس لفعلته أن خلقت في نفسه حالة من الخوف والرعب الدائم، إذ أوثقته الآلهة إلى عامود على قمة جبل عال حيث كانت تأتي العقبان لزيارته كل صباح محاولةً في كل مرة أن تفقأ عينيه وتنتش لحمه. واستمرّ ذلك يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر، وسنة بعد سنة، فما تكاد تشفى جروحه أثناء الليل حتى تعود العقبان فتفتحها من جديد في الصباح. عاش برومتيوس حياته كلها وهو يواجه كل فجر ذكرى حصوله على النار تتآكله الآلام والخوف والذعر من تجدّد جراحه وأوجاعه.

لقد أصاب الانسان منذ منتصف القرن العشرين ما أصاب برومتيوس. فمنذ أن سرق الانسان الحديث النار الذرية في ١٦ تموز سنة ١٩٤٥، بدأ يخيّم على نفوس الناس، وبخاصة في أوروبا وأميركا، جو من الأرق والخوف من النار الحديثة التي سرقها الانسان من آلهة الحرب.

ففي الساعة الخامسة من صباح ١٦ تموز ١٩٤٥، فجّرت الولايات المتحدة القنبلة الذرية الأولى قرب ألامو غوردو في ولاية نيو مكسيكو. وقال شهود عيان عن هذا الانفجار: أضاء الانفجار السماء بقوة تفوق أضعاف المرّات قوة نور الشمس عند الظهيرة. كما قيل إن ومض الضوء كان قوياً إلى درجة أن امرأة عمياء شاهدت ذلك النور: كرة نارية هائلة صعدت بسرعة إلى آلاف الأمتار قبل أن تنطفىء. وتبع الانفجار عاصفة شديدة من الرياح الحارّة وسُمع دويّ رعدٍ شديد وطويل. لقد خلقت مفاعيل هذا الانفجار حالة من الرعب

(*) نائب رئيس الأركان للعديد. خريج كلية القيادة والأركان في الولايات المتحدة خريج كلية الحرب العليا في الولايات المتحدة الأميركية. إجازة في إدارة الأعمال من الجامعة اليسوعية. ماجستير في العلوم الادارية والاقتصادية من الجامعة اللبنانية. دراسات عليا في الادارة العامة من جامعة بنسلفانيا وجامعة جورج واشنطن. خريج كلية الحرب العليا، الولايات المتحدة الأميركية.

والذعر لدى جميع الناس الموجودين على مسافات بعيدة من مكان الانفجار. **هكذا بدأ العصر النووي.**

في أوائل آب سنة ١٩٤٥، تكرّرت هذه التجربة فوق مدينة هيروشيما وتبعها بعد فترة انفجاران فوق مدينة ناكازاكي فتدمّرتا كلتاهما، وقتلت قنبلة هيروشيما وحدها ما يزيد عن سبعين ألف شخص وجرحت عشرات الألوف، وما زال السكان الأحياء يشكون حتى الآن من مفاعيل هذين الانفجارين.

في أقل من جيل واحد من الانفجار النووي الأول، استطاعت عدة دول بناء عدد كبير من الأسلحة النووية بقوة تزيد آلاف المرات عن قوة الانفجار الأول، وطوّرت معظم هذه الدول صواريخ بعيدة المدى باستطاعتها ضرب أبعد الأهداف في مختلف أنحاء العالم. وهكذا غيّر الانفجار النووي الأول بصورة كاملة طبيعة الحرب الشاملة التي عرفتها الانسانية إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وما زال من الصعوبة بمكان فهم وتقدير نتائج انفجار رأس نووي واحد، حتى أن دراسة نتائج الانفجارين النوويين فوق هيروشيما وناكازاكي لم تعد تصلح كأساس لتقدير النتائج المرتقبة، ذلك أن قوة الرؤوس النووية الحديثة تزيد مئات الأضعاف عن قوة قنبلة هيروشيما. تقول التقديرات النظرية إن انفجار قنبلة هيدروجينية بقوة ميغاطن واحد على علو ميل واحد فوق مدينة ديترويت قد يقتل ما يزيد عن ٥٠٠ ألف شخص ويجرح ما يزيد عن ٦٠٠ ألف شخص. وإذا وقع الانفجار نفسه فوق لينينغراد فسيقتل ما يزيد عن ٩٠٠ ألف شخص ويجرح ما يزيد عن مليون آخرين.

لم تواجه البشرية خطراً كهذا من قبل، ويترتّب على وجود هذا الخطر ونتائجه المرعبة، في حال وقوعه، أن يخلق لدى كل فرد حالة من الوعي للواقع الجديد وأن ينتهج سياسة مقاومة ذاتية تمنع هذا الشبح من دخول حياته اليومية. وقد تراوحت مقاومة الناس لهذا الخطر ما بين ظاهرة الثورة على هذا الواقع وعدم الاكتراث أو التجاهل الكلّي لوجوده.

في العالم الغربي واليابان، نرى أن الجماهير اعتمدت منذ سنوات عدة طريق الثورة السياسية والفكرية، بسبب الخوف من إمكانية استعمال سلاح نووي أو لمجرد الخوف من حادث عرضي يقع في إحدى المنشآت النووية العسكرية أو المدنية، كمحطات توليد الطاقة، على غرار ما حصل في بنسلفانيا [جزيرة ٣ أميال] أو في تشارنوبيل، في الاتحاد السوفياتي. وثمة مجموعات كثيرة ذات نفوذ كبير في عالم الفكر والسياسة تقوم بجهد قوي في المجتمعات الغربية لدفع الحكومات إلى التعهد بإيجاد طرائق لإنسانية أكثر أماناً.

لقد رفعت بعض المجموعات الناشطة في الولايات المتحدة وأمكنة أخرى في قمة فترة الحرب الباردة شعاراً ثورياً يقول: «أن نكون حمراً أفضل من أن نكون أمواتاً». (better red than dead).

أما في العالم الثالث، وبخاصة في العالم العربي، فقد اعتمدت الجماهير ظاهرة عدم الاكتراث والتجاهل الكلي. كما لم تغب هذه الحالة عن ذهنية الحكّام، رغم أن أخطار وجود هذه الأسلحة وإمكانية استعمالها قد أصبحت حقيقة ماثلة أمام أعين الجميع ولا تقبل الشك أو التأويل، سيّما وأن اسرائيل قد دخلت أو بدأت تستعدّ لدخول نادي القنبلة الهيدروجينية ونادي الصواريخ الفضائية والأقمار الاصطناعية.

لقد توصّلت جهات دولية عديدة إلى استنتاج هام منذ عام ١٩٨٥، وهو أن اسرائيل تملك ما يزيد على مئة قنبلة نووية. كما أنها طوّرت نظام الأسلحة اللازمة لاستعمال هذه القنابل والتي تمكّنها من ضرب عواصم الدول العربية كافة.

لم تكن المعلومات التي أدلى بها السيد موردخاي فانونو إلى جريدة صنداي تايمز، في عددها الصادر بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٨٦، وهو كان يعمل في مركز ديمونا النووي، معلومات جديدة أو غير معروفة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. فقد حوت المكتبات الأميركية المتخصصة في الشؤون الدولية منشورات ودراسات وكتباً عديدة غير سرّية تتحدّث عن طاقات اسرائيل النووية وعدد القنابل التي يرجّح أنها أصبحت بحوزتها.

إن بحثنا هذا يتناول عملية دخول اسرائيل النادي النووي والمراحل التي مرّت بها للانضمام إلى هذا النادي الخاص بالجبابرة، والمساعدات التي حصلت عليها خلسة أو عبر اتفاقيات تعاون مع كل من فرنسا والولايات المتحدة. ثم ينتقل إلى تحليل إمكانات وقدرات اسرائيل النووية في التسعينات. بعد ذلك، يستعرض الجهود الاسرائيلية لتطوير نظام نشر الأسلحة النووية بواسطة طيرانها المتطور وصواريخها البعيدة المدى. وأخيراً، يتطرق البحث، بشكل موجز، إلى تأثير انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

دخول اسرائيل النادي النووي:

طُرحت مسألة حيازة اسرائيل القنبلة النووية منذ بداية الستينات حين شُيِّد أول مفاعل نووي في الشرق الأوسط، في ديمونا في صحراء النقب.

وقد اضطرّت اسرائيل أمام الضغوط الدولية الكبيرة إلى الإعتراف بما تخفيه في «مصنع النسيج» المزعوم في ديمونا. لكنّ اسرائيل حاولت الخداع من خلال تأكيداتها على أن الأبحاث النووية الجارية هي لأهداف سلمية. غير أن البدايات الأولى لطموحات اسرائيل العلمية والنووية تعود إلى الفترة التي كان فيها حاييم وايزمان رئيساً لدولة اسرائيل، إذ أعرب وايزمان عن اقتناع لا يساوره شك بالعلاقة الوثيقة بين المنجزات العلمية وبين تحقيق أهداف الصهيونية، وبالتالي، أهداف اسرائيل حيث قال: «**ان العلم هو سلاح اسرائيل الجبّار الذي يجب أن يُستغلّ ببراعة ومهارة وبكل وسيلة متوفّرة لنا. العلم هو سلاحنا وشريان قوتنا ومصدر دفاعنا**».

لقد وضعت اسرائيل أول خطة نووية في نهاية السنة الأولى من تأسيسها حيث

انتُدب عدد من العلماء الشباب للتخصص في علم النوويات العالي في عدة دول غربية. عادت هذه المجموعة من الشباب وكانت مهمتها الأولى تدريس الفيزياء النووية في معهد وايزمان في «روحوبوت». بعد فترة وجيزة من العمل هناك، تمكّن أحد العلماء الكيميائيين، البروفسور دوستروفسكي، من تطوير عملية لانتاج الماء الثقيل الذي يدخل في الصناعة النووية، باعتباره من المواد الأساسية اللازمة.

في ١٣ حزيران سنة ١٩٥٢، تألّفت لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية برئاسة الدكتور أرمنست د. بيرغمان الذي سبق له أن اكتشف اليورانيوم في صحراء النقب. وحُدّدت مهمات لجنة الطاقة الذرية بما يأتي:

أ ـ تقديم المشورة إلى الحكومة، ووضع جدول أفضليات، وتطوير الخطط الطويلة الأمد لتنمية الأبحاث النووية.

ب ـ الاشراف على تنفيذ الخطط والبرامج التي وافقت عليها الحكومة.

ج ـ مشاركة اسرائيل في المؤتمرات ولدى المنظمات الدولية التي تهتمّ بشؤون الأبحاث النووية.

إن تحديد مهمة لجنة الطاقة الذرية الاسرائيلية بهذه الدرجة من التبسيط والإبهام يدلّ على أن الدولة العبرية قد تعمّدت ذلك للمحافظة على السرّية التامة للخطط والبرامج الاسرائيلية في حقل الطاقة النووية، سيّما وأنها كانت تنوي منذ البداية تطوير أبحاثها لأغراض عسكرية حيث ربطت اللجنة المذكورة بوزارة الدفاع. وقد حاولت الحكومة الاسرائيلية التهرب من رقابة الكنيست على أعمال اللجنة، وبررت ربط هذه الأخيرة بوزارة الدفاع بأن الجيش يملك التقنية والديناميكية لمتابعة الأبحاث بدلاً من أن تُترك لروتين الإدارات الأخرى في الدولة.

إن أول الخطط والبرامج التي وضعتها اللجنة كانت حول تطوير التكنولوجيا الاسرائيلية لإغناء اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل، الذي يُعتبر أهم تطور علمي لإنتاج السلاح النووي.

وقد شكّلت التكنولوجيا الاسرائيلية لإنتاج هاتين المادتين المفتاح السحري الذي استعملته اسرائيل لفتح باب التعاون مع فرنسا، فوُقّع أول اتفاق تعاون بين الدولتين في عام ١٩٥٣، ولم يتسرّب شيء عن هذا الاتفاق قبل شهر تشرين الثاني من عام ١٩٥٤.

اعتمدت التكنولوجيا الفرنسية على البلوتونيوم في صنع القنبلة النووية عوضاً عن اليورانيوم المخصب. لذلك، نراها فضّلت استعمال التكنولوجيا الاسرائيلية في استخراج اليورانيوم الطبيعي من مختلف أنواع المواد الخام. وتحتاج فرنسا، في اعتمادها على هذه الطرائق لصنع الوقود النووي، إلى استعمال الماء الثقيل المتوفّر لدى اسرائيل. ولكن، كان على فرنسا أن تقدّم إلى اسرائيل في مقابل ذلك المعلومات التقنية المتطورة وتدريب العلماء

والفنيين الاسرائيليين في أكثر المنشآت الفرنسية تقدماً. لقد باعت اسرائيل إلى فرنسا كل كميات الماء الثقيل الذي أنتجته بسعر مرتفع، واشترت بدلاً منه أربعة أطنان من الولايات المتحدة بسعر أدنى بكثير من ذاك الذي دفعته فرنسا.

لم يتأخّر الأميركيون كثيراً عن اللحاق بالفرنسيين لإقامة تعاون وثيق مع اسرائيل في حقل الأبحاث النووية. فقدّمت أميركا إلى اسرائيل بموجب اتفاقية عُقدت بينهما عام ١٩٥٥ أول مفاعل ذرّي. وبواسطة هذا الاتفاق، انتقل الإشراف على الأبحاث الاسرائيلية وتدريب التقنيين الاسرائيليين إلى الولايات المتحدة. كما تضمّن هذا الاتفاق، علاوة عن ذلك، تزويد اسرائيل بستة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب بدرجة ٢٠٪ إلّا أن أهم هدية تلقّتها اسرائيل من الولايات المتحدة خلال هذه الفترة، كانت المكتبة الفنية الواسعة التي تحتوي على ٦٥٠٠ تقرير عن الأبحاث والتقنيات الذرّية، بالاضافة إلى ٤٥ مجلّداً عن النظريات النووية. ورافق ذلك التحاق عشرات التلامذة الاسرائيليين بالدورات التي تنظّمها لجنة الطاقة النووية الأميركية ودورات المعهد الدولي للعلوم والهندسة النووية.

وكان أول مفاعل ذرّي حصلت عليه اسرائيل مفاعل الأبحاث الذي تسلّمته من الولايات المتحدة وبلغت طاقته الأولية ميغاواط واحد. وكان يمكن رفع هذه الطاقة، بعد إدخال تعديلات معيّنة، إلى خمسة ميغاواط. وقد أُقيم هذا المفاعل في نحال سوربك قرب معهد وايزمن جنوب تل أبيب. ثم عُدِّلت الاتفاقية الأميركية الاسرائيلية بعد فترة وجيزة بحيث أُجيز لاسرائيل الحصول على عشرة كيلوغرامات من الوقود وسُمح لها برفع درجة إخصاب اليورانيوم من ٢٠٪ إلى ٩٠٪. وكانت هذه أول خطوة عملية في طريق إنتاج القنبلة النووية الاسرائيلية.

لم تقبل اسرائيل كعادتها وصاية أحد، فرفضت في بادىء الأمر أي إشراف من قبل وكالة الطاقة النووية الدولية التابعة للأمم المتحدة. لكنها عادت وقبلت بهذا الاشراف عام ١٩٦٣ لقاء ثمن باهظ تدفعه الولايات المتحدة من خلال تغيير نوعية الوقود وتعهّد أميركا بالإسهام في معمل لتحلية مياه البحر بالطاقة النووية.

أما مفاعل ديمونا التي تقع في صحراء النقب على مقربة من بئر السبع، فقد بلغت قوته ٢٤ ميغاواط، مما أثار ضجة كبيرة داخل اسرائيل وخارجها وبخاصة في الولايات المتحدة نفسها.

وقد أجبرت الضغوط الداخلية والخارجية اسرائيل على التأكيد بأن مفاعل ديمونا مُعدّ للاستعمال الصحي فقط.

بلغت تكاليف بناء وتجهيز مفاعل ديمونا، عام ١٩٦٠، حوالي ١٣٠ مليون دولار. أما كمية الوقود النووي اللازمة له فتقدَّر بنحو ٢٤ طناً من اليورانيوم الطبيعي بالاضافة إلى كمية من الماء الثقيل، وهي مواد تملكها اسرائيل كما سبق وبيَّنا في سياق هذا البحث.

بدأ تشغيل مفاعل ديمونا في أواخر عام ١٩٦٤ باستعمال وقود اليورانيوم الطبيعي

والماء الثقيل، بحيث تتحوّل كمية ٢٤ طناً من اليورانيوم إلى سبعة كيلوغرامات من البلوتونيوم، وهي كمية صالحة بعد المعالجة لصنع قنبلة نووية من حجم تلك التي أُلقيت على هيروشيما والتي بلغت قوّتها ٢٠ كيلو طن. وتحتاج كمية البلوتونيوم هذه إلى معالجات عدة لانتاج البلوتونيوم الصافي ٢٣٩، الصالح كوقود في القنبلة النووية. وتتمّ هذه المعالجة ضمن مصنع فصل (Repcoceming). يجري فيه فصل البلوتونيوم ـ ٢٣٩ عن نظائره الأخرى كالبلوتونيوم ـ ٢٤٠ والبلوتونيوم ـ ٢٤١ وبقايا البلوتونيوم الطبيعي بحيث يصبح تكثيف البلوتونيوم ٢٣٩ أكثر من ٩٠ بالمائة.

وتُعتبر تقنيات صنع الوقود اللازم للقنابل النووية من البلوتونيوم ـ ٢٣٩ أسهل بكثير وأقل كلفة من تقنيات الحصول على هذه الوقود عبر تخصيب مادة اليورانيوم الطبيعي ٢٣٨ (ويبيّن المخطط التالي مراحل صنع الوقود النووي اللازم لصنع القنبلة).

مراحل صنع الوقود النووي الصالح للقنبلة النووية(*).

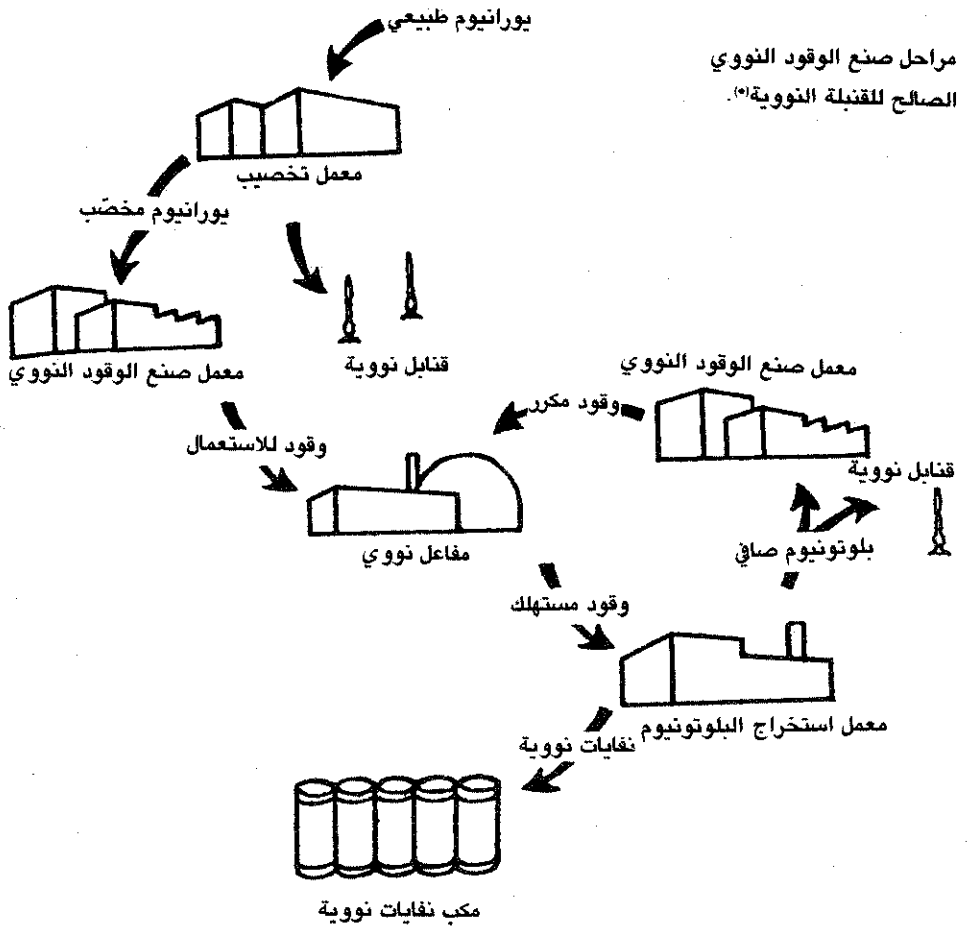

(*) المصدر: كتاب «Living with Nuclear Weapons»، منشورات قسم الدراسات النووية في جامعة هارفارد.

لكن، بدا واضحاً في منتصف الثمانينات أن هذه التكنولوجيا الصعبة لتخصيب اليورانيوم لم تعد محصورة في أيدي الدول المتطورة بل تعدّتها لتصبح في متناول دول أخرى، وبخاصة اسرائيل والهند وباكستان.

وتدّعي اسرائيل أن تهديدات الأمن الواقعة عليها قد دفعتها إلى عدم قبول مبدأ الرقابة الدولية على جميع منشآتها النووية. وهي تملك القاعدة الفنية والتكنولوجية لبناء عدد كبير من الرؤوس النووية. وتأكّد العالم فعلاً من أن اسرائيل قد بنت قوة نووية كبرى وهي قادرة على نشرها وتهديد كامل أرجاء العالم العربي.

لقد أظهرت اسرائيل منذ بداية برنامجها النووي اهتماماً خاصاً بعملية تخصيب اليورانيوم، وتوصّلت في نهاية المطاف إلى امتلاكها عبر برنامج طويل وشاقّ.

فالعلماء الاسرائيليون تمكّنوا من اختبار طريقة تخصيب اليورانيوم بواسطة أشعة لايزر بدلاً من التكنولوجيا المعقّدة التي تستعملها دول أخرى: تحويل اليورانيوم إلى مركّب غازي حار جداً ومن ثم فصل النظيرين ٢٣٨ و٢٣٥، أو بطريقة ثانية تُعرَف بطريقة الطرد المركزي التي تعتمد على فصل النظيرين بتأثير المجال الجاذبي.

ويُخشى في المستقبل من تطوير تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بواسطة أشعة لايزر وانتشارها لأنها ستسهّل لدول عديدة في العالم الثالث طامحة إلى امتلاك السلاح النووي تحقيق حلمها، إذ تسمح طريقة التخصيب هذه بإنتاج مادة اليورانيوم الصالحة كوقود لقنبلة نووية. ويعتقد العلماء أن هذه التكنولوجيا ستعمَّم خلال عقدين على الأكثر. لكن، ليس من المعروف حتى الآن إن كانت اسرائيل قد طوّرت هذا العمل الاختباري إلى برنامج عملي لإنتاج اليورانيوم ـ ٢٣٥ بكميات كبيرة.

منذ بداية برنامجها النووي مع الأميركيين أو الفرنسيين، لم تجد اسرائيل صعوبة كبرى في الحصول على كل ما تريده من تقنيات ووقود لمتابعة برنامجها، إن على صعيد الأبحاث والتجارب أو على صعيد إنتاج السلاح النووي. فقد استطاع الموساد الاسرائيلي في منتصف الستينات اختراق جميع حلقات الحماية الموضوعية حول معمل «نوماك» في أبولو ـ بنسلفانيا، والذي ينتج اليورانيوم المخصب للبرنامج النووي الخاص بالبحرية الأميركية. وفي سنة ١٩٦٥، سرقت المخابرات الاسرائيلية من المعمل المذكور ٢٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بدرجة ٩٠ بالمائة، وتصلح هذه الكمية لانتاج ١٢ إلى ١٤ قنبلة نووية. أما المؤسف والمضحك في عملية سرقة اليورانيوم المخصب بكمية بهذه الضخامة، فهو إخفاء السرقة من قبل الادارة الأميركية. وفي السنوات اللاحقة لعام ١٩٦٥، بدأت معلومات ضئيلة تتسرّب من هنا وهناك، فأمرت السلطات الأميركية بتحقيقات موجزة حول الموضوع، خُطِّط لها كي لا تقود إلى الحقيقة.

وقد حاولت لجنة الطاقة النووية إقفال الموضوع بأن إدّعت أن كمية اليورانيوم لم تُسرَق من «نوماك»، إنما ضاعت عن طريق التصاقها بالأنابيب الطويلة المستعملة لنقل

اليورانيوم. لكن القياسات التي أُجريت داخل الأنابيب لم تؤيّد هذا الادّعاء فتدخّلت الشرطة الفدرالية للتحقيق، فأُمرت مباشرةً من قبل الرئيس جونسون شخصياً بوقف تحقيقاتها.

في هذا الوقت، كان التعاون الفرنسي ـ الاسرائيلي في حقل الأبحاث والتعاون يبلغ ذروته، واستمرّ على هذا الشكل إلى عام ١٩٦٧ حيث برز خلاف شديد بين اسرائيل والرئيس الفرنسي شارل ديغول على أثر بدء اسرائيل بحرب حزيران ١٩٦٧.

ويبدو من المعلومات التي نشرتها صحيفة هاآرتس في عددها الصادر بتاريخ ٦ أيلول ١٩٩٠ أن اسرائيل كانت تمتلك السلاح النووي عام ١٩٦٧، وذلك من خلال برنامجي التعاون الأميركي ـ الاسرائيلي والفرنسي ـ الاسرائيلي. ومما يرجّح هذا الاعتقاد كمية اليورانيوم المخصب بدرجة ٩٠ بالمائة التي سرقتها اسرائيل من معمل «نوماك». لقد نشرت صحيفة هاآرتس في عددها المذكور، كما ذكرت هذه المعلومات مجلة تايم الأميركية، أن موشي دايان، إبان حرب ١٩٦٧، نصح رئيسة الحكومة الاسرائيلية في حينه بإعلام سوريا ومصر بأن اسرائيل لن تتردّد في استخدام الأسلحة النووية في حال تعرّض وجودها لخطر أكيد.

ولقد ألمحت الصحافة الاسرائيلية والأميركية إلى هذا الموضوع عدة مرات، وبتواريخ مختلفة، ممّا يؤكّد احتمال توصّل اسرائيل إلى صناعة رؤوس نووية منذ ١٩٦٧ على الأقل.

الامكانات الاسرائيلية النووية في التسعينات

لم يُعْطَ البرنامج النووي الاسرائيلي الأهمية اللازمة من قبل الدول العربية ودول العالم الأخرى. ولم تتداول حتى الصحافة إلا نادراً قدرات وبرامج اسرائيل لامتلاك السلاح النووي. لكن، هذه المشكلة برزت من جديد خلال الغارة التي شنّتها الطائرات الاسرائيلية على مفاعل «تموز» العراقي [أوزيراك]، في حزيران ١٩٨١، حيث استطاعت اسرائيل تدميره كلياً قبل البدء بتنشيطه بأيام. مع العلم أن اسرائيل كانت قد حاولت تدمير مفاعل «أوزيراك» قبل إرساله من فرنسا بواسطة عبوة ناسفة فجّرتها بالمفاعل قبيل شحنه.

وعادت قضية الأسلحة النووية الاسرائيلية لتبرز من جديد في إطار المعلومات التي أدلى بها السيد موردخاي فانونو إلى جريدة «صنداي تايمز»، في عددها الصادر بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٨٦. أما في الولايات المتحدة والغرب بصورة عامة، فقد وُضعت دراسات عديدة حول هذا الموضوع، كما أنه لم يغب مطلقاً عن اهتمامات مؤسسات الدراسات الاستراتيجية الحكومية والخاصة.

ففي دراسة وضعها في ٣٠ نيسان ١٩٨٣ الأستاذ رودني جونز من «مركز الدراسات الاستراتيجية والدراسات الدولية» في جامعة جورج تاون، لحساب «الوكالة النووية للدفاع» في واشنطن، يحدّد السيد جونز أنه بالرغم من قلّة المعلومات حول البرنامج النووي

الاسرائيلي، فالمعلومات المتوفّرة تدلّ على زيادة طاقة مفاعل «ديمونا» النووي بثلاثة أضعاف القوة التي كان عليها في البدء والتي كانت ٢٤ ميغاواط. كما أفادت عدة تقارير صحفية أن اسرائيل حصلت على كميات كبيرة من الماء الثقيل (HE4)، وتحدّثت عن تطوير تكنولوجيا اسرائيلية خاصة لتخصيب اليورانيوم. وإذا اعتبرنا هذا صحيحاً، فإن حجم القوة الاسرائيلية النووية قد ترتفع إلى خمسين أو مئة رأس نووي بدلاً من ٢٥ رأساً كما ذكرت بعض الدراسات، ثم إن أكثر التقارير تحفظاً تفيد أن قوة اسرائيل النووية ستتعدّى مئة قنبلة نووية قبل نهاية هذا القرن.

وكان فانونو قد أدلى للـ «صنداي تايمز» اللندنية بحديث خطير تضمّن انَّ اسرائيل تنتج في «ديمونا» ٤٠ كيلوغراماً من البلوتونيوم ٢٣٩ كل سنة، وهي كمية كافية لإنتاج عشر قنابل نووية. وان قوة المفاعل ارتفعت إلى ١٥٠ ميغاواط بعد أن كانت في البداية ٢٦ ميغاواط. وقد أضافت «الصنداي تايمز» أن المخزون الاسرائيلي يتراوح بين مئة ومئتي رأس نووي، مما يضعها في المرتبة العالمية السادسة بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، والمملكة المتحدة وفرنسا والصين.

وتمكّنت الموساد الاسرائيلية من اختطاف فانونو وإعادته إلى اسرائيل ومحاكمته بجرم الخيانة والتجسّس. ففي ٣٠ آب، سمحت المحكمة العليا بنشر أجزاء من الحكم عن فانونو وأبقت أجزاء أخرى سرّية، مما يدلّ على صدق ودقة المعلومات التي أدلى بها عن الانتاج الاسرائيلي من المواد الانشطارية، وبالتالي عن الامكانات الاسرائيلية النووية.

أما البروفسور البريطاني فرنك بارابي الذي أجرى عدة مقابلات مع فانونو قبل نشر كتابه «القنبلة الخفية»، فقد أكّد أن عدد العاملين في مركز «ديمونا» النووي هو ٢٧٠٠ شخص، وأن تركيب وجمع القنابل النووية يجري في قاعدة جوية اسرائيلية قرب حيفا. أما اليورانيوم المستعمل، فقد أتى من مصادر عدة: فرنسا، أفريقيا الجنوبية، أفريقيا الوسطى، الغابون، نيجيريا، بلجيكا وأيضاً الولايات المتحدة. ولم ينس العالم أنه في العام ١٩٨٦، سرقت المخابرات الاسرائيلية في عرض البحر كمية ٢٠٠ طن من اليورانيوم الطبيعي. هذا بالاضافة إلى سرقة ٢٠٠ كيلوغرام من اليورانيوم المخصب الذي سرقته من شركة «نوماك» في بنسلفانيا، ما بين العامين ١٩٦٤ و١٩٦٥ كما سبق وذكرنا.

في دراسة وصفها المحلّل بيتر فراي واستشهدت بها عدة صحف اسرائيلية في ملفّاتها حول تملّك اسرائيل القنبلة النووية، كتب فراي يقول: إن جنوب أفريقيا تزوّد اسرائيل بعشرة أطنان من اليورانيوم سنوياً، وذلك منذ العام ١٩٦٣. لكن، كما سبق وذكرنا، فإن اسرائيل تستورد اليورانيوم الطبيعي من مصادر عدة. وهنا، سؤال يطرح نفسه: ما هو عدد الكيلو غرامات من البلوتونيوم الصالح للاستعمال كوقود في القنبلة النووية، والذي يمكن استخراجه أو تحويله من كمية العشرة أطنان من اليورانيوم الطبيعي الذي تستورده تل أبيب من بريتوريا؟؟ بالاستناد إلى المعلومات الأساسية التي تنتجها مختلف أنواع المفاعلات، فإنه يمكن تقدير الكمية التي تستخرجها اسرائيل من العشرة

أطنان على الشكل التالي: يمكن لمفاعل نووي يستعمل وقود اليورانيوم الطبيعي والماء الثقيل أن ينتج البلوتونيوم الصالح كوقود في القنبلة النووية في حال تعرّض طن من اليورانيوم للاشعاع بقوة ١٠٠٠ ميغاواط/ أيام، وينتج عن كل طن من اليورانيوم الطبيعي المستعمل كوقود كيلوغرام واحد من البلوتونيوم الصافي. لذلك، يمكن حساب كمية البلوتونيوم الصافي الناتج عن عمل المفاعل من خلال تقدير القدرات الحرارية للمفاعل: يمكن تقدير الكمية على قاعدة ١/٣ كيلوغرام من البلوتونيوم الصافي لكل ميغاواط حراري من قدرات المفاعل. لذلك، يمكن القول إن اسرائيل تنتج من عشرة أطنان يورانيوم عشرة كيلوغرامات من البلوتونيوم الصافي. أما على قاعدة حساب قدرة المفاعل الحرارية، فإنه يمكن القول إن اسرائيل تنتج ما يزيد عن ٥٠ كيلوغراماً من البلوتونيوم من خلال محطة ديمونا.

من المفيد جداً التذكير بأن هناك دولاً **أخرى من الشرق الأوسط وغرب آسيا** تسعى جاهدة لتطوير تقنيات نووية تقودها إلى اقتناء القنبلة النووية، وعلى **رأسها الهند وباكستان والعراق**. ويمكن من خلال عملية جمع للمعلومات المتوفرة أو تلك التي يمكن تقديرها وضع جدول يبيّن قدرة كل من هذه الدول على إنتاج البلوتونيوم الصافي والكميات العامة التي ستتوفر لهذه الدول بحلول عام ٢٠٠٠. وتظهر الأرقام الواردة في الجدول رقم [١] أن مخزون المواد النووية الحرجة التي تستعمل كوقود للقنابل النووية قد بدأ يتنامى بسرعة هائلة. ويجدر القول إن التناقضات ومشاكل الأمن في المنطقة تجعل هذا الوضع خطراً للغاية.

لكن، يمكن ملاحظة ضآلة الكميات المتوافرة لأن الأرقام جمعها علماء متحفّظون. ولذلك، لا يمكن الركون إليها، وفي حالة اسرائيل، فإن الواقع يوحي بإنتاج كميات من المواد الانشطارية أكثر بكثير من الكميات التي تذكرها مختلف التقارير والدراسات.

إن العدد المحتمل للقنابل النووية التي يمكن أن تمتلكها دولة من هذه الدول الساعية إلى امتلاك السلاح النووي، موضوع الجدول رقم [١]، هو عدد مبدئي للأسباب الآتية:

أولاً: تأتي المواد الانشطارية تحت درجات مختلفة من التخصيب أو النظافة، فالكتلة الحرجة المستعملة في صناعة قنبلة نووية، تزيد وتنقص تبعاً لدرجة التخصيب في اليورانيوم أو تبعاً لدرجة نظافة البلوتونيوم المستعمل. لذلك، لا يمكن الجزم بالكميات المتوفرة لدى اسرائيل من المواد الانشطارية ونظافتها وهي التي عوّدت العالم على عمليات السرقة أو النقل الخفيّة حتى من أكثر المراكز حماية في العالم، أمثال معمل «نوماك» في بنسلفانيا، وبالتالي، لا يمكن إجراء تقدير دقيق لقدرات اسرائيل النووية.

ثانياً: إن الكمية اللازمة لصنع قنبلة نووية مرتبطة بصورة مباشرة بالتطور الحاصل تكنولوجياً في صناعة القنبلة. فالجيل الأول من القنابل النووية التي تصنعها الدول في بداية

جدول رقم [١]
جدول بإنتاج دول الشرق الأوسط وغرب آسيا
من المواد الصالحة كوقود للقنبلة النووية

اسرائيل	١٩٨٢		١٩٩١		٢٠٠٠	
مفاعلات للأبحاث	إنتاج سنوي عام		إنتاج سنوي عام		إنتاج سنوي عام	
[غير مراقبة]						
ديمونا ٢٦ ميغاواط	٢	١٦	–	–	–	–
[١٩٦٢]						
ديمونا ٧٠ ميغاواط	٥,٥	١١	٥,٥	٧١	٥,٥	١٢٦
[١٩٨٠]						
معمل تخصيب	؟	؟	؟	؟	؟	؟
المجموع العام	٢٤	٢٧	٥,٥	٧١	٥,٥	١٢٦
باكستان						
مفاعلات للطاقة						
[مراقبة]						
كانوب						
١٢٥ ميغاواط						
[١٩٧١]						
شاسما ١٩٩٠	–	–	–	–	٥٦	٥٦٠
٩٠٠ ميغاواط						
[١٩٩٠]						
معمل تخصيب	؟	؟	؟	؟	؟	؟
المجموع العام	٠	٠	٦	٣٠	٦	٩٠
الهند						
مفاعلات للأبحاث	٣	٥٧	٣	٨١	٣	١١١
[٤٠ و١٠٠ ميغاواط]	٣	٥٧	٨	٢٤	٨	١٠٤
[غير مراقبة]						
مفاعلات للطاقة	٢٥	١٧٥	٢٥	٣٧٥	٢٥	٦٢٥
[مراقبة]	٢٥	٢٥	٢٥	٢٢٥	٢٥	٥٠٠
مفاعلات للطاقة	–	–	٥٨	٢٩٠	٥٨	٨٧٠
[غير مراقبة]	–	–	–	–	–	–
المجموع العام	٣	٥٧	٦٩	٣٩٥	١٢٧	١٠٦٧
العراق	؟	؟	؟	؟	؟	؟

برامجها، هي قنابل كبيرة الوزن والحجم وتُستعمل فيها كمية كبيرة من المواد النووية، وقد يبلغ وزنها أربعة إلى خمسة أطنان كما كانت القنبلة الأميركية الأولى التي صُنعت عام ١٩٤٥.

أما بالنسبة إلى اسرائيل، فمن المؤكّد أو المرجّح جداً على الأقل أن الولايات المتحدة وفرنسا ساعدتا الدولة العبرية على تخطي هذه المرحلة. فقد سهّلت عملية تدريب مئات الفنيّين الاسرائيليين في فرنسا والولايات المتحدة، وفي أهم المعاهد ومراكز الانتاج النووي، على اسرائيل إختصار المراحل والدخول مباشرة في مصاف الدول المتطورة في حقل إنتاج المواد الانشطارية وصنع القنابل النووية.

ثالثاً: إن دولة تمتلك القدرات التكنولوجية ـ كما هي الحال بالنسبة إلى اسرائيل ـ وراغبة في بناء قوة نووية، قد تلجأ في عملية مراوغة إلى بيع كمية من المواد الانشطارية التي صنعتها والحصول على كمية أكبر أو أقل ثمناً من مصادر أخرى وبصورة سرية جداً. هذا ما فعلته اسرائيل عندما باعت فرنسا كميات الماء الثقيل الذي أنتجته في الستينات، وهذا ما تفعله في برنامج التعاون الذي تتبعه مع جنوب أفريقيا، وهذا أيضاً ما صنعته عندما قامت بسرقات متكررة للمواد النووية من الولايات المتحدة أو من عرض البحر.

رابعاً: إن التقديرات لعدد الرؤوس النووية التي يمكن أن تصنعها دولة ما، هي تقديرات مبنيّة على الامكانات والانشاءات الموجودة حالياً والمعروفة من قبل العالم. ولكن، لا يمكن التنبّؤ بما ستكون عليه إمكانات بعض الدول بعد عقد أو عقدين من الزمن؛ كما أنه لا يمكن معرفة مستوى التطور التكنولوجي الذي بلغته هذه الدول. وإن اسرائيل توصّلت، كما يبدو، إلى توسيع إنشاءاتها وزادت إنتاجها أضعاف المرّات بوسائلها الذاتية، وربما تكون قد باعت إنشاءات نووية من صنع اسرائيلي إلى جنوب أفريقيا.

خامساً: إن التقديرات لعدد الرؤوس النووية مبنيّة على كمية المواد الانشطارية التي يمكن أن تحصل عليها دولة ما من خلال إمكاناتها وعلى قدرتها على صنع جزئيات معقّدة أو استيرادها من دول أخرى كالشهابات المتطورة وغيرها من الجزئيات المتطورة.

فمن المؤكّد أنه لا تتوفّر منشآت محميّة إلى درجة تمنع اسرائيل من الوصول إلى ما تريده. هذا اللهم إذا عجزت عن الحصول عليه بموافقة هذه الدول التي تملكه وبخاصة من الولايات المتحدة.

لذلك يمكن اعتبار التقديرات المتعلّقة بعدد الرؤوس النووية الذي يمكن أن تمتلكه اسرائيل بمثابة تقديرات بدائية وغير دقيقة، ولا يمكن الجزم برقم محدّد. لذلك رأينا صحيفة الصنداي تايمز، في عددها الصادر بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٩٨٦ واستناداً إلى المعلومات التي أدلى بها العالم الاسرائيلي فانونو، تضع رقماً مرناً لعدد الرؤوس النووية الاسرائيلية من مئة إلى مئتي عبوة نووية.

وتدّعي كل من اسرائيل والهند أن تهديدات الأمن القومي الواقعة عليهما قد

دفعتهما إلى رفض مبدأ الرقابة الدولية على منشآتهما النووية. وأصبح من المؤكّد أن هاتين الدولتين تملكان التكنولوجيا النووية بصورة شبه كاملة، كما صنعت كل منهما عدداً من الرؤوس النووية وهما قادرتان على نشرها، وربما تكونان قد نفّذتا عملية نشرها في الثمانينات.

لقد أظهرت اسرائيل والهند اهتماماً خاصاً ببناء القاعدة التكنولوجية (معرفة وإنشاءات) التي تمكّنهما من تخصيب اليورانيوم الطبيعي وتحويله إلى يورانيوم مكثّف بدرجة ٩٠ بالمائة لاستعماله في صنع القنابل النووية. كما أن بعض التقارير التي ذكرها رودني جونز في الدراسة التي أجراها بإشراف وكالة الطاقة النووية الأميركية، عام ١٩٨٣، عن انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٨٣، تدلّ على أن تكنولوجيا استعمال أشعة لايزر في تفريق الذرّات النظيرة والمعروفة باسم «LIS» قد يزيل كل العوائق الحالية في عملية تخصيب اليورانيوم، وسيجعل من عملية التخصيب عملية سهلة ومتدنّية الكلفة إذا ما قيست بالعملية المعقّدة والباهظة الكلفة التي تستعملها التكنولوجيا الحالية.

يبدو أن العلماء الاسرائيليين قد توصّلوا فعلاً إلى اختبار طريقة إغناء اليورانيوم بواسطة أشعة لايزر (LIS)، وتخشى الهيئات الدولية والدول العظمى من انتشار هذه التكنولوجيا في منتصف التسعينات لأنها تسهّل لدول كثيرة طامحة إلى امتلاك السلاح النووي أمر امتلاك تكنولوجيا إخصاب اليورانيوم على مستوى ضيّق وبطريقة سرية وبتكاليف متدنّية. لا تتوفّر حتى الآن معلومات دقيقة حول مدى استعمال اللايزر (LIS) في البرنامج النووي الاسرائيلي.

ومن المؤكّد، وبشكل لا يقبل الجدل، أن اسرائيل والهند تمتلكان عدداً معيّناً من القنابل النووية وأنهما أصبحتا قادرتين على نشرها. لكن يبقى السؤال الأهم الذي يجب طرحه بإلحاح: هل تمتلك اسرائيل والهند الطاقات الفنية والتكنولوجية لإنتاج الطاقة النووية الحرارية، وهي تكنولوجيا متقدّمة تسمح بصنع القنابل النووية الحرارية أي الهيدروجينية؟؟.

إن امتلاك هذه التكنولوجيا التي تقوم على تقنية إنشطار نووي حراري قد يعزّز القدرات العسكرية والسيكولوجية للدولة التي تملكه، وخاصة بالنسبة إلى دولة تملك قوة نووية صغيرة كإسرائيل. فامتلاك التكنولوجيا للانشطار الحراري ينقل اسرائيل من مرحلة بناء قنابل نووية تقدَّر قوة انفجارها بالكيلو طن إلى مرحلة امتلاك قنابل تُقاس قوة انفجارها بالميغاطن.

ويعتقد عدد من الخبراء في الولايات المتحدة أن الهند واسرائيل تمتلكان القدرات والتكنولوجيا لتطوير سلاح نووي حراري، لكن إنتاج هذا السلاح يتطلب إجراء تجارب نووية، ترتّب على كل منها نتائج سياسية ودبلوماسية وضغوطاً دولية تمنعهما من إجراء هذه التجارب.

تطوير نظام نشر الأسلحة النووية

إن عملية تطوير أسلحة نووية هي عملية طويلة ومعقّدة، وتتطلب تسخير عدد كبير من إمكانات الدول المالية والعلمية والتكنولوجية. إنها عملية مرهقة وباهظة الثمن. والطريق إلى تطوير قوة نووية يمرّ عبر خمس مراحل: الحصول على المواد الانشطارية، تصميم القنبلة النووية، إنتاج وتجميع القنبلة النووية، نظام حمل القنبلة إلى الهدف، ونظام تفجير القنبلة أو تنفيذ التهديد.

ويجب ألّا ننسى تأثير عالم الجغرافيا على اقتناء السلاح النووي أو التهديد النووي من قبل عدوّ يملكه، فتأثير الجغرافيا في حالة امتلاك السلاح أو التهديد النووي من قبل قوة أخرى يصبح أكثر أهمية مما لو كانت وسائل الحرب أو التهديد كلاسيكية.

فمساحة الرقعة الجغرافية وعدد السكان وتوزيعهم تُشكّل عناصر أساسية في تخفيض قيمة التهديد أو رفعه إلى درجة الخطورة على المصير، وبالتالي، فإن هذه العناصر تكوّن الأساس لدراسة نتائج هجوم نووي مفاجىء. لذلك يمكن للدول العربية أن تشعر بأنها في وضع أفضل بكثير من دولة اسرائيل. فالعالم العربي كبير وواسع ويمتدّ من المحيط الأطلسي إلى الخليج. ومدنه وسكانه موزّعون على هذه المساحة الواسعة. أما اسرائيل فهي تقوم على بقعة صغيرة جداً نسبياً، وتوجد فيها تجمّعات سكانية كبرى وبحالة اكتظاظ سكاني مرتفع جداً، كما أن المسافات التي تفصل مدنها عن المطارات العربية تُعَدُّ بالدقائق القليلة.

لذلك، فإن التهديد بالصواريخ التي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية يضع حالة الاستقرار الأمني الاسرائيلي تحت ضغط شديد. ففي حال توصّلت إحدى الدول العربية إلى صنع عدد قليل من القنابل النووية [٣ إلى ٥ قنابل] من النوع الذي استُعمل عام ١٩٤٥، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود طائرات متطورة لدى الدول العربية ووجود صواريخ سكود وفروغ، فإن ذلك سيشكّل ضغطاً هائلاً على حالة الاستقرار السياسي والأمني والسيكولوجي في اسرائيل وعلى شعبها.

إن واقعاً كهذا سيدعو الدول الكبرى إلى التدخل من أجل تخفيف الخطر وإعادة حالة التوازن السياسي والأمني. وهذا ما نشهد بعض فصوله في ذيول حرب الخليج من خلال تعاطي الولايات المتحدة مع إمكانات العراق النووية المستقبلية، مع العلم أن العراق ما زال بعيداً جداً عن إنتاج أول سلاح نووي (على الأقل من ١٢ إلى ١٥ سنة).

أما بالنسبة إلى اسرائيل، فإن عليها أن تحصل على ١٥٠ إلى ٢٠٠ رأس نووي لكي تشكّل الضغط الأمني ذاته على الدول العربية. وقد لا تشعر الدول العربية بهذا الضغط لعدم وجود الوعي الكامل والثقافة اللازمة للشعور بدرجة التهديد وبدرجة الخطورة العالية الناتجة عنه. مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لن تكون هناك دول عظمى جاهزة للتدخل لصالح الدول العربية لإعادة حالة الاستقرار الأمني والسياسي والنفسي في المنطقة.

إن أهم الأنظمة المتوفّرة لدى اسرائيل لتنفيذ هجوم بالأسلحة النووية يتمثّل باستعمال سلاحها الجوي. فإسرائيل تملك من الطائرات المتطورة عدداً يفوق ستمائة طائرة مقاتلة وقاذفة. واسرائيل تعير سلاحها الجوي أهمية خاصة، وتجري عملية تحديث للطائرات كلما ابتكرت هي أو الغرب، وبخاصة الولايات المتحدة، تكنولوجيا جديدة في حقل الألكترونيك والملاحة الجوية. كما تحاول اسرائيل أن تحتفظ بتفوّق أكيد فتشتري أحدث الطائرات التي تنتجها الولايات المتحدة. وتفيد عدة مصادر غربية عن تجهيز عدد من الطائرات الاسرائيلية الحديثة للقيام بهجمات نووية على مختلف الدول العربية. ويبيّن الجدول [٢] أنواع الطائرات الحديثة التي يمكن أن تجهَّز لتنفيذ هجمات نووية.

لقد كشفت معلومات نُشرت في الولايات المتحدة عن الجهود الحثيثة التي تبذلها اسرائيل لتطوير واقتناء قوة صاروخية قادرة على حمل رؤوس نووية، ويصل مداها إلى ١٥٠٠ كلم.

جدول رقم [٢]
القدرات الجوية الاسرائيلية
لتنفيذ هجوم نووي(*)

العدد الاجمالي للطائرات المتطورة ٦٥٠ طائرة	أنواع الطائرات والصواريخ	العدد، شعاع العمل مع ١٠٠٠ كلغ(**)
١٩٨٢	F 15 A/B	٤٠ طائرة ٢٠٠٠ كلم +
	F4 E	١٣٨ طائرة ٧٥٠ كلم
	F16 A	٦٦ طائرة ٩٠٠ كلم
	E-2C (AWACS).	-
	E707 (ECM).	-
	صاروخ Lance	؟ ١٢٠ كلم
	صاروخ Jericho	؟ ٤٨٠ ـ ٦٠٠ كلم
١٩٩٠	F 15 E/B	١٥٠ طائرة ٢٠٠٠ كلم +
	F4 E	١٠٠ طائرة ٩٠٠ كلم +
	Lavi	٥٠ طائرة ٧٠٠ كلم +
	F 16 C/B	٢٥٠ طائرة ١٢٠٠ كلم +
	صاروخ Lance	؟ ١٢٠ كلم
	صاروخ Jericho II	؟ ١٥٠٠ كلم

(*) يمكن زيادة شعاع العمل عن طريق التموين بالوقود أثناء الطيران، واسرائيل تملك هذه الوسائل والتقنيات.
(**) جمعت هذه المعلومات من مصادر عدة غربية، بما فيها تقارير «التوازن العسكري» في العالم الثالث التي تنشرها مختلف مؤسسات الدراسات في الغرب.

إن معظم الطائرات الاسرائيلية قادرة على حمل أكثر من ٢٠٠٠ كلغ في حالتها الراهنة، وكل ما يلزمها تحويرات خفيفة في جهازية الحمل والربط. كما ان اسرائيل تسعى دائماً إلى الحصول على آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الأميركية في حقل الطيران والالكترونيك وامتلاك كل القدرات اللازمة لعمليات اختراق أجهزة الدفاع الجوي العربي وبلوغ أبعد الأهداف في الدول العربية البعيدة عنها، في المغرب أو المشرق العربي. إن السلاح الجوي الاسرائيلي هو سلاح متطور جداً، ويساعده على التمكّن من الاختراق وبلوغ الأهداف نشر طائرات أواكس، ومستوى الطيارين الاسرائيليين وخبرتهم، ووسائل الحرب الالكترونية المتوفرة جواً وبراً لتسهيل عمليات الاختراق والحماية(*).

لقد نُشرت في أحد المراجع في الولايات المتحدة صورة لطائرة إف ـ ١٥ (F15) اسرائيلية طُوِّرت بشكل يسمح بحمل قنبلة. وبدا من هذه الصورة أن اسرائيل طوَّرت قنبلة نووية يمكن حملها تحت جسم طائرة مقاتلة مثل إف ـ ١٥ والتحليق بها على علو منخفض وبسرعة كبيرة. ومن المؤكّد أن هناك حاجة للتوفيق بين عنصري شعاع الطيران والسرعة عندما تحمل الطائرة قنبلة بهذا الحجم وتطير على علوّ منخفض. لكن، يمكن تحسين هذا الوضع عن طريق تطوير جيل جديد من القنابل وتحسين شكل القذيفة. كذلك، فإنه يمكن زيادة شعاع العمل للطائرات عن طريق تموينها في الجو بواسطة طائرات صهريج متوفرة في اسرائيل منذ سنوات(**).

لقد كشفت معلومات نُشرت في الولايات المتحدة عن جهود حثيثة تبذلها اسرائيل لتطوير وتصنيع قوة صاروخية قادرة على حمل رؤوس نووية، ويصل مداها إلى مسافة ١٥٠٠ كيلومتراً.

كما نشرت المجلة الأميركية «National Resource Council» في عددها الصادر في تشرين الثاني ١٩٨٩ وثيقة رسمية في واشنطن تؤكّد أن اسرائيل تمتلك أسلحة نووية وكيميائية زُوِّد بها الصاروخ أريحا (Jericho II)(١). وفي نهاية شهر تشرين الأول ١٩٨٩، كشفت شبكة التلفزة الأميركية إن.بي.سي (N.B.C.) عن تعاون بين القدس وبريتوريا لصنع أسلحة نووية مضيفة أنَّ صاروخاً مزوَّداً بأسلحة مماثلة، يبلغ مداه ١٥٠٠ كلم، أُطلق من منطقة الكاب(٢). ولقد اكتفت السلطات الاسرائيلية، مرة جديدة، بالإدلاء بمعلومات غامضة ردّاً على هذه المعلومات(٣).

من المفيد جداً أن ندرج فيما يلي جدولاً يبيّن المسافات ومدة الطيران التي تفصل بين تل أبيب وبعض العواصم العربية بحيث يُستنتج ان معظم العواصم العربية هي ضمن شعاع العمل للطائرات والصواريخ الاسرائيلية المتوفّرة حالياً.

(*) كتاب شاعي فالدمان ـ «الردع الاسرائيلي استراتيجيا الثمانينات»، نيويورك، جامعة كولومبيا.

(**) مناقشات لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، تشرين الأول ١٩٨١.

(١) صحيفة الديار اللبنانية، ٢٦ حزيران ١٩٩١، نقلاً عن «لوموند دبلوماتيك» الفرنسية.

(٢) هاآريتز، ٢٧ تشرين الأول ١٩٨٩.

(٣) دافار، ٣١ تشرين الأول ١٩٨٩.

المدن	المسافة بالكلم	الوقت اللازم لقطع المسافة لطائرة بسرعة ٨٠٠ كلم/س
تل أبيب ـ دمشق	٢٠٠	١٥
النقب ـ القاهرة	٣٢٠	٢٤
تل أبيب ـ بغداد	٨٨٥	٦٦
تل أبيب ـ بنغازي	١٠٠٠	٧٥
حيفا ـ بيروت	١٧٠	١٢

ملاحظة: يمكن تخفيض الوقت اللازم للطيران بنسبة ٣٠ بالمئة على الأقل عن طريق زيادة سرعة الطيران.

تأثير انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

أ ـ تأثير الانتشار على التخطيط الدفاعي

إن تملّك اسرائيل لقوة نووية متوسطة وإمكانية حصول دول أخرى على هذا السلاح في منطقة الشرق الأوسط، يفرضان قيوداً والتزامات جديدة على خطط الدفاع التي تعتمدها جميع دول المنطقة. فمع وجود السلاح النووي في يد اسرائيل وإمكانية استعماله، يلعب عامل الوقت والموارد المتوفرة دوراً أساسياً في صياغة القرار بشأن ما يجب عمله اليوم وما يمكن عمله في المستقبل لتقوية الجهد العسكري في ظل التهديد باستخدام السلاح النووي أو استعماله فعلاً. وتفرض الحاجة إلى إعادة التخطيط الدفاعي، بوجود السلاح النووي، أن يسعى الجميع ـ اسرائيل والعرب ـ للحصول على خيارات عملانية مع سلم أفضليات عالٍ / ثمن متدنٍ في حال استعمال أو التهديد باستعمال السلاح النووي. كذلك فإن هذا التهديد يفرض وضع جدول على الصعيد السياسي والاجتماعي والديبلوماسي.

ويفرض امتلاك اسرائيل السلاح النووي عليها أن تعيد النظر في سياستها العملانية على الأسس الآتية:

- طاقة بشرية ذات تدريب فني وتقني عال في حقول الاستعلام وفي حقل التخصص للعمل في وحدات الحرب الكيماوية البيولوجية والنووية.

- امتلاك قدرات عالية لتحديد الأهداف الهامة في المكان والزمان، وبدقة وبشكل دائم ـ ليأتي استعمال السلاح النووي الغالي الثمن مبرَّراً بالنسبة إلى قيمة الأهداف المنتقاة.

- تحضير لائحة في زمن السلم، مع كل المعلومات التفصيلية، بالأهداف المحتمل ضربها بالأسلحة النووية مع خطط مهاجمتها.

● إجـراء تعديـلات فنية وتنظيميـة في القوات الجـوية بحيث تستطيـع ضرب أبعد الأهداف في أطراف العالم العربي في مغربه ومشرقه.

● تطوير نظام دفاع جوي فعّال جـداً لحمايـة منشآتهـا النوويـة ومخازن السـلاح النووي ومنصّات صواريخ أرض ـ أرض والقواعد الجوية.

● تطوير قوات برية سريعة، مجهّـزة ومدرّبـة لعمليات الهجـوم والدفـاع في المحيط النووي.

● تطوير وسائل القيادة والسيطرة والاتصال والاستعلام لتحديد الأهداف المعادية، كشف مصادر التهديد، وبخاصة الاختراق الجوي المعادي وإطـلاق الصواريـخ وتدمـيرها قبل بلوغها أهدافها. كما انه يقتضي إيجاد محطات قيادة من نوع جديد لا تتعطّل أو تتـأثّر من خلال استعمال الأسلحة النووية كمراكز القيادة الطائرة.

● تطوير نظام تأليل وكمبيوتر كبير للتخطيط العملاتي وبخاصة لجهة التخطيط:

– لخيارات القصف النووي والقصف التقليدي.

– لسياسة الردع المعتمدة وتجربة وسائل استعمال عناصر هذه السياسة كافة.

المزايا التي تحققها اسرائيل من خلال سلاحها النووي

إن امتـلاك اسرائيل للسـلاح النووي، الـذي يعطيها قـدرة ردع عاليـة تجاه الـدول العربية، يمكن أن يحقّق لها المزايا الآتية:

● في ظل ظروف خاصة (تهـديد عـال)، تسمح قـدرات اسرائيل النـووية بـالتهديـد باستعمال سلاحها النووي لتفادي وقوع حرب تقليدية كبرى تشنّها دولة أو مجموعـة دول عربية.

● إن طبيعة مسرح العمليات، وقرب المسافات، وتحديـد الأهداف الهـامة (التي هي المدن العربية الكبرى) لا تفـرض على اسرائيـل نشر أسلحة نـووية تكتيـة، بل الابقـاء على السلاح النووي للردع الستراتيجي ولتحقيق الأهداف العسكرية الكبرى.

● إن امتـلاك اسرائيل للسـلاح النووي يـدفع الـدول المجاورة إلى تخفيف أسبـاب التوتر الأمني عـلى الحدود وبخـاصة لجهـة العمليات الهجـومية الصغـيرة التي تستهدف المستعمرات الاسرائيلية وتـوتر الأوضـاع العسكريـة والأمنية إلى درجـة تدفـع إلى القيام بعمليات عسكرية وقائية كبرى تقود إلى حرب كبيرة، كما حدث عام ١٩٨٢ في لبنان.

● يسمح السلاح النووي لاسرائيل بتخفيض عـديد قـواتها المسلّحـة وخفض قيمة الانفاق العسكري، مع الابقاء على تفوقها العسكري المطلق.

الاستنتاجات

لقد احتاجت اسرائيل إلى زمن طويل نسبياً للوصول إلى أسرار السلاح النووي واقتنائه بما يخدم كيانها وسياستها. واستطاعت الدولة العبرية تحقيق أهدافها النووية من خلال المساعدات الكبرى التي تلّقتها من كل من فرنسا والولايات المتحدة، بما فيها تزويدها بالوقود النووي الصالح مباشرة لصنع القنبلة النووية.

وتهدف الستراتيجيا العسكرية الاسرائيلية إلى ضمان تفوق دائم على الجيوش العربية كافة. ويبدو أن على الولايات المتحدة أن تؤمن لها كل وسائل تحقيق هذه الستراتيجيا بما فيها المواد الانشطارية وجزئيات القنبلة النووية. كما ان اسرائيل تسعى لكي تبقى مستعدّة لشنّ الحرب على الدول العربية كلما شعرت بأن عناصر تفوقها العسكري يمكن أن تضعف بسبب قوة دولة عربية ما.

كما تعتبر اسرائيل انه لا خيار لها أفضل من الانتقال إلى السلاح النووي، لأن العرب سوف يحقّقون في يوم من الأيام توازناً ستراتيجياً تقليدياً معها بحيث ينعكس هذا الأمر على مصير اسرائيل كدولة. كما انه بدأ يسود رأي غالب في اسرائيل بضرورة الإعلان عن امتلاك السلاح النووي وإعلان سياسة ردع قائمة على امتلاك هذا السلاح بهدف إقناع العرب بأن اسرائيل النووية باقية في هذه المنطقة كدولة قوية سيّدة، ولا تحتاج إلى حماية أحد بما فيها الولايات المتحدة.

وقد ألمح وزير الدفاع الاسرائيلي السابق اسحق رابين الى وجود أسلحة نووية اسرائيلية جاهزة للاستعمال عندما تحدّث عن ردّ أكبر فعالية من أي هجوم عراقي بالأسلحة الكيماوية، بآلاف المرات[٤].

لقد بدأت الصحافة الاسرائيلية بنشر مساجلات وآراء متضاربة حول موضوع امتلاك السلاح النووي. لكن، يمكن الاستنتاج من هذا الجدل بأن الألسن حول التهديد باستعمال السلاح النووي قد انطلقت وأن الصمت والمراقبة الدقيقة التي مارستها اسرائيل حول سياستها النووية قد ضعفا، حتى ان رئيس الحكومة اسحق شامير تحدّث عن هجوم صاعق ردّاً على أي هجوم عراقي، مما أوحى ضمناً بالردّ بالسلاح النووي على أي هجوم عراقي كبير بالأسلحة الكيماوية.

* *

ويصعب تحديد جميع المخاطر والمكاسب التي يمكن أن تنتج عن التبدل الراديكالي في الستراتيجيا السياسية ـ العسكرية لدولة اسرائيل: لقد انتقلت هذه الستراتيجيا من مبدأ الاعتماد في الدفاع والهجوم على القوات التقليدية إلى سياسة ردع نووي بشكل

---

(٤) هاآريتز في عدد ٦ نيسان ١٩٩٠.

مفتوح. ثم ان تحديد سياسة الردع النووي المعلنة تتطلب تحديداً للقدرات النووية وعقيدة استعمال لهذه القدرات.

أما على صعيد القدرات النووية فيمكننا تقدير اسرائيل بمئة رأس نووي جاهز للاستعمال كحد أدنى، تتراوح قدرة كل رأس ما بين ٢٠ و٦٠ كيلوطن. أما عقيدة الاستعمال فيمكننا اكتشافها دون كبير عناء أو بحث على انها تستند على ضرب المدن الكبرى والمصالح الحيوية (Countervalue Doctune). فإذا استطاعت الجيوش العربية تنفيذ عملية اختراق تهدد الكيان الصهيوني، تعلن اسرائيل انها ستعاقب الدولة أو الدول العربية المشتركة بعملية تدميرية ثأرية بواسطة استعمال سلاحها النووي. وتهدف سياسة الردع المفتوح إلى منع الدول العربية من متابعة تهديدها لاسرائيل عن طريق استعمال قواها العسكرية وذلك عن طريق إفهام هذه الدول ان تهديدها لاسرائيل قد يتسبب لها بعقاب مدمر، لا يمكنها تحمله.

إن خطر اعتماد اسرائيل سياسة ردع معلنة يكمن في انها تعطي للعرب الحجة والذريعة للبحث عن تطوير أبحاثهم النووية، وهي سياسة طويلة الأمد. ومن المشكوك فيه أن تساعد الدول المتطورة الدول العربية للتوصل إلى تكنولوجيا صنع القنابل النووية، كما ان اسرائيل لن تسمح بذلك وهي دون شك على استعداد لتكرار عملية قصف مفاعل تموز، مرات عدة وفي دول عربية عدة.

بالنسبة إلى مكاسب سياسة الردع النووي المعلنة، فهي عديدة وأهمها: انها محاولة لاقناع الدول العربية كافة بأنه لم يعد من المجدي البحث عن حل عسكري، ولم يعد من المجدي متابعة برامج التسلح ووضع الخطط العسكرية الهادفة إلى دحر اسرائيل، وان الطريق الوحيد إلى السلام هي المفاوضات الثنائية والتي تعني في المنطق الاسرائيلي: الأرض والسلام.

أما بالنسبة إلى الدول العربية، فالمخاطر من إعلان اسرائيل سياسة ردع نووي هي مؤكدة وتعتبر بمثابة كارثة، خاصة بعد تحول العالم إلى قوة كبرى واحدة هي الولايات المتحدة. فلم يعد للعرب من باب خلفي للخروج منه من حالة المأزق المحتمل فيما إذا اعتمدت اسرائيل سياسة ردع نووي معلنة. فالاتحاد السوفياتي، وكذلك الصين، لم يعودا الصديقين القويين وصاحبي القرار المستقل الذي يمكن أن يضغط على الولايات المتحدة واسرائيل لاعادة توازن الرعب ما بين العرب واسرائيل. كما انه لا يمكن للدول العربية اعتماد برنامج أبحاث مكثف في الحقل النووي لإجبار اسرائيل على عدم التهديد باستعمال السلاح النووي كوسيلة ابتزاز لفرض سلامها وهيمنتها على العرب لأسباب عديدة أهمها: عدم رغبة الولايات المتحدة ودول غربية أخرى في زيادة انتشار التكنولوجيا النووية وخاصة باتجاه الدول العربية انطلاقاً من مدى تأثير ذلك على الأمن الاسرائيلي، والسبب الآخر هو تخلف الدول العربية تكنولوجياً وعدم وجود تعاون عربي مركّز ضمن برنامج سياسي ـ عسكري ـ تكنولوجي موحد لدخول النادي النووي.

ولا بدّ في نهاية هذا البحث من طرح سؤال هام:

هل تستفيق الدول العربية وتنبذ خلافاتها وتعمل مجتمعة ضمن برنامج نووي موحّد، بهدف امتلاك السلاح النووي كردّ حاسم على العدو الاسرائيلي الذي يملك القوة النووية ويهدّد باستعمالها؟

الجواب على هذا السؤال متروك للمستقبل بحيث تقرّره حالة الوعي لدى الشعوب والحكومات العربية ومستقبل عملية نزع السلاح النووي الذي يبدو أنها تتقدّم نحو الأمام بخطى بطيئة بعد توقيع معاهدة «ستارت» الجديدة ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية وفي قمة موسكو التي عقدت في أواخر تموز ١٩٩١.

مصادر البحث

(1) «The Covenant», Barbara Newman With Barbara Rogan, Bloomsbury publishing LTd, 1989, London G.B.
(2) «Living With Nuclear Weapons», The Harvard Nuclear Study Group, Bantam Books, 1986, New York.
(3) «The Fate of The Earth» Jonathan Schell, Knopf, 1982, N. Y.
(4) «Thinking About The Next war» Thomas Powers, Knopf, 1984, N.Y.
(5) «Deadly Logic» Philip Green, Colombus, Ohio State university 1966.
(6) «Scientific American». R. Forsberg, N. Y. November, 1982.
(7) «Deterrence Resurrected: Revisting Some Fundamentals», collins. Gray, Parameters, U.S. Army War College Quarterly, Summer 1991.
(8) «Proliferation of Small Nuclear Forces» Rodney W. Jones, George town university, Centre for Strategic and International Studies, Prepared for Defense Nuclear Agency, 1984.
(9) «Spectre of a Middle Eastern Holocaust; The Strategic and Diplomatic Implications of the Israeli Weapons Program», Robert E. Harkavy, university of Denver, Graduate School of International Studies, 1911.
(10) Military Balance, 1988/1989, London, 1988, and Janes, All the World's Aircraf, 1989/1992.
(11) «Israeli Nuclear Deterrence: A Strategy for the 1989'S» Shai Feldman, Colombia university press, 1982.
(12) Hearings of the senate Foreign Relations committee and House Foreign Affairs committee october 1981.
(13) «Nuclear Theft: Risks and Safeguards» Cambridge, Mars; Mason Willrich.
(14) «Israel and Nuclear Weapons», Alan Dowty, Midstream, 1976.
(15) «Nuclear Israel: Potential and Policy», Bonita Becker M.A. Thesis, George Washington university, Department of political science. 1979.
(16) Nuclear Power In Developing Countries», Daniel Poneman, London: George Allen and unwin, 1986.

البنك العربي ش.م.ع

الإدارة العامّة ـ عمّان / الأردن
ص.ب (٩٥٠٥٤٥) تلكس (٢٣٠٩١ / ٢٣٠٩٢)

الميزانية العامة كما هي بتاريخ ١٩٩٠/٦/٣٠

بالدولار الاميركي

رأس المال والاحتياط	الودائع	مجموع الميزانية
٧٩٧ مليون	١٢١٠٦ مليون	١٥٥٢٣ مليون

الفروع في لبنان

بيروت

● شارع رياض الصلح
ص.ب.: ١٠١٥ ـ ١١
تلفون: ٣٧٠١١٥ ـ ٣٧٠١٢٢ ـ ٣٦٠٥٣٣
تلكس: ٢٠٦١٤ ـ ٢٠٧٨٩ ـ ٢١١٧٢

● فردان
ص.ب.: ٥٢٨٥ ـ ١٤
تلفون: ٨٠٠٠١٣ ـ ٨٠٢٦٥٣
تلكس: ٤٣٦٥٦ ـ ٤٣٦٥٧

● راس بيروت / الحمراء
ص.ب.: ٥١٨٧
تلفون: ١ ـ ٣٤٠٦٣٠
تلكس: ٢٢٨٠٧

● المزرعة / كورنيش المزرعة
ريحاني سنتر
ص.ب.: ١٥٢٥ ـ ١١
تلفون: ٢٠١٦٤١ ـ ٢١٥٨٤٣
تلكس: ٤٠٤٧٢

● الدورة / برج حمود
سنتر سان جاك
ص.ب.: ٨٠٦٤٠
تلفون: ٢٠ ـ ٤٨٣٣١٩
تلكس: ٤٣٦٠١ ـ ٤٣٦٠٢

طرابلس

● شارع البوليفار
ص.ب.: ٣٧٩
تلفون: ٤ ـ ٦٢٠١٢٠
تلكس: ٤٠٧١٥ ـ ٢٣٧٢٠

● باب التبانة
ص.ب.: ٣٧٩
تلفون: ٢ ـ ٦٢٠١٢٢

● الميناء
ص.ب.: ٣٧٩
تلفون: ٦٠٢٣٨٣

صيدا

● شارع رياض الصلح
ص.ب.: ١٩٩
تلفون: ٧٢٤٥٠١
تلكس: ٢٣٦٦١

شتورا

● سنتر ضاهر
طريق شتورا ـ دمشق
ص.ب. ١٩٩ زحلة
تلفون: ٨٢٢١٦٤ ـ ٨٢٦١٧٠
تلكس: ٢٢١٨٥ ـ ٢٢٣٩١

للبنك العربي ش.م.ع
أكثر من مئة فرع
ومؤسسة تابعة
وشقيقة

Avec les compliments de
With the compliments of

LEBANESE CANADIAN BANK S.A.L.

Bvd Dora
Ghantous Bldg.
Beirut - Lebanon

Tel. & Fax: 01-880 000
Tlx: 43430 - 44903 LE
P. O. Box: 11-2520

®

AMERICAN EXPRESS BANK

American Express Bank Ltd. Wakim Center, Mansourieh
Tel. 400 475, Telex 21 759LE & 22 619LE P.O.Box 113 - 5160 Beirut, Lebanon

An American Express Company

الوحدة الأوروبية
وموقعها في النظام الدولي الجديد

بقلم: د. جوزف أبو جودة(*)

هناك عاصفة تهبّ على أوروبا وتأخذ شكلين متعاكسين: شكل توحيد وشكل تفكيك. فالدول الأوروبية الغربية تتّجه نحو الاندماج في سوق مشتركة اقتصادية، نقدية وسياسية تذوب فيها الفوارق بين مستويات معيشة شعوبها. أما الجمهوريات التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفياتي فتتّجه بقوة نحو السيادة والاستقلال الوطنيين بشكل يحفظ لكل شعب من شعوبها حقه في إنشاء دولة مستقلة وفي المحافظة على ميزاته وخصائصه الاتنية والثقافية. كل ذلك ضمن إطار تعاون اقتصادي يؤمّن مصالح جميع فرقائه.

وعليه، فالسؤال المطروح بإلحاح هو التالي: هل تتجه أوروبا اليوم نحو صيغة الدول المتحدة الأوروبية أم نحو صيغة الولايات المتحدة الأوروبية؛ واستطراداً، ما هو الدور الذي ستلعبه أوروبا الجديدة في نطاق التوازن العالمي؟

أولاً: ما هي صيغة أوروبا الجديدة؟

مَن ينظر في خريطة أوروبا اليوم يجد فيها ملامح مساحات جغرافية أربع تتحرك تحت تأثير عوامل متعددة وفي توجّهات مختلفة، متناقضة في أكثر الأحيان.

١ ـ المساحة الأولى: هي تلك التي تغطّيها دول أوروبا الغربية وتشمل مجموعة الدول الساعية إلى التوحيد ضمن السوق الأوروبية المشتركة (Communauté Economique Européenne=CEE) وهي: الدانمارك، المانيا، هولندا، اللوكسمبورغ، بلجيكا، فرنسا، انكلترا إيرلندا، اسبانيا، البرتغال، ايطاليا، واليونان. تشكّل هذه الدول كتلة بشرية تبلغ ثلاثماية مليون نسمة[1] وتسكنها شعوب تنتمي إلى عصبيات وقوميات مختلفة في أصولها وأهوائها وتطلّعاتها. معظم هذه الشعوب متقدّم صناعياً واقتصادياً وسياسياً يفرّق فيما

(*) دكتور في علم الاجتماع السياسي.
أستاذ في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية ـ الفرع الثاني.

(١) أخذت هذه الاحصاءات السكانية من قاموس LAROUSSE طبعة ١٩٩٠.

بينها النظام الاقتصادي الذي يحرّكها، والنقد الذي تتداوله، والمذاهب الدينية التي تعتنقها، والثقافة التي تنتمي إليها واللغة التي تستعملها أداة للتخاطب ونقل تراثها. هذه اللغات هي فواصل تعبيرية تعود أصلاً إلى كونها تشكّل الوجه الخارجي لوجدان الانسان ونفسيته وانفعالاته.

خرجت أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية دولاً يعمّ فيها الخراب. وخرجت أوروبا الوسطى مقسّمة مرتهنة لغيرها إلى آخر حدود الارتهان. وعلى الرغم من عملية إعادة البناء الضخمة التي أسهم فيها مشروع مارشال الأميركي، فقد تلاقت ست من دول أوروبا الغربية على تبنّي مشروع سوق أوروبية مشتركة كان القصد منه تشكيل قطب أوروبي اقتصادي سياسي جاذب يقف في وجه القوتين المنتصرتين، وهما الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، ومحاولة إبعاد انكلترا عن الدخول في السوق خوفاً من أن تلعب فيها دور حصان طروادة لصالح الولايات المتحدة.

هكذا وقّعت ست من الدول الأوروبية، هي المانيا الغربية واللوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا وفرنسا وايطاليا، اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة في روما سنة ١٩٥٧. وقد توافقت الدول الاثنتا عشرة، التي تتألّف منها السوق حالياً، في اجتماع قمتها المعقود في روما سنة ١٩٩٠، على إلغاء الحدود فيما بينها بتاريخ أول كانون الثاني ١٩٩٢، لجهة انتقال الأشخاص، وفي أول كانون الثاني ١٩٩٣، لجهة نقل البضائع وبداية توحيد النقد والتعادل في النظم الضريبية.

وليست السوق الأوروبية المشتركة مقفلة. فكل دولة أوروبية مزوّدة بمؤسسات ديمقراطية ويسود فيها اقتصاد السوق لها الحق، بموجب المادة ٢٣٧ من اتفاقية روما، في أن تصبح عضواً كامل العضوية في السوق.

وللسوق الأوروبية المشتركة برلمان اتّخذ مقرّاً له في مدينة ستراسبورغ في فرنسا. يتوزّع أعضاؤه المنتخبين، وعددهم ٥١٨، على الدول والأحزاب السياسية كما يلي:

التوزيع على الدول		التوزيع على الأحزاب	
المانيا الغربية	٨١ عضواً	اشتراكيون	١٨٢ عضواً
بلجيكا	٢٤ عضواً	ديمقراطيون مسيحيون	١٠٠ عضو
إسبانيا	٦٠ عضواً	محافظون	٤٨ عضواً
ايرلندا	١٥ عضواً	شيوعيون	٤١ عضواً
اللوكسمبورغ	٦ أعضاء	ليبيراليون	٦٤ عضواً
البرتغال	٢٤ عضواً	يمين الوسط	٦ أعضاء
الدانمارك	١٦ عضواً	الخضر (أنصار البيئة)	٣٧ عضواً

التوزيع على الدول		التوزيع على الأحزاب	
اليونان	٢٤ عضواً	اليمين المتطرف	٢٢ عضواً
فرنسا	٨١ عضواً	المستقلون	١٨ عضواً
ايطاليا	٨١ عضواً		
هولندا	٢٥ عضواً		
بريطانيا	٨١ عضواً		

وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدد الأعضاء الذين تنتخبهم كل دولة، وجدنا أن السوق الأوروبية المشتركة تسيطر عليها دول أربع هي المانيا وفرنسا وايطاليا وانكلترا بغالبية تكاد تكون مطلقة. غير أن هذه السيطرة لا تحصل إلا عندما تلتقي مصالح هذه الدول. أما عند اختلاف المصالح، فإن الرفض والرفض المضاد يعطّل قوة الدفع المعطاة لبعض المشاريع. وهكذا تتقدّم الدول الأوروبية الأقل تصنيعاً وتقدماً من هذه الدول الأربع وتستلم القيادة فتسيطر أو تسيطر الدولة الأكثر غنى من حيث احتياطها البشري والمالي.

بالاضافة إلى ذلك، يبدو أن تمثيل الأحزاب في البرلمان الأوروبي لم يلعب حتى اليوم دوراً حاسماً في القرار السياسي والاقتصادي والمالي، بل ان تمثيل الدول هو الأكثر فعالية في هذا القرار مما يعني أن المنطق السائد في صنع مستقبل السوق المشتركة هو منطق الدول وليس منطق التيارات السياسية فيها، منفردة أو مجتمعة.

إن إنشاء البرلمان الأوروبي يعني الرغبة في الوصول إلى وحدة سياسية تكتمل حلقاتها عند قيام حكومة مركزية واحدة ورئيس واحد، أو مجلس رئاسة وقضاء واحد وجيش واحد. حتى الآن، لم تعطِ البرلمانات الأوروبية حقّها في التشريع أو جزءاً من هذا الحق إلى البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ. كما يجري البحث في التشريع الأوروبي في برلمانات الدول وليس في البرلمان الموحَّد. أما مجلس الرئاسة، فيمكن اعتبار القمم تطبيقاً له. لكنه ينحلّ بعد عودة رؤساء الدول كل إلى بلاده. فلا وجود لهيكلية له حتى الآن. ويبدو ان الاتجاه نحو القضاء الواحد لا يزال في أولى خطواته نظراً لاختلاف مفاهيمه بين هذه الدول. أما الجيش الواحد، فإن ما يمثّله الحلف الأطلسي كان يمكن اعتباره نواة القوة الأوروبية لولا مشاركة أميركا فيه وهيمنتها عليه، ولولا انسحاب فرنسا من لجنته العسكرية ومحاولتها إنشاء قوة مستقلة، ولولا نظرة المانيا التي لا تعتبره قوة أوروبية مستقلة.

يبقى الشأنان الاقتصادي والمالي، وحولهما يدور كل شيء اليوم. بحث المجلس الأوروبي في اجتماعاته الأربعة الأخيرة: في هانوفر (٢٧ ـ ٢٨ حزيران ١٩٨٨)، ومدريد

(٢٦ ـ ٢٧ حزيران ١٩٨٩) وستراسبورغ (٨ ـ ٩ كانون الأول ١٩٨٩) ودوبلان (٢٥ ـ ٢٦ حزيران ١٩٩٠)، مشروع الوحدة الاقتصادية والنقدية وإمكان تطبيق هذه الوحدة اعتباراً من أول سنة ١٩٩٣، بعد أن توافق مجموعة البرلمانات الأوروبية على كيفية هذا التطبيق. وقد شكّلت، لهذه الغاية، لجنة عُهد برئاستها إلى الفرنسي جاك دولور (Jacques Delors) الذي هو، في الوقت نفسه، رئيس لجنة السوق الأوروبية المشتركة أي السلطة الادارية المركزية في السوق.

وما يجب أن تصل إليه السوق الأوروبية المشتركة بعد إتمام الوحدة الاقتصادية والنقدية هو تأمين مساحة تؤلّف سوقاً حرة تجمع فيها بين استقرار الأسعار ومعدّلات قطع مستقرّة واطرّاد النمو وإنشاء الوظائف والحفاظ على البيئة. أولاً، لكي تستقرّ الأسعار، يجب إنشاء مصرف مركزي أوروبي يتألّف من مصارف الدول المشتركة في السوق تكون غايته وضع سياسة نقدية أوروبية واحدة. ولقد جرت في مدينة بال السويسرية، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٠، الموافقة على نظام هذا المصرف. وأهم ما في هذا النظام استقلال المصرف عن أيّة سلطة سياسية، أوروبية كانت أم وطنية، على أن تحتفظ المصارف الوطنية الموجودة في دول السوق بمسؤولية الدفوعات الوطنية وطرق ضبطها. ومن هذه الطرق، مثلاً، فرض سقف على عمليات الإفلاس، فلا تتعدّى الحدود المقبولة وإلاّ يُحجب عنها التمويل. ثم إن كل بلد مسؤول عن الافلاس الذي يحصل فيه إلاّ إذا كان في مستوى عجز الدولة. وقد وُضعت قواعد لسدّ هذا العجز.

يرى دعاة هذا المشروع أن المجموعة الأوروبية يجب أن تتسلّح بوسائل قانونية ومالية ومؤسساتية تمكّنها من الحصول على أكبر قدر من التنسيق فيما بينها وأكبر قدر من تلاقي السياسات في الدول الأعضاء وبينها.

حيال هذا المشروع، تفاوتت ردّات الفعل بحيث كان الفرق بينها كبيراً في أكثر الأحيان. كان أبرزها الموقف البريطاني والايطالي والاسباني والفرنسي والألماني.

لا يمكن لبريطانيا الموافقة على اقتراح العملة الوحيدة الصادرة عن مصرف مركزي أوروبي، والعملة الواحدة هي وحدة النقد الأوروبية (ECU)[٢]. إن بريطانيا تقبل عملة مشتركة تصدر عن مؤسسة نقدية أوروبية وليس عن مصرف مركزي. على أن توضع هذه العملة الواحدة في التداول جنباً إلى جنب مع العملات الأوروبية المتداولة؛ ويجب وقف نقل السيادة في الشأن المالي من الدولة إلى الجماعة الأوروبية. انطلاقاً من هذه الاعتبارات، لا تكون وحدة النقد الأوروبية عملة قابلة للتضخم لأنها تكون العملة البديلة ويتكوّن معدل الفائدة عليها من متوسط معدّلات فوائد العملات التي تؤلّفها. والطريف في الموقف البريطاني هو أن الحكومة البريطانية رفضت الموافقة على العملة الأوروبية الواحدة بينما

(٢) تعادل وحدة النقد الأوروبية (Europeen Currency Unit) ٠,٩ دولار أميركي أو ٦,٦ فرنك فرنسي.

وافق مجلس اللوردات على القبول بها. وهو يعتبر أن السيادة الوطنية ليست سبباً كافياً لرفض التقدم ولرفض الربح الناتج عن وجود هذه العملة الوحيدة[٣].

أما الموقف الايطالي فقد عرضه توماسو بادوا شيوپا (TOMMASO PADOA-SCHIOPPA)، المدير المساعد للمصرف المركزي الايطالي في مقال نُشر في مجلة «السياسة الاقتصادية» (Politica Economica) خلال شهر آب ١٩٩٠. ففي نظر ايطاليا، يمكن لعملة السوق الواحدة أن تكون واحدة أو مشتركة فتعيش جنباً إلى جنب مع العملات الوطنية. وقد تصل إلى إلغاء العملات الوطنية شيئاً فشيئاً. أما اليوم، فإن قوة هذه العملة الواحدة هي في أن القطاع الخاص يُكثر من تداولها ولا بدّ للقطاع العام من أن يقوم بالشيء نفسه. وإذا كان لا بدّ من عملة وحيدة في نهاية المطاف، فلْتَكُن بمعاهدة مصدّقة حسب الأصول ومضمونة ضد طغيان أي عملة وطنية عليها. وفي المستقبل المنظور، يجب أن تتعايش عملتان في كل دولة[٤].

ولا يختلف الموقف الاسباني عن الموقف الايطالي إلّا بطلبه السعي إلى تخفيض مطرّد للعجز في موازنات الدول والوصول إلى تعادل في معدّل الفائدة الاسمية[٥].

أما الموقف الفرنسي فقد ورد ملخّصاً كما يلي: «لقد أخذت الحكومة الفرنسية بعين الاعتبار أنه مع عملة موحّدة (Unique)، هناك وجه هام من السيادة يُنقل إلى المستوى الأوروبي المتضمِّن الوحدة السياسية. وهي ترى أيضاً أن يحصل تقدّم، وبوتيرة واحدة، في إطار مؤتمري الحكومات المنوي عقدهما في ١٤ كانون الأول ١٩٩٠: الأول حول الوحدة الاقتصادية والنقدية، والثاني حول الوحدة السياسية»[٦].

ولا يختلف الموقف الألماني في جوهره عن مواقف الدول المذكورة لكنه يركّز على كيفية الوصول إلى الوحدة النقدية أكثر من تركيزه على إنشاء المصرف المركزي الأوروبي. وهو يعتبر أن الوحدة الاقتصادية والنقدية تتضمّن تخلّي كل دولة من دول السوق عن سياستها النقدية وسياسة القطع المستقلّة تنتقل هذه الصلاحية إلى المجموعة الأوروبية. ولن تتأمّن الوحدة الاقتصادية على المدى البعيد إلّا إذا وجّهت كل دولة سياستها المالية نحو تحقيق الاستقرار الذي من شأنه تحصين النقد الواحد، فلا يكون قابلاً لتخفيض قيمة إلى أدنى من قيمة نقد كل دولة[٧].

---

(٣) انظر Xavier de Viuepin: Rapport d'information sur l'Union économique et monétaire n° 172 SENAT (1990-1991) pp. 32-36.

(٤) المرجع نفسه، صفحة ٣٦ ـ ٣٨.

(٥) المرجع نفسه، صفحة ٣٨.

(٦) المرجع نفسه، صفحة ٣٩.

(٧) المرجع نفسه، صفحة ٣٤ ـ ٣٦.
أنظر أيضاً أطروحة (MMD) التي ناقشها وليد منسّى في الجامعة الأميركية، في حزيران ١٩٩١، تحت عنوان: (Toward a Monetary Union and a Central Banking system in Europ, a Survey (غير منشورة).

هـذا على الصعيـد النظري. أمـا من الوجهـة العملية، فتلتقي المـانيا وبـريطـانيـا، ولأسباب مختلفة كل الاختلاف، على رفض إبدال نقدها بنقد السوق. هـذه هي اليوم، بعـد تـوحيد المـانيا، سيـاسة المصرف المـركزي الألمـاني (Bundeo bank) التي تقضي بـزيـادة الفائض على المارك ليخفّ الطلب على الفرنك الفرنسي أوروبياً. وهذا ما تنظر إليه بـريطانيـا بعين الرضى وترعاه أميركا بعين يقظة. لذا لن يكون من السهل إيجاد عملة أوروبية واحـدة من شأنها مضاربة الدولار في الأسواق العالمية، على الأقل في المستقبل المنظور.

أما الوحدة بين دول السوق فدونها عقبات كبيرة يعمل السياسيون ورجـال الاقتصاد على تذليلها، لارتباطها بالبنيات السياسية والاقتصاديـة والأنتروبـولوجيـة السائـدة في كل دولة أو في كل مجموعة من دول السوق. ونذكر العقبة الأهم لاستحالة تعدادها كلها في هذه الدراسة.

إن ثلاثاً من دول السوق، هي بلجيكا وهولندا واللوكسمبورج، قد وقّعت في لندن سنة ١٩٤٣ بـروتوكـولاً أنشأت بمـوجبه فيمـا بينها وحـدة جمركيـة. ثم توسّعت هـذه الأخيرة فأصبحت وحدة اقتصادية عند توقيع البروتـوكول الخـاص بها سنـة ١٩٥٨. وتقوم هـذه الوحدة الاقتصادية على النظام الليبرالي، أي على تشجيع الاستثمارات الخاصة في القطـاع الصناعي، مما يجعل الدولة مراقبـاً لضبط الأسعار وتقلّبـاتها أكثـر منها فـريقاً في عمليـة الانتاج. وهذا شأن بعض الدول الأخرى كبريطانيا مثلاً. أما فرنسا، فتقف في إطار النظام الليبرالي موقفاً آخر. إنها تشجّع الاستثمـار الخاص لكنهـا تقيّده بـأن تفرض عـلى بعضه إشراكها في الاستثمار والانتاج. وهذا يعني أن القطاع العام في الاقتصاد الفرنسي هو الذي يوجّه عملية الانتاج وحصولها بصورة طبيعية، ويؤمّن هذا الانتاج ضد التعثّر في تسـويقه. هذه هي حال ايطاليا، ولكن بدرجة أقل شمولاً من فرنسا.

ويبدو أن ما سيميّز السوق الأوروبية المشتركـة هو تخفيض نسبـة مشاركـة القطاع العـام في الصناعـة إلى درجة إلغـاء دوره وزيادة رؤوس الأمـوال الخـاصـة المستثمـرة في الانتاج[٨]. مما يعني ـ وهـذا هو الخط الممكن ـ جعـل السوق المشتـركة سـوق استثمارات خاصة. بالاضافة إلى كون هذه الأخيرة تلغي الحدود بين الـدول وهي قابلـة للاختـراق من قبل أي رأسمال قوي يأتي من خارج أوروبا ويريد بها شرّاً. فعندما تكون الدولة شريكة في رأس المال، فإنهـا تتحمّل تلقـائياً نتـائج الهـزّات الناتجـة عن تقلّبات الأسعـار والعوامـل الضاغطة على الاستقرار الاقتصـادي. أما إذا كـان رأس المال غـير مشارك للـدولة، فـإن ضمانة استثمـاراته هي إنتـاجه وجـودة إنتاجيتـه وأسواقـه الطبيعية أو معـدّل الربحيـة

(٨) أنظر دراسة Thierry Gawdillot عن لجنة المضاربـة في السوق وعن محـاربة رئيسهـا، Sir Leon Brittan، البريطاني الأصل، للإنتاج الفرنسي بصورة خاصة، في مجلة لو نوفل أوبسرفاتور، عدد ١٣٩٠، تـاريخ ٦/٢٧ ـ ١٩٩١/٧/٣، صفحة ١٩ ـ ٢٢. أنظر أيضاً دراسة Bernard Cassem في لوموند ديبلوماتيك، تمـوز، ١٩٩٠، صفحة ١٢.

لتشجيع زيادة رأس المال. فهل يبقى هذا التوازن في حدوده المعقولة أم إن رأس المال الأقوى سوف يكتسح كل شيء؟

إن ما تحاول دول السوق الأوروبية المشتركة عمله اليوم هو تهيئة عقد اجتماعي جديد على مشارف الألف الثالث، يؤمّن لشعوبها الضمانات الاجتماعية اللازمة وممارسة الحريات العامة والخاصة بشكل كامل. وسوف يكون هذا العقد، بعد قرون من الصراع، نتيجة تنازلات لأجل الوصول إلى توافق وتعاون بين الطبقات الاجتماعية والجماعات السياسية والفعاليات الاقتصادية والمناطق المختلفة، في إطار كل دولة وفي إطار مجموعة الدول معاً. ويتألّف هذا العقد من قواعد مكتوبة وضوابط مرسومة وقيم محدَّدة ومؤسسات منظَّمة تأخذ على عاتقها تطبيق تأمين العمل للجميع، وإعادة توزيع الثروة العامة، وحماية المواطنين من جميع الأخطار، والإقرار بمبدأ تكافؤ الفرص ومن ثمَّ العمل بموجبه. وتجدر الاشارة إلى أن هذا العقد لا يشير من قريب أو بعيد إلى شؤون هامة مثل الانتماء والهوية والكيان. هذا يعني ان المسألة القومية في أوروبا الغربية تبقى قائمة وأن الاهتمام منصبّ بصورة ملحّة على تأمين الحاجات اليومية. فهل يتمّ الوصول إلى الانسان الأوروبي عبر تأمين هذه الحاجات؟

إن السوق الأوروبية المشتركة لا تُبنى على المعطيات الاقتصادية والنسب الضريبية والاحصاءات فقط بل يتداخل في هذه المعطيات ـ ويشكّل خلفية لها ـ إنسان الدول الأوروبية في تصوراته وتفكيره ومواقفه وشخصيته وكيفية إنتاج حياته. وهذا ما سوف تكون له أخطر النتائج على صعيد الصراع الاقتصادي والتوازن العالمي الجديد.

٢ ـ المساحة الثانية: هي تلك التي تغطّيها الجمهوريات التي كانت تكوّن الاتحاد السوفياتي والتي تمتدّ من جبال الأورال حتى الحدود الألمانية ـ البولونية على نهر أودر نيسّه (ODER-NEISSE) شمالاً والحدود البلغارية التركية والحدود المجرية النمساوية جنوباً[٩]. هذه الجمهوريات هي روسيا (Russie) وروسيا البيضاء (Biélorussie) وأوكرانيا، ويبلغ مجموع سكانها مئة وخمسين مليون نسمة. يضاف إليها دول البلطيق، أستونيا ولاتفيا وليتوانيا، ويبلغ مجموع سكانها ثمانية ملايين نسمة، ثم بلدان أوروبا الشرقية التالية: بولونيا، المانيا الديمقراطية، تشيكوسلوفاكيا، المجر، رومانيا، بلغاريا، البانيا وتشكّل مجموعة بشرية تبلغ مئة وخمسة وعشرين مليون نسمة[١٠].

تتمايز شعوب هذه الجمهوريات في ثقافاتها ولغاتها ومذاهبها. فهي تشكل قوميّات وعصبيّات متصارعة بدأت تعود إلى انتماءاتها عند تفكّك النظام الشيوعي الذي كان يحكمها بالقوة. فهي سائرة إذاً في حركة معاكسة للحركة الحاصلة في أوروبا الغربية.

---

(٩) إن الجمهوريات السوفياتية الأخرى، أي أرمينيا وجيورجيا وأذربيجان وجمهوريات آسيا الوسطى، لا تدخل في إطار هذه الدراسة.

(١٠) أنظر إحصاءات هذه الدول وتعداد المذاهب والإتنيات فيها في لوموند دبلوماتيك، آذار، ١٩٩٠، صفحة ١٤.

كانت الجمهوريات السوفياتية تجتمع تحت اسم مجلس التعاون الاقتصادي أو «الكوميكون» (Council for Mutual Economic Assistance) الذي كان يضم الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية ذات النظام الاشتراكي ومونغوليا وكوبا[١١]. لقد اعتُبر هذا المجلس المؤسَّسة المقابلة للسوق الأوروبية المشتركة. كما ان هذه الجمهوريات كانت تلتزم عسكرياً ببنود معاهدة حلف فرصوفيا الذي يجد مقابله في الحلف الأطلسي بين أميركا ودول أوروبا الغربية.

كان النظام الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي موجّهاً والنظام السياسي هرمياً. فكل شيء تقرّره موسكو وإليها يعود كل شيء. ومبدأ بريجينيف في السيادة المحدودة معروف. هذا المبدأ كان يُلزم جميع البلدان التي تدور في الفلك السوفياتي بالقبول بقرارات موسكو في جميع شؤون هذه البلدان الخارجية وبعض شؤونها الداخلية.

على رأس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، كان هناك حزب شيوعي تخضع له جميع الأحزاب الشيوعية في العالم باسم الأممية البروليتارية. وهو الحزب المؤهَّل لقيادة الطبقة العاملة في العالم. وكل خروج عليه هو تمرّد كان يُقمع بالقوة، كما حصل في بودابست سنة ١٩٥٦ وفي براغ سنة ١٩٦٩.

في منتصف الثمانينات، بدأ التململ في بولونيا بعد إنشاء نقابة التضامن في أحواض غدانسك لصناعة السفن. قُمع هذا التحرك بالقوة وأدّى إلى تغيير الحكام وتسلّم العسكر مقدّرات الدولة[١٢]، ثم عاد هذا التململ من جديد، وبقوة هذه المرة، مع سياسة البيريسترويكا التي أطلقها الرئيس غورباتشوف. في الواقع، سهّلت هذه السياسة رفع القبضة الحديدية عن رقاب شعوب الاتحاد السوفياتي بكاملها.

ثم بدأ التململ في دول البلطيق بأشكال مختلفة وهدف واحد هو العودة إلى حالة الاستقلال التي كانت تتمتّع بها هذه الدول قبل اتفاق ستالين ـ روبنترمب المعقود قبل الحرب العالمية الثانية والقاضي بضمّ هذه الدول إلى الاتحاد السوفياتي مقابل ضمّ ممرّ دانتزيك (غدانسك بلغة اليوم) ومعه بولونيا إلى المانيا[١٣].

وتتالت الهزات خفيفة في أوروبا الشرقية ودموية في أرمينيا وأذربيجان حتى كان

---

(١١) أنظر التفاصيل بشأن هذا المجلس في موسوعة UNIVERSALIS.

(١٢) كانت للبابا يوحنا بولس الثاني، وهو بولوني الأصل، اليد الطولى في خلخلة البناء الشيوعي في بولونيا وفي بعض دول أوروبا الشرقية فيما بعد. أنظر بهذا الشأن دراسة في مجلة الاكسبرس الفرنسية بعنوان: «أوروبا الشرقية، انتصار البابا» عدد ٢٠١٩، تاريخ ٢٣ آذار ١٩٩٠، صفحة ٥٥ ـ ٦١.

(١٣) أنظر دراستنا بعنوان: «سقوط جدار برلين وبداية التحوّلات في أوروبا»، مجلة الدفاع الوطني العدد ٢، أيار، ١٩٩٠، صفحة ٧٣ ـ ٩٤. لم تتحرّك أوروبا الغربية عندما هدّد الاتحاد السوفياتي جمهوريات البلطيق وغزا ليتوانيا وأجبرها على تعليق بيان استقلالها ريثما يتمّ الأمر معه بعد أن ينظّم انتقاله من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق. أنظر بهذا المعنى مقال Michel Peyrard بعنوان «عودة الديكتاتورية إلى ليتوانيا»، في مجلة باري ماتش، تاريخ ٢٤ كانون الثاني، ١٩٩١، صفحة ٧٢ ـ ٧٧.

الانهيار الكبير مع سقوط جدار برلين في ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ وتحوّل الجمهوريات السوفياتية، الواحدة تلو الأخرى، إلى دول مستقلة أو في طريق الاستقلال.

في السنة ١٩٨٩، خرج الاتحاد السوفياتي من سياسة الحرب الباردة إلى سياسة الوفاق الدولي. وكان قد مهّد لذلك، على الصعيد الداخلي، بسياسة البيريسترويكا المعروفة. أما على الصعيد الخارجي، فقد سحب جنوده من أفغانستان وأوعز إلى الكوبيين بالانسحاب من أنغولا وإلى الفييتناميين من كامبوديا.

ثم عمل غورباتشوف على وقف تصدير الثورة والثورة المضادة إلى أي بلد سيّد مستقل. وترافق هذا العمل مع دعوته أميركا إلى التخلّي عن منطق القوة والغطرسة في الوقت الذي كان فيه المستشار الألماني هلموت كول يدعو إلى وحدة المانيا في النقاط العشر التي أخفاها عن حلفائه عند زيارته الرسمية لكل من فرنسا وانكلترا. فكان وقع الدعوة إلى توحيد المانيا قبل توحيد أوروبا صاعقاً بالنسبة لبولونيا وفرنسا بصورة خاصة. كان صاعقاً بالنسبة لفرنسا باعتبارها التي حملت لواء الدعوة إلى الوحدة الأوروبية، وهي تهيّء نفسها لاحتلال مركز الصدارة فيها. وكان صاعقاً بالنسبة لبولونيا باعتبار أن توحيد المانيا كان من شأنه إحياء مشكلة الأقلية الألمانية الموجودة في بولونيا ومشكلة رسم الحدود بين البلدين. أما الاتحاد السوفياتي، فقد قبض ثمن الوحدة الألمانية مبلغ ١٦ مليار مارك ألماني ورضيت أميركا عن هذا العمل، على أن تلعب المانيا دور الدولة المحورية في أوروبا كما سنرى لاحقاً.

وفي إطار الاصلاح الاقتصادي الذي ابتغاه الرئيس غورباتشوف، كان هناك اهتمام واسع بالمحافظة على المكتسبات الاجتماعية، الضئيلة نسبياً، التي حصل عليها العمال والموظفون والفلاّحون في العهود السابقة. بالاضافة إلى ذلك، كان يجب المحافظة على المدّخرات الفردية وحمايتها من أن يطالها دخول النقد الأجنبي ـ والدولار بشكل خاص ـ كعملة قابلة للصرف بالروبل. إن تقلّب الأسعار كان من شأنه دفع الناس إلى التحوّل نحو الدولار وما يسبّبه هذا التحول، تحت تأثير العرض والطلب، من آثار سيّئة على سعر صرف العملة السوفياتية. والأمر المميَّز في إطار هذا الاصلاح الاقتصادي هو إنزال الروبل السياحي إلى الأسواق قبل أن يوافق البرلمان السوفياتي على السماح للرعايا السوفيات بمغادرة الأراضي السوفياتية إلى الخارج.

إن إصلاحاً كهذا لا يمكن إتمامه بتمويل ذاتي فقط بل بإنتاج سلع قابلة للتسويق تغرق السوق بالعملات الأجنبية. ذلك أن عملية التصنيع في الاتحاد السوفياتي لم تكن موجَّهة إلاّ للإنتاج العسكري. وهو إنتاج كان بعضه يُسوَّق في العالم الثالث بشكل ديون أو قروض أو هبات. فلا يمكن له أن يكون جاذباً للعملات الصعبة اللازمة للنمو وفي أوقات محدَّدة. لذلك توجَّه الرئيس غورباتشوف نحو الغرب لمساعدته. وقد بلغت ديونه الخارجية ٥٢ مليار دولار. لم يكن بوسعه الاتّكال على بلدان أوروبا الشرقية الغارقة هي أيضاً في ديونها الخارجية، والتي بلغت بالنسبة لبولونيا ٤٨ مليار دولار، ولهنغاريا ٢٢ ملياراً،

ولبلغاريا ١٠ مليارات، وليوغوسلافيا ١٣ ملياراً. كما انه لم يتمكّن من قبض ثمن الأسلحة التي باعها إلى العراق ومصر منذ مدة طويلة وبصورة متواصلة. فعند كل استحقاق، كان الحديث يجري على إعادة جدولة الديون ووفاء جزء من الفوائد[١٤].

كانت فرنسا وايطاليا ترغبان في مساعدة غورباتشوف على تخطّي صعوباته الاقتصادية بمبلغ يفوق الـ ٧٥٠ مليون وحدة نقدية أوروبية التي أعطيت له في مؤتمر القمة الأخير في روما. لكن هذا الأمر لكي يحظى بموافقة انكلترا والمانيا لأسباب منها أن مبدأ مساعدة الاتحاد السوفياتي يخلو من الفائدة في الوقت الذي لا يزال يعني من مشاكل داخلية مع فريق كبير من المتشدّدين في الجيش والبيروقراطية والشيوعية الموروثة، بالاضافة إلى أن هذه المساعدة من شأنها تغليب غورباتشوف على خصمه بوريس يالتسين في الوقت الذي بدأ فيه صراع بينهما على مبدأ طلب المساعدة وعلى مضمون الاصلاح السياسي وتنظيم العلاقة بين دول الاتحاد. ولم يكن الدستور السوفياتي الجديد قد دخل مرحلة التنفيذ، وفيه الموافقة على أن تحتفظ كل جمهورية من الجمهوريات السوفياتية بحقها في الاستقلال وفي تأكيد وجودها وشخصيتها على الصعيد العالمي[١٥].

لا يمكن الحديث عن الكارثة الاقتصادية في بلدان أوروبا الشرقية التي كانت مرتبطة بالاتحاد السوفياتي دون التوقف عند الكارثة البيئية. فقد ترك النظام الشيوعي في هذه البلدان اقتصاداً بحاجة إلى إعادة بناء؛ وترك أنهراً ميتة وغابات مريضة ومشاهد مبقورة وجواً مدينياً لا يمكن التنفّس فيه من جراء تصاعد دخان الفحم الحجري وغبائر الأفران الضخمة. وترك أيضاً أحياء، في المدن، تعود إلى مئات السنين أو أحياء كُدِّست فيها أطنان الباطون المسلّح دون جمالية أو وظيفية. إن فاتورة أربعين سنة من التصنيع المفتقر إلى القواعد البيئية سوف تكون باهظة.

لقد تعبت دول أوروبا الشرقية من العبء الشيوعي الذي ألقى بثقله عليها مدة طويلة. وما جرى خلال هذه المدة هو عملية ابتلاع اقتصادية لهذه الدول في خدمة الآلة العسكرية السوفياتية، أو على الأقل تسخير الجهود في سبيل تحصين هذه الآلة وتطويرها وحمايتها. لذلك ليس من السهل، في وقت قريب، أن تنتقل هذه الدول من حالة سياسية إلى حالة سياسية أخرى معاكسة ومن وضع اقتصادي إلى وضع اقتصادي آخر دون تضحيات وجهود.

كان الخلل الاقتصادي في مستوى الانتاج ملازماً للجمود السياسي في مستوى الحلول المقترحة. وكان شعب الاتحاد السوفياتي ينظر حوله فلا يجد مَن يناصره. وفي الوقت الذي كانت المجتمعات الأوروبية الغربية تنعم بحرية الفكر والعمل والاعتقاد

---

(١٤) انظر إحصاءات ديون بلدان الكتلة السوفياتية وبلدان الشرق الأوسط في مجلة لو نوفيل أوبسرفاتور، عدد ١٣٧٥، صفحة ٢٥.

(١٥) حصلت الموافقة على الدستور الجديد في استفتاء أُجري في ١٥ آذار ١٩٩١.

وتساهم في صنع مستقبلها، كان المجتمع السوفياتي يعيش على هامش الأحداث السياسية في الداخل والخارج. لذلك ارتدّ إلى التراث والدين وغرق في عزلة دائمة يغذّي بعمله هذا نظاماً استخباراتياً وبيروقراطياً عملاقاً وفئة حاكمة لا قلب لها ولا مشاعر(١٦).

يقول جون كينيت غالبرايث أحد أكبر أساتذة الاقتصاد في أميركا، في مقالة بعنوان «ما معنى الأولويات»؟ ما يلي: «لسنا مشاهدين فقط لما يجري في الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية. فالتحوّلات التي تحصل هناك الآن تعنينا بصورة مباشرة لأنها تهزّ فينا قناعات راسخة. فالتغيير يتناول مصالح اقتصادية وثقافية راسخة، منها ان الشيوعية عدوّة الرأسمالية والديمقراطية الليبرالية. ومنها أيضاً ان الاتحاد السوفياتي كقوة عسكرية جبارة موجّهة ضد الولايات المتحدة الأميركية. كنّا نقابل التوسّع السوفياتي بنظام استخباراتي وقوة عسكرية وبيروقراطية. ونبرّر بذلك صرف الأموال المرصدة لهذه النشاطات... أما الآن، فيجب أن نقتطع من ميزانية التسلّح عندنا ومن موازنات الصناعات الثقيلة مبالغ ضخمة نساعد بها تحوّل العالم نحو اقتصاد السوق ونجعل قبول هذا التحوّل ممكناً؛ لا أن نعطي العالم «بخشيشاً» ويبقى إنساننا غير إنسانه مع ما يجرّه هذا الفارق من ويلات وبغض وصراع وعنف»(١٧).

هذه هي الأولويات بالنسبة لعالِم اقتصاديّ أميركي. لكنها ليست كذلك بالنسبة للرأسمال الأميركي الذي يرى في أوروبا الشرقية بوجه خاص، وفي الاتحاد السوفياتي نفسه، سوقاً مفتوحة أمام الاستثمارات الخاصة، في حين تسهم أميركا بصورة رسمية في تنمية هذه البلدان عن طريق إسهامها في رأس مال صندوق النقد الدولي (Fond Moné-taire International = FMI). وهذا يعني أن أميركا لن تكون مع إنماء أوروبا الشرقية بصورة مباشرة إلّا إذا كانت هذه الأخيرة تحت سيطرتها المطلقة. وإذا استثمرت الشركات الأميركية رؤوس أموالها في هذه المساحة، فإن حصول ذلك لا يرهن الادارة الأميركية التي يمكنها، ساعة تشاء، الطلب من شركاتها سحب رؤوس أموالها المستثمرة هناك وترك المنطقة تنحدر نحو الهاوية كما فعلت في فييتنام الجنوبية.

إن مستقبل أوضاع كل بلدٍ أوروبي، شرقياً كان أم غربياً، مرهون، إلى حد كبير، باستقرار القارة الأوروبية الذي لا يتحقّق إلّا إذا توافر عمل إنمائي مستمرّ يشترك فيه الانسان ورأس المال ويكون من شأن هذه المشاركة تصغير حجم الخلل الحاصل في البنيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٣ ـ المساحة الثالثة: هي تلك التي تغطّيها بلاد البلقان والدول المطلّة عليها والتي

---

(١٦) أنظر بشأن الفئة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي ومكتسباتها كتاب:
Michail Voslens Ky: La Nomen Klatura, Les privilégiés en URSS, Ed. Belfond, Paris, 1980.

(١٧) لوموند دبلوماتيك، شباط، ١٩٩٠ ص ٩.

كان لها فيها مطامع قد تكون باقية حتى اليوم. تشمل بلاد البلقان جمهوريات الاتحاد اليوغوسلافي أي سلوفينيا وكرواتيا وصربيا وبلاد البشناق (Bosnie-Herzégovine) ومونتينيغرو ومقدونيا، بالاضافة إلى إقليمين يتمتّعان بالحكم الذاتي هما فويغودينا وكوسوفو. أما الدول المطلّة على بلاد البلقان فهي ايطاليا، النمسا والمجر (وهي الكيان السياسي الذي عُرف في التاريخ باسم الامبراطورية المجرية ـ النمساوية = Empire Austro-Hongrois) ثم اليونان، التي ترغب في علاقات مميّزة مع جمهورية مقدونيا، وتركيا التي كانت تحكم شعوب البلقان في عهد السلطنة العثمانية.

تسكن هذه المساحة أقليات عرقية وقومية متفاوتة في حجمها السكاني. لم تجد في تاريخها الطويل مجالاً للانصهار بل للتقارب الحذر والعدائي في معظم الأحيان. يبلغ مجموع سكان يوغوسلافيا ٢٤ مليون نسمة.

أكبر الجمهوريات في يوغوسلافيا هي جمهورية صربيا. والصرب متّهمون اليوم من قبل الأقليات الأخرى بأنهم يمارسون السيطرة على المقاطعات الباقية ويجذبون نحو بلادهم الطاقات الانتاجية والرساميل. وكان هذا الأمر من أهم الأسباب التي دفعت جمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا إلى إعلان استقلالهما عن الدولة اليوغوسلافية، فأدّى ذلك إلى سفك دماء ودمار.

أهمية يوغوسلافيا الجغرافية ـ السياسية هي سلسلة الجبال الوعرة المسالك التي تشكّل حاجزاً يصعب اختراقه بين بحر الأدرياتيك وقلب أوروبا الوسطى. هذا الحاجز مهيّأ طبيعياً لأن تُقام على رؤوس جباله أجهزة التنصّت والمراقبة التي تغطّي أوروبا الوسطى والشمالية بكاملها.

يتميّز النموذج اليوغوسلافي السياسي في كونه يتقبّل وجود الأقليات، ويرعى تواجدها، ويضبط إيقاعاتها، ويحاول إبعادها عن الاحتكاك في ما بينها قدر الامكان وعن تأثيرات الصراع الدولي كي لا تحصل الشقوق في هيكل الدولة. ويتميّز النموذج الاقتصادي في كونه أعطى دفعاً قوياً للقطاع الزراعي وإنشاء التعاونيات القائمة على الادارة والتمويل الذاتيين (autogestion) بالتعاون مع بعض الرساميل الغربية ودون أن يتخطّى هذا الأمر مسافة معيّنة بين يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي.

وكانت غاية المارشال تيتو، انطلاقاً من هذه المعطيات، إنشاء تيار ثالث بين الرأسمالية الأميركية والشيوعية السوفياتية عُرف بالتيتوية (Titisme). لقد لاقت دعوته قبولاً عُبِّر عنه، في الستينات، بصيغة الحياد الايجابي أو صيغة عدم الانحياز. وقادت هذا التيار كل من يوغوسلافيا والهند ومصر الناصرية.

إن يوغوسلافيا اليوم مهدَّدة بالانفجار السياسي لأن كل أقلية من أقلياتها بدأت ترفض حكم الأخرى. وهي مهدَّدة بالانهيار الاقتصادي لأن ١٥٪ من اليد العاملة

اليوغوسلافية عاطلة عن العمل. ومقدار التضخم بلغ ٢٥٠٠٪[١٨].

وبعكس الجمهوريات السوفياتية التي بدأت تخرج إلى صيغة الدول المستقلة، فإن الجمهوريات اليوغوسلافية قد لا تصل جميعها إلى أن تكوّن دولة مستقلة. مما يعني فرط تحالفها وابتلاع الدول المجاورة لبعض منها. يوغوسلافيا اليوم هي الجرح المفتوح في أوروبا كما كان لبنان الجرح المفتوح في منطقة الشرق الأوسط. وما من شيء يسمح بالتأكيد أن شفاء الجرح اليوغوسلافي قريب، خاصة وأنه اصطبغ بدم الفرقاء فحرّك فيهم الأحقاد التاريخية الدفينة.

كل شيء يدل على ان هناك صعوبات اقتصادية كبرى في يوغوسلافيا وحاجة ملحّة إلى الاصلاح السياسي. وقد تكاثرت هذه الصعوبات مع تغيّر موازين القوى في العالم، إذ سقطت فكرة الحياد بسقوط فريق من فريقي الصراع وبدأت رياح المطامع تعصف بالجمهوريات الضعيفة.

هذه الحالة المأساوية، بالاضافة إلى تشبّث الأقليات التاريخي بشخصيتها ومميّزاتها دفعت، جمهوريتي سلوفينيا وكرواتيا إلى إعلان استقلالهما وتحوّلهما إلى دولتين مستقلّتين تسعيان إلى الدخول في اقتصاد السوق خوفاً من أن يبتلعهما الاحتياط الصربي الذي بدأ يشكّل خطراً عليهما. ويبدو ان الولايات المتحدة الأميركية تنظر بعين العطف إلى عملية الانفصال هذه. فهي لا تؤيّد اللجوء إلى القوة للمحافظة على وحدة يوغوسلافيا. وإذا كان لا بدّ لعملية الانفصال من الحصول، فلتكن بطريقة الحوار والتفاهم[١٩].

لم تتوقّف أعمال العنف التي اندلعت بين الدولة الاتحادية من جهة والجمهوريتين المنفصلتين ـ وسلوفينيا بصورة خاصة ـ منذ أوائل تموز ١٩٩١ إلّا عندما دخلت السوق الأوروبية المشتركة على خط الصراع وأوفدت وزراء خارجية ثلاث من دولها للمساعدة على حلّ الأزمة. هذه الترويكا رعت اتفاقاً قبله الفرقاء يقضي بتولّي الشرطة السلوفينية مراكز الحدود بين سلوفينيا والنمسا والمجر وايطاليا. أما الواردات الجمركية فتُجمع في صندوق خاص تشرف عليه السلطات الفدرالية. يرابط الجيش الفدرالي على خطوط خضراء خلف مراكز الحدود ويطلق الأسرى ويعود الجنود إلى ثكناتهم. وقد اعتبرت سلوفينيا هذه الترتيبات اعترافاً باستقلالها[٢٠].

هل تكون يوغوسلافيا اليوم ضحية مشروع تحدّثت عنه الدوائر الدبلوماسية الغربية يقضي بإنشاء تحالف يضمّ المانيا الموحّدة وتشيكوسلوفاكيا غير الشيوعية والمجر والنمسا، وتكون سلوفينيا الدولة المنفصلة عن يوغوسلافيا منفذ هذا التحالف على الأدرياتيك والمتوسط؛ أم يكون موقعها في النظام العالمي الجديد مركز مراقبة للقوة الألمانية المتصاعدة

(١٨) لوموند دبلوماتيك، شباط، ١٩٩٠، صفحة ٥.
(١٩) أنظر جريدة النهار، ٣ تموز، ١٩٩١.
(٢٠) أنظر جريدة النهار، ٩ تموز، ١٩٩١.

التي تحتلّ وسط أوروبا ويقف شعبها في قمة التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يشكّل تهديداً مباشراً للاقتصاد الأوروبي والأميركي والياباني؟[٢١].

٤ ـ **المساحة الرابعة**: هي تلك التي تغطّيها المانيا الموحّدة في وسط أوروبا. وأهمية المانيا الموحّدة في كونها أصبحت تشكّل جزءاً من أوروبا الغربية ومركز الثقل جغرافياً واقتصادياً في السوق الأوروبية المشتركة، من جهة، وفي كون الشعب الألماني، من جهة أخرى، يبلغ خمسة وسبعين مليون نسمة في المانيا وحدها بصرف النظر عن امتداده في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا. فهو يشكّل إذاً أمة بالمعنى الحقيقي، قادرة، في كل يوم، على أن تفجر من حولها الحدود السياسية المعترف بها دولياً.

على الرغم من تقسيم الشعب الألماني، بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ألمان شرقيين وألمان غربيين؛ وعلى الرغم من إقامة جدار كثيف قسم العاصمة برلين إلى شرقية وغربية، فقد ظلّ الألمان الشرقيون يعملون وكأن المانيا الغربية هي جنّتهم الموعودة. لقد خاطروا بأرزاقهم وغامروا بحياتهم عندما كانوا يحاولون الانتقال، فوق الجدار، من برلين الشرقية إلى برلين الغربية. وعندما كان بعضهم ينجح في الوصول كان يلقى المعاملة الحسنة في إيوائه وإيجاد عمل له.

إذاً، كانت المانيا الغربية هي المدى الحيوي الذي يتأمّن للألمان الشرقيين إذ تمكّنوا من النزوح. وبالمقابل، كانت المانيا الشرقية الموقع المتقدّم الذي تطلّ منه المانيا الغربية على بولونيا وبلدان الستار الحديدي. كانت ترسل إلى بولونيا ٦٠٪ من صادراتها و٥٧٪ إلى تشيكوسلوفاكيا و٥٢٪ إلى بلغاريا و٥٠٪ إلى المجر في الوقت الذي كانت صادرات فرنسا إلى بولونيا تتدنّى من ١٣ إلى ٦,٥٪، وإلى بلغاريا من ١٠ إلى ٦,٥٪، وإلى رومانيا من ١٣ إلى ٩٪[٢٢].

لم يسقط جدار برلين بهذا الشكل السريع وبهذا المقدار من السهولة لو لم تتوافر له ظروف دولية زادت عند الألمان الغربيين قناعتهم بأن عودتهم إلى الألمان الشرقيين وعودة هؤلاء إليهم من شأنهما أن تزيلا عنهم عار الهزيمة ليعودوا إلى لعب دورهم المميَّز في الميزان الاقتصادي الأوروبي. إنهم الجبار الجديد الذي يدخل إلى السوق الأوروبية المشتركة فيهيمن عليها. فالألمان يشكّلون ١٩٪ من مجموع سكان هذه السوق ويقدّمون ٢٦٪ من ناتجها الداخلي الصافي و٣٠٪ من صادراتها و٣٤٪ من إنتاجها الصناعي. لقد انتقل احتياطها بالمارك من ١١,٦٪ سنة ١٩٨٣ إلى ٢١٪ سنة ١٩٨٩ من مجموع الاحتياط العام. ويضاف إلى هذه المعطيات الاحصائية أن معدل الدخل الفردي في المانيا الغربية يبلغ ١٦٥٠٠ دولار في حين لا يتعدّى ٩٥٠٠ دولار في المانيا الشرقية[٢٣].

---

(٢١) أنظر في لوموند دبلوماتيك مقالاً هاماً بعنوان: «Allemagne: un géant commercial dans la maison commune» عدد كانون الثاني، ١٩٩٠.

(٢٢) لوموند دبلوماتيك، آب، ١٩٩٠، صفحة ١٧.

(٢٣) أنظر دراسة Denis Clerc: Unification allemande une chance ou un handicap pour l'Europe في لوموند دبلوماتيك، أيار، ١٩٩٠، صفحة ٦.

إن ما يجمع بين الألمان هو أقوى من أن يحدّه جدار أو يمليه منتصر. فما بين الألمان هو نسيج وحده عند الأمم. لقد صاغ تاريخ الامبراطورية الجرمانية هذه العلاقات واكتسبت أهميتها من وحدة الثقافة ووحدة اللغة. ولأول مرة، بعد حركة الاصلاح اللوثرية، استُعمل مفهوم الوطن المشترك (Patrio Communis) فأُضيفت إلى وحدة اللغة ووحدة الثقافة وحدة الأرض من ضمن الممارسة الدينية، بمعنى أن مفهوم الوطن أصبح غاية في سلّم قيم الألماني. عليه السعي نحوها وإلّا كانت هزائمه مزدوجة في كل مرة يُمنى بهزيمة عسكرية. والوطن ـ القيمة أعطى لأصحابه دينامية خاصة في تعاملهم وتصرّفاتهم وصوغ تطلّعاتهم المستقبلية. ولولا ذلك لما تمكّن هتلر، الذي لعب على مفاهيم الوطن والعنصر والأمة، من الوصول إلى غايته[٢٤].

عندما عاد الألمان الشرقيون إلى الالتقاء مع الألمان الغربيين في وحدة المانيا، بدأ الأوّلون يقيسون الفوارق بين ما كانوا عليه وما صاروا إليه. فبعد تمتّعهم بالحرية، جاء وقت الرفاه خاصة بعد أن وجدوا في توحيد المارك[٢٥] فرصتهم إلى اقتناء ما كان يصعب عليهم الحصول عليه. غير أن الوضع العام في المانيا الشرقية كان أقلّ بهاء مما هو عليه الوضع في المانيا الغربية. فالانتاج في حالة جمود وجودته لا تسمح له بالمضاربة. إلى جانب ذلك، يتزايد الاستيراد ويصل المستوردون إلى مأزق عندما يصطدمون بعدم القدرة على صرف عملتهم. لذلك كان من واجب المستشار هلموت كول ضخّ المال إلى المانيا الشرقية ليرتوي عطش الاقتصاد فيها، فيستعيد أنفاسه وينتقل من الجمود إلى الحركة ومن الانتاج العاطل إلى الانتاج الجيّد القابل للمضاربة والمؤدّي إلى الحصول على العملات الصعبة. ويقدّر الخبراء كلفة عملية توحيد المانيا بألف ومايتي مليار مارك، أي ما يعادل ٥٧٪ من الناتج القومي الألماني الغربي على مدى خمس سنوات[٢٦].

بالاضافة إلى هذه المعطيات الاقتصادية والمالية، كان لا بدّ من قرار سياسي لإتمام الوحدة. هذا القرار هو تسويةوضع الألمانيتين عن طريق تطبيق المعادلة ٤ + ٢ لتصفية ذيول الحرب العالمية الثانية، ثم تسوية مشكلة الحدود الألمانية البولونية عن طريق تثبيتها على نهر أودر نيسّه (ODER-NEISSE). وقد وافق مجلس النواب الألماني على هذا التثبيت للحدود بتاريخ ٢١ حزيران ١٩٩٠.

إن الرقم ٤ المذكور في المعادلة يرمز إلى الدول الأربع التي كانت تحتلّ المانيا، وهي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي وانكلترا وفرنسا. أما الرقم ٢ فيرمز إلى الألمانيتين. لقد وُقعت معاهدة تصفية ذيول الحرب العالمية الثانية في موسكو، بتاريخ ١٢

---

(٢٤) أنظر دراسة Jean-Michel Palmier: Aux sources culturelles de la nation allemande في لوموند دبلوماتيك، كانون الثاني، ١٩٩٠، صفحة ١٤.

(٢٥) الفارق الحقيقي بين المارك الألماني الغربي والمارك الألماني الشرقي هو واحد مقابل عشرة. أنظر دراسة René Lassure: L'unité allemande par le mark في لوموند دبلوماتيك، آذار، ١٩٩٠، صفحة ٩.

(٢٦) لوموند دبلوماتيك، تموز، ١٩٩٠، صفحة ١١.

أيلول ١٩٩٠. وبموجب هذه المعاهدة، تتنازل الدول الأربع المحتلة عن حقوقها ومسؤولياتها في الألمانيتين وتوافق على رسم الحدود بين المانيا وبولونيا بشكل نهائي ويعاد الاعتبار لوضع المانيا السياسي وتمتّعها بالحقوق الدولية كدولة مستقلة. وهكذا توحّدت المانيا في الثالث من تشرين الأول ١٩٩٠.

غداة هذه التصفية، نجد أن الوضع الأوروبي مقبل على أحد الاحتمالين:

● **الاحتمال الأول**: يقضي ببقاء الوضع على حاله، أي بقاء كل مساحة من المساحات التي ذكرنا قائمة في ذاتها وعلى علاقة مختلفة وغير محدَّدة مع غيرها. فألمانيا القوية، وبصورة أدق المانيا الفنية تحمل واجب مساعدة المانيا الفقيرة. وهي تواجه صعوبات كثيرة عندما تضخّ قسماً كبيراً من احتياط نقدها إلى المانيا الشرقية، وتجبر في وقت واحد على تغذية الحركة النقدية في المانيا الموحّدة. وكي يعود الألمان الشرقيون إلى الألمان الغربيين، فإنهم يطلبون تحديث مصانعهم وتدريب كادراتهم للوصول إلى الانتاج القابل للمضاربة وإلى اللحاق بمهارة وقدرة الألماني الغربي. وربما كان رهان الرئيس غورباتشوف في مساعدته المانيا على توحّدها هو تأخير الزمن الذي يمكّنها من منافسة الجبارين. وقد يكون الرهان الأميركي مماثلاً للرهان السوفياتي، لكنه بالتأكيد أبعد من إضعاف أمة كالأمة الألمانية. إنه تخطيطٌ الغاية منه الوصول إلى قلب المعادلات الأوروبية الموضوعة للسوق المشتركة عن طريق تغيير الدور الفرنسي إلى دور رديف وتكليف المانيا بدور أوروبي شرقي، الغاية منه معادلة النفوذ السوفياتي، وفي أحسن الاحتمالات، الحلول محلّه تحت المظلّة الأميركية.

يجري هذا في وقت تضع انكلترا جميع أوراقها في يد أميركا فتخرج رابحة على جميع الأصعدة وفي وقت يُفتح فيه في بلاد البلقان، الشديدة الحساسية والسريعة العطب، جرح نازف مرشّح لأن يستمرّ طويلاً نظراً لطبيعة الصراع واختلاف جميع طروحاته عن طروحات السوق الأوروبية المشتركة. وما فعلته الترويكا الأوروبية لتضميد الجرح البلقاني لا يخرج عن كونه مجموعة من المسكّنات شبيهة بالمسكّنات التي كانت توصف للجرح اللبناني عندما يصل لهيبه إلى مَن يوقد النار حوله.

أما دول أوروبا الشرقية فهي اليوم في وضع مأساوي. وسوف تزداد المأساة إذا لم تُحوَّل رؤوس أموال أوروبية وأميركية لاستثمارها هناك. يساعدها في عملية الاستثمار هذه اليد العاملة الرخيصة نسبياً والأرباح التي يمكن أن تُعطى من الضرائب لتسهيل إعادة استثمارها. ولأن هذه الدول قد تخلّصت حديثاً من السيطرة السوفياتية الضاغطة، فلن يكون من السهل إقناعها بدخول تحالفات جديدة أو ارتباطات سياسية إلّا إذا كانت تحافظ فيها على استقلالها.

عندما وقعت كارثة تشرنوبيل في ٧ كانون الأول ١٩٨٨، كانت قوة الاتحاد السوفياتي في الأوج. لكن رياح التغيير كانت قد بدأت تعصف بدولة وتنخر التركيبة السياسية فيه.

فتداعى البنيان السياسي وبقي البنيان العسكري الذي يمتصّ حالياً عافية المجتمع. أما البنيان الاقتصادي، فقد كان لا بدّ له من أن ينفتح على الغرب. لذلك نجد الرئيس غورباتشوف يتوجّه نحو أميركا لطلب المساعدة، ونحو الدول الصناعية ليشرح لها مقوّمات الاصلاح السياسي والاقتصادي التي طرحها. وإذا كان طلبه هذا في محلّه، فإنه بحاجة إلى أن ينفّذ على الأرض عن طريق الاستثمارات الأجنبية، وليست أميركا ومعها اليابان وانكلترا في وارد استعجال المساعدة بحجة أن ثمة صراعاً على الزعامة السوفياتية الجديدة بين ميخائيل غورباتشوف وبوريس يلتسين. كلاهما ذهب إلى أميركا وقابل أعلى مسؤول فيها وتحدّث، بصورة أكيدة، في موضوعات تتجاوز موضوع الغلال الخصبة وموضوع الطقس الجميل.

وثمة شيء آخر. هناك فراغ حصل عند انحسار الايديولوجية الشيوعية في الاتحاد السوفياتي. هذه الايديولوجية على وجهين: انها، من جهة، طريقة في قراءة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ومن جهة ثانية، تصور للعالم والوجود وتحديد وجهة التحوّلات الاجتماعية. ويبدو أن التاريخ قد ابتلع هذه الايديولوجية وأدواتها. أصبح الارتداد إلى التفسير الديني محتوماً وقد طمس زمناً طويلاً. هذا التفسير يقضي بالنظر إلى العالم على أنه صنيعة الله وان الله في موقع النقطة الجاذبة للترقّي الاجتماعي. لهذه الأسباب سوف تلعب المذاهب، ونخصّ بالذكر منها البروتستانتية والكاثوليكية والأرثوذكسية، ليس فقط دورها كمذاهب بل أيضاً كأطر تحتوي جميع أوجه نشاطات الانسان ـ ومنها السياسية ـ فتتوجّه من جراء ذلك، وتحت تأثير مفاهيم الجماعة والوطن والكيان، نحو هذه الدولة أو تلك ونحو هذا المحور أو ضده.

أما ايطاليا فيتجاذبها منطقان: منطق الدولة الراغبة في الابقاء على مركزها كقوة صناعية وميدان للتوظيفات الأجنبية، ومنطق رياح الاستغلال لناتجها القومي من جراء سوء تطبيق الديمقراطية في نظاميها السياسي والاجتماعي.

ومن قلب ايطاليا، وعلى وجه التخصيص من حاضرة الفاتيكان، يراقب أسقف روما ورأس الكنيسة الكاثوليكية التحوّلات التي تجري في العالم والتي تتّجه نحو تعميق الهوّة بين الدول الغنية وبين الدول الفقيرة، من جهة، وبين الأغنياء والفقراء في الدولة الواحدة، من جهة أخرى. لقد دعا في رسالته الأخيرة (Centesimus annus)، بتاريخ أول أيار ١٩٩١ إلى اعتبار السلام مع الله غير منفصل عن السلام بين الشعوب، كل الشعوب، وأن لا سلام بين الشعوب عندما يعبد الانسان ربَّين. وعندما يتحدّث أسقف روما بهذا القدر من الوضوح، فإنه يقوم بذلك بصفته سلطة معنوية وروحية تتخطّى مفاهيم السياسة إلى مفاهيم الأخلاق والايمان الملفتة إلى الرعية المؤمنة والحكم الصالح والحاكم العادل والقائد الصادق.

تبقى الدول الأوروبية الأقل قدرة صناعية من تلك الدول المتقدمة. سوف تعمل الأولى على اللحاق بالثانية. لكن نموّها مرهون بما يُصَبّ فيها من طاقات اقتصادية ومالية وبشرية

بغية نقل إنسانها من مرحلة التبعية لنظام جامد إلى مرحلة العمل ضمن نظام المبادرة الخلّاقة.

وإذا بقي الوضع الأوروبي الحاضر قائماً لزمن طويل، فإن ما يتمنّاه دعاة السوق الأوروبية المشتركة هو بقاء هذه الأخيرة في أوروبا نقطة جاذبة، كما هي حال الكنسية في القرية يأتي إليها المؤمنون فتتولّد عندهم من جراء المخالطة مشاعر مشتركة ومواقف مشتركة ومصير مشترك.

● **الاحتمال الثاني**: نقطة الانطلاق في هذا الاحتمال هي أحد مدخلين: الأول أن تطلب دول منفردة، كما هي حال السويد اليوم[٢٧]، أو مجموعة دول الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة. الانضمام الأول لا يُخلّ بالتوازن الأوروبي العام ولا يغيّر في وضع الدول الأوروبية وفي المساحات التي تحتلّها. أما الانضمام الثاني، فاحتماله وارد إذا قرّرت دول الكتلة السوفياتية غربي الأورال الانضمام إلى السوق. ساعتذاك، تنقلب جميع الموازين ويصبح مشروع الوحدة الأوروبية قابلاً للطرح على ان إمكانية تحقيق هذا المشروع لن تتوافر في الزمن المنظور.

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، ليس في أوروبا اليوم اتجاه بارز يسمح بالاعتقاد ان الوحدة الاقتصادية مستحيلة. فالدول الصناعية فيها قبلت بأن تنضمّ إلى السوق دول أقل قدرة من الناحية الصناعية. وقد كانت هذه الدول مكسباً للدول الصناعية بأن أصبحت سوقاً لمنتوجاتها وحقلاً لاستثمار رساميلها بغية الانتاج المضارب.

خط أوروبا الموحّدة، إذا أرادت الوقوف في وجه أميركا واليابان صناعياً، أن تحقق هذا الانتاج. فليست القضية الاقتصادية اليوم أسواقاً تصدَّر إليها بضاعة البلدان الصناعية فقط بل يدخل في الحساب أيضاً كون هذه الدول قابلة للاختراق في بعض من صناعاتها وقابلة للمضاربة في عقر دارها. فلا وسائل النقل ولا الاعلام ولا رأس المال هو ما ينقص لتحقيق هذا الاختراق.

المدخل الثاني هو أن تقبل شعوب أوروبا الانصهار في مساحة القارة الكاملة الممتدّة من جبل الأورال حتى المحيط الأطلسي. والمُراد من هذا المدخل نقل أوروبا من صيغة الدول إلى صيغة الولايات. فهل تكون أوروبا في هذا التوجّه؟

إن العقبات في وجه قيام أوروبا الموحَّدة هي في وقت واحد اقتصادية ـ نقدية، كما مرّ بنا، وثقافية ـ سياسية. فعلى الصعيد الثقافي، كل الظواهر تدلّ على أن قوميات أوروبا وعصبيّاتها متمسّكة كل واحدة منها بشخصيتها وتراثها ولغتها وتقاليدها. لقد تواجدت

---

(٢٧) تقدّمت دولة السويد بطلب انضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة. غير أن طلب الانضمام هذا لم يلقَ القبول عند بعض المنظمات النسائية السويدية بحجة ان المرأة السويدية تنعم بدرجة من التحرّر أعلى من تحرّر المرأة في أنحاء أوروبا الأخرى. ويكون من المفيد القيام بدراسة مستقلّة حول هذا الموضوع. أنظر بيانات المنظمات النسائية السويدية في جريدة الأنوار، تاريخ ٧ تموز ١٩٩١.

هذه القوميات والعصبيات على غير امتزاج وتعايشت على غير انصهار فتولّدت مجتمعات متصارعة. وجهة الصراع فيها متّجهة من الشمال إلى الجنوب بغية التغلّب.

وبالقدر الذي تحافظ فيه هذه القوميات على شخصياتها، يصعب التكهّن بإمكان تحقيق أوروبا الموحّدة على جميع الأصعدة. فليس في القاموس السياسي الأوروبي قبول شامل بانتماءين، واحد وطني وآخر أوروبي، كما هي حال دول الشرق الأوسط التي تقبل الانتماء الوطني والانتماء الاقليمي في وقت واحد.

هذا يعني أن العقبة الكبرى هي الاطار السياسي. وفي هذا النطاق يُطرح السؤال: هل إنه مقدّر لدول أوروبا ككيانات سياسية الذوبان في إطار سياسي واحد كائناً من يكون الحاكم وأياً يكن الحكم.

ربما كان هذا الكلام على هذا المستوى سابقاً لأوانه. فللشعوب تاريخها وللدول تركيبها. ولا تتغيّر أحوال شعب وتنحلّ مقومات دولة ما لم يكونا غير قابلينْ للحياة أو معدومَيْ الارادة. وحتى الآن، لا نرى أن هذه الظواهر تطفو على سطح الأحداث.

إن أوروبا الموحّدة اقتصادياً هي قوة جبّارة تضاهي قوة أميركا واليابان وتتخطّاها. أما أوروبا الموحّدة فسوف تكون الدول المتحدة الأوروبية في مقابل الولايات المتحدة الأميركية. ولا نغالي إذا قلنا إن الانتاج الاقتصادي والثقل السياسي والثقافي والتقدّم التكنولوجي سوف تجعل من أوروبا زعيمة العالم الحرّ[٢٨].

ثانياً: ما هو الدور الذي ستلعبه أوروبا في إطار التوازن العالمي؟

نصل إلى القسم الثاني من دراستنا وهو يقضي بتحديد الدور الذي سوف تلعبه أوروبا في إطار التوازن العالمي الجديد. ولكن أية أوروبا نعني؟ هل هي دول السوق المشتركة أم هي الدول المتحدة الأوروبية أم هي الولايات المتحدة الأوروبية؟

يحتّم علينا منطق البحث الانطلاق من موقع أوروبا الحالي لنستشرف من خلاله وجهة تحولاتها بغية تحديد دورها. وفي إطار المنطق نفسه نبتعد عن محاولات التجريد التي لا تفيدنا في شيء دون أن ننسى ان مفاهيم الانسان العلمية هي مفاهيم.

ثم إن معالجتنا لدور أوروبا ضمن المواقع العالمية وخطوط التحوّل فيها لن تكون معالجة سكونية بل متحرّكة كتحرّك الواقع نفسه. إن كل ما يحصل في العالم اليوم من اكتشافات وتغيّرات في ذهنية البشر وفي تصرفاتهم من شأنه أن يبدل في معطيات كانت تبدو ثابتة وصالحة لكل زمان ومكان.

إنطلاقاً من هذه المعطيات وقبل ولوج صلب الموضوع المطروح، لا بدّ من استعراض بعض المقدمات الضرورية.

---

(٢٨) هذا المقطع منقول حرفياً من دراستنا «سقوط جدار برلين» في مجلة الدفاع الوطني، عدد ٢، أيار، ١٩٩٠.

١ ـ ليست أوروبا، كما تبدو في أواخر القرن العشرين قلب العالم، لكنها بصورة أكيدة المكان الوحيد الذي وجد فيه الجباران نفسيهما وجهاً لوجه ولفترة امتدّت إلى ما يقارب نصف قرن. وعندما إنكفآ عن وسط أوروبا، بقي كل منهما على اتصال بحلفائه لإظهار أهمية المدى السياسي الأوروبي لكليهما.

٢ ـ نقصد بالجبارين الدولتين اللتين تحتفظان بمخزون عسكري نووي وتكنولوجي له القدرة على التدمير الشامل وعلى التواجد في كل مكان ساخن في العالم يعتبره مرتبطاً بمصالحه الحيوية.

كان الصراع محصوراً بين الجبارين. وكانت هناك الحرب الباردة. وسقط الاتحاد السوفياتي اقتصادياً وسياسياً وبقيت آلته العسكرية. أما الولايات المتحدة، فإنها أفادت من هذا السقوط لترسم لدول العالم وشعوبه أدواراً ومواقع انطلاقاً من مفاهيمها ومقاييسها هي، وليس انطلاقاً من مقاييس الشعوب نفسها.

وكانت موازنات الدفاع والتسلّح التي كانت تبتلع أحياناً ثلث الناتج القومي العام ومشروع حرب النجوم الذي عجز الاتحاد السوفياتي عن اللحاق به من جملة الأسباب التي أدّت إلى الخلل في التوازن بين الجبارين. وخرجت أميركا قوية بعد سقوط الشيوعية وبعد حرب الخليج. وزاد ضعف خصمها من قوتها فأصبحت روما العالم المعاصر بلا منازع.

لقد حُلَّ حلف فرصوفيا نفسه وبقيت بنيات الحلف الأطلسي. ولم تعد نفقات هذا الأخير العسكرية تجد ما يبرّرها في الموازنة الأميركية. لذلك يبدو أنه سيكون للحلف الأطلسي رسالة سياسية أو أن يكون مؤسسة عسكرية بثياب مدنية يجعل منه الرئيس بوش قسماً من ستراتيجيته الأوروبية.

لقد ولّدت حرب فيتنام عند الأميركيين شعوراً بالإحباط عندما خرجوا منها جيشاً مكسوراً بعد أن دخلوا إليها قبل عشر سنوات وفي أذهانهم أن أمرهم معها أشبه بنزهة. وسرعان ما تبدّد الحلم وأفاق الناس على أن هذه الحرب كلّفتهم آلاف المليارات من الدولارات ولم يستطيعوا قهر بلد صغير اختبأ أهله في أدغاله وقاوموا المحتلّ. وكانت عقدة الذنب أن داود غلب غوليات بضربة حجر المقلاع.

وتعاظم هذا الشعور بالذنب فيما بعد فانقلب إلى موقف عدائي حيال الجميع. ولمّا لم يكن بالإمكان التغلّب على الشعوب الصغيرة بالقوة، فليكن بالمال. وهكذا اتّخذ رأس المال الأميركي الموظف في الخارج أهمية بالغة عن طريق ما عُرف بالشركات المتعدّدة الجنسيات (Les multinationales) التي تقوم مبدئياً على وجودها في مكان أم ويكون لها فروع في جميع أنحاء العالم تستقطب مَن تشاء من أبناء البلدان التي تستثمر فيها رأس مالها. يصبح هؤلاء، شيئاً فشيئاً تابعين للشركة الأم، تحرّكهم ساعة تشاء وتحرّك مَن يعمل من

مواطنيها معهم كيفما تشاء وأنّى تشاء. ولأن هؤلاء الذين استقطبتهم الشركة من غير أبناء جنسيتها الأصلية بعيدون عن القرار فيها، فإنهم خاضعون كلياً له ولا سبيل لهم عليه لأنه اتُّخذ من ضمن منطق رأس المال المستثمر وليس من ضمن مصلحة الانسان الذي يغني هذا الاستثمار.

لقد أصبحت هذه الشركات مجتمعة تشكّل ما يُسمّى الرأسمالية الأممية (Interna-tionale capitaliste)، وهي كثيرة في الولايات المتحدة الأميركية وبدأت تتكاثر في المانيا وأوروبا واليابان بشكل ملفت. وتعمل الواحدة منها في أكثر الأحيان على ابتلاع الأخرى[٢٩].

إن هذا الامتلاك المتبادل من شأنه نقل الشركة المتعددة الجنسيات من مستواها الوطني إلى المستوى العالمي كي تعلّب بطريقة واحدة وبشكل واحد لجميع المستهلكين. وهي تحتاج إلى أسواق تتعدّى الوطن. حينذاك تنكسر أمامها الحدود بالقوة.

هذه الشركات لها ميزة خاصة: إنها دوماً من القطاع الخاص. وهي لا ترغب في مشاركة القطاع العام لها على الرغم من أنها تجد في الدولة السوق الضرورية لها، إذا كانت من الشركات المنتجة للسلاح. لذلك تتعارض أو تختلف كيفية توظيف رأس مال أميركي وكيفية توظيف رأس مال أوروبي أو فرنسي، سيّما وأنه كان من شروط الحرب الباردة زيادة موازنات التسلّح في سبيل إنتاج السلاح الأقوى والأكثر فتكاً. وهذا يعني التضحية بالإنماء في سبيل البقاء ويعني أيضاً أن الانتاج الحربي هو استثمار موقف الربح إذا لم تفتح في العالم جروح تغذّيها هذه الأسلحة.

واحد من أربعة أميركيين يحدّد نفسه بأنه من لون غير أبيض ومن أصل غير أميركي. ومن مجموع سكان يبلغ ٢٦٥ مليون نسمة، هناك ٣٠ مليوناً من السود، و٢٠ مليوناً من أصل اسباني، و٦,٥ ملايين من أصل آسيوي ومليونان ونصف من أصل عربي، ومليون ونصف من أصل هندي[٣٠]. وكل جماعة من هذه الجماعات تتحدّث عن صفتها الأميركية وخصائص شخصيتها لجهة اللغة والمأكل والمشرب والأرض والموسيقى والتراث. لقد عادت الإتنيات تحتلّ مكان التخالط السكاني (Salad bowl). والأهم أن كل جماعة متجانسة بدأت اليوم في أميركا النزوح نحو أرض محدّدة تجتمع عليها وتسكن فيها وتنشىء أعمالها بالقرب منها. فلم تعد المشكلة بالنسبة للسود في أنهم لا يخالطهم البيض بل أصبحت المشكلة في أن السود لا يطلبون مخالطة البيض، بل يطلبون مخالطة السود وحدهم إلى درجة انه بدأت تنشأ في الولايات المتحدة الأميركية جامعات أو كليات للسود،

---

(٢٩) إشترت الشركة الفرنسية Didier Pineau-Valencienne صاحبة Schneiler الشركة الأميركية Square 4. أنظر مجلة Le Nouvel Observateur, no 1385, ou 23 au 29 mai 1991.

(٣٠) أنظر هذه المعطيات الاحصائية وما سوف يأتي بعدها في مجلة لونوفيل أوبسرفاتور، عدد ١٣٥٩، تاريخ ٢٢ ـ ٢٨ تشرين الثاني ١٩٩٠ وفي ملف خاص عن أميركا صفحة ٣ ـ ٢٦.

بعد أن عرفنا أن أميركا تحوي أحياءً للسود ومدناً للسود وشوارع يسكنها السود دون غيرهم من الأميركيين.

وإذا استمرّ معدل الولادات حتى نهاية القرن كما هو عليه الآن، فإن السكان من أصل إسباني سيزيدون بمعدل ٢١٪، والآسيويون بمعدل ٢٢٪، والسود ـ الذين يشكّلون ١٣٪ من سكان أميركا ـ بمعدل ١٢٪، والبيض بمعدل ٢٪. يضاف إلى ذلك أن الانتماء يشكّل خياراً صالحاً للمواطن بين خيارين. فمن الأفضل بالنسبة لهؤلاء الانتماء إلى إتنية أو جنسية بدلاً من الانتماء إلى عصابة أو أن يكونوا هامشيين.

لقد اختصر بيار دومرغ Pierre Doumergues الوضع الأميركي الداخلي في مقالة له بعنوان«امبراطورية آخذة في الانحطاط» (Un Empire en déclin) على النحو التالي: لم يعد الحلم الأميركي بعظمة أميركا كما كان في السابق. فالنظام التربوي في حالة تدهور، والبنيات التحتية مصابة بالاهتراء، والخدمات العامة يعتريها الشلل، والجريمة إلى ازدياد، والبطالة إلى تصاعد، ووتيرة الافلاسات المصرفية إلى تكاثر وفقد الناس ثقتهم بمؤسساتهم المالية. يضاف إلى ذلك زيادة في تعاطي المخدرات والجنس وتكاثر الغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع. وليس هناك دلائل تشير إلى أن الهوّة بين فئتي المجتمع قد تُردم في وقت قريب. وعندما تُضرَب الفئة الوسطى في كل مجتمع بمستوى حياتها ـ وهي دوماً الفئة الأكثر عدداً والتي تحدث التوازن في المجتمع ـ فإن الصراع بين الفقراء والأغنياء يرتسم عنيفاً، حادّاً ودموياً[٣١].

وقد تولّد عن هذا الجو جنوح في أخلاقية العمل المالي. والمثال على ذلك فضيحة ما سُمّي: تفليس صناديق الادخار العقارية (المعروفة في أميركا باسم: S. and L sairngs and Loau Associations)، وهي مؤسسات خاصة لتسليف قطاع البناء على الآماد الطويلة، وبفائدة مقدارها ١٠٪. كان عدد هذه الصناديق في أوائل السنة ١٩٨٠ هو ٣٠٠٠ صندوق تعمل برأسمال إجمالي قدره ١٣٦٩ مليار دولار (أي ٣٠٪ من استثمارات المؤسسات المؤهَّلة لقبول الودائع). وكانت المصارف الأميركية تنظر إلى الصناديق بأنها عاملة على مضاربتها. وعند حصول المصارف على الاذن برفع معدل الفائدة على الودائع، انتقلت هذه الأخيرة من هذه الصناديق إلى مصارف محدَّدة لعبت بمعدل الفائدة كما تراه في مصلحتها. وكان لا بدّ لهذه الصناديق من أحد أمرين: إما أن تعطي لودائعها الفائدة التي تعطيها هذه المصارف، أي ١٥٪ في الوقت الذي تستوفي هي ١٠٪؛ وإما أن تقع ضحية المضاربة فتقفل أبوابها وتدخل في نزاعات مع مودعيها أو من أعطتهم سلفات طويلة الأمد. كانت الضحية الصناديق الصغيرة التي أعلنت إفلاسها. لقد جرف رأس المال القوي رأس المال الضعيف وابتلعه وابتلع معه جهد آلاف البشر الذين أسهموا في تكوينه[٣٢].

---

(٣١) لوموند دبلوماتيك، تشرين الأول ١٩٩٠، صفحة ١٢ ـ ١٣.

(٣٢) لوموند دبلوماتيك، تموز، ١٩٩٠، صفحة ١٨.

وعندما تجمع أميركا بين حالتي الفقر المدقع والغنى الفاحش، قد لا تجد سبيلاً لتطرح من خلاله حلاً لمشكلات العالم لأن تآكلها آت من الداخل، وان مشروعاً شبيهاً بمشروع مارشال غير ممكن في الوقت الحاضر لانماء أوروبا الشرقية بعد خروجها من تحت المظلة السوفياتية. ما هو ممكن بالنسبة لأميركا أنها خصّصت لأوروبا الشرقية عشرة ملايين دولار في موازنة ١٩٩١ التي تقدَّر بألف مليار دولار في حين أنها خصّصت لأوروبا، سنة ١٩٤٨، ٥,٣ مليار دولار في موازنة بلغت ٣٤,٢ مليار دولار. هذا في الوقت الذي رصدت السوق الأوروبية المشتركة لأوروبا خمسة مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات. هل يعني هذا كِبَر التجاوب والشعور المشترك عند إنسان أوروبي وإنسان أوروبي آخر وضعف هذا التجاوب بين هذا الانسان والانسان الأميركي؟

لقد أوشكت أميركا أن تخرج من أوروبا بعد حصول الركود في اقتصادها في أواخر عهد الرئيس ريغان. ولاح أمل جديد أمام الرئيس بوش في حرب الخليج التي مكّنته من وضع يده على ثروات الخليج النفطية، ودخل إلى خزانته من حلفائه في الحرب ما يزيد على خمسين مليار دولار كانت كافية لتغطية نفقات الحرب والديون المترتّبة على إدارته وخلق وظائف جديدة، والسماح بتوظيف الرساميل الخاصة في أوروبا الشرقية مما يغنيه عن اقتطاع أي جزء من موازنته لمساعدتها.

وما تسعى إليه أميركا اليوم هو الاستعجال في توقيع معاهدة تخفيض الأسلحة النووية الستراتيجية مع الاتحاد السوفياتي بغية إبقائه بعيداً عن أوروبا وتركه يعالج مشاكله الاقتصادية الشديدة التعقيد. كما تسعى إلى إبقاء الصين أطول مدة ممكنة في عزلتها، وإقامة علاقات تجارية معها، ومحاولة شلّ النمو الياباني المتزايد الذي يشكّل خطراً على إنتاج أميركا في أميركا نفسها وتطويق أوروبا كي لا تصل إلى الوحدة، وذلك بإبقاء جرح البلقان مفتوحاً واعتبار دول أوروبا الشرقية سوقاً سهلة لرأس المال الأميركي وحده، وإلاّ فبمشاركة أوروبا الوسطى. وتفضّل الولايات المتحدة الأميركية الابقاء على أفضل العلاقات مع المانيا كي يبقى توحيدها وقوتها ودورها في السوق الأوروبية المشتركة هاجساً يقلق فرنسا. كما تسعى إلى إبقاء هيمنتها على الأمم المتحدة لتصبح أداة تنفيذية لسياستها ـ كما حصل في حرب الخليج ـ وإبقاء العالم الثالث فريسة استثمار رأس المال الجشع والعامل بحرية كاملة. من هنا النزاع بينها وبين الدول التي تقف حاجزاً في وجه هذا الاستثمار عندها.

وما يقلق أميركا هو معدل النمو الصناعي السنوي الذي تحقّق في اليابان والمانيا وايطاليا على الرغم من نسبته السلبية بالنسبة لهذه الدولة الأخيرة. نتبيّن هذا الأمر من الجدول التالي وفيه أساس المئة محسوب للسنة ١٩٨٥[٣٣].

---

(٣٣) أنظر لوموند دبلوماتيك، آذار، ١٩٩١، صفحة ٣.

اسم البلد	تشرين الثاني ١٩٨٩	تشرين الثاني ١٩٩٠	نسبة النمو
اليابان	١٢١	١٢٩	+ ٦,٨٪
المانيا الفدرالية	١١٣	١٢٠	+ ٥,٦٪
ايطاليا	١٢٠	١١٦	− ٣,٤٪
الولايات المتحدة	١١٥	١١٣	− ٠,٣٪
فرنسا	١١١	١١٠	− ٠,٨٪

هناك إذاً جبّار يسجّل تراجعاً في نموه هو الولايات المتحدة الأميركية، وجبّار آخر يسقط اقتصادياً وسياسياً هو الاتحاد السوفياتي. وهناك أيضاً جبّاران هما اليابان والمانيا ينبعثان من جديد.

انكفأت اليابان، بعد الحرب العالمية الثانية، حتى بلغت أصغر حجم سياسي واقتصادي. وأُلقيت عليها أول قنبلة نووية في التاريخ. لكنها تحوّلت في مدى ربع قرن تقريباً إلى قوة اقتصادية هائلة وذلك بفضل سياسة كانت تحدّياً من اليابانيين لأنفسهم وتحدياً للمنتصرين عليهم. وبدا التناقض واضحاً بين نظامين للنمو. فقد صنعت الولايات المتحدة الأميركية الحرب منذ الخمسينات وكأنها سياسة إنماء بوسائل غير وسائل الانماء الطبيعية. أما اليابان ففعلت العكس. لقد اتّخذت الهجوم الاقتصادي والمالي الكاسح وسيلة لمتابعة الحرب والأخذ بالثأر بوسائل أخرى غير وسائل الحرب. وكان هذا الخيار الأخير هو الرابح.

نستنتج هذه المعطيات من الجدول التالي الذي يبيّن مقدار التوظيفات اليابانية في العالم بين ١٩٨٣ و١٩٨٩. ولنترك الأرقام تتكلّم[٣٤]:

	١٩٨٣	١٩٨٩
في الولايات المتحدة	٢٥٦٥ مليون دولار	٧١٨٦١ مليون دولار
في بريطانيا العظمى	١٥٣ مليون دولار	١٠٥٥٤ مليون دولار
في فرنسا	٩٣ مليون دولار	١٧٦٤ مليون دولار
في أميركا اللاتينية	١٨٧٨ مليون دولار	٣١٦١٧ مليون دولار
في الشرق الأوسط	١٧٥ مليون دولار	٣٣٣٨ مليون دولار

(٣٤) أنظر لوموند دبلوماتيك، آذار، ١٩٩٠، صفحة ١٨.

إن دخول الرساميل اليابانية إلى أميركا وتملّك الأرض والأبنية والشركات وبيع الإنتاج والتكنولوجيا يدهش الأميركيين. وسوف يقبلون إنما بصعوبة، ذوبان مؤسساتهم في مؤسسات يابانية في حين أنهم يسعون إلى تذويب جميع المؤسسات في العالم في مؤسساتهم. هذا هو وجه الصراع المحقّق للتوازن في كل مرة لا يسبّب ذوبان مؤسسة عالمية في مؤسسة عالمية أخرى هزّة في الأسواق المالية تضرّ بمعدل صرف العملات ومؤشرات الغلاء والبطالة والتضخم.

ويمكن أن نحدّد، ذهاباً من الشرق إلى الغرب، مراكز القوى الغنيّة في العالم على الشكل التالي: اليابان وقدرتها الصناعية والتكنولوجية والبشرية الهائلة، الاتحاد السوفياتي وقدرته العسكرية والبشرية، الشرق الأوسط وما يملك من مخزون للطاقة بنسبة تتعدّى الستين بالمئة من احتياط النفط العالمي، المانيا واحتياطها النقدي وتقدّمها التكنولوجي وصناعاتها المتطورة، أوروبا الغربية وقدرتها التكنولوجية والبشرية ثم الولايات المتحدة الأميركية التي تجمع إلى القوة العسكرية الهائلة التكنولوجيا المتقدّمة والنقد القوي والصناعات المتطورة واللغة التي أصبح لا بدّ لكل فرد في العالم من إتقانها لكي يتماشى مع تحوّلات أواخر هذا القرن.

وفي مقابل هذه القوى، هناك قوى أخرى معاكسة تكوّنها شعوب يكثر فيها البشر وتقلّ الصناعة، ويغلب على إنسانها الاستسلام، ويقلّ الجهد ويطغي الفكر الغيبي ويتضاءل الفكر العلمي. إنها بلدان العالم الثالث أو دول الجنوب الفقيرة قياساً إلى دول الشمال الغنيّة. وسوف تقع الكارثة إذا لم يعمد العالم الصناعي إلى مساعدة هذه الشعوب كي لا ترتدّ عليه فتهاجر إلى عقر داره وتهدّده هناك، من الداخل، بواسطة الحقد العنصري وبالطرق الارهابية نفسها التي استنبطها لقتل أخصامه[٣٥].

الخلاصة

يحتفل العالم، في السنة ١٩٩٢، بذكرى مرور خمسماية سنة على اكتشاف أميركا. وسوف تُفتح في السنة نفسها أمام أوروبا آفاق أوروبا جديدة. فكيف بإمكان عالِم الاجتماع رسم آفاق المستقبل، انطلاقاً من المعطيات المتوافرة له حتى اليوم، وهي سلسلة من الأطماع والنزاعات والتغييرات الجذرية في الجغرافيا والاقتصاد والمال والمعرفة؟ إن التسعينات حُبلى بالمفاجآت المقلقة.

لا يخلو زماننا، زمن العلم والتكنولوجيا المتقدّمة من الازدواجية في التحوّل إما نحو التوحّد وإما نحو التفتّت. فمجتمعات العالم اليوم سريعة العطب لأنها معقدة، وعمياء قاهرة

---

(٣٥) أنظر التقرير الذي وضعته اللجنة المستقلّة لدراسة مشاكل النمو العالمي برئاسة المستشار الألماني الغربي السابق، ويلي برانت، والذي نُشر باللغة الفرنسية تحت عنوان: Nord-Sud, un programme de survie Coll. Idées, Ed. Gallimard, Paris, 1980. وعلى الرغم من صدور هذا التقرير منذ أكثر من عشر سنوات، فإن معظم ما جاء فيه من تحليلات واقتراحات لا يزال صالحاً حتى اليوم.

لأنها دقيقة التنظيم ولا تخلو من عدوانية الانسان عند دفاعه عن إنسانيته. فهل يكون ما بناه الانسان حتى اليوم على الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قصوراً من كرتون تنهار عند الهزّة الأولى ويرتدّ الناس إلى انتماءاتهم العصبية والعائلية، أم ان هذه الجماعات تعود فتبني من جديد، وفي ضوء الواقع الجديد الذي يفرضه العلم والتكنولوجيا ومقاييس النمو؟

لقد بدأ العصر النووي بهدم العمل الانساني بمفهومه القديم وأعاد توزيع الخيرات العالمية بشكل محدَّد ورسم مستويات الحياة وطرق العيش. كما تبدو أنماط الحياة الجديدة وما تتطلّبه من توافق اقتصادي على المستوى العالمي وكأنها تحمل فيها بذور حياة خاصة بها، غير معروفة من قبل. كما تحمل فيها بذور استقلالية في كل شيء. ولن تستطيع الدولة ـ الأمة شيئاً حيال هذه المتغيّرات.

وتلغي عالمية الاقتصاد، إلى حدّ بعيد، فكرة الحدود وتولّد تقارباً في الأنظمة الاقتصادية والمالية والضريبية وفي المؤسسات التربوية والحقوقية والسياسية. تغذّي هذا التوجّه العالمي شبكة المواصلات السهلة والمتعددة والفاعلة. فمن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، هناك صور واحدة تُبثّ وتوشك اللغة الانكليزية أن تصبح لغة التخاطب العالمي والعلمي.

وعوضاً عن أن تفتح هذه المعطيات أبواب آفاق من شأنها توحيد الاقتصاد فإنها، على العكس من ذلك، ترسّخ تمحور الاقتصاد حول أقطاب جاذبة في غناها وتقوّي تمركز الفقر بصورة أسرع من الاستقطاب الأول.

لقد فَقَدت مفاهيم الثورة والنضال والأممية العمالية، التي نشأت في أوروبا منذ أوائل هذا القرن، من صدقيتها حيال التطور غير المتوازن الذي يغذّيه النمو الديمغرافي الآخذ في السرعة والتأخر التكنولوجي الناتج عن ظروف الحياة الصعبة. لم يبقَ للفقراء سوى اليأس أو تأكيد الذاتيات الخاصة الراسخة في تاريخ الأقليات.

وهكذا تنشأ الفتن والحروب فتذوب الطاقات البشرية ويلغيها التاريخ إذا لم يكن لديها القوة على المقاومة والتغلب.

وظاهرة الايديولوجيات القائمة على الانتماءات الاتنية موضوع جدير بالبحث. يجب دراسة هذه الظاهرة انطلاقاً من الفئات الاجتماعية كافة وليس انطلاقاً من مواجهة المجتمع كظاهرة كلية. ويميل عديد من العلماء اليوم إلى تأكيد هذه الظاهرة وإلى تبنّي هذه المبادىء، وهي تأكيد على الخصوصيات الذاتية واللغوية والثقافية والإتنية.

وحيال التحوّل الذي طرأ على مفاهيم الحاكم والمحكوم، فإن دراسة النشاطات الاقتصادية وحدها غير كافية لفهم روحية الجماعات. يلزم أيضاً دمج التحوّلات الثقافية والسياسية كي نعرف وجهة التحوّل نحو الديمقراطية عند شعب من الشعوب.

لقد عرّفت المواطنية في أوروبا وأميركا عن نفسها حتى اليوم بأنها العلاقة السياسية والحقوقية بين المواطن والدولة ـ الأمة بصرف النظر عن انتمائه الإثني والفئوي. بالاضافة إلى هذه العلاقة، نشأت علاقة أخرى أشدّ تعقيداً من الأولى، وهي الحق في الضمانات: الصحة والتعليم والشيخوخة. كل هذا له علاقة بنمط الانتاج القائم. ما الذي يحلّ بهذه المكتسبات عندما تنهار أو تغيب أو تضعف مؤسسة الدولة ـ الأمة ويحلّ محلها تركيب مناطقي أو مديني أو قارّي؟ هل يكون هناك ضمان خاص كما في الولايات المتحدة الأميركية أم أبوة مؤسسية كما في اليابان؟ ما هي العلاقة الممكنة بين الحقوق الاجتماعية والحقوق السياسية؟

وفي هذا الاطار، هل تبقى الحرية الاقتصادية الطريق الوحيد للنمو الاقتصادي والاجتماعي في الوقت الذي لم يولّد فيه اقتصاد السوق الاندماج الكامل اللازم؟ وهل هناك خط واحد لتحوّل الدكتاتوريات القديمة في الشرق والغرب نحو الديمقراطية؟

إن التحولات المعاصرة ترسم علاقات جديدة مع البيئة كما ان الانتقال السريع للأشياء والأفكار والبشر من شأنه أن يخلق دينامية جديدة بين الاندماج في الزمان والمكان والتطلّع إلى عالمية أفضل.

ولن تتمكّن النظم والبنيات السياسية الجديدة من التوفيق بين عمل المؤسسة التجارية والمحافظة على القواعد الأخلاقية. فهل تصلح الديانات لتحقيق الجمع بين هذين الأمرين في مجتمعات زعمت أنها تعيش في عهد ما بعد العلمانية، في حين أن التعددية الديمقراطية تحاول أن تجعل التعايش ممكناً بين ثقافات مختلفة وحقوق متناقضة في معظم الأحيان.

كيف نحدّد، من جهة أخرى، الجماعات التي تحمل فيها التغيير. هل هم أصحاب المؤسسات أم التكنوقراط، أم المهاجرون أم رجال السياسة؟ ثم ما هي المفاهيم الجديدة المعبّرة عن هذه الأوضاع الجديدة ما دامت المفاهيم الموروثة من القرن التاسع عشر قد عفا عنها الزمن؟

تهزّ المجتمعات اليوم ظواهر دالّة على بنيات معيّنة ذات مفاعيل متشابهة، مثل الهرم، وتقلص الولادات في المجتمعات الصناعية، وتفتّت النسيج الاجتماعي التقليدي في البلدان السائرة نحو التصنيع التي تستورد الأنماط الغربية وتفقد نقاط الارتكاز في العائلة.

ليس في الخطاب السياسي، محتوىً وشللاً، ما يدلّ على قدرته على التغيير. وليس في المنطق الاقتصادي ما يدلّ على العدالة. وفي مفهوم الانسان أن العدالة والمعرفة والحرية هي الأقانيم الثلاثة للتغيير. ولا يمكن تحقيق التقدم إلّا عن طريق هذه الأقانيم[٣٦].

---

(٣٦) كنا قد انتهينا من كتابة هذه الدراسة عندما صدرت مقرّرات قمة الدول الصناعية السبع المعقودة في لندن، من ١٥ إلى ١٧ تموز ١٩٩١. ولما كانت هذه المقررات على جانب كبير من الأهمية، فلا بدّ من العودة إلى دراستها وتحليلها.

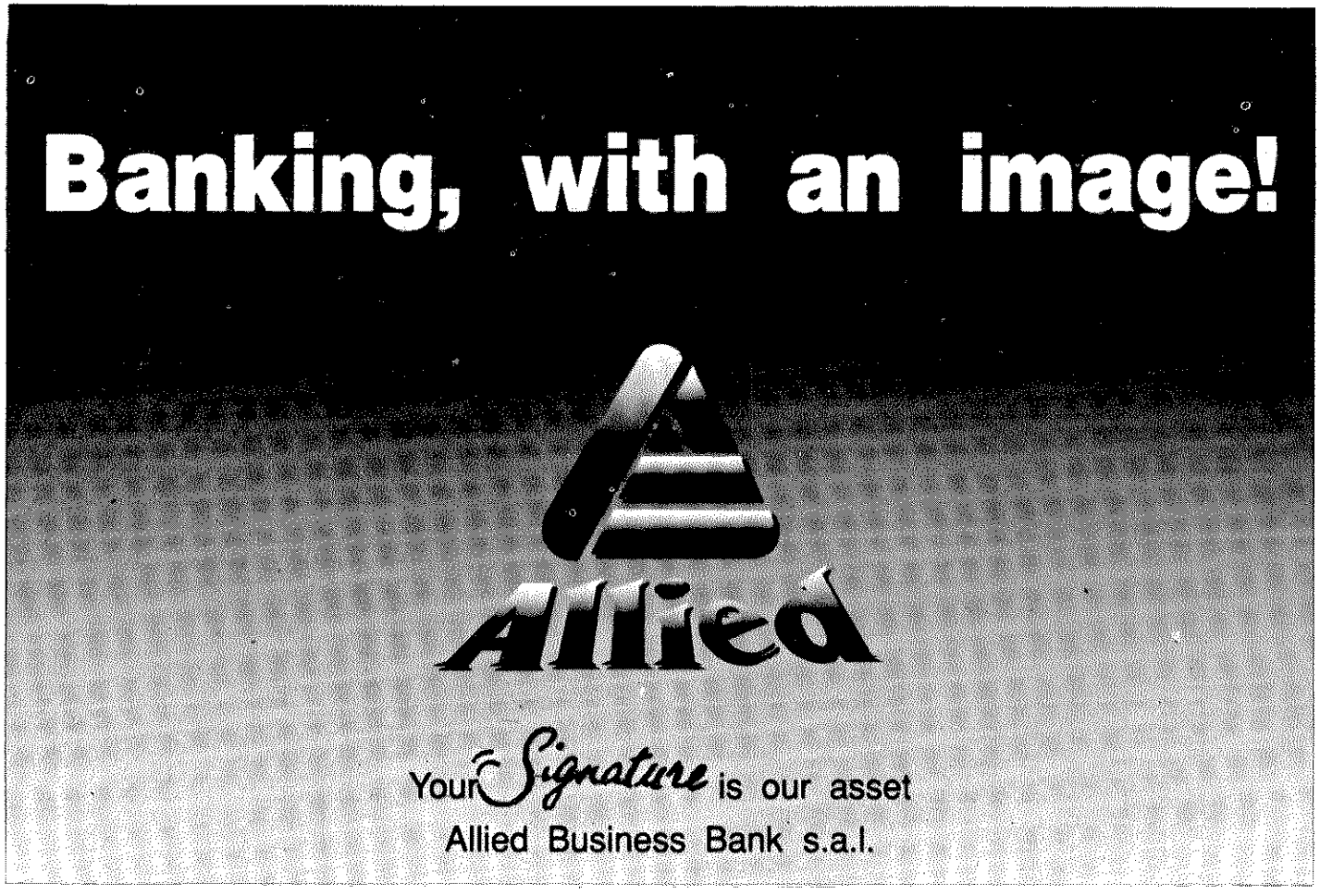
Banking, with an image!
Allied
Your Signature is our asset
Allied Business Bank s.a.l.

WITH THE COMPLIMENTS

OF

LEBANESE SWISS BANK SAL

LEBANESE SWISS BANK SAL

BEIRUT - LEBANON

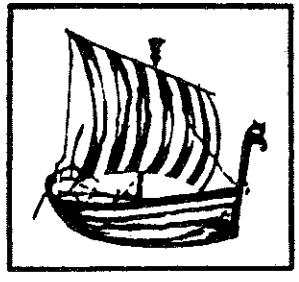

Société Nouvelle de la

BANQUE DE SYRIE ET DU LIBAN S.A.L.

Capital L.L. 350 000 000 - R.C.B. 12510

Liste des Banques N° 68

BRANCHES

Riad Solh	Mar Elias	Zghorta	Provisoirement fermées :
Achrafieh	St. Nicolas	Zahlé	Allenby
Bourj Hammoud	Dbayé	Baalbek	Kantari
Dora	Jounieh	Saida	Emir Béchir
Hamra	Tripoli - Tell	Tyr	Sami Solh
Hazmieh			Tebbaneh
			Abou Samra

Banque associée à PARIBAS et à la BANQUE OTTOMANE .

دور المصارف التجارية في مرحلة اعادة اعمار لبنان

بقلم: معالي الدكتور الياس سابا

ليس سهلاً أن يحيط الباحث بدور المصارف التجارية في مرحلة إعادة إعمار لبنان، من مختلف وجوهه وبالدقة العلمية التي يُفترض في بحث من هذا النوع أن ينطوي عليها ويلتزمها، خاصة بسبب تشعّبات الموضوع المتعددة وأيضاً بسبب غموض المعطيات التي سترافق مرحلة إعادة إعمار لبنان، وعلى الأخص مدة الفترة الزمنية التي ستستغرقها مرحلة إعادة الإعمار، وتوافر الأموال و/ أو المواد الحقيقية (REAL RESOURSES) من الخارج، ونسبة الهبات والقروض الميسرة والقروض التجارية مما سيأتينا من الخارج. كذلك، فإن المعطيات السياسية والأمنية المفترضة في مرحلة إعادة الاعمار ما زالت غامضة ولا يمكن الركون إلى معطى محدَّد في هذا المجال. لذلك، فإن البحث الحالي سيقتصر على اختيار أهم التحدّيات التي ستواجه المصارف التجارية في مرحلة إعادة الاعمار، وعلى عرض أهم المشكلات التي سيواجهها القطاع المصرفي في تبيان الطرق والوسائل المفضّلة في سلوك سبيل مجابهتها والعمل على حلها، لرسم سياسات متّفق عليها لمساعدة القطاع المصرفي في تحمّل مسؤولياته الكبيرة في عملية إعادة الاعمار بإيجابية وفعالية على السواء.

أولاً: في سندات الخزينة

قد لا نبالغ إذا قلنا أن أهم تطور على صعيد عمل المصارف التجارية خلال سنوات الحرب السابقة كان إلزام المصارف بالاكتتاب بنسب كبيرة من ودائعها بالليرات اللبنانية بسندات الخزينة اللبنانية. حتى أن البعض اتّهم السلطات النقدية «بمصادرة» ودائع المصارف بالليرات اللبنانية (أي مدّخرات اللبنانيين بالليرة اللبنانية التي وجدت طريقها إلى القطاع المصرفي) من أجل تمويل عجز الخزينة المتنامي. وفي معرض سرد الاعتراضات على الاجراءات التي اتّخذتها السلطات النقدية تأميناً لذلك، تجدر الاشارة إلى الاعتبارات التالية:

١ ـ إن نسبة اكتتاب المصارف في سندات الخزينة بلغت حدوداً مرتفعة جداً، الأمر

ليس صحيحاً أن الإصلاح يطرح للمرة الأولى في هذه المنطقة. فالصراع في البلدان العربية على أوجه، منذ ما يزيد عن نصف قرن، من أجل إجراء إصلاحات في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تحت شعارات الإصلاحات نشأت الأحزاب ونظّمت انقلابات عسكرية، واشتعلت مظاهرات وفعاليات سياسية عديدة.

والديمقراطيون والوطنيون والثوريون في هذه المنطقة يريدون الإصلاح لأن شعوبها تستحق مستوى حياة لائق إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً. تريد إصلاحاً تكون محصّلته بناء اقتصاد وطني مستقل ومتكامل يؤمن تطوراً حقيقياً لشعوب المنطقة. وهذا يعني رسم خطة إنمائية واقعية تكون وجهتها تغيير موقع هذه المنطقة في التقسيم الدولي للعمل، بما يجعلها شريكة في إنتاج المستقبل وليس تابعاً في هذا السياق. وهذا يتطلب إصلاحاً سياسياً يتمثل في بناء دول ديمقراطية، دول قانون تحكم بدساتير عصرية وقوانين انتخاب ديموقراطية وعادلة تسمح بتمثيل حقيقي لشرائح الشعب، وتسمح بتداول السلطة في إطار انتخابات ديموقراطية. وهي تسعى لإصلاح يفصل الدين عن الدولة باتجاه يحافظ على الدور الحقيقي للدين ويحول دون تنامي أصوليات تحرف الدين عن هذا الدور.

إن الإصلاح في البلدان العربية ينبغي أن يضع في أولوياته التكامل العربي باتجاه بناء وحدة حقيقية لأمة لا يمكن أن تعيش معزولة في عالم يتعولم فيه كل شيء. وهنا يلاحظ التناقض ما بين بناء وحدة عربية وإقامة الشرق الأوسط الكبير. فالدخول في الأخير يفترض تفتيتاً للكيانات العربية بدل أن تدخل في أي اطار كوحدة متكاملة (وهو ما لم يحصل في دخول الشراكة مع

الانضباط إلى المالية العامة، ووقف ارتفاع وتيرة الانفاق غير المجدي وإيجاد موارد إضافية وجديدة لتمويل النفقات العامة. فإذا كانت ظروف الحرب قد فرضت على الدولة هذا القدر المخيف من التسيّب المالي، وإذا كان الانكماش الكبير الذي أصاب القطاع الخاص خلال سنوات الحرب لم يفرض بإلحاح حاجة القطاع الخاص إلى الأموال المتوافرة لدى المصارف، فإن ظروف إعادة الاعمار ستغيّر كل ذلك جذرياً، وعلينا أن نترقّب ونتحسّب لذلك ونعدّ العدّة لمواجهته لتعود المصارف التجارية إلى تأدية مهمتها الضرورية في مرحلة إعادة الاعمار.

ثانياً: في الديون الجامدة

يعترف الجميع بأن ظروف الحرب بسلبياتها المتعدّدة قد أثّرت تأثيراً لا يُستهان به على نمط عمل القطاع المصرفي، مع العلم بأن التأثير هذا يختلف بنسب كبيرة بين مؤسسة وأخرى. وفي هذا المجال، لا بدّ من الاعتراف بأن قسماً من تسليفات القطاع المصرفي يندرج تحت بند الديون «الجامدة» (Non-Performing) دون أن تنطبق عليه بالضرورة شروط ومواصفات الديون الهالكة أو المشكوك بتحصيلها. وفي تحديدنا هنا للديون الجامدة، ندرج تحتها صافي الديون المشكوك بتحصيلها، بعد تخفيض قيمة المؤونات المأخوذة بمقابلها، إضافة أيضاً إلى تلك الديون الجامدة أو القليلة الحركة التي يعود جمودها (أو قلة حركتها) إلى أسباب مرتبطة بالأوضاع الاستثنائية التي استجدّت خلال الحرب، والتي يُؤمَل أن تعود فتتحرّك لتصبح ديوناً عادية مع عودة الأوضاع الطبيعية إلى البلاد وترسيخ عملية إعادة الاعمار. وبديهي أن تشكّل الديون الجامدة، كما تمّ تحديدها هنا، عبئاً غير صغير على بعض المؤسسات في مجال قدرتها على تحريك الأموال المتوافرة لديها، متى بدأت عملية إعادة الاعمار في مسارها وتنشّط الطلب على القروض والتسليفات. وهنا نعود لنطرح فكرةً تمَّ تداولها من قبل بعض المسؤولين والمهتمّين بالشأن المصرفي في سنوات سابقة. والفكرة تتمحور حول إنشاء شركة قابضة (Holding Company) يشترك في ملكيتها القطاع الخاص (المصارف بالأفضلية) والقطاع العام (مصرف لبنان؟) وتكون مهمتها شراء هذه الديون الجامدة من المصارف بناء لطلبها، أو تسليفها بكفالة هذه الديون وكفالة المصرف المعنيّ. ومن شروط التسليف أو الشراء أن يكون بالعملة الوطنية فقط (حتى ولو كان الدين الأساسي بالعملة الأجنبية) وأن يكون بفائدة جزائية (Penal Interest Rate;). ولكنّ الشرط الأهم في كل ذلك هو مراقبة استعمال الأموال التي ستحصل عليها المصارف نتيجة لذلك. وهنا، فإن الفكرة الأساس وراء ذلك المشروع تفرض على الشركة القابضة أن تستلف المبالغ اللازمة من المصرف المركزي لتحويلها للمصارف التجارية شرط أن يكون استعمال هذه المبالغ سيتمّ في مجالات تدخل ضمن الأولويات الاعمارية (في القطاع الخاص) التي تكون قد وُضعت مسبقاً من قبل المعنيّين بذلك. وهكذا، فإن قسماً لا يُستهان به من أموال المصارف المجمّدة حالياً بسبب جمود بعض التسليفات نتيجة الأوضاع التي فرضتها ظروف الحرب يمكن تسييلها وتحريكها لتمويل إعادة الاعمار ووفق الأولويات التي تكون

الـدولة قـد أوصت بها. فـلا يُسيَّل قـرض جامـد، مثلاً، وبـأمـوال جـديـدة (من المصرف المركزي)، ليُصار إلى استعمال هذه الأموال في المضاربة العقارية!!!

ثالثاً: في التسليف المتوسط والطويل الأجل

بديهي أن تتطلّب مرحلة إعادة الاعمـار تسليفات متـوسطة وحتى تسليفـات طويلـة الأجل. ومن المؤسف القول إن المصارف المتخصّصة في هـذا المجال لم تتمكّن بعـدُ من أن تثبت مواقعها في السوق اللبنانية، ولا يُنتظر أن تقـوم بسدّ هـذه الثغرة في سـوق التمويـل خلال فترة إعادة الاعمار المرتقبة. ومع اعترافنا بأن المجال هنا لا يتّسع للدخـول في شرح أسباب استمرار ضعف دور المصارف المتخصّصة، فـإننا لا نتـردّد في أن نقترح أن تقـوم المصارف التجارية بهذه العملية، على الأقـلّ في المرحلـة الأولى من مراحـل الإعمار، وحتى تتمكّن المصارف المتخصصة بهذا النوع من التسليف من أن تسـدّ الفراغ. وهنـا نسارع إلى القول بأن اقتراحنا هذا هو اقتراح غير تقليدي وقد يكون غير معمول به في أي بلد آخر. ولكن، لنعترف أيضاً بأن الوضع الذي سيواجه لبنان في مرحلـة إعادة الاعمـار هو أيضـاً وضع غير تقليدي، كما أنه قد يكون في مجمل ظروفه وضعاً فريداً من نوعه في تاريخ الدول.

وعليـه، فإن الضرورة قـد تفرض علينـا بـأن تسـدّ المصـارف التجـاريـة بعض مـا ستحتاجه القطاعات المختلفة في مرحلة إعادة الإعمار من تسليفات متوسطة وطويلة الأجل، شرط أن تُفرض الضوابط الشديدة والكـافية لكـل ذلك، فـلا تتعرّض المصـارف التجاريـة لهزّات قد تكون مُهلكة في بعض الحالات. ومن الشروط التي تخطر على البال في هذا المجال، أن تُحدَّد سقوف التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل بنسب معيّنة من مجموع مطلـوبات المصرف (أو بعض مطلوباته)، فلا تتجاوز في المراحـل الأولى نسبة عشرة بـالمئة مثـلاً، وأن تخصَّص هذه التسليفات لأغراض واحتياجات تأتي في لائحة الأولويات المطلوب تشجيعهـا حسب خطـة إعادة الاعمـار، وأن يُسمح للمصـارف بـإعـادة حسم هـذه التسليفـات (أو الاقتراض عليها) لدى مؤسسة الإصدار، ولكن بالعملة المحلية فقط، مهما كان نـوع العملة المحرَّرة بها أصلاً، الخ... بهذه الطريقة، فإن السلطات النقدية تستطيع أن توجّه جزءاً من الودائع المصرفية (وإن كانت قصيرة الأجل) نحو الأولويـات الاعماريـة، دون أن تنتج عن ذلك مخاطرة كبيرة. ومع الوقت، ومع تطور الجهاز التسليفي في البلاد باتجاه قيام مصارف متخصّصة تتمكّن من أن تلعب دورها بالكامل، فإن محفظة هذه التسليفات تنتقل تـدريجياً من حوزة المصارف التجارية إلى المصارف المتخصّصة.

رابعاً: في توافر الإدارة المصرفية الكفوءة

مهما كان يمكن أن يُقال عن نوعيـة الادارة المصرفية في لبنـان قبل الحـرب، فمما لا جدال فيه أن التطـورات التي شهدتهـا البلاد خـلال سنوات الحـرب، وتلك التي أصـابت القطـاع المصرفي، كان من نتيجتهـا الأكيدة إصـابة الادارة المصرفيـة بالـوهن، والتراخي، والتخاذل، والتقاعس عن مـواجهة التحـدّيات المستجـدّة، وعدم الكفـاية، وقصـور الكفاءة

وصولاً إلى التجاوز وارتكاب النواهي في بعض الأحيان. فمن ناحية، لا يمكن لنا أن نغفل النزف الكبير الذي أصاب ويصيب مجموعة الكادرات المصرفية المؤهّلة، وبخاصة تلك التي تتمتّع بمستوى تنافسي رفيع، وذلك بسبب الطلب الكبير عليها في الدول العربية النفطية، وفي الدول الأجنبية (الأوروبية وحتى الأميركية)، وفي المؤسسات العربية والمختلطة في الخارج، وحتى في المؤسسات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية. وهكذا، فإن الذي صمد تجاه الإغراءات الكبيرة في الخارج، وفي وجه الظروف السلبية وغير المؤاتية في الداخل، لم يشكّل سوى نسبة غير كبيرة من مجموع ما كان يمكن أن يتوافر للقطاع المصرفي، كما انه يمثّل في الغالب الأقل كفاءة والأقل قدرة على الانتقال والحركة (Mobility)، لسبب أو لآخر. من جهة أخرى، فمن الواجب التذكير بظاهرة تعدّد الفروع المصرفية التي رافقت تدهور الأوضاع الأمنية وضرورة نقل الخدمات المصرفية إلى مراكز سكن وعمل العملاء بسبب صعوبة الانتقال وخطورته، وبسبب بروز مراكز سكن وعمل جديدة نتيجة ظروف الحرب. وهكذا، وجدت المصارف نفسها مضطرّة، بحكم الظروف القائمة المستجدّة والمفروضة عليها، إلى أن تستعين بأشخاص غير مؤهّلين للقيام بمسؤوليات في مختلف مجالات الادارة المصرفية لم يتمّ تأهيلهم عليها بما فيه الكفاية. فهجرة الكادرات إلى الخارج مع كل جولة من جولات العنف في الداخل، وزيادة عدد الفروع، بالإضافة إلى التنافس غير المشروع وغير المهني على الكفاءات المصرفية، كان من نتيجته الحتمية أن قطّ بصورة خطرة جداً القدرات المصرفية المؤهّلة وحمّل مسؤوليات لعدد من الكادرات غير المؤهّلة. ولقد زاد من حدّة هذه الظاهرة انحسار التدريب المهني، سواء في المعاهدة المتخصّصة أو خلال العمل (On the job)؛ وكذلك انحسار الإقبال على التأهيل والتحصيل، إضافةً إلى فرض مسؤولين غير مؤهّلين في مراكز حسّاسة من قبل قوى الأمر الواقع. وفي هذا المجال، لا يمكن لنا أن نغفل انجذاب المغامرين وغير المؤهّلين إلى القطاع المصرفي. وتمكّنهم من احتلال مواقع مهمة فيه، مستفيدين من أجواء الحرب وظروفها، ومن قربهم من مواقع السلطة الفعلية والشرعية في بعض الأحيان، ودائماً في جوّ التسيّب والفلتان لدى أجهزة الرقابة والسلطات المختصّة، من مهنية ورسمية، على مختلف المستويات. وهكذا، فإننا نقول بكل صراحة، وبغير مواربة ولا تردّد، بأن الادارة المصرفية في لبنان هي اليوم بعيدة بمسافة لا يُستهان بها عن المستوى المطلوب توافره لديها حتى تتمكّن من القيام بما هو مطلوب منها في مواكبة عملية إعادة إعمار لبنان. إن ما هو منتظر على صعيد إعادة إعمار لبنان، إذا صحّت التوقّعات التفاؤلية وإذا تحقّقت تمنّياتنا، لهو أكبر وأصعب وأكثر تعقيداً عن أي مرحلة أخرى عرفها لبنان في تاريخه الحديث. والنجاح المنشود يتطلّب جهوداً وتنسيقاً وابتكاراً لا نعتقد بقدرة الادارة المصرفية الحالية عليها. لذلك، فنحن نلّح على البدء منذ الساعة في سلوك جميع السبل التي تؤدي إلى رفع مستوى الادارة المصرفية وإلى زيادة عديد كفاياتها وإلى تدريبها على أحدث الوسائل والطرق والأعمال المصرفية. ويدخل في هذا المجال، بالطبع، إمكانية استمالة الكفاءات النازحة للعودة إلى لبنان، والمحافظة على الكفاءات المتوافرة في الداخل عن طريق تمييزها بالشروط والمكافآت المناسبة، و«تنظيف» الادارة المصرفية من الشوائب والطفيليات التي استقرّت

فيها في السنوات السابقة الخ... وفي قناعتنا أن توفير الادارة الكفوءة للمصارف العاملة في لبنان قد يكون أكثر أهمية كدافع لدمج المصارف من توفير القدر اللازم من الأموال الخاصة. وهنا، لا بدّ لنا من التنبيه إلى أن مرحلة إعادة الاعمار قد تفسح في المجال أمام بعض المصارف لتقترف من الأخطاء والتجاوزات ما يفوق بسلبياته ما عرفناه خلال فترة الانكماش الاقتصادي. لذا، وجب التأكيد بشدّة على ضرورة فرض الرقابة الصارمة على المصارف خلال عملية إعادة الاعمار.

خامساً: في دور لبنان الجديد

سبق وقلنا، وكرّرنا مراراً، بأن النظام الاقتصادي اللبناني كان قد أصبح غير متوافق مع الظروف القائمة في المنطقة العربية مع بداية السبعينات، أي حتى قبل نشوب الحرب في لبنان. ومن أهم التحدّيات التي تواجه لبنان اليوم هي إعادة صياغة دور لبنان الاقتصادي من جديد، وإيجاد موقع جديد له ضمن نظام توزيع العمل العربي والدولي. ولا بدّ لهذا الدور الجديد من أن يرتكز إلى الكفاءة الانتاجية والاختصاص والتفوّق والامتياز. ونحن موقنون بأن لدى لبنان واللبنانيين كل المعطيات والمقوّمات المطلوبة موضوعياً للقيام بمثل هذا الدور، شرط أن تتوافر له القيادة القادرة الكفوءة ذات الرؤية البعيدة والصحيحة على مستوى الدولة والقطاع الخاص على السواء. وبكل صراحة ووضوح، فنحن لا نرى إعادة إعمار لبنان ليعود من جديد على صورته السابقة قبل الحرب. ذلك أننا نجزم بأن عملية إعادة إعمار لبنان لا بدّ وأن تنطوي، فيما تنطوي عليه، على إعادة صياغة دوره الاقتصادي كما ورد أعلاه. وفي هذا المجال، كما في مجال تأمين الموارد اللازمة (من مالية وحقيقية) لعملية إعادة الاعمار، فإن القطاع المصرفي مرشّح لأن يلعب الدور الأساس والفاصل بين النجاح ضمن مهل زمنية مقبولة وبين التأخير غير المقبول سياسياً واجتماعياً أو حتى الفشل في عملية إعادة الاعمار. وأما فيما يتعلّق بتأمين الموارد اللازمة لإعادة الاعمار، فإننا نؤكد بأن الموارد المتوافرة داخلياً لن تسمح لنا بإنجاز إعادة الاعمار ضمن المهل المقبولة سياسياً واجتماعياً. كذلك، نكاد نجزم بأن الهبات والمساعدات التي يمكن لنا أن نتوقّع الحصول عليها من الخارج لن تكون تحت أي ظرف من الظروف كافية للقيام بعملية إعادة الاعمار، كما ننظر إليها وفي المهل الزمنية المقبولة. من هنا، فإننا نجزم بضرورة الاستعانة بالتدفّقات المالية وغير المالية من الخارج وبشروط تجارية أو قريبة جداً من شروط السوق. ومن هنا تبرز أهمية دور المصارف في عملية تأمين الموارد الخارجية اللازمة والضرورية لعملية إعادة الاعمار. في هذا السياق، وضمن هذا التصور، يتّضح لنا مقدار تعقّد وصعوبة مهمة المصارف اللبنانية في عملية إعادة إعمار لبنان. فلنستعدّ لذلك، ولنؤهّل مصارفنا التي بقيت لفترة طويلة في سباق عميق كي تقوم بهذه المهمة الدقيقة والصعبة والضرورية جداً في آن معاً.

وما دام الحديث يدور حول دور المصارف اللبنانية في المستقبل وفي عملية إعادة إعمار لبنان، التي نفهمها متلازمة مع إعادة صياغة دوره الاقتصادي، فإن خير ما نختم به

بحثنا هو الإشارة إلى أن أحداث المنطقة الأخيرة، أي حرب الخليج، وإفرازاتها التي نشهد تطوراتها يومياً، وما سينتج عنها من قيام نظام عربي سياسي أمني اقتصادي جديد، هذه التطورات تأتي اليوم لتؤكّد من جديد قناعتنا التي جاهرنا بها مراراً في السابق، والمتمثّلة بضرورة أن يبادر لبنان في السعي لقيام تجمّع أو تعاون اقتصادي إقليمي. ونذكر في هذا السياق بيان دمشق الأخير والفرص الكبيرة التي يتيحها للبنان كي يقوم بمثل هذا المسعى. ولا يخفى ما سيكون للمصارف التجارية من دور مركزي وركني في مجال التعاون الاقتصادي الاقليمي وبخاصة فيما بين دول المشرق ودول الخليج العربي.

GAGGENAU®

Encastrables allemands pour cuisines:

- Réfrigérateurs
- Congélateurs
- Eviers
- Plaques chauffantes électriques et à gaz
- Fours muraux
- Fours à micro-ondes
- Machines à laver
- Lave-vaisselles

PHARAON HOME APPLIANCES S.A.L.

Rue Gouraud - Centre St. Antoine
Tél: 444580 - 339070
Tlx: 44374 PIPHAR LE

Service Après Vente
Tél: 890122 - 898820

Kaslik:
Imm. Damaa

Zahlé:
Hosh El Oumara
Tél: (08) 820671

THOMSON

Machines à laver
Lave-vaisselles
Réfrigérateurs
Congélateurs
Téléviseurs
Magnétoscopes

PHARAON HOME APPLIANCES S.A.L.

Rue Gouraud - Centre St. Antoine
Tél: 444580 - 339070
Tlx: 44374 PIPHAR LE

Service Après Vente
Tél: 890122 - 898820

Kaslik:
Imm. Damaa

Zahlé:
Hosh El Oumara
Tél: (08) 820671

EDMOND k. YAZBECK Est.

Adress: Mansourieh El Metn - center YAZBECK 3
Tel: 401995 - 400252. Fax: 401995.
Tlx: 42499 LE EDBECK

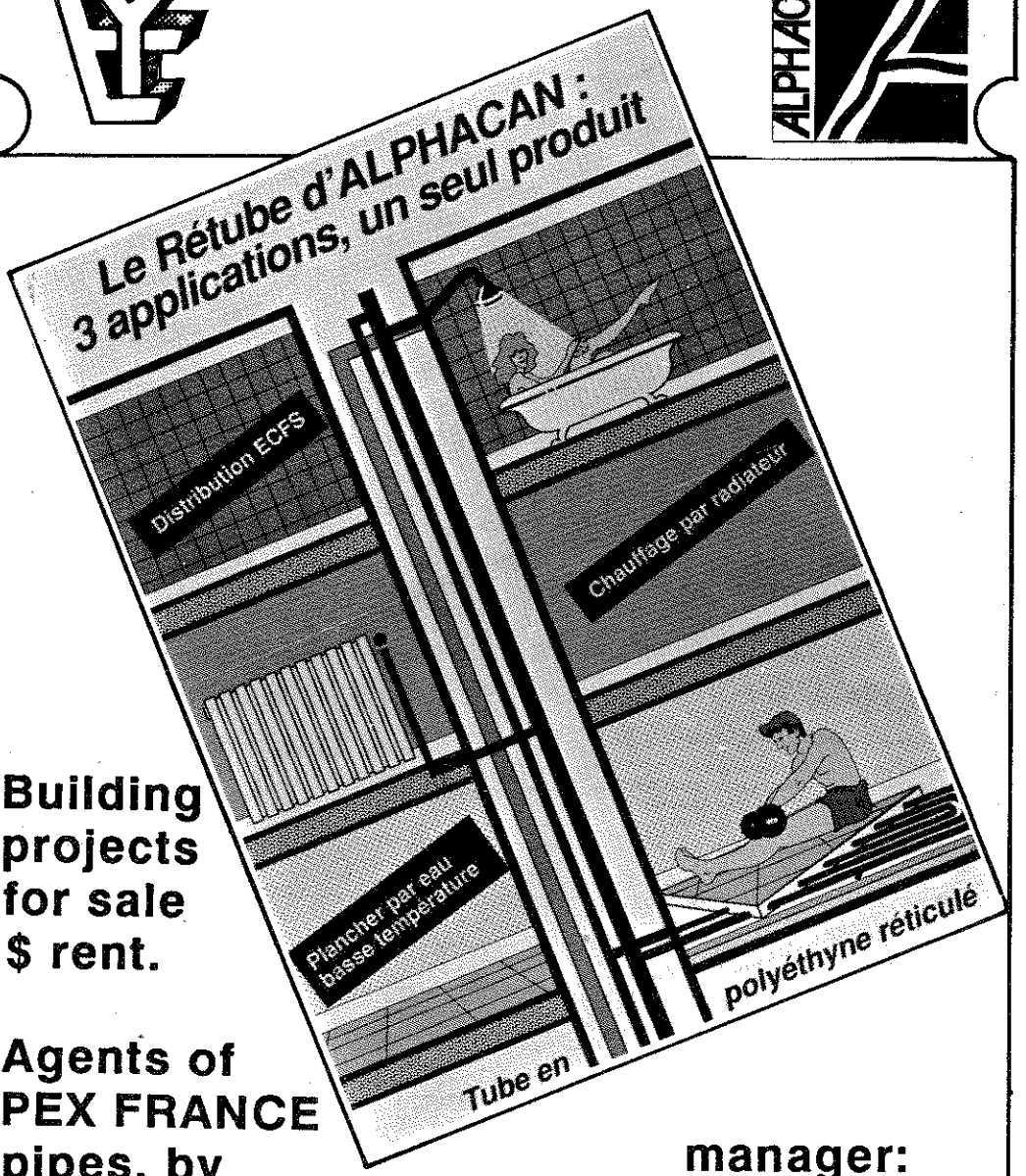

Building projects for sale $ rent.

Agents of PEX FRANCE pipes, by ALPHACAN.

manager:
ELIE YAZBECK.

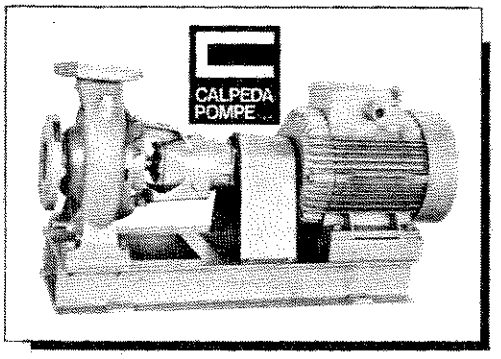

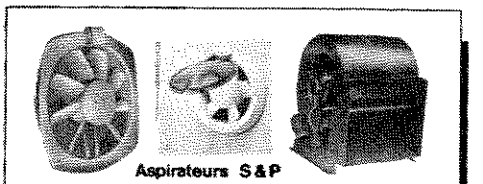

Aspirateurs S&P
De 300 m³/h jusqu'à 52000 m³/h

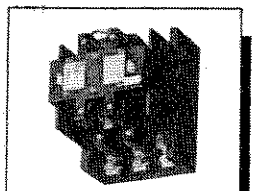

block contactors
BBC CEM

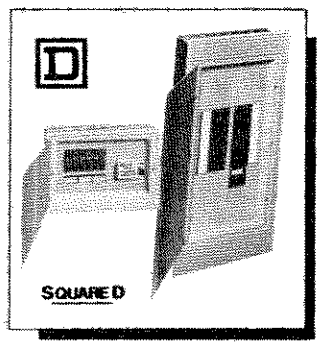

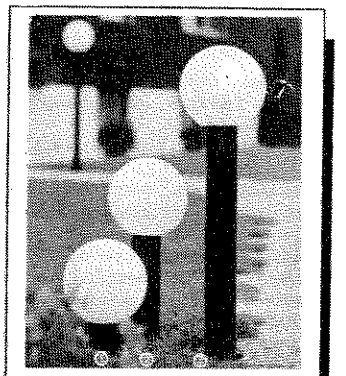

Lighting Family

STAVOL-STABILIZERS

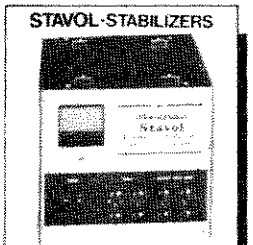

Motorised Voltage regulators 0.5 - 50AMP

Distribution Boards

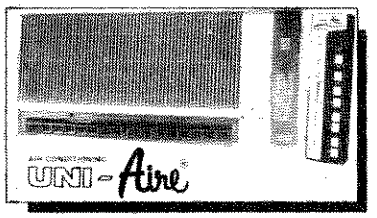

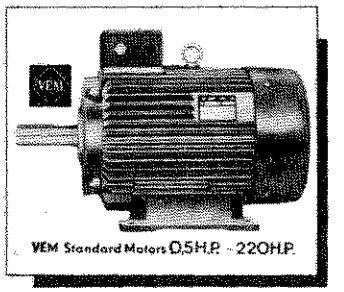

VEM Standard Motors 0.5H.P. - 220H.P.

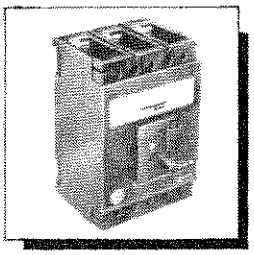

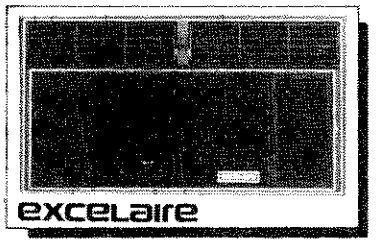

Zedco

G. ayanian & sons

GEMAYZE:582357.447940.445096 . DORA:884914.884916.483982.445396
TELEFAX 582357 TELEX:GAYAN 41580 LE . BEIRUT. LEBANON

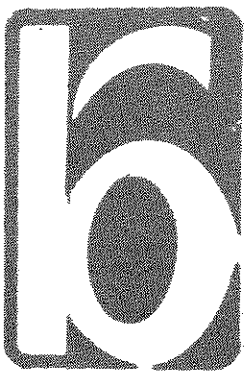

RIFBANK S.A.L.

مَع تحياتنا

With Our Compliments

Avec Nos Compliments

RIFBANK S. A. L.

Head Office:
Tel.: 363414 - 362495/9
Telex: 22083 - 20742 RIFBAN

Beirut
Lebanon

الأسس التاريخية لنظام التعليم في لبنان

د. علي فتوني(*)

نعيش في عصر العلم، في عصر الذرّة، وقد عاش أناس قبلنا في عصر الحجر، ثم البرونز، ثم الحديد، ثم البخار. وفي كل يوم يوافينا العلم بالجديد والغريب، وآياته الباهرة تحيط بنا من كل جانب، في أعماق الماء وأجواء الفضاء، أو تبدو ماثلة بين أيدينا على سطح الأرض. وإذا كنا نعجب بحاضره، فما أجدرنا أن نقف على ماضيه، لأنه مهّد دون نزاع لهذا الحاضر، وهما معاً يفتحان السبيل أمام المستقبل.

وللعلم تاريخ طويل، بدأ مع بداية الانسان في العمل والتفكير، وما سجّل منه يرجع إلى بضعة ملايين من السنين. ولم تقف نشأته عند بيئة بذاتها ولا شعب بعينه، بل ساهم فيه بنو البشر جميعاً كل بنصيبه. فتاريخه إذاً تاريخ الحضارة الانسانية، يسجّل حركاتها، ويتبع تطوراتها، ويعرض مراحل نموها وإزدهارها، وفترات تلاشيها وانقراضها، ويبيّن مدى التلاقي والتعاون بين الحضارات الثقافية.

وللعلم علاقة وثيقة عبر العصور في شؤون الدفاع والحرب، ففي العصور القديمة، ارتبط بقوة في قضايا الأمن والفروسية والدفاع والتحرير وبناء جيل قوي للتحرير (بروسيا مثلاً)، بينما ارتبط في بناء دولة قوية عصرية متقدّمة إقتصادياً في اليابان، أما في القرن العشرين، فقد ارتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء جيل متعلم وعصري، وتفوق علمي وتكنولوجي، وكل ذلك يرتبط إرتباطاً مباشراً بشؤون الدفاع والأمن، إلى جانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعلمية في سبيل خدمة الوطن.

التعليم هو الدعامة الأولى في بناء الأوطان، فإذا ما تصدّعت الدعامة تصدّعت القيم الأخلاقية والانسانية وعادت الأمة إلى غابر العصور.

لهذا فالأمر الوحيد الذي يجب أن نحافظ عليه، هو التعليم والانطلاق به من المدرسة

(*) دكتور في التاريخ. أستاذ في الجامعة اللبنانية.

التقليدية إلى المدرسة الحديثة التي وضعت في قالب متطور من حيث المنهج ومن حيث التلميذ، فمتى صلحت هذه الأمور صلحت الأمة وأعطت من معينها الذي لا ينضب، معين الحضارة والانسانية التي لم نكن قد وصلنا إليها لولا رجالات خيّرون نذروا أنفسهم من أجل سعادة ورفاهية الأمة التي ينتمون إليها.

أولاً: التربية والتعليم قبل الحكم العثماني:

بعد أن استقرّت الشعوب والملل في المناطق اللبنانية وعظم شأنها، كان لا بدّ من السير بركب ما يدور حولها من علم ومعرفة، فاتّجهت نحو إنشاء الأديرة والكنائس حيث مارس الناس شعائرهم الدينية وجعلت منها مدارس لتعليم أبنائها القراءة والخط ومبادىء الحساب.

ونشير هنا إلى أن المدرسة الاسلامية انطلقت في ذلك العصر من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة. فانتشرت حلقات للتعليم في عدة أماكن تهدف جميعها لتحقيق غاية واحدة: نشر العلم. فمن هذه الحلقات الدراسية ما كان يقصد في الكتاب، أو في قصور الأمراء ودور الأغنياء، أو في المساجد[١]، أو في زاوية أو مكتبة ملحقة به. ولكن مثل هذه الحلقات لم تكن لتتبع نظاماً دراسياً منظّماً مبنيّاً على أسس قائمة. ومن هنا فقد نبعت الحاجة لوجود مدارس خاصة بالتعليم، تُتبع فيها الأصول التربوية، وتوفّر للطالب فيها دراسة شتى المواضيع العلمية والأدبية[٢].

وقد كان هناك نوعان من المدارس على عتبة القرن التاسع عشر:

أ ـ **مدارس الكتاتيب القرآنية لتعليم أولاد المسلمين**: لقد أسهم العديد من المسلمين في إنشاء الكتاتيب لتعليم الأطفال، وتنافسوا في بنائها للتقرّب إلى الله ونشر التعليم بين الأغنياء، والفقراء على السواء. وكانت الكتاتيب تُلحَق بالمساجد حيناً وتُبعد عنها أحياناً. وكان المعلّمون ينظرون إلى الأطفال نظرة واحدة، نظرة المساواة في المعاملة والتعليم. فانتشرت هذه الكتاتيب، وكان لها أثر كبير في نشر المبادىء الأولية للكتابة والقراءة بصورة خاصة وتعليم مبادىء الحساب والنحو وغيرهما[٣].

ب ـ **مدارس الرهبانيات والأديرة**: مدارس الأديرة قديمة جداً أي منذ نشوء الأديرة، حيث بادر رجال الدين، فأسّسوا مدرسة القرية المجانية قرب كل دير أو في ظل كل كنيسة: (هذه هي مدرسة تحت السنديانة كما يدعوها البعض).

أما الأمراء والمشايخ وسائر الاقطاعيين، فكانوا غالباً ما يستقدمون المعلمين إلى دورهم الخاصة يدرسون أبناءهم أصول القراءة والخط وتمارين الانشاء نثراً وشعراً

---

(١) «مجلة العربي» ـ العدد ١٥١ ـ حزيران ١٩٧١ ـ ص ٦٦.

(٢) المرجع السابق ـ ص.ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٣) نعيم الكوسا: «المدارس الاسلامية في لبنان خلال القرن التاسع عشر» ـ بيروت ١٩٧٢ ـ ص ١٠.

وبعض مبادىء الحساب. وقد يوسّع رب الدار حلقة التدريس لأبناء خاصته بحضور الدروس مع أبنائه فيصبح له مدرسة صغيرة[٤]. إن الكتب التي تناولت البحث في الحركات التربوية في ذلك العصر أعطتنا فكرة واضحة عن وجود مظاهر بسيطة للتربية لا تتخطّى حدود الأهداف الدينية إلى جانب بعض المبادىء اللغوية الأولية.

ثانياً: التعليم في المقاطعات اللبنانية خلال الحكم العثماني

عملية التعليم معقّدة تتحقّق في إطار نظام تعليمي له بالضرورة طابع إجتماعي. وتتطلّب الإحاطة بكافة الظروف الاجتماعية والسياسية في وحدة متماسكة لإظهار مدى أثرها في عملية التطور التربوي والتعليمي. تلك هي الخطوة الأساسية على طريق معرفة الواقع التعليمي وتفسيره بشكل عقلاني واكتشاف أسبابه العميقة. لذا بدأت هذه الدراسة بتحديد الظروف التي ارتبطت بها عملية التعليم منذ حكم السلطنة العثمانية، حيث اعتُبر التعليم في جملة الأمور المرتبطة، بالأديان والمذاهب، فخُوِّلت جميع الطوائف المسيحية حق تأسيس المدارس وإدارتها أيضاً (نظام الملل)[٥]. وأما المسلمون فلم يتمتّعوا بالتنظيمات والامتيازات نفسها التي تمتع بها المسيحيون في أمور المدارس والتعليم[٦]. لكنهم عمدوا إلى تأسيس المدارس الخاصة بهم، وذلك للنهوض بالمسلمين مما وقعوا به من الانحطاط الأدبي والمادي. لذلك نما التعليم الخاص خلال العهد العثماني، وبخاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في مناخ طائفي تجسّد في المدارس المتنوعة التي أنشأتها الطوائف المقيمة في المقاطعات اللبنانية آنذاك[٧]. وكان هذا الوضع التعليمي هو الأساس الذي انطلقت منه الدولة العثمانية حيث بدأت تصدر تشريعات ذات صلة بالتربية والتعليم.

ففي شباط العام ١٨٥٦، صدر خط همايوني أكّد على الضمانات الأساسية للطوائف غير الاسلامية «ومنها الحرية المطلقة في ترميم المدارس القائمة في جميع المدن والقرى، سواء أكان سكانها من طائفة واحدة أو من طوائف متعددة»[٨].

وأكّدت السلطنة العثمانية في تشريعاتها على اعتبار التعليم جزءاً من الأحوال الشخصية للطوائف. فأناطت أمره برؤساء الطوائف، إذ أن الخط الهمايوني لم يكتف بالاشارة العابرة إلى المدارس، بل أفرد لها نصاً خاصاً يقضي بمنح كل طائفة الحق في إنشاء مدارس عامة للعلوم والفنون والصناعة[٩]. وعندما صدر القانون العثماني للمصارف سنة ١٨٦٩، قسّم المدارس في السلطنة العثمانية إلى قسمين: المدارس الرسمية التي تعود

(٤) فؤاد أفرام البستاني: «تاريخ التعليم في لبنان» محاضرات الندوة ١٩٥٠ ـ ص ١٧٠.
(٥) شاهين مكاريوس: «المعارف في سوريا» مجلة المقتطف ـ الجزء السابع (١٨٨٢ ـ ١٨٨٣) ص ٥٢٩.
(٦) محمد رفيق ومحمد بهجت: «ولاية بيروت ـ القسم الجنوبي» ـ مطبعة الاقبال ـ بيروت ١٩٣٣ ـ ص ٢٩٣.
(٧) بشير سلامة: «التعدد المدرسي وتكون المجتمع الطائفي» ـ مجلة الطريق ـ العدد الثاني ـ المجلد الثاني ١٩٧٨.
(٨) عبد الله حنا: «تحركات العامة الدمشقية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر» ـ مجلة الطريق العددان ٣ ـ ٤ آب ١٩٨٠ ـ ص.ص ١١١ ـ ١١٢.
(٩) ساطع الحصري: «حولية الثقافة العربية» ـ جامعة الدول العربية ـ القاهرة ١٩٤٩ ـ ص ١٢.

مـراقبتها وإدارتهـا إلى الحكومـة، وكـانت تستـوعب مـا بـين «الثُمن والسبـع من الأولاد المنتسبين إلى مؤسسات التعليم. كما طغى عليها الطابع الاسلامي، تبعاً لطابع دولة هرمـة عجزت أن تتعلمن أو تتعصرن رغم الخط الشريف الصادر سنـة ١٨٣٩، والخط الهمايـوني سنة ١٨٥٦، والتشريعات المقتبسة عن الغرب»[١٠].

وصـدر في العام ١٨٧٦ القـانون الأسـاسي، وهو أول دستـور عثماني جـامـع، أكّـد الحفاظ على حرية المعتقد الديني في السلطنـة، وما تستتبعـه هذه الحـرية من استقـلال في ممـارسة الشعـائر الـدينية والتصرف بـالأحوال الشخصيـة، مع دوام الامتيـازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه.

كمـا نصت المادة الخـامسة عشرة عـلى «أن التعليم حرّ، وكـل عثماني مـرخّص لـه بالتدريب العمومي والخصوصي بشرط مطابقة القانون»[١١].

وهكذا نحا التعليم في نشأته منحى طائفياً، تجسّد في المدارس المتنوعة التي أنشأتها الطوائف اللبنانية المقيمة في المقاطعات اللبنانية حينذاك. وتعاملت السلطنة مع هذا الواقـع واعتبـرته من شؤون الطـوائف، مع حق الاشراف الكـامـل للـدولـة العثمـانيـة عـلى تلـك المؤسسات.

وكان إلى جانب مبدأ حرية التعليم الطائفي، مبدأ يقوم على القرابة الدينية. وهذا مـا حدا باللبنـانيين إلى الانقسـام بين فئتـين: الطائفـة الاسلاميـة وهي مواليـة لدين الـدولة الحاكمة. والطوائف المسيحية وهي التي أصبحت بعـد نظام الملـل تنتمي إلى الكنيسة التي تتبع. وقد انتظموا في طوائف مستقلّة يرعى شؤونها رؤساؤها الروحيـون. كان هـذا النظام إلى حدّ ما بمثـابة قيـام دويلات صغـيرة ضمن دولة كبـيرة[١٢]. وهذا الـواقع فسـح للدول الأجنبية أبواب التدخل في شؤون البلاد الداخلية، الأمر الذي أدّى إلى مجيء الارساليـات الأجنبية لكي تبث الآراء والأفكار الجديدة.

وأما الارساليات الأجنبية هذه، فقد تميّزت بالتبشير بادىء ذي بدء، أي فور دخولها الأراضي اللبنـانية. إلّا أنهـا لجأت بعـد أن تيّقنت من عدم جـدوى التبشير إلى الاستعـانة بوسائل جديدة، لعلها تصيب منها خيراً. لهذا تحوّلت جهود المرسلين عن الرسـالة الـدينية التي لم يكن لها ذلك الأثـر والصدى في نفـوس اللبنانيـين، واستعاض المبشّرون بـالتربيـة والتعليم عسى أن يكسبـاهم ودّ الناس، فيتمكّنـوا من تطعيم عقولهم وأفكـارهم بما حملـوه معهم من معـالم الفكر والحضـارة. وقد سـاعد هـذه الارساليـات على النجـاح في مهمتها انتشارها في أغلبيـة المناطق اللبنـانية[١٣]. أمـا التعليم الرسمي في السلطنـة العثمانيـة فقد

---

(١٠) مفيد أبو مراد: «المدرسة الرسمية والخاصة» تربية جديدة في سبيل إنمـاء لبنان، نـدوة الدراسـات الانمائيـة. بيروت ١٩٨٦ ص.ص ٢١١ ـ ٢١٢.

(١١) نخلة قلفاط ـ أمين خوري: «جامعة قوانين» ـ مطبعة الآداب بيروت ١٨٩٣ ص. ٦ ـ ٧.

(١٢) مجلة المنار: العدد ٢٣ نيسان ١٩٠٠ ـ ص ٦٨.

(١٣) مارون عبود: «صقر لبنان» بيروت، منشورات دار المكشوف بيروت عام ١٩٥١ ص ١٩٥.

ارتبط إلى حدّ بعيد بالحالة الاجتماعية والسياسية التي سادت السلطنة خلال القرن التاسع عشر. ففي ذلك الحين، أدّى الضعف العام الذي بدأ ينخر جسد السلطنة العثمانية، إلى سياسات متردّدة ومرتبكة شملت مؤسساتها كافة، بما فيها المؤسسة التعليمية[١٤]. وحاولت الدولة العثمانية مقاومة الانهيار بإصدارها القوانين والتنظيمات التربوية والتعليمية، لكنها لم تؤدّ مباشرة إلى زيادة عدد المدارس الحكومية، ولم ترفع من شأن التعليم الرسمي[١٥]. فإلزامية التعليم لم تكن أكثر من حبر على ورق، ومجرّد نظام اقتُبس من الأنظمة الغربية. ولم يتّسع عدد المدارس إلّا في أواخر الحكم العثماني، وفي مناطق دون أخرى[١٦]. في حين شجّع مدحت باشا الحركة التربوية، وحثّ على تأسيس المدارس الأميرية الحديثة، وعلى إنشاء الجمعيات الخيرية لنشر العلم والتعليم. فأُنشئت المدارس الأميرية وازداد عددها في مستهل القرن العشرين بخاصة، فبلغ عددها في ولاية بيروت ١٢٥ مدرسة ابتدائية، وفي ولاية طرابلس ١٣٦ مدرسة ابتدائية أميرية، ومدرسة دار معلمين في بيروت، ومدرسة فنون وصنائع وأخرى للحقوق. كان طلاب هذه المدارس في غالبيتهم من المسلمين الفقراء. بالإضافة إلى أن التعليم كان يتمّ باللغة التركية وترافق مع اقتباس النظم الأجنبية ولغاتها الأوروبية التي انتشرت في المناطق كافة. أما اللغة العربية فكانت هامشية واعتُبرت من اللغات الأجنبية[١٧]. لذلك بدأت حالة المدارس الرسمية تُثار في «مجلس المبعوثان». ففي جلسة ١٤ تموز سنة ١٩١٤، أثناء مناقشة ميزانية المصارف، تكلّم السيد سليم علي سلام، أحد أعضاء المجلس، فانتقد الوزارة وإهمالها بأنها كانت تكتفي بالقول: «عندنا مدارس سلطانية ومدارس إعدادية. ولكنها لا تفكر في هذه المدارس. إنها تعيّن لتدريس اللغة العربية الشريفة أناساً ليست معارفهم بها بأكثر من معارف العوام، وتعيّن مديرين تبرأ الادارة إلى الله منهم»[١٨].

أما أساتذة المدارس الحكومية، فلم يكونوا في مستوى علمي يؤهّلهم للقيام بمهمة التدريس، فكان ينقصهم الإعداد والتوجيه والتدريب في شؤون التربية والتعليم[١٩]. وهكذا تبيّن أن المدارس الحكومية في ولاية سورية لم تكن كافية، كما ان الحالة التعليمية فيها كانت متأخّرة ومتخلّفة، الأمر الذي دفع الأهالي إلى إنشاء مدارس خاصة بهم كطوائف، أو الإقبال على مدارس الإرساليات الأجنبية. انطلاقاً من ذلك، ازدهر التعليم الخاص الأجنبي والمحلّي في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين في المقاطعات اللبنانية، ولكن ضمن بنية طوائفية، مما فسح المجال للمداخلات الأجنبية. وأخذت الدول الأجنبية، من جهة ثانية، تتعامل مع الطوائف اللبنانية وتقدّم لها المساعدات المالية. الأمر الذي آل إلى

---

(١٤) مجلة «المشرق»: الجزء الرابع ـ المجلد الثاني ١٨٩٩ ص.ص ـ ١٦٨ ـ ١٦٩.
(١٥) محمد كرد علي: «خطط الشام»، الجزء الرابع، مطبعة الشرق، دمشق ١٩٢٧ ـ ص ٧٠.
(١٦) محمد جابر آل صفا: «تاريخ جبل عامل»، دار النهار للنشر ـ بيروت الطبعة الثانية ١٩٨١ ـ ص ١٦٨.
(١٧) ساطع الحصري: «حولية الثقافة العربية» ص ١٣.
(١٨) سليم علي سلام: «المعارف في البلاد العربية» مجلة الحرب العظمى (١٩١٤ ـ ١٩١٨) ص ١٣.

نشوء مصالح سياسية واقتصادية متمايزة بين قياداتها. وأصبحت الطائفة تشارك كجماعة في العملية السياسية، لها مؤسساتها التربوية والتعليمية، بالإضافة إلى المؤسسات التمثيلية المستندة إلى المبدأ الطائفي، وذلك لتحقيق التوازن بين مطالب الطوائف المختلفة.

ثالثاً: التعليم في ظل الانتداب الفرنسي:

باشرت السلطات الفرنسية تنظيم الجهاز التعليمي للدولة قبل صدور صك الانتداب. ففي ٢٩ تشرين الأول العام ١٩٢٠، صدر قرار عن حاكم لبنان الكبير بتشكيل مديرية المعارف والفنون الجميلة وتكليفها بتنظيم إدارة التعليم تحت مراقبة المستشار الفرنسي[٢٠]. وفي نهاية شهر آب ١٩٢٠، أعلنت السلطة المنتدبة قيام دولة لبنان الكبير، فكانت النتيجة المعارفية المباشرة، شمول الجبل اللبناني أو لبنان المتصرفية بسائر الأحكام القائمة على أنقاض السلطنة عبر الأقاليم المضافة إلى لبنان الكبير. ولا سيّما بعدما حصر المفوّض السامي الرقابة على المدارس جميعها، وعلى رأسها المدارس الطائفية المصانة من مصلحة المعارف والمرتبطة بالمفوضية السامية دون مديرية المعارف اللبنانية التي تحوّلت العام ١٩٢٦ إلى وزارة المعارف، وفي بداية الثلاثينات إلى وزارة التربية الوطنية[٢١]، علماً أن النص القانوني الأول الذي حدّد السياسة العامة للدولة المنتدبة في لبنان هو صكّ الانتداب وهو، في الشكل، الأساس الحقوقي الذي برّر الوجود الفرنسي في لبنان. وقد تناول المبادىء الأساسية التي على فرنسا إتّباعها من أجل إرشاد الأهالي في إدارة بلادهم واتخاذ التدابير التي من شأنها أن تُسهّل للبنان سبل النمو والتقدم المتوالي كدولة مستقلة»[٢٢].

ولما كان للتربية الدور الأساسي في تحقيق التقدم الثقافي والاجتماعي والسياسي في البلاد، فإن فترة الاعداد الانتقالي يجب أن تشمل التعليم العام. وبما أن على الانتداب أن يسعى إلى تنمية الشخصية من الداخل فقد جاء في صكّ الانتداب، «أن الدولة المنتدبة تتولّى تنمية التعليم باللغات الوطنية السائدة في لبنان»[٢٣].

أما بشأن التعليم الخاص الطائفي، فقد اعترف اعترافاً واضحاً بحقها في أن يكون لها مدارسها، وقد نصّت المادة الثامنة: «على أن لا تمسّ على الاطلاق حقوق الطوائف في حفظ مدارسها رغبة في تعليم أبنائها وتربيتهم بلغتهم الخاصة، شرط أن تنطبق أعمالها على الأوامر العامة التي تصدرها الادارة العامة في شأن التعليم العام»[٢٤].

إن صكّ الانتداب عرض لحرية إنشاء المدارس الخاصة من زاوية حقوق الطوائف

---

(١٩) يوسف أسعد داغر: «التربية والتعليم في بلادنا» مجلة العرفان ـ مجلد ١٧/ الجزء الثاني ١٩٢٩ ـ ص ٣٦٤.
(٢٠) منير بشور: «بنية النظام التربوي في لبنان» ـ بيروت ١٩٧٨ ص ٣٥.
(٢١) روبير ابيلا: «أطوار الحكم اللبناني» منشورات الأبناء ـ بيروت ١٩٤٣ ـ ص ٦.
(٢٢) رمزي هيور: «النتائج السياسية للحرب العظمى» ترجمة محمد بدران، بيروت (دون تاريخ) ص ٨٩.
(٢٣) «النشرة الرسمية للمفوضية العليا» (١٩٢٠ ـ ١٩٢١)، مطبعة الآداب ـ طبعة أولى ١٩٢١ ـ ص ١٦.
(٢٤) «الجريدة الرسمية لدولة لبنان الكبير» ـ العدد ١٧٠٩ ـ ١٩ تشرين الأول ١٩٢٣ ـ ص ١١٢.

والبعثات، لا على أساس أنها حرية مطلقة لجميع اللبنانيين كمواطنين في دولة، وهذا الاجراء هو استمرار لفكرة الحفاظ على حقوق الطوائف، الأمر الذي أدّى إلى مضاعفات على الصعيد الوطني، لأن معظم التعليم الخاص اتّسم بالطابع الطائفي، وحدّ من إمكانية التفاعل بين الطلبة اللبنانيين المنتمين إلى مذاهب دينية متعددة، وأعاق جمعهم في نطاق تربوي وطني موحَّد[٢٥].

كما نصّ الدستور اللبناني الصادر العام ١٩٢٦، في مادته العاشرة على أن «التعليم حر ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرّض لكرامة أحد الأديان والمذاهب. ولا يمكن أن تُمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية».

وهكذا، كرّس الدستور اللبناني مبدأ حرية التعليم الذي يرجع تاريخه إلى القانون الأساسي الصادر عن السلطنة العثمانية العام ١٨٧٦. ونلاحظ أن هذا المبدأ في التعليم الحر وفي إنشاء المدارس الطائفية لا يتجاوز الطائفية، بل يكرّسها بشكل دائم ويتّخذها أساساً لإحياء التربية والتعليم في القطاع الخاص، الأمر الذي يدلّ على أن حرية التعليم نُظر إليها كحقّ طائفي لا كقضية وطنية أساسية، «بل أتمّ ربط قضية التربية بالطائفية»[٢٦].

إن هذه المعطيات القانونية والدستورية فتحت الآفاق أمام الانتداب الفرنسي كي يرسّخ وجوده ثقافياً وإجتماعياً عبر ربط المؤسسات التربوية والتعليمية والخيرية، ربطاً وثيقاً بالمفوضية العليا، وحصر الرقابة عليها بالموظّفين والمفتشين الفرنسيين.

وعملت على إصدار النصوص التأسيسية التي جعلت من اللغة الفرنسية لغة رسمية معادلة للعربية[٢٧]. وفي نطاق هذا الخط الأخير، وتمشّياً مع منطق السياسة الانتدابية القاضية باعتماد النموذج الفرنسي، الاطار المرجعي للإدارة والتعليم في البلاد، عمدت السلطة المنتدبة إلى رسم خطوط تربوية تفصيلية ترمي من ورائها إلى تحجيم التوجّه الوطني للتربية، من جهة، وتعزيز المواقف الانتدابية، من جهة ثانية، وذلك عن طريق إحداث سياسة الإعانات المالية، وبخاصة لتلك المدارس التي تلتزم بنشر اللغة الفرنسية، وتنظيم الامتحانات الرسمية للشهادات الفرنسية[٢٨]، بالإضافة إلى تعديل مناهج التعليم في اتجاه تعزيز اللغة الفرنسية، بوصفها لغة رسمية، وتعزيز قطاع التعليم الخاص الطائفي الذي هو بغالبيته ذو توجه فرنسي.

وفي العام ١٩٢٦، صدر (إثر إعلان الدستور اللبناني) القرار رقم ٦٠ عن المفوض السامي، بتاريخ ١٢ شباط ١٩٢٦، وقضى بإنشاء مجلس للمعارف العمومية في المفوضية

(٢٥) محاضر مجلس النواب اللبناني «جلسة ١١ تموز ١٩٤٤» ص ٥٦١.
(٢٦) «جريدة الكفاح» ـ العدد ٥٤٨ ـ ١٨ كانون الأول ١٩٥٩ ـ ص ٤.
(٢٧) المفوضية العليا الفرنسية «جريدة لبنان الكبير» العدد ١٧٨٣، ١٨ تموز ١٩٢٤، «القرار رقم ٢٦٧٩» ص ٣٦٧.
(٢٨) «الجريدة الرسمية» ـ العدد ٢٧٨٣ ـ تاريخ ١ آذار ١٩٣٣ «مرسوم رقم ١٦٣٣» ـ ص ٦١٣.

العليا، مهمته دراسة المسائل المتعلّقة بالمعارف العمومية التي تهمّ مجموع الأراضي الواقعة تحت الانتداب. وكان هذا المجلس برئاسة المفوض السامي نفسه وعضوية ممثلين عن المدارس الرسمية، والأجنبية والمحلية الطائفية[٢٩].

وأعيد في العام ١٩٢٨، بعد صدور المناهج الرسمية، تنظيم الجهاز الرسمي، بدلاً من مجلس المعارف العمومي الذي كان مكلّفاً بشؤون التعليم في كل الأراضي الواقعة تحت الانتداب، أي سورية ولبنان. وقضى المرسوم رقم «٣٠٣٢» تاريخ ٢ نيسان ١٩٢٨، بإنشاء مجلس أعلى للمعارف العامة في الجمهورية اللبنانية، برئاسة وزير المعارف العامة، وشملت صلاحيات هذا المجلس البرامج وطرق التعليم، وأنظمة الامتحانات، والمراتب العلمية ومعادلتها، وأنظمة المدارس الحرة، والكتب المدرسية المباح اعتمادها أو التي يجب صنعها. وقد شملت عضوية هذا المجلس ممثلين عن المدارس الخاصة المحلية. كان هذا المجلس الجديد، وكذلك وزارة المعارف ذاتها، تحت إشراف المفوض السامي في كل ما يصدر من قرارات[٣٠]. وعلى الرغم من ذلك، كانت السلطات المنتدبة لا تشدّد في إجراءاتها على المدارس الطائفية، لأن سياستها كانت ترمي إلى تقريب هذه المدارس من النهج الفرنسي قدر الامكان والتشدّد في أمور المراقبة والتفتيش، وبخاصة فرض اللغة الفرنسية، شرط أن لا يدفع هذا التشدد المدارس الخاصة الطائفية إلى الإقفال. ولهذا، كانت تقدّم المعونة والتشجيع وليس بدافع الحرص على نص الدستور في حرية التعليم بواسطة المدارس. حيث تركت للطوائف قدراً كبيراً من الحرية في مجال التعليم الابتدائي، شرط أن تبقى هذه المدارس منسجمة مع قوانينها العامة.

وهكذا، نجد أنه من أصل ١٢٦ ألفاً من تلامذة المرحلة الابتدائية والتكميلية في السنوات الأخيرة من عهد الانتداب، عام ١٩٤١ ـ ١٩٤٢، كان ٢١ ألفاً يدرسون في المدارس الحكومية، أي بنسبة ١٧٪ وحوالي ٦٩٪ في المدارس الخاصة الطائفية[٣١].

ومن الوسائل التي اعتمدتها السلطات الفرنسية لتشجيع التعليم الطائفي في المرحلة الابتدائية، إعطاء المعونات المالية. ففي القانون الصادر في ١٠ آذار ١٩٢٨، حُدّدت هذه المعونات المالية بنسبة عدد المدارس والتلامذة من كل طائفة، «على أن لا تقلّ الإعانة لكل مدرسة عن عشر ليرات ذهبية في السنة، شرط ألاّ يتعدّى دخلها ليرة سورية واحدة في الشهر».

ومن خلال مساعدات المدارس، عزّز الفرنسيون نفوذهم بالاشراف على التعليم، ولا سيّما ما له علاقة بالمناهج والشهادات الرسمية. وهذا ما جعل المناهج خاضعة له مباشرة، فأخذ التعليم الخاص يتطور بسرعة، في حين كان التعليم الرسمي ينتشر ببطء. وقد تجلّت

---

(٢٩) منير بشور: «بنية النظام التربوي في لبنان» ـ ص ٣٥.

(٣٠) «الجريدة الرسمية» العدد ٢١٥٤، ٢ نيسان ١٩٢٨ «مرسوم رقم ٣٠٣٢» ص.ص ـ ٤٨٨ ـ ٤٨٩.

(٣١) ماتيوز وعقراوي: «التربية والتعليم في الشرق الأوسط» المطبعة العصرية ـ سنة ١٩٤٩ ـ ص ٤٣٤.

سياسة التمييز للمعاهد الخاصة عبر الخطة المتّبعة في تقدير الشهادات. فالنظم الموضوعة كانت تشجّع توظيف حملة الشهادات الفرنسية، وترفض حملة الشهادات الأخرى[٣٢].

هذا الواقع التربوي انعكس على المدارس الرسمية. وكانت هذه المدارس، منذ السنوات الأولى من الانتداب، كناية عن مؤسسات استرضائية الغاية منها إرضاء زعماء بعض النواحي، أو إيجاد وسيلة لتوظيف نفر من المحاسيب، دون النظر إلى الفائدة التعليمية والتثقيفية. «حتى في فترات متعدّدة، كان هنالك معلمون رسميون على درجة فاضحة من الأمية، وكان أيضاً عدد من المحاسيب يعيَّنون لوظيفة التعليم ولا يأتون لمراكزهم مطلقاً». وعلى الرغم من أن التعليم الرسمي كان مقتصراً فعلياً على شكله الابتدائي، فإن السياسة الانتدابية قد جمّدته في مكانه وحدّت من آفاق تطوره اللاحق. ومن أصل ٩٨٥ مدرسة ابتدائية عاملة في لبنان، العام ١٩٢٤، لم يكن عدد المدارس الرسمية يتعدّى ١١٨ مدرسة تضمّ حوالي ٨٢٥٦ تلميذاً وتلميذة، مقابل ٧٦٨ مدرسة محلية وأجنبية تضمّ ٨٠ ألف تلميذ وتلميذة[٣٣].

كما بلغ عدد المدارس الرسمية، في العام ١٩٤٠، ١٩٢ مدرسة تضمّ ١٩٠٧٢ تلميذاً وتلميذة وازداد عددها، سنة ١٩٤٣، إلى ٣١٢ مدرسة ضمّت ٢٦٦٦٢ تلميذاً وتلميذة. ومع انطلاقة المدرسة الرسمية وزيادة عددها وعدد تلامذتها في العام ١٩٤٣، كانت المدارس القرآنية آخذة في الأفول. فأينما حلّت المدرسة الرسمية أو مدرسة إحدى الجمعيات الخيرية، كان طلبة العلم يقبلون عليها، تاركين وراءهم مدرستهم الأولى[٣٤].

إلا أن كثرة المدارس الرسمية هذه، التي ترافقت مع زيادة عدد طلابها، لم تترافق مع مناهج تلائم متطلّبات العصر. فكانت المناهج المتّبعة في المدارس الرسمية عبارة عن مناهج قديمة بدأ العمل بها في أوائل القرن العشرين. كما كانت الأبنية التي تمتلكها الحكومة قليلة العدد، قديمة البناء، وأغلبيتها بيوت سكن تستأجرها وتحوّلها إلى مدارس، وجميعها لا تفي بالحاجة المطلوبة ولا تتوفر فيها الشروط اللازمة للمدارس.

هذا النظام التعليمي الذي قام في لبنان خلال الانتداب الفرنسي لا يمكن أن يفي بأهداف لبنان ولا بمستقبله. بل استمر يسير على حساب الهدف الوطني والانتماء اللبناني، وعطّل الأهداف التربوية ذات المنطق الديمقراطي، وسبَّب ألواناً من الحرمان وقلّة التكافؤ في الفرص التعليمية والمهنية.

---

(٣٢) «المرسوم رقم ١٦٣٩» ـ الجمهورية اللبنانية ـ «مجموعة القوانين والمراسيم» مجلد رقم ٦ ـ ١٩٣٣ ص.ص ٦١٠ ـ ٦١٣.

(٣٣) «محاضر مجلس النواب اللبناني» ـ جلسة ٢١ كانون الأول ١٩٣٨ ـ ص ١٣٩.

(٣٤) «التعليم الرسمي في لبنان» ـ أرشيف وزارة التربية الوطنية ـ دراسة موجودة في محفوظات وزارة التربية عام ١٩٤٦.

التطور التربوي والتعليمي للمرأة اللبنانية بين الحربين

كان تعليم المرأة من المحظورات («القبر ولا المدرسة»). ويذهب البعض إلى ربط بداية تعليم المرأة بالإرساليات الأجنبية. ونحن نذهب مذهباً آخر، فنقول إن تعليم المرأة كان يتمّ على أصول التعليم التقليدي في الكتاتيب، ثم المدارس حيث كان يجري تعليم البنات والبنين، وحيث كانت الشيخات أو الاخوات يقمن بهذا الدور. لذا بقي عدد المتعلّمات قليلاً جداً إذا ما قيس بعدد السكان آنذاك. ويكفي أن نذكر أن ذلك العدد كان يتناقص أيضاً باستمرار.

ففي العام ١٩٢٨، كان عدد مؤسسات التعليم الثانوي ١٦ مؤسسة للذكور تضمّ ٦٢٦٣ تلميذاً مقابل سبع مؤسسات للبنات تضم ١٠٠٢ تلميذة. وفي العام ١٩٢٩، أصبح في لبنان ١٨ مؤسسة للذكور تضم ٦٧٠٣ تلميذاً مقابل ١٠ مؤسسات للإناث تضم ٩٠٨ تلميذات، انخفض عددهن الى ٧٧٠ العام ١٩٣٠، وإلى ٧٣٨ العام ١٩٣١ في ١١ مؤسسة، وإلى ٧١٠ تلميذات في ١٥ مؤسسة لتعليم البنات العام ١٩٣٢، مقابل ٥٤١٠ تلاميذ في ٣٧ مؤسسة ثانوية للصبيان. إن مؤسسات التعليم الثانوي، وأغلبيتها الساحقة مؤسسات خاصة، قد ارتفع عددها من ١٦ إلى ٣٧ مؤسسة للذكور بين أعوام ١٩٢٨ و١٩٣٢ في حين انخفض عدد طلابها من ٦٢٦٣ تلميذاً إلى ٥١٨٧ خلال الفترة نفسها، مقابل ارتفاع عدد مؤسسات البنات من ٧ إلى ١٥ مؤسسة تدنّى عدد تلميذاتها من ١٠٠٢ إلى ٧١٠ تلميذات على مجموع سكاني قارب ٨٠٠ ألف نسمة[٣٥].

إن سياسة الانتداب التي توسّعت نسبياً في إفساح المجال أمام بعض الشباب من اللبنانيين لملء الملاك الاداري للانتداب في سوريا ولبنان، كانت تتشدّد كثيراً في تعليم البنات، وقلّما تجاوزت المرحلة الثانوية. فليس غريباً الملاحظة ان نسبة الأمية مرتفعة بين النساء الفقيرات في جميع أنحاء لبنان، وأبرز الحركات النسائية التي ظهرت في لبنان آنذاك كانت بين الطوائف الاسلامية، حيث ساهمت في بعض النشاطات الاجتماعية. فأبرز أسماء أولئك الفتيات هي من عائلات بيهم وقدورة وخالدي وبزي وعسيران والخليل وغيرها. أما في أوساط المسيحيات، فكانت نسبة التعليم أعلى ولا شك بسبب الوجود الكثيف للمؤسسات التعليمية الأجنبية، بيد أن ظهورهن اجتماعياً اقتصر غالباً على إقامة حفلات الكوكتيل واستعراض أزياء باريس ومنتوجاتها الحريرية والعطرية، ولم يكن لهنّ وجود فعلي على الصعيدين السياسي والفكري داخل المجتمع اللبناني.

إن الحركة النسائية في لبنان بقيت فوقية وان تعليم النساء لم يؤهّلهن لاجتياز عقبة التحرر من التقاليد. وجاء دستور ١٩٢٦ ليضمن مساواة الرجل بالمرأة في مادته الثانية عشرة. لذا فتحت تلك المادة الباب أمام الحركة النسائية للمطالبة بحق الحصول على أجر

(٣٥) مسعود ضاهر: «تاريخ لبنان الاجتماعي» دار الفارابي - بيروت ١٩٧٤ ص ٢٣٩.

متساو عن عمل مساو للذي يقوم به الرجل، لكنّ تلك الحركة بقيت أسيرة مجموعة صغيرة من الأرستقراطيات دون أن يظهر لها دور فعلي قبل معركة الاستقلال ١٩٤٣.

واخيراً، تأتي فئة ذوات الاختصاص والتحصيل الجامعي، اللواتي يصرفن استهلاكهن الثقافي للمشكلات الأجنبية، وذلك بحكم اختصاصهن والمؤسسات التي درسن فيها. فبين ١٩٢٠ ـ ١٩٤٠، تخرّجت من الجامعة الاميركية ٤ طبيبات، وفي الجامعة اليسوعية تخرّجت بين ١٩٣١ ـ ١٩٤٧ ٥ طبيبات. أما عدد اللبنانيات المتخرّجات والمجازات في الحقوق، فعددهن ١٣ طالبة مجازة من الجامعة اليسوعية بين عامي ١٩٣١ ـ ١٩٤٦. واما الطالبات المتخرجات من جامعات لبنان في الصيدلة بين عام ١٩٣١ وعام ١٩٤٦ فعددهنّ ٥ طالبات، والمتخرّجات من الجامعة اليسوعية الحائزات على بكالوريوس آداب واجتماع بين عامي ١٩٢٦ و١٩٤٢ فعددهن ٣٧ طالبة[٣٦].

رابعاً: تطور التربية والتعليم بعد الانتداب (عهد الاستقلال)

أما في عهد الاستقلال الذي بدأ بإنتهاء الانتداب سنة ١٩٤٣/ ١٩٤٤، فقد حافظ لبنان على الأوضاع الراهنة من حيث تشكيلات المدارس الأساسية. ومع هذا، اختطّ لنفسه سياسة جديدة إزاء قضايا التربية والتعليم. وقد ظهرت آثار هذه السياسة الجديدة في أمرين هامين: زيادة عدد المدارس الرسمية، واتخاذ التدابير اللازمة لتنسيق وتوحيد اتجاهات التربية والتعليم في المدارس الرسمية.

فقد جاء في البيان الوزاري الأول الذي أُلقي على مجلس النواب في سنة ١٩٤٣، عند بدء عهد الاستقلال، وحول شؤون التربية الوطنية، العبارات التالية: «تتّجه أنظار الحكومة الحاضرة نحو التبعات الجسام التي يفرضها عهد الاستقلال الحالي في شتى مبادىء التربية الوطنية.... فستسعى الحكومة بأن تربّي النشء تربية وطنية صحيحة، وبأن يوجّه منذ الآن توجيهاً صريحاً نحو الحرية والعزة والاستقلال. وستُتَّخذ الوسائل اللازمة لتعزيز اللغة العربية، لغة الوطن اللبناني، في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا وفي جميع فروع التعليم، وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما إلى هاتين المادتين يجب أن ترعى حرمته المفروضة بحيث لا يخرج أبناؤنا وهم أعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم. فنحن نريد أن نخرّج نشئاً واحداً موحد الهدف والشعور والوطنية. وسنجعل التعليم الابتدائي إجبارياً ونعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية حتى يقضي على الأمية قضاءً تاماً». وكان هدفها الأول تعزيز الشخصية الانسانية في الناشىء اللبناني، سواء أكان اتجاهها عملياً يقوده التعليم الابتدائي، أم نظرياً يدعمه التعليم الثانوي. وعليه، كان من همّ الوزارة أن تنشىء في المواطن اللبناني مواطناً بصيراً، وعضواً في المجتمع عارفاً عاملاً، ولهذا عنيت عناية بالغة بالتنشئة الوطنية والبدنية، والتربية الأخلاقية والاجتماعية وباطّلاع اللبناني على مناقبه

(٣٦) اميلي ابراهيم: «الحركة النسائية اللبنانية» دار الثقافة ـ بيروت (بدون تاريخ) ص ١٤٥.
(٣٧) ساطع الحصري: «حولية الثقافة العربية» ١٤ شباط ١٩٧٨ ـ ص ٩.

التاريخية، دونما تبجّح ولا تـزييد، فيعتـزّ بماضيـه ويفهم حاضره، ويتحضّر لمستقبلـه. ثم يعرف علاقته باخوانه في الدول العربية، فيقدر مركزه منهم ويقوم بواجباته نحوهم على حب وإخلاص، يعزّزهما قيامهم نحوه بالواجبات نفسها. ويتطلّع إلى مكانة لبنان ضمن مجموعة الدول العالمية فيفتخر بما كان له من أياد بيضاء في تقدّم العالم، ويندفع إلى استعادة مكانه من ذلك الإشعاع، مستنداً إلى ما في مناهجه التعليمية من عناصر الثقافة العالمية[٣٧].

ولذلك بُنيت المناهج الجديدة، من هذه الناحية على أساس إضافة لغة ثقـافية عـالمية إلى اللغة العربية تكون إحدى اللغتين الفـرنسية أو الانكليـزية، فيخـيَّر كل لبنـاني في تعلّم إحداها.

هذا من مجمل ما قامت به وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلـة، ولم يكن لها من هدف سوى خير لبنان وثقافة أبنائه المثلى وإعداد لبنانيِّ الغد إعـداداً يتّفق ووضع لبنـان الجديد القائم على الاستقلال الكامل والعزة القومية. انطلاقاً من هـذه التوجّهـات، انتشرت المدارس الرسمية والخاصة في جميع المناطق اللبنانية.

ففي العام ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤، عام الاستقلال، كانت المدارس الرسميـة تمثل ١٩٪ من مجموع مدارس لبنـان، وكان تـلامذتهـا يمثّلون ١٨٪ من مجمـوع تلامـذته. أمـا القطاع الخاص، فكان يشمل ٨١٪ من المدارس و٨٢٪ من التلامذة، وكانت بنيته كما يلي:

٩٥٣ مـدرسة خـاصة تضمّ ٧٢٦١٧ تلميـذاً حـوالي (٦٠٪ من الخـاص اللبنـاني) و٣٢٦ مدرسة أجنبيـة تضمّ ٤٦٧٢٦ تلميذاً (حـوالي ٤٠٪ من مجموع القطـاع الخاص). وكانت المدارس الفرنسية، وعددها ٢٧٣، تمثّل ٨٤٪ من المدارس الأجنبيـة وتضمّ وحدهـا ٣٩٥١٣ تلميذاً، أي حوالي ٨٥٪ من مجمـوع تلامـذة القطاع الخـاص الأجنبي. هذه هي البنيـة القطاعيـة الثنائيـة للتعليم التي كـان شريكهـا القـويّ التعليم الخـاص، وشريكهـا الضعيف الفقـير هو التعليم الـرسمي[٣٨]. أما عـلى صعيد البنيـة التربـوية، فـاستمرّت في الانطلاق من «مبدأ حرية التعليم» ضمن مفهوم حق الطوائف اللبنانية في إنشاء مدارسها. واستمـر ازدياد عـدد المدارس الخـاصة عن طـريق الحفاظ عـلى استقلاليتهـا وإبقاء حق الاشراف الرسمي على أعمالها، كما أعاد العمل بمبدأ الدعم للمدارس «الخاصة المجانية».

وعنـد صـدور المـرسـوم المتعلّق بتنظيم التعليم الخـاص، في ٢٣ آذار ١٩٥٠، بقيت نصوص المحافظة على حرية التعليم وحقوق الطوائف في إنشاء مدارس خاصة بهـا، وشروط فتح المدارس، كما كانت أيام الانتداب[٣٩]. ثم نظّمت أجهزة في وزارة التربيـة لتسهيل عمـل المدارس الخاصة. وبالرغم من ذلك، استمرّ التعليم الخاص حتى عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩ هو الأوسـع انتشاراً والتعليم الـرسمي يخضع لـوتيرة تطـور بطيئـة جـداً حيث وصـل، العام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩، عدد تلامذة المرحلتين المتوسطة والثانويّة في المدارس الرسمية إلى ٨٥٣٢ تلميذاً وتلميذة في حين كان عددهم لهاتين المرحلتـين في المدارس الخـاصة ٢٤٧٩٣ تلميـذاً

(٣٨) «جريدة السفير»: العدد ١٣٧٧.

(٣٩) منير بشور: «بنية النظام التربوي في لبنان» ص ٤٢.

وتلميذة (حوالي ٣ أضعاف). وعام ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، قفز التعليم الرسمي مع انتشار الجامعة اللبنانية (كليات الحقوق والآداب).

أما على صعيد الملاك البشري، فكان جميع المعلمين يتلقون الإعداد في الجامعتين الأميركية واليسوعية مع تقسيم للعمل شبه تام، وذلك على الرغم من وجود المعهد العالي الرسمي منذ العام ١٩٥١، لتأمين قسم من أساتذة التعليم الثانوي الرسمي.

أما مرحلة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٩، فقد شهدت توسّعاً كبيراً في التعليم الرسمي تدلّ عليه زيادة حصته على صعيد المرحلتين المتوسطة والثانوية في مجموع عدد تلامذة هاتين المرحلتين[٤٠].

وفي سنة ١٩٧١، بلغت كل من المدرسة الرسمية والخاصة حدّاً يقارب الإشباع، إذ ذهبت إلى آخر مداها فجمعت المدرسة الخاصة ٤٦٤٣١٩ تلميذاً وتلميذة، والمدرسة الرسمية ٢٦٨٣٦٤ تلميذاً وتلميذة[٤١]. واستمرّ التعليم الرسمي يتصاعد تدريجياً حتى كاد يتعادل مع التعليم الخاص في سنة ١٩٧٥. وفي العام الدراسي ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥، شهدت على صعيد التطور الكمي للتعليم الرسمي قفزات محسوسة طالت بالدرجة الأولى المرحلتين المتوسطة والثانوية حيث استوعبت أعداداً كبيرة خارجة من المرحلة الابتدائية، ومن التعليم الخاص المجاني الذي استمرّ توسّعه في ظل التدهور الوظيفي للمرحلة الابتدائية في المدرسة الرسمية. لقد فرض على الدولة ضغطاً شعبياً طبيعياً لفتح المزيد من شُعَب المرحلة المتوسطة في الكثير من الابتدائيات ولفتح ثانويات رسمية جديدة تضاعف عددها نتيجة لذلك عدة مرات خلال تلك السنوات.

أما في عام ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ فارتفع عدد الطلاب إلى ٤٣٦٦٦، نتيجة للترفيع الآلي الذي حصل خلال الأحداث، بينما كان عام ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ ١٨٢٤٠ طالباً[٤٢].

أما على صعيد الجامعة اللبنانية فتجاوز عدد طلابها عام ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ٣٣٠٠٠ طالباً وطالبة. وقد كان حظ طالب الجامعة اللبنانية بالتخرج قبل الأحداث أقلّ بأربع أمثال من حظّ طالب الجامعة الأميركية في بيروت، وأقلّ بمثالين من حظ طالب جامعة القديس يوسف.

الحقيقة أن قضية التربية في لبنان هي قضية معقّدة. فلبنان مجموعة من الطوائف الدينية، والأهداف السياسية والمذاهب الاجتماعية والتأثرات الأجنبية، بحيث يصعب على الدولة أن تطبّق نظاماً تربوياً يرضي جميع الناس.

رغم هذه الأمور، فقد زاد عدد المدارس الرسمية والخاصة وعدد التلامذة (كما ورد

---

(٤٠) مجلة الطريق: العدد الأول ـ ١ شباط ١٩٨٠ ـ ص.ص ٣٥ ـ ٣٦.
(٤١) مفيد أبو مراد: «المدرسة الرسمية والخاصة» ص ٢٤٤.
(٤٢) مجلة الطريق: العدد الأول ـ ١ شباط ١٩٨٠ ـ ص.ص ٣٩ ـ ٤٠.

سابقاً)، وبدأت المدارس الرسمية والأجنبية والخاصة المحلية تتمركز في مؤسسات كبيرة، كما أن التعليم الرسمي بمختلف مستوياته لعب دوراً هاماً في تعزيز التطور الاجتماعي في لبنان. حيث انتشر في مختلف المناطق اللبنانية وأتاح التعليم للفئات الاجتماعية التي لا يستطيع أبناؤها ارتياد مدارس التعليم الخاص ذات المستوى الجيّد والكلفة الغالية. كما أن تحسين مستوى التعليم الرسمي أتاح لقسم متزايد من أبناء الفئات الاجتماعية هذه متابعة التعليم الثانوي والجامعي، خصوصاً بعد توسّع الجامعة اللبنانية، وحتى التعليم العالي خصوصاً، بعد تزايد منح التعليم للمتفوّقين في الجامعة اللبنانية.

تعليم الفتاة اللبنانية منذ الاستقلال حتى اليوم

إن ارتفاع نسبة الشابات العاملات معناه ارتفاع نسبة العاملات ذوات المؤهّلات التعليمية العالية. إذ أن التعليم يزيد في إمكانيات العمل وفرصه ورغبة المرأة منه.

ما من شك بأن مستوى تعليم المرأة يشكّل عاملاً هاماً من عوامل ازدياد حتميتها في المجتمع. فمن ناحية، هناك علاقة عفوية بين تعليم المرأة وعملها بحيث يساعد التعليم المرأة على العمل. ومن ناحية أخرى، فإنّ تعليم المرأة يفتح آفاقها بحيث تستطيع أن تواجه الحياة ومشاكلها بكفاءة وجدارة أكبر، كما كان ارتفاع مستوى تعليم المرأة يرفع من مستوى المجتمع ككل[٤٣].

ورغم أن تعليم الفتاة في لبنان قد تطوّر خلال السنوات الماضية في جميع مراحل التعليم، إلّا أنه ما زال متخلّفاً لا سيّما عن تعليم الذكور في السن نفسها وفي كل مراحل التعليم. وتلاحظ من خلال إحصاء وزارة التربية الوطنية النسبة المئوية لعدد التلميذات اللواتي يتابعن الدراسة في جميع المراحل خلال العام الدراسي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١، وهي على الشكل التالي[٤٤]:

المرحلة	ذكور	إناث
الروضة	٪٥٣,٣	٪٤٦,٧
الابتدائي	٪٥٤,٥	٪٤٥,٥
المتوسط	٪٥٧	٪٤٣
الثانوي	٪٥٥,٧	٪٤٤,٣

يلاحَظ الفارق بين عدد الطالبات وعدد الطلاب بحيث يصبح الثلث في المرحلة الثانوية، إذ تترك الفتيات المدارس لأسباب كثيرة منها الزواج، ومنها العمل ومنها البقاء لمساعدة الأهل في البيت، أو لأن الأهل لا يستطيعون تحمّل تكاليف الدراسة فيفضّلون تدريس الأولاد وليس البنات.

(٤٣) زاهية قدورة: «تاريخ العرب الحديث» ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ١٩٧٥ ـ ص ٥٨٤.

(٤٤) نجلاء بشور: «المرأة اللبنانية ـ واقعها وقضاياها» دار الطليعة ـ بيروت (بدون تاريخ) ص ٣٦.

أما على الصعيد الجامعي، فهي تتركّز بالدرجة الأولى حول الفنون والآداب وثم الاختصاصات العلمية. ففي العام ١٩٤٨، تخرّجت مهندسة واحدة من الجامعة الأميركية، ومهندستان من الأكاديمية اللبنانية ما بين ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦. وفي الصيدلة، تخرّجت ٤٣ صيدلانية من اليسوعية ما بين ١٩٣١ ـ ١٩٦٣، و٢٠ صيدلانية من الجامعة الأميركية.

وتخرّجت ٤١ مجازة في الآداب العليا الفرنسية بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٣ و١٩ مجازة في الآداب الشرقية من اليسوعية، و٥٠ مجازة في الآداب من الجامعة اللبنانية بين ١٩٥٤ ـ ١٩٦٣، كما تخرّجت ١٠ مجازات في التاريخ والجغرافيا، ومجازة واحدة في العلوم الاجتماعية، و٢٥ مجازة في الآداب والتاريخ والجغرافيا من الأكاديمية اللبنانية، و٨ مجازات في الرياضيات والفيزياء، و٦٥ مجازة في الاقتصاد والسياسة و٣٥ مجازة في العلوم الطبيعية.

كذلك، تخرّجت من الجامعة الأميركية ما بين ١٩٥٠ و١٩٦٢/٩٢ حائزة على بكالوريوس آداب واجتماع و٥٠ على بكالوريوس عام ما بين ١٩٥٥ و١٩٦٢.

وتخرّجت ما بين ١٩٥٠ و١٩٦٦ من كلية بيروت للبنات ٣٥ مجازة في الآداب والاجتماع و١٢ حائزة على دكتوراه في شتى الاختصاصات خارج لبنان.

لقد أحرزت المرأة نصيباً من التقدم على المستويات الاقتصادية والتعليمية خلال العقود المنصرمة من القرن العشرين، مما خلق موقفاً جديداً على الرجل والمرأة في المجتمع بأن يقفا معاً في المعركة ضد التخلف على مستوى القانون والمؤسسات والعقليات، وتجاه تجاوز البنى القديمة، مع الإشارة إلى ان عمق هذا التقدم وانتشاره ما زال بمستوى أقل بكثير مما يمكن الاطمئنان إليه. فما زال وضع المرأة في الريف، وهو وضع الأغلبية من النساء، على حاله تقريباً[٤٥].

وحين نتكلّم على التقدم، فغالباً ما نعني به تقدم المرأة المنتسبة إلى الطبقة الوسطى، والتي تشكّل أقل من ٢٠٪ من المجتمع النسوي. وعليه، فإن خروجها من حياة الانعزال ودخولها المؤسسات التعليمية والمهنية لم يغيّر جذرياً من موقعها أو من نظرة الرجل إليها ككائن ضعيف وقاصر، وظيفتها الأساسية القيام بواجبات الزوج في البيت، وما زالت سجينة أسطورة (الأمومة) كرسالتها الأولى.

ويلاحظ أن تعليم الفتاة ودخولها الجامعة أخذ دوراً اقتصادياً في نظرة العائلة إليها، باعتبار أن الشهادة الثانوية أو الجامعية تجعلها أكثر رواجاً في سوق الزواج، وليس من أجل العمل أو تحقيق ذاتها من خلال عمل تحبه، فتصبح بذلك قدرة إنتاجية فعّالة في المجتمع.

---

(٤٥) نجلاء بشور: المرجع السابق ـ ص ٣٩.

لقد سعينا في هذه الدراسة إلى الموضوعية بعيداً عن الانفعالية، وذلك للمساهمة في تطوير التعليم في لبنان انطلاقاً من توجّهات الجمهورية اللبنانية الثانية، وبالاعتماد على بعض الاستنتاجات التي تؤكّد انه، رغم الأبعاد الطائفية والسياسية التي اتّسم بها وجود نظام التعليم الخاص المحلي والأجنبي، فإنه شكّل مرحلة انتقالية هامة في تاريخ التعليم في لبنان، حيث أسهم في الانتقال من الارتجال والتقليد والفوضى في التعليم إلى الضبط والتنظيم. وبكلام آخر، في التحوّل عن الكتاتيب إلى المدارس المنظّمة بما يتناسب مع المفهوم الحديث المتطور، وبعض المدارس أدخلت المفهوم الأوروبي المتقدّم للمدارس من ناحية المناهج والادارة والنظام الداخلي والهيئة التعليمية. كما كان لهذه المدارس الأثر في توجيه اللبنانيين إلى مناهل النهضة الفكرية فلقّنتهم علوماً ولغاتاً كانوا يجهلونها وأطلعتهم على آفاق الحياة، فنهضت البلاد نهضة علمية رافقتها نهضة اجتماعية، واتّجهت العقول إلى الابداع بعدما انطوت على تقصيرها قروناً.

باختصار، إن المعارف العلمية والتقنية قوة ستراتيجية فعّالة في الدرجة الأولى، ولا يمكن لأي أمّة أن تصبح قوة إقتصادية وعسكرية، إلّا بالاعتماد أولاً على العلم والتكنولوجيا، وبخاصة أن المعركة التي نخوضها في الوقت الحاضر ليست مواجهة عسكرية فحسب، بل مواجهة علمية وتقنية أيضاً؛ ولا ريب في أن المعركة العلمية والتقنية هذه لا تقلّ أهمية عن المعركة على الجبهات. ولكي نعمل على الافادة من التربية بشكل عام، يجب أن نضع لها مرتكزات فلسفية، وأهدافاً ومبادىء وقيماً تربوية جديدة، سليمة وصحيحة.

تهدف فلسفة التربية المرغوب فيها إلى خلق الانسان اللبناني الجديدة، بالإضافة إلى التركيز على القيم الاجتماعية والسياسية الجديدة في المجتمع. ومن أبرز هذه القيم التي أخذت تظهر وتنتشر في العالم، قيم الديمقراطية وما تترك وراءها من معاني العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص.

وقد شدّد الحكم على ذلك بتركيزه على أهمية التخطيط التربوي لأنه هو التنبؤ بسير المستقبل في التربية والسيطرة عليه من أجل الوصول إلى تنمية تربوية متوازنة، وإلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة، وإلى الربط في النهاية بين التنمية التربوية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. والتربية التي تخدم معركة الحياة هي التي تعزّز الوحدة الوطنية وتغرس في الجيل الجديد حبّ الوطن، والتضحية في سبيله.

With the Compliments of

BANK OF CREDIT AND COMMERCE INTERNATIONAL
(LEBANON) S.A.L.

HEAD OFFICE : P. O. Box 11,1889 602 - 604 - PICCADILLY BLDG. - HAMRA, STREET - BEIRUT, LEBANON
PHONES : 353 770 1 - 346 422 3 TELEX : 21676 BOCACI LE - 23671 BCCIHO LE
CABLES : CHARBANK, BANCRECOM - BANK'S LIST 26 ; C.R. 5751 - BEIRUT

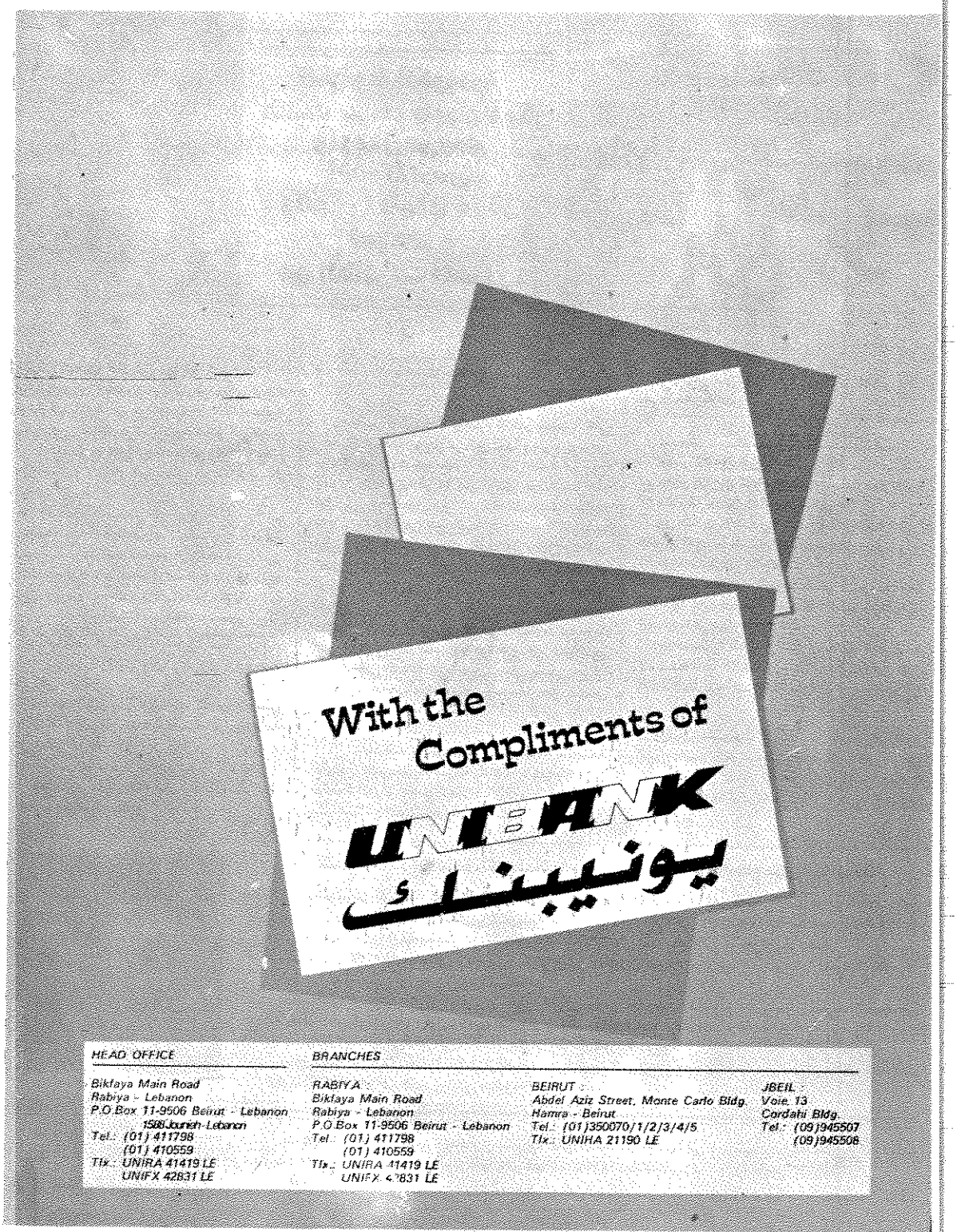

HEAD OFFICE

Bikfaya Main Road
Rabiya - Lebanon
P.O.Box 11-9506 Beirut - Lebanon
1508 Jounieh-Lebanon
Tel.: (01) 411798
(01) 410559
Tlx.: UNIRA 41419 LE
UNIFX 42831 LE

BRANCHES

RABIYA
Bikfaya Main Road
Rabiya - Lebanon
P.O.Box 11-9506 Beirut - Lebanon
Tel.: (01) 411798
(01) 410559
Tlx.: UNIRA 41419 LE
UNIFX 42831 LE

BEIRUT
Abdel Aziz Street, Monte Carlo Bldg.
Hamra - Beirut
Tel.: (01)350070/1/2/3/4/5
Tlx.: UNIHA 21190 LE

JBEIL
Voie 13
Cordahi Bldg.
Tel.: (09)945507
(09)945508

التعليم العام في لبنان
بين القطاعين الرسمي والخاص

بقلم: جورج أبي صالح(*)

بعد ستة عشر عاماً من الحرب في لبنان، ومع توقف القتال وبدء التفكير في بناء السلام وتحديث الدولة وصهر التنوّع الاجتماعي في وحدة متراصّة، تنطرح من جديد وبشكل حادّ مسألة التربية والتعليم، بعامة، والتعليم العام، بخاصة، ويترافق ذلك مع استياء شعبي عام من ازدياد جنوني في الأقساط المدرسية وكلفة التعليم المترتّبة على الأهلين، ومع إثارة قضية التعليم الحرّ أو حرية التعليم من قبل الهيئات التربوية الخاصة، وأخيراً، مع تحرّك مطلبي ناشط ومحقّ من قبل الهيئات النقابية للأساتذة والمعلمين في مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات.

انطلاقاً من هذا الواقع، بعناصره القديمة ومستجدّاته الراهنة، رأينا أن نتناول موضوع «التعليم العام في لبنان بين القطاعين الرسمي والخاص» لنتبيّن واقع هذا التعليم، بشقّيه الكمّي والنوعي، ونحاول أن نسبر مَواطن الضعف والقوة الكامنة في هذا الواقع، وصولاً إلى طرح تصوّر علاجي يكون من شأنه الإسهام في زيادة تكافؤ الفرص التعليمية لجميع اللبنانيين في سنّ الدراسة وتحسين المردودين الداخلي والخارجي لنظام التعليم، ورفع مستوى التحصيل الأكاديمي في لبنان بقصد استدراك التأخّر الحاصل خلال سنوات الحرب ومواكبة التطور الإقليمي والعالمي في هذا الحقل.

بناء عليه، سنعرض أولاً المؤشرات الاحصائية الاجمالية التي تكشف أهم الاتجاهات التي سلكها تطور التعليم العام في لبنان خلال النصف الأخير من العقد المنصرم (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩)(**). ثم نجري تقويماً سريعاً لنوعية التعليم إبّان الفترة نفسها، قبل التطرّق إلى دور

(*) باحث، صحافي ومترجم.

(**) إن الأرقام المستخدمة في هذا البحث مستقاة بوجه خاص من المصدرين التاليين: =

المدرسة الخاصة في تعزيز التكامل الاجتماعي وصولاً إلى البحث في مشكلة تمويل التعليم المتجسّدة بدوّامة ارتفاع الأقساط المدرسية في القطاع الخاص، وانتهاءً بإبراز دور المدرسة الرسمية في تأمين ديمقراطية التعليم في لبنان.

١ ـ الواقع الكمّي للتعليم العام

١ ـ ١ التلامذة

إن التكلّم على واقع التعليم العام في لبنان يفرض أولاً العودة إلى معطيات رقمية للإرتكاز إليها والإسترشاد بها في أية عملية تقويمية. فالتعليم العام في لبنان كان يحوي، خلال السنة الدراسية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، وحسب إحصاء غير منشور للمركز التربوي للبحوث والانماء، ٧١٩٧١٥ تلميذاً في مختلف مراحل التعليم ما قبل الجامعي. وقد توزّع هؤلاء التلامذة بالنسب التالية: ٣٣٪ في التعليم الرسمي، ١٨٪ في التعليم الخاص المجاني و٤٩٪ في التعليم الخاص غير المجاني.

وبالمقارنة مع آخر إحصاء تربوي منشور للسنة الدراسية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، يتبيّن أن مجموع عدد تلامذة التعليم العام كان، في تلك السنة، ٨٠٨٤٦٨ تلميذاً، موزّعين على الوجه التالي: ٣٦٪ في التعليم الرسمي، ١٨٪ في التعليم الخاص المجاني، و٤٤٪ في التعليم الخاص غير المجاني (أنظر الجدول رقم ١).

وعند مقارنة المجموعين المتعلّقين بالسنتين الدراسيتين المعنيّتين (٨٦ ـ ١٩٨٧ و٨٨ ـ ١٩٨٩)، نلاحظ أن مجموع عدد تلامذة التعليم العام في لبنان انخفض بمقدار ٨٨٧٥٣ تلميذاً وبنسبة ١١٪، في غضون ثلاث سنوات.

من المرجَّح أن أسباب هذه الظاهرة التربوية كامنة أساسياً في عوامل ثلاثة: الهجرة الخارجية، التهجير الداخلي وما استتبعه من تسرّب مدرسي، والتراجع الديموغرافي (الموت من جرّاء الحرب، انخفاض معدل الولادات بسبب أزمة الزواج والسكن الخ). إلّا أن العلامة البارزة في هذه الظاهرة هي أنه بالرغم من الانخفاض الاجمالي الذي سجّله مجموع المتعلّمين، فقد ازدادت نسبة المنتسبين إلى التعليم الخاص غير المجاني على حساب التعليم الرسمي والتعليم الخاص المجاني (الرسمي: ـ ٣٪، الخاص المجاني: ـ ٢٪، الخاص غير المجاني: + ٥٪).

= ـ بالنسبة للسنة الدراسية ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧: «الوضع التربوي في لبنان واقع ومعاناة»، نايف معلوف وخليل أبو رجيلي، بيروت، كانون الأول ١٩٨٧.

ـ بالنسبة للسنة الدراسية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩: «النشرة الاحصائية الأولية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩»، المركز التربوي للبحوث والانماء، بيروت ١٩٩١ (نشرة غير معمَّمة).

وقد اخترنا هاتين السنتين الدراسيتين لأنهما الوحيدتان اللتان تتوفّر عنهما إحصاءات رسمية منذ ١٩٨٥.

جدول رقم ١

تطور نسب المنتسبين إلى التعليم العام حسب القطاعات
(١٩٨٧/٨٦ ـ ١٩٨٩/٨٨)

السنة/القطاع	رسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	٣٦٪	٢٠٪	٤٤٪
١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	٣٢٪	١٨٪	٤٩٪
معدل التغيّر	٣٪ −	٢٪ −	٥٪ +
٨٦ ـ ١٩٨٧/٨٨ ـ ١٩٨٩			

أما تطور نسب التلامذة حسب مراحل التعليم وقطاعاته (الجدول رقم ٢)، فيُظهر أيضاً، وللفترة ذاتها، أن نسبة التلامذة المنتسبين إلى التعليم الخاص غير المجاني قد ازدادت في جميع مراحل التعليم، بلا استثناء، وذلك أيضاً على حساب التعليم الرسمي (خصوصاً في المرحلة قبل الابتدائية) والتعليم الخاص المجاني (خصوصاً في المرحلة الابتدائية).

ففي مرحلة التعليم قبل الابتدائي، ارتفعت نسبة التلامذة في القطاع الخاص غير المجاني من ٥٨٪ في ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ إلى ٦٢٪ في ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ مقابل انخفاض نسبتهم في التعليم الرسمي من ٢٠,٦٪ إلى ١٧٪ واستقرارها في التعليم الخاص المجاني (٢١,٤٪ و٢١٪).

جدول رقم ٢
تطور نسب التلامذة حسب مراحل التعليم وقطاعاته
(١٩٨٧/٨٦ ـ ١٩٨٩/٨٨)

القطاع	رسمي		خاص مجاني		خاص غير مجاني	
المرحلة التعليمية	٨٧/٨٦	٨٩/٨٨	٨٧/٨٦	٨٩/٨٨	٨٧/٨٦	٨٩/٨٨
قبل الابتدائي	٢٠,٦٪	١٧٪	٢١,٤٪	٢١٪	٥٨٪	٦٢٪
الابتدائي	٣١,٥٪	٣١٪	٣٣٪	٣٠٪	٣٥,٥	٣٩٪
المتوسط	٤٩,٩٪	٤٦٪	-	-	٥٠,١٪	٥٤٪
الثانوي	٥٠,٣٪	٣٩٪	-	-	٤٩,٧٪	٦١٪
المجموع	٣٦٪	٣٣٪	٢٠٪	١٨٪	٤٤٪	٤٩٪

وفي مرحلة التعليم الابتدائي، ارتفعت نسبة التلامذة في القطاع الخاص غير المجاني من ٣٥,٥٪ إلى ٣٩٪ مقابل انخفاض نسبتهم في التعليم الخاص المجاني من ٣٣٪ إلى ٣٠٪ واستقرارها في التعليم الرسمي (٣١,٥٪ و٣١٪).

أما في المرحلة المتوسطة، فسجّلت نسبة التلامذة المنتسبين إلى القطاع الخاص غير المجاني قفزة جيّدة بمقدار ٤ نقاط تقريباً، بارتفاعها من ٥٠,١٪ إلى ٥٤٪ مقابل انخفاضها في التعليم الرسمي من ٤٩,٩٪ إلى ٤٦٪.

أخيراً، في المرحلة الثانوية، شهدت نسبة تلامذة القطاع الخاص غير المجاني قفزة كبيرة بمقدار ١١,٣٪، مرتفعة من ٤٩,٧٪ إلى ٦١٪ على حساب التعليم الرسمي حيث انخفضت من ٥٠,٣٪ إلى ٣٩٪.

١ ـ ٢ ـ الهيئة التعليمية والادارية

من جهة أخرى، يلاحَظ أن مجموع أفراد الهيئة الادارية والتعليمية في جميع قطاعات التعليم العام بلغ ٥٢٠١٧ معلماً وإدارياً، سنة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، في مقابل ٥٢٥٧٧، سنة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، أي أنه سجّل تناقصاً إجمالياً قدره ٥٦٠ شخصاً. هذا يعني أن مجموع أفراد الهيئة التعليمية والادارية قد تراجع بنسبة ١٪ مقابل تراجع مجموع التلامذة بنسبة ١١٪ في غضون السنوات الثلاث التي يتناولها البحث. ويبيّن الجدول رقم ٣ تطور هاتين النسبتين بالتفصيل.

جدول رقم ٣
معدل تغيّر أعداد التلامذة والهيئة التعليمية والادارية
في مختلف قطاعات التعليم العام

القطاع	التلامذة			الهيئة التعليمية والادارية		
	٨٦ ـ ٨٧	٨٨ ـ ٨٩	معدل التغيّر ٪	٨٦ ـ ٨٧	٨٨ ـ ٨٩	معدل التغيّر ٪
الرسمي	٢٩٢٤٦٣	٢٣٧٠٥٤	٣٪ −	٢٥٨٤١	٢٦٨٩٥	٣٪ +
الخاص المجاني	١٥٩٤٩٢	١٣٠١٤٦	٢٪ −	٥٢٤٤	٤٨١٧	١٪ −
الخاص غير المجاني	٣٥٦٥١٣	٣٥٢٥١٥	٥٪ +	٢١٤٩٢	٢٠٣٠٥	٢٪ −
مجموع التعليم العام	٨٠٨٤٦٨	٧١٩٧١٥	١١٪ −	٥٢٥٧٧	٥٢٠١٧	١٪ −

أما إذا قارنّا نسب التلامذة بنسب الهيئة التعليمية والإدارية في مختلف قطاعات التعليم العام (أنظر الجدول رقم ٤)، فإننا نستنتج الوقائع التالية:

ـ في القطاع الرسمي: بينما انخفضت نسبة التلامذة من ٣٦٪ إلى ٣٣٪ من مجموع تلامذة التعليم العام (− ٣٪)، ارتفعت في المقابل، وبشكل تناقضي، نسبة المعلّمين والاداريين من ٤٩٪ إلى ٥٢٪ من المجموع العام (+ ٣٪).

ـ في القطاع الخاص المجاني: انخفضت نسبة التلامذة من ٢٠٪ إلى ١٨٪ (−٢٪)، كما انخفضت نسبة المعلّمين والاداريين من ١٠٪ إلى ٩٪ (− ١٪).

ـ في القطاع الخاص غير المجاني: بينما ارتفعت نسبة التلامذة من ٤٤٪ إلى ٤٩٪ من المجموع العام (+ ٥٪)، انخفضت في المقابل، وبشكل تناقضي، نسبة المعلّمين والاداريين من ٤١٪ إلى ٣٩٪ من المجموع العام (− ٢٪).

ولمزيد من التوضيح، نقول إن التعليم الرسمي في لبنان كان يضمّ سنة ١٩٨٨ ـ

١٩٨٩ ثلث تلامذة التعليم العام ويخصّص لهم أكثر من نصف الهيئة التعليمية والادارية (٥٢٪)، بينما كان التعليم الخاص غير المجاني يعلّم السنة ذاتها حوالى نصف تلامذة لبنان (٤٩٪) على يد ٣٩٪ فقط من مجموع أفراد الهيئة التعليمية والادارية.

أي أن حصة التعليم الرسمي من مجموع تلامذة التعليم العام كانت اقل من حصة التعليم الخاص غير المجاني بنسبة ١٦٪ (٣٣٪ مقابل ٤٩٪)، في حين أن حصته من مجموع الهيئة التعليمية والادارية كانت أكبر من حصة التعليم الخاص غير المجاني بنسبة ١٣٪ (٥٢٪ مقابل ٣٩٪).

غنيّ عن البيان أن لهذا الواقع تأثيره الأكيد على الانفاق التربوي بعامة (لجهة الهدر الحاصل في التعليم الرسمي) وعلى كلفة التعليم الإفرادية بخاصة (لجهة حرص التعليم الخاص على خفض الميزانية المرصودة لأفراد الهيئة التعليمية والإدارية). وما يعزّز هذا الاستنتاج تطور متوسط عدد التلاميذ للمعلم الواحد(*) في مختلف قطاعات التعليم العام، إذ يبيّن الجدول رقم ٥ أن هذا المتوسط الذي هو، أصلاً، أسلم في التعليم الخاص غير المجاني منه في التعليم الرسمي (١٦,٥٨ تلميذاً مقابل ١١,٣١ على التوالي في ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧)، يسجّل مزيداً من التحسّن في الأول ومزيداً من التقهقر في الثاني (١٧,٣٦ تلميذاً مقابل ٨,٨١ تلميذاً فقط في ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩). ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك سلباً على كلفة التعليم في القطاع العام وإيجاباً على كلفته في القطاع الخاص.

جدول رقم ٤
مقارنة نسب التلامذة والهيئة التعليمية والادارية
في مختلف قطاعات التعليم العام
٨٦ ـ ١٩٨٧/٨٨ ـ ١٩٨٩

القطاع	التلامذة			الهيئة التعليمية والادارية		
	٨٦ ـ ٨٧	٨٨ ـ ٨٩	معدل التغيّر ٨٦ ـ ٨٧ ٪	٨٨ ـ ٨٩	معدل التغيّر ٪	
الرسمي	٣٦٪	٣٣٪	٣٪ −	٥٢٪	٤٩٪	٣٪ +
الخاص المجاني	٢٠٪	١٨٪	٢٪ −	٩٪	١٠٪	١٪ −
الخاص غير المجاني	٤٤٪	٤٩٪	٥٪ +	٣٩٪	٤١٪	٢٪ −
التعليم العام	٨٠٨٤٦٨	٧١٩٧١٥	١١٪ −	٥٢٠١٧	٥٢٥٧٧	١٪ −

أخيراً، لا بدّ من التوقّف في هذا القسم المخصَّص للهيئة التعليمية والإدارية عند توزّع أفراد هذه الهيئة حسب صفتهم المهنية. ذاك أن الغالبية الساحقة من المعلّمين والاداريين العاملين في القطاع الرسمي كانت، سنة ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، في ملاك هذا التعليم

(*) يُقصد بالمعلّم هنا المدرّس والإداري معاً.

جدول رقم ٥
تطور متوسط عدد التلامذة للمعلّم الواحد
في مختلف قطاعات التعليم العام
٨٦ ـ ١٩٨٧/٨٨ ـ ١٩٨٩

القطاع	١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	١٩٨٨ ـ ١٩٨٩
الرسمي	١١,٢١	٨,٨١
الخاص المجاني	٣٠,٤١	٢٧,٠١
الخاص غير المجاني	١٦,٥٨	١٧,٢٦

(٨٩,٢٤٪) مقابل ١٠,٧٦٪ فقط من المتعاقدين. وبالعكس، يشكّل العاملون بالتعاقد نحو ثلثي (٦٥,٢٥٪) الهيئة التعليمية والإدارية في القطاع الخاص مقابل ما يزيد عن الثلث بقليل (٣٤,٧٥٪) داخل الملاك. ومن البديهي أن هذا الواقع يزيد أعباء وزارة التربية الوطنية من حيث الالتزام التام والنهائي تجاه أفراد الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس الرسمية، بينما يقلّل من أعباء القطاع الخاص والتزاماته تجاه هيئته التعليمية والادارية، وهي أعباء يعتبر معظم القيّمين على التعليم الخاص أنها تستأثر وحدها بنسبة ٩٠٪ من ميزانيّات مؤسساتها التعليمية.

١ ـ ٣ ـ المؤسسات التعليمية

في السنة الدراسية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، كان عدد مدارس التعليم العام العاملة في لبنان ٢٣٠٥ مدارس، مقابل ٢٤٣٤ مدرسة في سنة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، أي أنه تراجع بمقدار ١٢٩ مؤسسة وبنسبة ٥,٣٪. إلّا أن هذا التراجع لم يطل مختلف قطاعات التعليم، بل انحصر في القطاع الرسمي، بالدرجة الأولى، ثم في التعليم الخاص المجاني. ذلك أن عدد المؤسسات التعليمية الرسمية انخفض من ١٣٤٤ في ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ إلى ١٢٧١ في ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ (– ٧٣)، بينما انخفض عدد المدارس الخاصة المجانية في الفترة نفسها من ٤٦٤ إلى ٤٠٨ (– ٥٦)، في حين استقرّ عدد المدارس الخاصة غير المجانية على ما كان عليه، أي ٦٢٦ مدرسة (أنظر الجدول رقم ٦).

جدول رقم ٦
تطور عدد مدارس التعليم العام حسب القطاعات
٨٦ ـ ١٩٨٧/٨٨ ـ ١٩٨٩

السنة الدراسية/ القطاع	رسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	المجموع
١٩٨٦ ـ ١٩٨٧	١٣٤٤	٤٦٤	٦٢٦	٢٤٣٤
١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	١٢٧١	٤٠٨	٦٢٦	٢٣٠٥
الزيادة أو النقصان	– ٧٣	– ٥٦	صفر	– ١٢٩

وعليه، فإن القطاع الخاص غير المجاني استقطب، خلال السنوات الثلاث المعنيّة في بحثنا، عدداً أكبر من تلامذة التعليم العام (٥٪ حسب الجدول رقم ١) دون أن يزيد عدد مؤسساته، إنما على حساب إقفال مؤسسات القطاع الخاص المجاني والقطاع الرسمي بوجه خاص.

ما هي أهم الملاحظات التي يمكن استخلاصها من هذه المعطيات الاحصائية؟

ـ أولاً، إن القطاع الخاص بمجمله (مجاني وغير مجاني) ما زال يستأثر بثلثي التلامذة المنتسبين إلى التعليم العام في لبنان (٦٧٪ مقابل ٣٣٪ للتعليم الرسمي)، حتى أنه سجّل تقدّماً في هذا المجال (من ٦٣٪ إلى ٦٧٪)، وذلك بالرغم من الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية القاسية والصعبة التي عاشها لبنان في السنوات الأخيرة من الحرب. ولعلّ واقع التهجّر الداخلي واستعمال عدد كبير من المدارس الرسمية مراكز لايواء المهجّرين هو أحد العوامل الأساسية المفسِّرة لهذه الظاهرة، بالإضافة إلى الانحلال والتسيّب في أجهزة الدولة ومؤسساتها بعامة، وفي وزارة التربية الوطنية، بخاصة، وتعميم إجراء الإفادة المدرسية والمساعدات المقدَّمة للأهالي من عدة هيئات وجمعيات خارجية.

ـ ثانياً، إن التعليم الرسمي الذي كان قد أخذ يستقطب، قبل مدة، أعداداً متزايدة من التلامذة اللبنانيين المنتسبين بوجه خاص إلى المرحلتين المتوسطة والثانوية، نتيجة تحسّن مردوده النوعي على هذين المستويين، عاد ليفقد هذه السمة، بقوة وسرعة، متخلّياً للتعليم الخاص عن أوّلية الاستيعاب في هاتين المرحلتين، بالإضافة إلى الأوّلية التي كان يتمتّع بها، أصلاً ودوماً، في المرحلتين قبل الابتدائية والابتدائية.

ـ ثالثاً، إن التعليم في القطاع الرسمي يضمّ عدداً فائضاً جداً من أفراد الهيئة التعليمية الداخلين في ملاك وزارة التربية الوطنية، وهو عدد ينبغي العمل على إعادة تأهيله تربوياً وإعادة توزيعه على المدارس على نحو يضمن إحياء العمل الجادّ فيها ويخفّف من الهدر المالي الذي تسبّبه هذه الظاهرة.

ـ رابعاً، إن الحرب سبّبت إقفال عدد كبير من المدارس الرسمية التي انتقل تلامذتها إلى القطاع الخاص غير المجاني، وهي مدارس ينبغي إما استردادها من شاغليها (المهجّرين) وإما الإسراع في ترميمها لتستأنف عملها في أقصر مهلة، خصوصاً وأن معظمها مستأجر، إن لم تكن كلّها، وأن وزارة التربية الوطنية ما زالت تدفع بدلات إيجارها دون الإفادة من مبانيها.

ذاك هو، باختصار، واقع التعليم العام الكمّي، فما هو واقعه النوعي؟

٢ ـ الواقع النوعي للتعليم العام

بالطبع، من الصعب، في غياب الأبحاث الميدانية والتطبيقية، أن نبدي في هذا الصدد رأياً تتوافر فيه، بدرجة كبيرة، شروط الصحة والثبات والشمولية والموضوعية التي هي

الشروط الأساسية لكل تقويم علمي. إلّا أن ثمة وقائع يمكن الاستناد إليها لتكوين عناصر إجابة راجحة عن هذا السؤال.

فالكل يعلم أن لبنان شهد بفعل التهجير الداخلي، المتقطّع والمتنقّل، زمانياً ومكانياً، حركية إجتماعية قوية، وأن مؤسساته عموماً، ومؤسساته العامة، خصوصاً، أصيبت بالشلل نتيجة وهن سلطة الدولة المركزية، وأنه خيّمت على المسؤولين عن الإدارات العامة أجواء التراخي الفكري والإهمال والبلبلة والضياع، فراجت سياسة التسيّب في بعض المواقع، وسياسة حلّ المشكلات الطارئة بحلول مرتجلة وآنية في مواقع أخرى. أما على الصعيد التربوي، فقد اختُصرت المناهج أحياناً إلى حدّ التقزيم ودُمجت أحياناً كثيرة سنتان دراسيتان في سنة واحدة، وبات الترفيع في المدارس شبه آلي، كما خُفّض معدل النجاح في الامتحانات الرسمية تارةً، وحلّت الإفادات المدرسية محلّ الشهادة الرسمية تارةً أخرى، وأُعطيت شهادات مشكوك بصدقيّتها وبموضوعية الامتحانات التي أدّت إليها، ورقدت المناهج في سبات عميق دون أن يتجاسر أحد على ايقاظها أو التحرّش بها، وتضاعفت النفقات الاستثنائية وغير المجدية فتفاقم الهدر المالي من مخصّصات التربية والتعليم، وكثرت هجرة المعلّمين الأكفّاء إلى الخارج، وازداد توزّع الباقين على المناطق والمدارس اختلالاً واعتباطاً، وتفاقمت ظاهرة التسرّب من المدرسة بغية الانتماء إلى التنظيمات المسلّحة في فترات اشتداد المعارك العسكرية أو لأجل مغادرة البلاد في فترات الهدنة الهشّة، وبرزت إلى الوجود مشكلة إدمان الشبيبة على الكحول والمخدّرات، وطرأت تغييرات خطرة على نظام القيم بفعل انتشار الإثراء العاجل وغير المشروع مع ما يخلّفه ذلك من انعكاسات سلبية لاجمة لرغبة الناشئة في متابعة التحصيل الدراسي أو تعلّم مهنة في الحياة.

كل هذه الوقائع تسمح لنا بالقول إن مستوى التعليم في بلادنا قد تدنّى في غضون السنوات الست عشرة الأخيرة وأن هذا التدنّي شمل القطاعين الرسمي والخاص على السواء، لأنهما عاشا كلاهما المحنة الوطنية ذاتها.

وتعزيزاً لهذا الرأي، نستعين بالنتائج التي توصّل إليها أحد الأبحاث الميدانية[1] الذي أُجري سنة ١٩٨١، والتي ما تزال، في رأينا، ممكنة التبنّي من حيث دلالتها التربوية نظراً لقابليّة انسحابها على سنوات العقد المنصرم بكاملها. فقد بيّن هذا البحث الذي تناول عيّنة تمثيلية من ١٢٢ مدرسة ثانوية، رسمية وخاصة، وثلاثة آلاف تلميذ من تلامذة صف البكالوريا ـ القسم الثاني بفروعها الثلاثة أن متوسط معدل تقييم الأساتذة لتحصيل هؤلاء التلامذة في المدارس (أي العلامات المدرسية) كان ٥٨,٥ علامة على مئة مقابل ٣٥,٠٣ علامة في امتحانات البكالوريا الرسمية، مما يدلّ على نجاح ضعيف في المدرسة وعلى رسوب كبير في الامتحانات الرسمية.

(١) ثيودوري جورج، تأثير أسلوب المدير ورضى المعلمين على إنتاجية المدرسة الثانوية في لبنان، المركز التربوي للبحوث والانماء، بيروت، ١٩٨١.

وتجدر الاشارة إلى أن هذه النتائج لم تختلف اختلافاً معبّراً بين القطاعين الرسمي والخاص، حيث كان معدل العلامات المدرسية التي نالها التلامذة ٥٠,١٨ علامة على مئة في القطاع الرسمي مقابل ٦٦,٨٨ علامة في القطاع الخاص، بينما كان معدل علاماتهم في الامتحانات الرسمية ٣٠,٠٩ علامة على مئة في القطاع الرسمي مقابل ٣٩,١٧ علامة في القطاع الخاص.

وإذا كان مستوى الأداء التربوي في التعليم الرسمي لا يعرف تفاوتاً كبيراً أو معبّراً بين مختلف مؤسسات هذا القطاع، فإن هذا الأمر لا ينطبق على مؤسسات التعليم الخاص التي نرى انه بالإمكان تصنيفها، من حيث مردودها النوعي، في فئات ثلاث:

أ) فئة المدارس المجانية: وهي مؤسسات تمارَس في غالبيتها، بنظرنا، أبشعُ الممارسات اللاتربوية. فالأوضاع المزرية لمبانيها وتجهيزاتها، والمستوى المتدنّي لأدائها، والإذلال الاجتماعي لتلاميذها، والاستغلال الرخيص لمعلّميها، كلها عوامل تدفع إلى المطالبة بإلغائها، بعدما انتفت الظروف التاريخية والموضوعية لقيامها وضرورتها، وبعدما بات يشكّل بقاؤها، بصيغتها الراهنة، وصمة عار على جبين التربية في لبنان.

والحلّ الناجع لهذه الفئة من المدارس يقوم، في رأينا، على تنفيذ التعليم الإلزامي المجاني حتى المرحلة الابتدائية. وفي انتظار ذلك، ينبغي تحويل الأموال المرصودة للتعليم الخاص المجاني إلى التعليم الرسمي لاستغلال طاقته الاستيعابية وتحسين نوعية مردوده.

ب) فئة المدارس التي تتعاطى تجارة التعليم: إن هذه الفئة من المدارس، سواء كان يملكها أفراد أو جماعات أو جمعيات، هي أقرب إلى المؤسسات التجارية منها إلى المؤسسات التربوية. فالهمّ الأول للمشرفين عليها هو تحقيق أكبر قدر من الربح بأسرع وقت، وبأقل جهد ممكن. والكسب المادي هو المعيار الذي تُقاس به صوابيّة كل قرار أو إجراء، والذي في سبيله تنظَّم مختلف النشاطات.

يكفي أن نذكّر هنا بأن هذه المدارس غالباً ما تكون مُنشأة على شكل شركة بين ملّاك عقاري ومستثمر في التعليم، وأحياناً بين عدّة مستثمرين، يُعملون فكرهم في البحث عن أفضل الشروط لجني أكبر ربح من البناء المدرسي ووسائل النقل ولباس الرياضة والزيّ الرسمي والقرطاسية والتأمين الصحي وفروض العطلة الصيفية وتسويق بعض المنتجات وتنظيم بعض النشاطات اللاصفيّة، الخ. كل ذلك على حساب الاهتمام بالشأن التربوي والمستوى التعليمي وحقوق المعلّمين. وهكذا، تغدو المدرسة المندرجة في هذه الفئة أشبه بإدارة لعقد الصفقات والمناقصات حيث يتنافس التجار ـ وبعض المعلّمين أحياناً ـ على الفوز بإلتزام ما!

ج) فئة المدارس التي تتعاطى رسالة التعليم: لهذه المدارس يعود الفضل في تربية أجيال متعاقبة من اللبنانيين المتعلّمين الذين شكّلوا في العقود المنصرمة رأسمال لبنان الانساني والقسم الأكبر من الكوادر العليا والوسطى التي انتشرت في مختلف بلدان الشرق

الأوسط بعامة وفي بلدان الخليج النفطية بخاصة، كما كان لهذا الرأسمال دور أكيد وفعّال في تكوين سمعة لبنان الثقافية والتجارية والطبية والمصرفية والسياحية، قبل اندلاع الحرب الأخيرة، وفي ظروف لم يكن التعليم الرسمي قد استكمل فيها بناءه الذاتي على قواعد راسخة ومتينة. لن ندخل في ظروف إنشاء غالبية هذه المؤسسات المرتبطة، في أكثر الأحيان، بتطورات تاريخية إقليمية وبعمل جمعيات وإرساليات عربية وأجنبية، ذات غايات دينية واجتماعية، وحتى سياسية. حسبنا أن نؤكّد على دورها التربوي في الماضي البعيد والقريب وأن نشدّد على ضرورة إنجاز تلَبْنُنها، في أسرع ما يمكن.

٣ ـ المدرسة الخاصة والتكامل الاجتماعي

في أثناء الحرب، روَّجت بعض المدارس الخاصة لتعدّدية ثقافية مماثلة خطأً بتعدّدية لبنان الدينية، وكانت بذلك تتبنّى خطاباً سياسياً عمل على تسخير الدين لتحقيق المشروع السياسي القاضي بتقسيم لبنان إلى دويلات، من خلال الفرز الطائفي وخلق المعازل (الغيتوات)، على نحو يفضي إلى تفتّت المجتمع اللبناني الكلّي بطابعه المميَّز كمجتمع تعدّدي أحادي (société uniplurale). في المقابل، روّج بعضها الآخر لقومية عربية مماثلة خطأً بالإسلام، وكانت بذلك تتبنّى خطاباً سياسياً يدعو إلى تذويب الكيان اللبناني، بما هو قطر، في أمة عربية إسلامية تحديداً، على نحو يفضي الى زوال وجوده كرسالة إنسانية حضارية. لقد تُرجم هذان التوجّهان، جزئياً، باعتماد مناهج التعليم الغربية والبكالوريا الفرنسية، من جهة، وبالشروع في تعريب بعض مواد المناهج اللبنانية، من الجهة المقابلة.

وكما يقول بول خوري[٢]، «فإن أحد التضليلات الايديولوجية التي غذّاها البعض طوال سنوات الحرب اللبنانية هو طرح الثقافة المزدوجة، المسيحية والاسلامية، وهو طرح يرمي إلى الإقناع بفكرة ومشروع لبنان الواحد إسمياً والمقسَّم عملياً. فالسفسطة الأساسية واضحة للعيان، إذ يُبنى على اختلاف ديني اختلافٌ ثقافي بهدف بناء اختلاف اجتماعي. والحال أننا، بعدم رؤيتنا غير الاختلافات بين المسيحية والإسلام، يفوتنا جوهر المسيحية والإسلام معاً. فلا بدّ للعقل المتبصّر من أن يرى، إلى جانب الاختلافات، التقاربات التي هي أكثر دلالةً بكثير». وهذا مع الأسف، ما لم تفعله معظم المؤسسات التربوية الخاصة في لبنان، فشاركت، شعورياً أو لاشعورياً، طوعاً أو كرهاً، في لعبة التضليل الايديولوجي التي مارسها سياسيّون كانوا بدورهم مسيَّرين.

ونتيجة للضلال والتضليل المذكورَيْن آنفاً، أسهمت المدارس الخاصة، لا سيّما ذات الاستقطاب الجغرافي الضيّق واللون الطائفي الواحد، في تنشئة جيل يقدّم الولاء الفئوي على الولاء الكلّي، ويقزّم حجم الوطن على مقاس الطائفة أو المذهب أو حتى العشيرة المحصورة في حيّز اجتماعي ـ جغرافي ضيّق. وقد كان لهذه الظاهرة أثرها على صعيد نظام

(٢) بول خوري: من أجل علاج ثقافي للأزمة اللبنانية، الحركة الثقافية ـ انطلياس، ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٠.

القيم والمُثُل والانتماء والهوية، بحيث بلغ الأمر ببعض ناشئتنا (وشرائح شعبنا طبعاً) حدّ اللامبالاة أو التهكّم حتى، عند انفجار سيارة مفخّخة في منطقة يعتقدون أنهم «لا ينتمون إليها» بينما كانوا يستفظعون الجريمة البشعة نفسها عند وقوعها في منطقة يعتقدون أنها الحدود الطبيعية لهويتهم. والشيء نفسه ينسحب على وقائع الاعتداء الخارجي على لبنان أو انتهاك سيادة دولته أو ارتكاب المجازر الوحشية ضد سكان قرىً بكاملها أو الخطف والذبح على الهوية الطائفية، أو رفع العلم اللبناني وإنشاد النشيد الوطني، إلى ما هنالك من التجارب والمحن التي عاشها اللبنانيون إبّان الحرب الأخيرة.

ولأجل اقتلاع هذه الظواهر الاجتماعية السلبية، يتعيّن على المدرسة الخاصة أن تتخلّى عن المغالطات التي تبنّتها في الماضي، لكي تسهم في ترشيد الناشئة وتساهم مساهمة ايجابية في بناء وتعزيز التكامل الاجتماعي وصهر تنوّع مجتمعنا في وحدة متراصّة، ذات مناعة ضد محاولات الشرذمة والتفتيت الخارجية المنشأ.

٤ ـ مشكلة تمويل التعليم

بالنظر إلى أوضاع المالية العامة للدولة، في النصف الثاني من العقد المنصرم، فإن الاعتمادات المُرصَدة للتربية، في القطاع العام، كانت آخذة في التناقص، إذ بلغت نسبتها في ١٩٨٦ و١٩٨٧، على التوالي، ١٢,١٪ و١١,٧٪ من الموازنة العامة. وبعد ذلك التاريخ، لم تعد موازنة الدولة تخضع لموافقة مجلس الوزراء ومصادقة مجلس النواب، الذي كان يكتفي بإقرار بعض الفقرات المتعلّقة بالاعتمادات الملحّة لتجنّب الجمود الإداري الكلّي والقحط التمويني. وعليه، لا تتوفّر لنا معطيات رسمية ثابتة يمكن الركون إليها لمعرفة حجم الإنفاق التربوي الرسمي وتطوره خلال السنوات الأخيرة التي يتناولها بحثنا. مع ذلك، يمكن القول إن الاعتمادات المرصدة للتربية، في القطاع العام، كانت مخصّصة، بنسبة ساحقة، لتأمين النفقات الجارية (رواتب وأجور، لوازم إدارية، صيانة...)، أي أنها كانت اعتمادات تشغيلية لا اعتمادات ترسملية، ذات طابع تجهيزي وتطويري.

أما إنفاق الأهلين على تربية أولادهم، فكان يعادل حسب التقديرات التي أُجريت لسنة ١٩٨٧[٣]، ٤,٤٧ مرّات موازنة وزارة التربية الوطنية. كما بلغت ميزانية المدارس الكاثوليكية وحدها، للسنة الدراسية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، ما يعادل ٣٥ مليون دولار أميركي، ثم ارتفعت إلى ٦٠ مليون دولار في ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠[٤].

قبل الحرب، لم تكن مسألة تمويل التعليم الخاص مطروحة بالحدّة التي انطرحت بها في غضون السنوات الأخيرة، لا سيّما بعد التدهور السريع والفظيع في قيمة العملة

---

(٣) Ecochiffres 1989, Chapitre de l'enseignement, p. 93 par Elie Khoury

(٤) واقع المدرسة الكاثوليكية اليوم في لبنان ـ لقاء مجلس كنائس الشرق الأوسط، أيانابا ٢ ـ ٨ تموز ١٩٩٠ ـ تقرير الأخ إيلدفونس ماري سركيس.

الوطنية وتناوب جولات القتال المتقطّعة والهدنات الهشّة مما ألحق بالمؤسسات التعليمية، شأنها شأن سائر المواطنين والقطاعات، خسائر مادية ومالية لا يُستهان بها. وكان من الطبيعي أن يؤثّر ذلك على مستوى الأقساط المدرسية، بحيث ارتفع معدل القسط السنوي المدرسي الصافي (باستثناء المصاريف الملحقة) من ٨ آلاف ل.ل. سنة ١٩٨٦ إلى ٢١٠ آلاف ل.ل. سنة ١٩٩٠، متضاعفاً ٢٦ مرة في فترة لا تتجاوز ٤ سنوات! ثم إلى ٤٠٠ ألف ل.ل. سنة ١٩٩١، منضاعفاً ٥٠ مرة في خمس سنوات!

ولئن كانت زيادة الأقساط المدرسية لم تكن حلاًّ سليماً، من النواحي المبدئية والمنطقية والانسانية، لمشكلة تمويل التعليم الخاص، إلاّ أنها حصلت بالحجم المذهل الذي أشرنا إليه، رغم ما عاناه الشعب برمّته من ويلات الحرب التدميرية والإفقارية والتهجيرية، فكانت زيادة الأقساط هذه أشبه بحلقة جهنّمية أو بدوّامة يدور فيها أب عاجز وأستاذ محتاج ومدرسة متضرّرة.

إننا لا نودّ أن نقلّل من جسامة الأعباء المالية التي ترتّبت على المدارس الخاصة من جرّاء الحرب، لكننا لا ننساق في الوقت نفسه وراء محاولات تضخيمها التي تخفي أحياناً كثيرة نزعة إلى المماثلة بين «الربح الفائت» والخسارة. ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن المدارس الخاصة، بفضل المساعدات الخارجية وزيادة الأقساط، قد تجاوزت أو تكاد، في ظل غياب الدولة ورقابتها، الصعوبات المالية التي واجهتها، وما استمرارها غير دليل على ذلك وعلى حسن إدارتها المالية. لذلك، لا نرى مبرّراً لأن تبقى مشكلة الأقساط المدرسية على حدّتها في السنوات القليلة القادمة، مع الاستقرار التدريجي لسعر صرف الليرة اللبنانية وتوفّر مزيد من المساعدات الخارجية للمؤسسات التعليمية المتضرّرة، لكننا لا نزعم في الوقت ذاته أن المشكلة سائرة إلى الزوال كلياً.

أما الآن، وبعد استعراض واقع التعليم العام في لبنان وأبرز مشكلاته المرتبطة بتفرّعه الثنائي إلى رسمي وخاص، فإننا ننتقل إلى التساؤل عن كيفية معالجة هذا الواقع؟

٥ ـ المدرسة الرسمية والحل الوطني العام

قبل الإجابة عن هذا السؤال، يهمّنا التوضيح بأن المشكلات التي يعانيها التعليم العام في لبنان هي ذات بُعدين: سياسي ـ مبدئي وإجرائي ـ تقني. ونحن قد نضطرّ، في طرح تصوّرنا لمعالجة هذه المشكلات، لأن نفصل نظرياً بين هذين البعدين، اللذين نعتبرهما بلا ريب مترابطين ومتكاملين عضوياً.

ففي ما يخصّ البعد السياسي ـ المبدئي، الذي يتّصل به حلّ مشكلتَيْ الثقافة والتنشئة الوطنيتين، كان ثمة إجماع لا نخال أنه تبدّل، ومفاده أن تحديد سياسة تربوية جديدة للبنان ووضع خطة إجرائية ممنهَجة لتنفيذ هذه السياسة يتطلّبان أولاً الاتفاق على تحديد هوية لبنان ودوره الإقليمي ورسالته العالمية، ويستلزمان بالتالي درجة مقبولة

ومعقولة من التوافق العام على نهج وطني، إذا جاز القول، ذي أبعاد فلسفية واجتماعية واقتصادية واضحة ومحدّدة.

لقد كان غياب مثل هذا النهج، المجسِّد للمصالحة الوطنية الحقّة، هو الذي يعلّل أساسياً عدم القيام بأي تجديد تربوي جوهري منذ الاستقلال حتى اليوم. وعليه، فإن معالجة هذه الفئة من المشكلات بحلول ناجعة رهن بمسار تنفيذ «وثيقة الوفاق الوطني»، بقدر ما هي (أي المعالجة) المحكّ الحقيقي لفعلية هذا الوفاق وفعاليّته، لجهة بناء السلام الأهلي الدائم وعدم انحصاره في إيقاف الحرب. بناء عليه، فحصول التجديد الايجابي في التربية، وعلى الأخص بشأن مضمون تعليم التاريخ والتنشئة الوطنية والمدنية، يعني، ضمن المنطق عينه، أن وفاقاً وطنياً فعلياً قد حصل، وإلّا تكون المسألة الوطنية الأساسية، مع الأسف، غير محسومة بعد.

أما في ما يخصّ البعد الاجرائي ـ العملي، فنحن نرى أن مشكلتَيْ تمويل التعليم ورفع مستواه النوعي جزء لا يتجزّأ من مسألة ديمقراطية التعليم. وديمقراطية التعليم تتمحور مبدئياً حول اعتبار التعليم شأناً من شؤون الدولة القادرة والعادلة، وحقاً لكل طفل وولد في سنّ الدراسة. أما ترجمتها العملية فهي في فرض إلزامية التعليم ومجانيّته حتى نهاية المرحلة المتوسطة وفي إتاحة فرص متكافئة لمتابعة التحصيل العلمي، بعد هذه المرحلة. انطلاقاً من هذه الرؤية الشاملة، نجد أن العلاج الأشمل والأكمل والأسلم يكمن في تعزيز التعليم الرسمي وتجويد أدائه النوعي وزيادة طاقته الاستيعابية.

باختصار، إن تحسين القدرة التنافسية للتعليم الرسمي يخدم قضية التربية في لبنان، ولا يتعارض تالياً مع وجود ووظيفة المدرسة الخاصة ذات الرسالة التربوية والتعليمية. فالتعليم الرسمي القادر على المنافسة ـ وقد سبق له أن أثبت إمكانية ذلك ـ يحلّ مشكلة المدارس الخاصة المجانية والمدارس الخاصة التي تتعاطى تجارة التعليم، ويحلّ مشكلة الأقساط المدرسية، ويضمن نقلة نوعية في بناء وتعزيز التكامل والانسجام الاجتماعيين. كل ذلك في إطار الحفاظ على الحريات العامة والفردية، وفي مقدّمها حرية التعليم، وفي إطار منافسة شريفة ومشروعة من أجل الأفضل والأحسن، وهي منافسة من شأنها أن تحثّ على المزيد من تطوير العملية التعليمية وتحديثها لمواكبة العصر، وعلى رفع مستوى لبنان التربوي والثقافي.

ولئن كان هذا التصوّر يعني الدولة، في الدرجة الأولى، فإنه لا يتجاهل قطعاً دور الفعاليات التربوية في العمل لتحقيقه، الأمر الذي يفترض تنظيماً نقابياً ديمقراطياً واعياً على مستوى الأساتذة في القطاعين الرسمي والخاص، كما يفترض تضامناً وتنسيقاً في التوجّه والتحرّك مع سائر القطاعات الاجتماعية ذات المصلحة في بناء مجتمع ديمقراطي علماني، ووطن سيّد، حرّ ومستقل، تُصان فيه حقوق الانسان الأساسية وتتأمّن فيه العدالة الاجتماعية.

أخيراً، إذ نبدي حرصنا على ألّا يموت جوعاً وفقراً وجهلاً مَن لم يمت في هذه الحرب قتلاً وتهجيراً، نؤكّد أن الجمهورية الثانية التي ننشدها جميعاً لا تقوم بمجـرّد الإعلان عن قيامها، ولا تنشأ بتعديل في النصوص الدستورية وحسب. فالجمهورية الثـانية لا يمكن أن تكون إلّا ممارسة ثانية، أي باختصار إنساناً ثانياً، والانسان الثـاني لا يمكن أن يكون إلّا محصلة تربية ثانية، تربية مختلفة. بهذا فقط نتجنّب حرباً لبنانية ثانية.

Frigidaire
Réfrigérateurs et Climatiseurs

PHARAON HOME APPLIANCES S.A.L.

Rue Gouraud - Centre St. Antoine
Tél: 444580 - 339070
Tlx: 44374 PIPHAR LE

Service Après Vente
Tél: 890122 - 898820

Kaslik:
Imm. Damaa

Zahlé:
Hosh El Oumara
Tél: (08) 820671

Magic Chef
Cuisinières américaines, électriques et à gaz

PHARAON HOME APPLIANCES S.A.L.

Rue Gouraud - Centre St. Antoine
Tél: 444580 - 339070
Tlx: 44374 PIPHAR LE

Service Après Vente
Tél: 890122 - 898820

Kaslik:
Imm. Damaa

Zahlé:
Hosh El Oumara
Tél: (08) 820671

Professionnellement vôtre
Personnellement vôtre

BANQUE TOHME SAL

La tradition bancaire personnalisée.

SIEGE SOCIAL
Avenue Fouad Chehab
Tél 217337
Télex TOMBAN 40996 44282 44627 LE
TOMBEX 41182 LE

AGENCE ANTELIAS
Rue du Patriarcat Arménien
Tél 412990/1 417240/1
Télex TOMBAN 44077 LE

Avec les compliments

de la

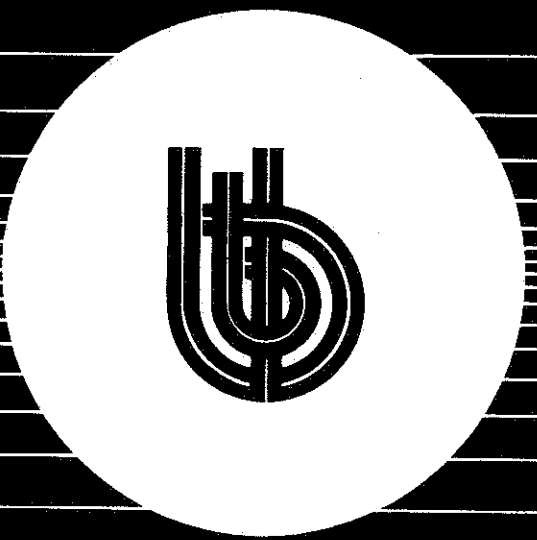

Banque

Libano-Brésilienne

s.a.l.

Membre de l'Association des Banques du Liban
Liste des Banques No 51

الثروة الحرجية في لبنان
واقعها، أسباب اندثارها، وطرق معالجتها

ريكاردوس م. الهبر(*)

من وقت إلى وقت، تقوم بعض المؤسَّسات العالميَّة أو بعض الغيارى المحليين، ونادراً بعض المسؤولين؛ بإجراء دراسات لتنفيذ مشاريع إعادة تحريج كاملة لبعض الأماكن التي تتعرَّض لاقتطاع الأشجار الحرجية لصناعة الفحم الخشبي، أو تُستباح أرضها من قبل رعاة الماعز وغيره، مما يتسبَّب في مشاكل القبوط والإنجرافات والفيضانات التي أحدثت خسائر كبيرة، قبل أربع سنوات، في منطقتي فتوح كسروان وجبيل.

ويغيب عن بال هؤلاء انَّ الوقت والمال سيُهدران حتماً في زراعة شجيرات سوف تلقى مصير سابقاتها، أي القطع أو الرعي، طالما أن ليس للبنان ولشعبه قانوناً فعَّالاً يصون الثروة الحرجيَّة، وسلطة عالمة قادرة على تطبيقه وعلى وقف التعدِّي اللامسؤول على ثروات الطبيعة.

وحتى ذلك الوقت، من المهم أن نعرف الواقع الحرجي في لبنان والأسباب الكامنة وراء أفول لبنان الأخضر.

أسباب اندثار الثروة الحرجية في لبنان

الثروة الحرجية في لبنان آخذة بالانحسار، ولذلك أسباب عديدة ومتشعبة أهمها:

١ ـ عدم تطبيق قانون الغابات الصادر في ٧ كانون الثاني، سنة ١٩٤٩، مع ما

(*) أستاذ محاضر في كلية العلوم الطبية في الجامعة الأميركية في بيروت. عضو في مركز علوم البحار ـ المجلس الوطني للبحوث العلمية.

يتبعه من ملحقات ومراسيم، وعدم تطوير هذا القانون وتحديثه ليتلاءم مع المعطيات العلمية والعملية العصرية. ومع تزايد عدد السكان وما أسفر عنه من التدني الخطير في نسبة المساحات الخضراء والارتفاع الكبير في نسبة الملوِّثات في الجو.

٢ ـ استباحة كل ما هو أخضر للماعز. فهو يقضم رؤوس الشجيرات فيمنعها من النمو المطّرد، ويفتك بالشتول الطبيعية أو تلك التي يحاول الانسان زراعتها. كما يهدّد الماعز الكثير من أزهار لبنان البرية النادرة بالانقراض، إذ يمنعها من البلوغ وذر بزورها، ويضعف الأشجار التي يقرض قشور جذوعها ويعرضها للأمراض واليباس. لذلك يشكّل الماعز غير المقيَّد خطراً على التوازن الطبيعي ومانعاً مهماً لعملية إعادة تحريج لبنان، طبيعياً، أو زرعاً بواسطة الانسان.

٣ ـ والأغنام، تشكّل ضرراً أقل من ضرر الماعز، لكنها تحدّ من كثافة الغطاء العشبي. لأنها تمتاز بشفاهها العليا المشقوقة التي تستعمل لقلع النباتات من جذورها فتقضي بذلك عليها نهائياً وترفع التراب من مكانه معرِّضة إياه للانجراف مع الرياح أو مع المطر.

عادة قطع الأشجار

٤ ـ القطع الكثيف الذي يقضي على مساحات شاسعة من الأشجار الصمغية، كالصنوبريات التي تُستعمل في صنع صناديق الفاكهة والخضار.

٥ ـ القطع الكثيف لشتى أنواع الأشجار بغية حرق أخشابها في أفران الحطب وللوقد في مدافىء (Cheminées) تزيينيّة لا يملك أصحابها شجرة واحدة يشحّلونها.

٦ ـ القطع المتواتر والمتلاحق لأحراج السنديان والعفص والمّلول من أجل صناعة الفحم. مما لا يتيح لتلك الأحراج الوقت الكافي لاستعادة قواها وتعويض أجزائها المقطوعة، كما انه يفقر الأرض من موادها الغذائية، مما يسبّب ضعف نمو الأشجار وتلاشيها مع الوقت.

٧ ـ قطع أو بتر مئات الألوف من شجيرات الصنوبر والشربين واللزاب والقطران الحسنة القوام والصحيحة البنية من أجل التزيين كل سنة، بمناسبة عيد الميلاد.

حرائق الجهل والإهمال

٨ ـ الحرائق التي تلتهم مساحات شاسعة من الخضرة كل سنة، وهي بوجه خاص على نوعية:

أ ـ الحرائق المتعمَّدة التي تُرتكب إما بسبب عاهة نفسية لدى مفتعليها، أو بقصد التحايل على القوانين التي تمنع قطع الأشجار في الأراضي الخاصة إلاّ بعد إذن مسبق من المراجع المولجة بحماية الأشجار.

ب ـ الحرائق الناتجة عن الجهل والإهمال وهي:

ـ رمي النفايات العضوية والزجاجية من أماكن التنزه المشجَّرة. وتتسبَّب هذه بإشعال النار تلقائياً في الأيام الحارة والجافة.

ـ الوقد للشواء بين الأشجار في المنتزهات وعدم التأكد من إطفاء النار كلياً قبل الرحيل، هذا الاهمال يتسبّب بانتقال النار بواسطة الريح إلى اليباس وبإشعال حريق في الأشجار.

ـ رمي النفايات في الغابات وعلى مداخلها، أو بجانب الطرقات التي تقطعها ومن ثمّ إشعالها مما يتسبّب بامتداد النار إلى اليباس ثم إلى الأشجار.

ـ إشعال النفايات تحت الأشجار الموجودة على جوانب الطرق بين المنازل مما يحدث يباساً أو تشويهاً في القليل الموجود منها ويفقر الشارع من الخَضَار.

ـ رمي أعقاب السجائر من نوافذ السيارات.

الأسهم النارية والمفرقعات الطائرة.

ـ خطوط الكهرباء، التوتر المتوسط والعالي، التي تنقطع بسبب التأخر في صيانتها.

ـ القذائف.

الممارسات المضرَّة

٩ ـ تشويه الأشجار بحفر الرموز والأسماء على جذوعها وتجويف أجزاء من قشورها مما يتسبَّب في إصابة الشجرة المجروحة بالأمراض الفطرية، وبمنع وصول الغذاء من الأوراق إلى الجذور. وهذا يؤدي إلى يباس الشجرة مع الوقت.

١٠ ـ تثبيت الاعلانات والنشرات الدعائية على جذوع الأشجار، مما يضعفها ويعرضها للأمراض مع الوقت، ويشوّه المنظر العام تشويهاً كبيراً.

١١ ـ إلقاء الأتربة والحجارة المنقولة من الحفريات فوق الأشجار مما يسبّب تشويهاً كبيراً وعاملاً مهماً لانجراف التربة.

١٢ ـ شقّ الطرقات بأساليب غير فنية أو علمية سعياً وراء التوفير دون أن يؤخذ بالاعتبار الحفاظ على جمال المنظر العام. والحفريات المدحرجة على المنحدرات تقتلع في طريقها جميع الأشجار والنباتات وتتسبّب بانجراف كل من التراب المُلقى وتراب المنحدر الذي عُرّي من نباتاته، فتظهر الصخور الجرداء غير القابلة للتحريج.

١٣ ـ حفر الجبال لتكسير الصخور: بالإضافة إلى كونه يعرّي الأرض من غطائها الحرجي ويعرّض التربة للانجراف، فهو يشكّل عاملاً مهماً في مقاومة الغابات المجاورة للأمراض وفي إبطاء نموها بسبب الغبار الذي يغطّيَ أوراقها ويمنع تنفّسها ووصول الضوء

إلى أجزائها المنتجة. كما ان هذا العمل غير المقيّد يشكل تشويهاً فاضحاً لجمال معالمنا الطبيعية وقضاء تاماً على بعض مغاور جبالنا ذات الأهمية التاريخية.

صيد الطيور

١٤ ـ اصطياد العصافير الساكنة والطيور المهاجرة التي، بالإضافة إلى كونها ثروة طبيعية ومصدر جمال لطبيعة لبنان، تلعب، بيئياً، دوراً شديد الفعالية في القضاء على الحشرات المضرّة بالأشجار والمزروعات. فهناك مثلاً عدد كبير من الطيور التي تقتات من دودة الصندل التي تفتك بعشرات الألوف من أشجار الصنوبر كل سنة. كما ان للعصافير أهمية كبرى تخفى على الكثيرين، لجهة تأدية دور مهم جداً في عملية إعادة التحريج الطبيعية، فهي تبذر الحبوب والبذور الكاملة والمعدّة للنمو في برازها في أماكن يصعب على تلك البذور الوصول إليها بواسطة عوامل أخرى. والمشكلة تتفاقم لكون معظم الصيادين لا يحترمون أي قانون من القوانين المتعلقة بالصيد. فهم لا يتقيّدون أبداً بالأوقات التي يُسمح خلالها بالصيد والأوقات التي يُمنع فيها، خصوصاً في المواسم التي يفقس الطير فيها أو في الجبال التي تغطّيها الثلوج، كما يقتل صيادو بلادنا الطيور التي يحميها القانون، إما لمنافعها الكثيرة أو لندرتها. وتشكّل كثافة الصيد التي تحدث في عطلة آخر كل أسبوع خطراً كبيراً على الطيور ـ الثروة إذ تصبح جميع العصافير والطيور أهدافاً للصيادين بدون تمييز. ان معظم هؤلاء الصيادين يستعملون أسلحة الصيد من عيارات كبيرة أو أسلحة متعددة الطلقات التي يحظر استعمالها في البلدان التي تصنعها، بالاضافة أحياناً إلى استعمال أسلحة صيد الانسان.

أما أسلحة الصيد ذات العيارات المتوسطة، والتي تُستعمل بمعظمها في المناطق الساحلية أو في المرتفعات القريبة خصوصاً من جنائن الأشجار المثمرة وفي الحقول المزروعة أو بين المنازل، فتشكّل خطراً كبيراً على عدد وافر من العصافير النافعة جداً في هذه الأماكن، ومنها الدعوقة، والبوبانة، والحميراء، والصرد الرمادي، وأبو الحن، وكثير غيرها. بالاضافة إلى كون هذا الأمر يقلق راحة المواطنين ويعرّضهم مع أرزاقهم للخطر. وفي حين ان لياقة الصيد وفنّه والقوانين تحتّم الامتناع عن صيد الطيور الصائحة والمغرِّدة، إلّا أن هذا الأمر غير مراعى في لبنان، خصوصاً لجهة اصطياد هذه الطيور بواسطة قضبان الدبق التي تشكّل عاملاً أساسياً في انقراض هذا الجزء من الثروة الطبيعية في لبنان.

تقصير السلطات المسؤولة

١٥ ـ عدم إعادة تحريج لبنان تحريجاً فنياً وعلمياً، باللجوء إلى الوسائل الحديثة المناسبة في الوقت المناسب، واستقطاب الخبرات اللبنانية الكثيرة، والاستفادة من المساعدات المادية والعملية التي تقدّمها المؤسسات الدولية، وعدم صيانة محاولات التحريج العديدة السابقة، والتي نُفّذت على نطاق ضيق، وعدم حماية النصوب المزروعة من اليباس ومن الأمراض والماعز وغيرها، مما تسبّب بهدر الأموال الطائلة وضياع الطاقات

البشريـة وانقضاء عـامل الـوقت الذي بمـروره تتضاعف الصعـوبـات العمليـة، وتتفـاقم المتطلبات المالية وتصبح إعادة تحريج لبنان أمراً صعباً وباهظاً إن لم يكن مستحيلاً.

التجربة الحيّة التي عشناها في بلادنا خير دليل على ما نقوله. ففي العاشر من كانون الأول ١٩٥٦، طلبت الدولة اللبنانية من منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو إرسال خبير في علوم الطبيعة النباتية (الايكولوجيا) لإجراء بعض الدراسات المتعلقة بالـوضع الحـرجي والنباتي في لبنان. اختارت الفاو أحـد أهم الخبراء لـديها، وهـو العالم السيـد هنري بـابو (Henri Pabot) الذي أمضى في لبنان حوالي السنتين (١٩٥٧ ـ ١٩٥٩) أتمَّ خلالهما معظم الـدراسات الحقليـة التي كُلِّف بها ومن ثمَّ وضـع تقريـراً مسهباً وقيّمـاً تناول فيـه وضع الثروات الحرجية والنباتية في لبنان محذّراً من الحالة التعسة التي كانت فيها ومن الأخطار الجمّة على مناخ وطبيعة بلدنا الناجمة عن عـدم إزالة الأسبـاب التي حتَّمت ذلك الـوضع. كما تناول بابو في تقريره بعض الوسائل الاضطرارية التي كان من شـأنها المسـاعدة عـلى تخفيف آثار التعدّي على الثروة الحرجية ونهب الثروة النباتية في لبنان.

عندما تناول بابو «وضع النباتات الطبيعية في لبنان»، قال: «بالـرغم من غناه النسبي بالنباتات البلدية (أكثر من ٢٥٠٠ نوع من النباتات القنوية[١] (Plantes vasculaires)، ومع انه ينعم بعطية مناخية أفضل من سائر بلدان الشرق، فقـد أصبح لبنـان بعيداً كـل البعد عن ثروته الحرجية ووفرة مراعيه التي كان يتمتّع بها منذ القدم. وكما حصل في كل البلدان ذات الحضارات القديمة، فقد أسيء استغلال الثروة النباتية في لبنان منذ ثلاثة آلاف سنـة على الأقل[٢] (خصوصاً منذ رحيل المحتل الروماني الذي نظَّم بشكل صارم عمليـة استغلال الغابات). وهي الآن (سنة ١٩٥٩) في حالة سيّئة جداً من التقهقر. أما أسباب هذا الوضع السيء فمعروفة جداً». ثم تابع بابو يقول: «بالاضافة إلى قطع الأحراج ـ المراعي (وبخاصة من الماعز)، وانجراف التربة، فقد ساهم السكان بنسب مختلفـة حسب المناطق في اختفـاء الأشجار ومن ثم سائر النباتات، ومن بعدها الأتربة. على سبيل المثال، ان غابات السنديان في كسروان التي تحوّلت إلى أكوام من الصخور الكلسية العارية هي مثل صارخ ومـأساوي

(١) بحكم موقع لبنان الجغرافي وخصائص أرضه الطوبوغرافية ونظـامه المنـاخي، يتمتّع بـأكثر من أربـع وعشرين منطقة جغرافية ـ مناخية ـ نباتية عامة (zones phylogéographiques) وبأعداد كبيرة جداً من البقع المناخية المميَّزة (Micro-climats) التي جعلت من أرضه حديقة طبيعية خاصـة به وحـده، حيث تنمو أعـداد كثيرة من أنواع النباتات التي لا توجد في أي مكان آخر من العالم، والتي تشكّـل للبنان ثـروة علمية وثقـافية وسيـاحية مهمة يجب المحافظة على ما تبقّى منها لأنها من أثمن ما وهب الله هذه الأرض الطيبة.

(٢) إن أول قانون للمحافظة عـلى الغابـات في العالم طُبِّق في لبنـان في القرن الثـاني الميلادي، في عهـد الامبراطـور الروماني «هدريان». هذا الأمر تثبته النقوش الصخرية الموجودة في مختلف أنحـاء جبل لبنـان، وخصوصـاً في منطقة يحشوش بوادي نهر ابراهيم. بعض هذه النقوش محفوظة في مدرسة السريان الكاثوليك في بيروت، وهذه تمنع السكان من قطع أربعة أنواع من الأشجار الحرجية هي: الشوح، الأرز والصنوبـر واللزاب، وتحصر حق استثمار هذه الأشجار بالدولة فقط لأغراض دفاعية.

بشكل خاص على عملية التصحر[٣] التي يسبّبها الانسان وماعزه في الجبال التي تهطل عليها الأمطار بكثافة. وفي جنوب لبنان، استوطن سكان قادمون من الشرق. فبعد أن قضوا بصورة شبه تامة على الغابات، أقاموا مكانها زراعاتهم التقليدية من القمح والشعير التي امتدت حتى التجاويف الصخرية، وذلك دون أن يعيدوا الاعتبار للزراعات المتوسطة (الزيتون، الكرمة، التوت). وفي الشمال، قام سكان آخرون آتون من حمص بتطبيق الأسلوب نفسه في منطقة عكار. أما في البقاع، حيث المناخ قاريّ وأكثر جفافاً، فقد ضاعف الغزو الموسمي الذي يقوم به البدو الرحل الآتون من سوريا عملية تدمير الغابات والغطاء النباتي التي كان يقوم بها السكان المحليون. وفي النهاية، لم يبق في لبنان إلّا ما قلَّ من الأحراج الحقيقية في المناطق الوسطى (جبل لبنان)، وذلك بفضل ذكاء وسطوة بعض البارزين المحليين. لم يكن بالامكان حتى يومنا هذا (١٩٥٩) فعل أي شيء من شأنه السماح بإعادة غابات السنديان الهائلة التي كانت تمتدّ من الشاطىء حتى مواطن الأرز والعرعر والضفران».

إن تلك الأمثولة القيّمة وذلك الانذار الخطير اللذين قدمهما لنا مجاناً السيد هنري بابو، قبل ثلاثين سنة، مرّا على «دولتنا» وعلى «شعبنا» مرور الكرام لأننا جميعاً أردنا هذه الأرض كالبقرة الحلوب التي يجب أن تعطي الحليب دون إعطائها أي علف. وإلّا، كيف ولماذا وبأي برودة أعصاب وسوء ائتمان ووقاحة نستمرّ في غيّنا الأرعن بدون التريث، ولو للتأمّل لحظة واحدة في ثروات طبيعية أصبحت مواداً لكتب التاريخ المزوَّرة؟ وغابات أمست أمجاداً غابرة في ملحمة غلغامش وأسطورة أدونيس؟ وجمال لم يبق منه إلّا بعض الشعر المُغنَّى والمسرحيات الفولكلورية؟! أمثولة بابو مرّت علينا وكأننا لم نكن، تماماً كما مرّ علينا تقرير السيد مايتلاند، مستشار الغابات في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط، قبل ذلك باثنتي عشرة سنة. فبعد الزيارة التي قام بها السيد مايتلاند إلى لبنان، سنة ١٩٤٧، وضع تقريراً خطيراً رفعه إلى مجلس النواب في حينه، وهذا بعض ما ورد فيه:

«... إن الحرق وقطع الأشجار واستعمال الأرض مراعي للماعز وغيرها من الحيوانات وأساليب الزراعة العقيمة عوامل تضافرت لتقرض الغابات وتفتّت التربة. فالماعز البري ليس مضراً بالغابات، أما الأليف منه الذي يقوده الانسان إلى المراعي ويعتني به ويحميه من أعدائه، فقد تكاثر بنسبة تفوق الحدود الطبيعية حتى أصبح بحق آفة الغابات وكارثة وطنية... ويمكن أن يوصف تاريخ الغابات في لبنان بأنه إتلاف مطّرد للأشجار من زمن الفينيقيين إلى العصر الحاضر، واستمرّ هذا الإتلاف في عهد الحكومة العثمانية مدة ٦٠٠ سنة متواصلة، لعدم وجود قوانين فعّالة لحفظها، وإذا وُجد بعض هذه القوانين، فإنه لم يكن ينفَّذ كما يجب، كان بإمكان كل واحد أن يستحصل بسهولة على رخصة بقطع

(٣) التصحر يحدث بسبب التغيّرات المناخية التي تتبع إزالة الغابات المستقرّة. فقطع الأشجار يُحدث خللاً قاسياً يصيب باقي النباتات والحيوانات التي تعيش في توازن معها، فتنقرض كلياً مفسحة المجال لأنواع جديدة تستطيع تحمّل الجفاف والقحل وندرة التربة بفضل انجرافها مع الهواء والمطر.

الأشجار كما انه لم تكن هناك قوانين تحمي بعض المناطق من الماعز. وفي عهد الادارة الفرنسية أُنشئت مصلحة الغابات، لكنها لم تقم بعمل يُذكر، ولم تحدّد المساحات التي يجب أن تُحمى من الماشية. لقد قدَّم السيد فورنييه (Mr. Fournier)، مستشار الغابات الفرنسي، تقريراً كاملاً، إنما لم يُعمل به لأسباب إدارية ربما، وفي سنة ١٩٣٥، وُضع قانون الغابات على مثال القانون الفرنسي والسويسري، لكن الاضطرابات السياسية المتواصلة حالت دون تطبيقه.

... إن طريقة امتلاك الأراضي في القسم الأكبر من لبنان غير مساعدة للحفاظ على الثروة الطبيعية، إذ أدّت إلى استنفاد قوى التربة. فلبنان بأكثره بلد الملّاكين الكبار والفلّاحين، والقسم الأكبر من الطبقة الوسطى يقطن المدن. لذلك، يجب أن تطبَّق سياسة التحريج ليس فقط من قبل الحكومة مباشرة بل أيضاً بمساعدة الملّاكين والهيئات المشاعية. وقد أُنشىء نظام لمسح الأراضي وتسجيلها بطريقة تساعد على تقدّم الزراعة.

وعندما تنجز دائرة المساحة عملها، يجب أن تفرز مناطق معيَّنة محدودة للمراعي. ففي شمال لبنان، وجنوبه وفي البقاع، نجد أن طريقة امتلاك الأراضي هي بمعظمها أميرية. أما في جبل لبنان وبيروت، فهي بقسمها الأكبر أملاك خاصة أو مشاعات. وبالنظر إلى الاضطرابات السياسية في السنوات الأخيرة، ولعدم إدراك الشعب أهمية الغابات، فإن إفراز بعض المناطق للتحريج في الأملاك الأميرية هو أمر صعب جداً...

أهمية التحريج

يجب أن يدرك الشعب أهمية التحريج من الوجهة الاقتصادية وأن يشعر بأن المسألة لا تحتمل التأجيل والتسويف. كما يتعيّن على الحكومة أن تضمن معاضدة الملّاكين الصغار في حفظ التربة من الانجراف وتأمين حاجيات المدن من الخشب والوقود، وتجميل المناطق المعرَّاة، خصوصاً في منطقة جبل لبنان. وهذه من أهم المسائل التي ينبغي أن تدرسها مصلحة الغابات علاوة على إيلاء مشاعات القرى عناية خاصة.

أما من حيث أساليب الزراعة فيتعذّر على المزارع الاحتفاظ بالتربة ما دامت هذه معرَّضة للانجراف بالأمطار الهاطلة. فالمنحدرات التي تفوق نسبة انحدارها ٤٠٪ يجب أن تحرَّج، والتي تتراوح هذه النسبة فيها بين ٢٥ و٤٠٪ يجب إما أن تحرَّج أو أن تُستعمل مراعي تحت المراقبة الشديدة، والتي تعرف انحداراً بين ٨ و٢٥٪ يجب أن تدك مراق مدرَّجة، والتي يتراوح انحدارها النسبي بين ٣ و٨٪ يجب أن تُحرث حراثة أفقية. هذه القواعد الأساسية يجب أن تُراعى إذا أردنا أن نحصل على أكبر فائدة من الأرض. وما المساحات الواسعة المدرَّجة المُهملة والمتهدّمة سوى دليل ساطع على سوء الأساليب المتَّبعة في هذا البلد...

هناك فرق كبير بين حياة الفلّاحين وحياة ساكني المدن. فالفلاحون ما زالوا في معظم الأماكن يستخدمون الآلات الزراعية القديمة. وفي الوقت نفسه، زاد الطلب على الأخشاب

والوقود، وبالأخص في المناطق التي تكثر فيها الفاكهة، لأن شحن الفاكهة يتطلّب عدداً كبيراً من الصناديق الخشبية التي تُصنع في البلاد. كما ان استعمال أقراص الزبل الجافة في بعض القرى للوقود هو دليل قاطع على الحاجة الماسة إلى الوقود، إنما هو أيضاً بمثابة إنذار لتنبيه المسؤولين إلى النقص المتزايد في هذه المادة الحيوية. فالقسم الأكبر من الصناعات في البلاد يعتمد على أشجار الفاكهة والزيتون والتوت، ويوجد في البلاد نحو ٣ ملايين شجرة زيتون، ومعظم الأهالي يدركون أهمية هذه الشجرة وفوائدها، حتى ان هناك جمعية لأصدقاء الشجرة، دون أن ننسى بأن الأرزة هي رمز العلم اللبناني. هذه كلها علامات طيبة، لكن يجب أن ندرك بأن علم تربية الأشجار شيء وعلم التحريج شيء آخر.

... لا مبرر لوجود مساحات جرداء في لبنان، فحيث لا أحراج لا زراعة ولا مراعي. والسبب في ذلك يعود إلى الأساليب العقيمة التي نتبعها في استثمار الأرض، فالقطع المتواصل للأشجار في مدة تزيد على ١٣ قرناً قد جرّد التلال من غاباتها، وراحت هذه تتقلّص شيئاً فشيئاً، وتحلّ محلّها أنواع أخرى من النباتات المنحطة القزمة؛ ثم انقرضت هذه أيضاً بدورها وحلّ محلها بعض الأعشاب التي سطا عليها الحيوان وقرضها وترك التلال جرداء تماماً. أما غابة الأرز الشهيرة الموجودة الآن في منطقة بشري فإن ما حفظها إلى الوقت الحاضر هو كونها مقدّسة بنظر السكان».

خمسة بنود علاجية أساسية

وينهي السيد مايتلاند تقريره المهم بخلاصة ضمّنها خمسة عشر بنداً مفصّلاً، يجدر بالمواطنين الاطلاع عليها وبالمسؤولين الاسترشاد بها والعمل بموجبها وأورد هنا خمسة بنود فقط لعلاقتها المباشرة بما اقتطفته من التقرير وهي:

«١ ـ يجب أن تكون معظم مناطق لبنان محرَّجة لأن جميع العوامل موافقة للتحريج.

٢ ـ من الضروري أن يكون ثلث الأرض اللبنانية على الأقل محرّجاً لكي يُمنع تفتّت التربة وانجرافها.

٣ ـ إن وجود أكثر من نصف مليون رأس ماعز في لبنان مضرّ بيئوياً، خصوصاً إذا بقي لها المجال مشرّعاً لترعى كما تشاء. ويجب أن ينخفض العدد، إذا أمكن، إلى مئة ألف، وأن يوجَّه الاعتناء إلى الحيوانات الأخرى لسدّ النقص في إنتاج الحليب.

٤ ـ يجب أن يشجَّع تحريج الأملاك الخاصة والمشاعيّة بجميع الوسائل.

٥ ـ يجب أن يُنتقى وادٍ واحد... وتُنظَّم جميع مناطقه من سطح البحر إلى القمم العالية بطرق فنية للزراعة والمرعى والتحريج حتى تكون نموذجاً لما يمكن عمله في باقي الوديان، ويجب أن يُناط هذا الوادي بإدارة خاصة...».

محاولات خجولة ومتواضعة

بعد مرور نحو عشرين عاماً على تقرير السيد مايتلاند، نضبت الشواهد التي استعين بها من الكتب السماوية والأرضية لتحلّ مكان العمل بالنصائح المحذّرة. تلك الشواهد التي وصفت لبنان بجبل الطيوب وبجبل الأرز وشاطىء الآلهة، وصوّرته على أنه أرض البخور واللبن والعسل. ومقام الآلهة وجبل الله... غير أن مصلحة الأحراج والثروة الطبيعية في وزارة الزراعة قررت أخيراً أن تعمل بنصائح «الغرباء» المشكورة. فبين سنتي ١٩٦٤ و١٩٦٨ نفّذت مشروعين تمّ خلالهما إنتاج أكثر من ستة عشر مليوناً من النصوب الحرجية، كما تمّ تحريج مساحة ستة عشر ألف دونماً في مختلف المناطق اللبنانية.

وفي سنة ١٩٦٨، وضعت كتيباً بعنوان «خطة تحريج لبنان ـ المشروع الخمسي». جاء معظمه بمثابة تقرير حول الأعمال السابقة وترويج لفكرة ضرورة تحريج لبنان برسم السلطات التقريرية، ربما لحثّها على رصد جزء يسير من الميزانيات المهدورة لهذا القطاع المهم من موارد لبنان الطبيعية ومن اقتصاده. والجزء الثاني من الكتيّب كان «خطة تحريج البلاد» التي اقترحت «بأنه يجب تحريج ١٢٠,٠٠٠ هكتار من لبنان ضمن مدة عشرين سنة مقسّمة على أربع مراحل خمسية على أن ينفّذ في المرحلة الخمسية الأولى تحريج عشر هذه المساحة أي ١٢,٠٠٠ هكتار، بعد اكتمال الملكة الفنية والتجهيزية بعد سنتين من بدء هذا المشروع الخمسي». لكن ما تحقّق في السنوات الخمس الأولى هو إنتاج حوالي ستة ملايين من النصوب الحرجية التي لم يُعرف مصيرها!

مع الأسف، يبدو أن مصلحة الأحراج كانت مضطرة لتناسي كل العوامل السلبية التي كانت، وما زالت، تمنع نمو الشتول وبلوغها. فلم يكن هناك غير عامل إيجابي واحد، هو نيّة تسييج لبنان بالخضار متمثّلة بعملية وضع النصوب في أماكنها، والباقي متروك لذمة حامل المنشار أو صاحب المشحرة أو راعي الماعز. فلو تمعّنت مصلحة الأحراج والثروة الطبيعية، في ما أكّده السيد هنري بابو في تقريره، لأحجمت قطعاً عن هدر الطاقة والوقت والمال في عملية تحريج تخدم مصالح قلّة منتفعة، ولكانت طلبت من المسؤولين كافة اتّخاذ الاجراءات الكفيلة بإزالة الأسباب التي كانت، وما زالت، تحول دون أي تحريج ناجح ومُجْدٍ.

الأخطار المكلفة والمتناقضات البيئية

فقد أكّد بابو في تقريره أنه «بالإمكان تفادي عدد كبير من الأخطار المكلفة، لو يؤخذ في الاعتبار عدد من المتناقضات البيئية، خصوصاً في الأماكن ذات النباتات المتلفة والمناخ الجاف». ويضيف بابو في معرض حديثه عن الأساليب العلمية في إعادة التحريج قائلاً: «إن مشاكل الأحراج متعلّقة بشكل حميم بمشاكل المراعي. فالغابات الطبيعية لا تنمو في الأتربة المعرّاة من غطاء خشبي كثيف... إن إعادة التحريج هي دائماً أكثر بطئاً من إعادة تأهيل المراعي، وكل إجراء مخالف لقوانين علم الطبيعة يمكن أن يؤدّي إلى عواقب وخيمة

جداً. فالسماح بالرعي غير المقيَّد الذي يقوم به الماعز في الأحراج أو على المنحدرات هو من أكثر الأخطاء الفادحة التي يقترفها الانسان، إن من الناحية الاقتصادية أو من ناحية التوازن الطبيعي. انه السبب الأساسي لاندثار أو لإزالة الغابات في معظم بلدان حوض البحر المتوسط وبلدان المشرق منذ القدم... وهنا يجب التأكّد من الشواهد على ان تربية الماعز، التي تشكّل المورد الرئيسي للفقراء، تقود حتماً إلى مزيد من الافتقار وتمنع كل تقدّم زراعي ممكن. ومن الواضح جداً أنه بعد تخلّي عدد من قرى لبنان طوعاً عن تربية الماعز حصل تلقائياً ارتفاع في مستواها المعيشي».

هذا، يجدر التوجّه إلى عقل وضمير كل محبّي هذا الوطن وكل المتجذّرين في هذه الأرض كي يعوا فداحة ما جناه الجهل وخطورته، بما في ذلك من أنانية ولا مبالاة، كي يدركوا أن تخريب مقوّمات الأرض بهذا الشكل دليل على فقدان المنطق وانعدام النضج، وان السماح لهذه «الجريمة» بالاستمرار أو المساعدة على تحقيقها أو السكوت عنها هو جريمة أفظع ونكران للانتماء إلى هذه الأرض، كما انه عمل يصبّ في مصلحة العدو الاسرائيلي الذي يضع القضاء على موارد لبنان الطبيعية والزراعية في قمّة أهدافه لأسباب معروفة جداً.

منافع الأشجار

إن للانسان حاجة طبيعية وضرورية للعيش بين الأشجار وللاستعانة بفوائدها الكثيرة التي لا يمكن الاستغناء عنها. وبالرغم من ان لبنان كان واحة هذا الشرق التي تنبض بالحياة وتزهو بالنضرة والجمال فقد تصرّف سكانه وكأنهم غزاة مخرّبون أو كأنهم راحلون غداً! ذاك انهم أمعنوا في إيذاء أشجاره، بكل ما تيسّر لهم من وسائل وكأن الأشجار هي عدوّتهم وتعمل لغير صالحهم، أو كأن هذا المورد الطبيعي ليس لوطنهم أو كأن هذه الأرض ليست أرضهم. فأمست جبال لبنان وسفوحه مهدَّدة بالقحل. وأصبحت الصحراء على الأبواب مما يحتّم التحرك السريع والفعّال لوقف جميع الأخطار المداهمة.

التربة الفنية

لبنان بلد جبال. فهو إذاً بلد منحدرات. فالأمطار والسيول والرياح تتسبّب بتعرية الأرض غير المعشّبة وغير المشجَّرة بمعدل ٣٢ طناً من التراب للهكتار الواحد، كل سنة، إذ أن التربة الجرداء تنجرف بمعدل ألف مرة أكثر من التربة المغطّاة بالأشجار. كذلك تتسبّب بفقدانها العناصر المغذّية وبفقدانها للنباتات الغضّة. نتيجة ذلك، تبطل إمكانية إعادة تحريج تلك الأرض بعد تعريتها، أو على الأقل، تصبح أكثر صعوبة وبطئاً وكلفة. من هنا ضرورة الابقاء على الغابات الطبيعية وما تحتويه من شجيرات ونباتات صغيرة من أجل المحافظة على التراب وحمايته من الانجراف والضياع.

والأشجار تخفّف كثيراً من نسبة تبخّر المياه من الأرض وتعدّل حرارة التربة، كما

انها تساعد على تكوين الغيوم وعلى هطول لأمطار. مثلاً، لو أن السفح الشرقي للسلسلة الغربية من جبالنا كان محرّجاً، لزاد معدّل كمية الأمطار على البقاع والسلسلة الشرقية.

الينابيع

تمتدّ جذور الأشجار إلى الطبقات العميقة من الأرض، كما تشكّل أوراقها المتساقطة طبقة عضوية غنية جداً تمتصّ الماء وتمنع هدره. هذان العاملان هما السبب الرئيسي في طاقة الأرض على استيعاب مياه الأمطار، وتسهيل انسيابها إلى الأعماق وتخزينها في الجوف، ومنعها من السيلان والفيضان بقوة جارفة للأتربة والجلول والجسور، وضياعها في البحر مع ما تحمله من التربة الغنية المتراكمة عبر ألوف السنين. كما انهما العاملان المفجّران للينابيع وزيادة نسبة مياهها ونقاوتها وإطالة مدة تدفّقها على مرّ السنة، وإلّا توقفت عن السيلان عند نهاية فصل المطر.

الثلوج

تحافظ الأشجار على الغطاء الثلجي أطول مدة ممكنة وتحميه من الذوبان بواسطة أشعة الشمس أو بواسطة الرياح الساخنة، فتمنع بذلك هدر المياه وسيلانها بسرعة عبر الأنهار إلى البحر، وتساعد مرة أخرى على زيادة عدد الينابيع وتمنع سرعة نضوبها، وتحافظ على نقاوة مياهها. ذلك أن الجداول والسواقي التي تترقرق ببطء في الأحراج لا تجرف الأتربة، وبالتالي، تكون مياهها أكثر صفاء وعذوبة من تلك الجداول الجارفة في الأراضي الجرداء.

المناخ والتنوع الطبيعي

الأشجار هي العامل الأهم في تلطيف المناخ وفي جعله مستقراً ومعتدلاً، صيفاً وشتاءً. فالقرى المشجَّرة كبرمانا مثلاً، هي أقل برودة في الشتاء وحراً في الصيف من القرى المعرَّاة، كريفون أو بحمدون مثلاً. والغابات توقف تقدم الصحراء نحو الأماكن المعرّاة والقاحلة التي تصبح بدون الأشجار غير صالحة لنمو عدد كبير من النباتات الأخرى التي تنقرض، فتفتقر الأرض إلى غناها الكمي والنوعي وتفنى أعداد كبيرة من النباتات والأزهار البلدية الخاصة. فالأشجار هي أساس دورة الطبيعة الغذائية، وسبب الابقاء على تنوع النبات والحيوان ومنعها من الانقراض. فهي الملجأ الطبيعي لتعشيش عدد كبير من العصافير البلدية الساكنة والطيور المهاجرة التي تشكّل ثروة طبيعية وجمالية لا يمكن الاستغناء عنها.

الزراعة والبيئة

للأشجار فضل كبير على الزراعة والبيئة. فهي تشكّل حاجزاً واقياً وتحدّ من سرعة الرياح، وبذلك تحمي الأراضي الزراعية من الجفاف بسرعة، وتمنع تلف المزروعات وتدنّي

كميـة المحاصيـل ونوعيتهـا. وما حـدث في سهل البقـاع مؤخراً من قطـع لأشجار الحـور والصفصاف، التي كانت تزنّر المـزروعات، ومن إزالـة للغيض، هو عمـل مشين لا يمكن أن يقوم به مزارع متأصّل في الزراعة أو في أرضه.

والأشجـار «محطّة» طبيعيـة لا تنضب لتكريـر الهـواء وتنقيتـه، فهي تـزوّد جميـع الكائنات الحيّة بأوكسيجين الحياة، وتمتصّ الروائح والغازات مقلّلة من تلوّث الهواء بفضل مادة الكلوروفيل الخضراء الموجودة في أوراقها. من نـاحية أخـرى، تضفي الأشجار رونقـاً وجمالاً وتزيّن المدن والقرى، وتشكّل حاجزاً يمتص الضجيج المسـاهم في تفاقم الأمـراض العصبية، ويمنع انتشار الغبار المساعد على زيادة نسبة أمراض الجهاز التنفسي وحدّتهـا. والأشجار في لبنان يمكن أن تكوّن ثروة قـومية هـائلة، فلـو استثمرت زراعيـاً لوفّـرت كمية ضخمـة من الدخـل الوطني الـذي ينفق لأجل استـيراد مئـات آلاف الأطنـان من الخشب ومشتقاته.

الحفاظ على التراث الوطني

إن لأشجار لبنان وغاباته أهمية تاريخية كبيرة، كونها أغنت التراث ورافقت الثقـافة والحضـارة اللبنانية منذ فجر التاريخ، فذكرها المؤرخون والفلاسفة في جميع كتبهم، وكـان لها الأثر الكبير في تكوين شخصية الانسان اللبناني، وتكثيف عطائه الفني والأدبي والثقافي والعلمي، كما هو شأنها في كل بلد ينعم بوفرتها.

لكن كمية الأشجار والمسـاحات الخضراء المتبقيـة في لبنان بـاتت، مع الأسف، أقـل بكثـير من الحد الأدنى المطلـوب لتأمـين سلامـة البيئة والطبيعـة، مورد لبنـان الأسـاسي. فاضمحلال ثروتنا الحرجية وتدنّي صحة أشجارنا وعافيتها يزدادان يوماً بعد يوم، وبشكل خطير. فقد جاء في كتيّب مصلحة الأحراج والثروة الطبيعية الذي نُشر قبـل إحدى وعشرين سنة: «إن النسبة المئوية في لبنان هي ثمانيـة بالمئـة (٨٪) فقط بينما يجب أن لا تقـلّ عن عشرين بالمئة (٢٠٪) كحدّ أدنى بغية الحصول على التوازن الطبيعي الحيوي بين قطاعـات الزراعة والمـراعي والأحراج...» هـذه الحقيقة التي كـانت مؤسفة ومـرعبة في ذلـك الحين أصبحت اليوم واقعاً أليماً ومأساوياً. فبعد كل هـذه المدة المنصرمـة، وبخاصـة بعد خمس عشرة سنة من الحروب، لم يبق في لبنـان أكثر من اثنـين في المئة (٢٪) من بقـايا أحـراجه الطبيعية!

من هنا، يبرز أكثر من أي وقت مضى واجب الحفاظ على هذه البقية الباقية من تراثنا الوطني والطبيعي صوناً لمستقبلنا ومستقبل أولادنا، الذي لا ينجّيهم من خطر انـدثار هـذا التراث غير التوجيه والإرشاد عبر التربية البيئية، من خلال المدرسة ووسـائل الاعـلام على السواء.

المراجع

- ف. ك. مايتلاند، مستشار الغابات بالمكتب البريطاني في الشرق الأوسط: تقرير عن زيارته لبنان بين ٢٦ آب و١١ أيلول في سنة ١٩٤٧. ٢٤ صفحة.
- وزارة الزراعة ـ مصلحة الأحراج والثروة الطبيعية: خطة تحريج لبنان ـ المشروع الخمسي. مطبعة الانصاف، بيروت ١٩٦٨. ٧٢ صفحة.
- الأمم المتحدة: موجز مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر ـ ٢٩ آب ـ ٩ أيلول ١٩٧٧. نيويورك ١٩٧٨. ٩٣ صفحة.
- انطوان خوري حرب: اسم لبنان عبر العصور. المطبعة العربية. ١٩٧٩. ٨١ صفحة.
- FAO Rapport No 1126: La végétation sylvo-pastorale et son écologie Rapport au Gouvernement du Liban par Henri Pabot. Rome, 1959. 69 pages.
- Beals E.W. The Remnant Cedar Forests of Lebanon.
- Journal of Ecology, Volume 53, 1963, Pages 679-694.
- FAO Agricultural Studies N°. 80: Observations on the Goat. by M. H. French. Rome, 1970. 204 pages.
- PNUD et FAO: Etude de reconstruction et de développement de l'agriculture au Liban. Annexe technique 8, Amenagement et développement des parcours et pâturages. Rapport préparé pour le gouvernement du Liban par D. Schweiguth, spécialiste en pâturages. Beyrouth, 1980. 14 pages.

Avec les Compliments de la

Société Bancaire du Liban sal

Succursale Achrafieh - Place Sassine - Imm. Nicolas Sassine - Beyrouth - Liban
B.P. 165 192 - Télex. 20 834 LE SOBANK
Tél. : 215 660 (10 Lignes groupées) 337 332 (2 Lignes groupées)

Verdun, Unesco, Telegr, : SOBANK Telex 21 647 - 20 825LE
Tel. : 220 800 - 817 150 / 7
B. P. 110 435 — Beyrouth — Liban.
Jdeideh, Rue Sagesse Telegr, : SOBANK Telex 40 312
Tel. : 394 008 / 9 / 10 / 11
B. P. 90 959 — Jdeideh — Liban.

BANQUE DE L'INDUSTRIE ET DU TRAVAIL s.a.l.

Capital L.L. 50.000.000 entièrement versé*

Liste des Banques No 48

Membre de l'Association des Banques du Liban

UNE VASTE EXPERIENCE AU PROFIT DE L'ECONOMIE LIBANAISE

DIRECTION GENERALE: SAIFI-IMM. C.A.T. BEYROUTH - LIBAN
TEL: 449910/11/12 - TLG. BANKASNAF - TLX BANKAS 44274 LE.

AGENCES AU LIBAN

Achrafieh:
Tél: 215393/395/432
Télex: BANKAS 41227 LE

Géfinor;
Tél: 367204/5/6
368090/1
Télex: BANKAS 22386 LE

Mar Elias:
Tél: 369630/1

Saifi:
Tél: 445210/11/12
Télex: BANKAS 44274 LE

Sodeco;
Tél: 219466/7
329484

Furn Chebbak:
Tél: 285120/1
283367/2/3
Télex: BANKAS 41673 LE

Sin el Fil:
Tél: 481277/593/733
Télex: BANKAS 21154 LE

Beit Mery:
Tél: 971125 - 971437

Jounieh:
Tél: 910612
Télex: BANKAS 45032 LE

Riad Solh
Tél: 297290/1/2
291935/6.
Télex: BANKAS 20698 LE

Jal el-Dib:
Tél: 412996/7/8
417210
Télex: BANKAS 41223 LE

بنك انترکونتينتال لبنان ش.م.ل

الادارة العامة
والمركز الرئيسي

بناية غنطوس
الدورة، لبنان
ص.ب.: ٣٢٧٠ ـ ١١ بيروت، لبنان
ص.ب. ٩٠٢٦٣ الدورة، لبنان
تلفون: ٨٩٤٤١٣ (٠١) ـ ٤٨٣١١٨/٩ (٠١)
٨٩٥٣٦٠ (٠١) ـ ٨٩٢٦٠٣ (٠١)
تلكس: ٤٣٤٦٧ ـ ٤٤٤٢٣ INTERC LE
برقياً: انتركونتي

فرع الحمراء

بناية الدكتور دياب
شارع المقدسي، بيروت
ص.ب.: ٦٥٥٣ ـ ١١٤ الحمراء، لبنان
تلفون: ٨٦٣٤٨٠/١ (٠١)
تلكس: ٤٣٦٥٢ INTERC LE
برقياً: انتركونتي

لبنان...
كما أراه...

بقلم: الدكتور صادق مكي(*)

إن أهم الحديث في الشعوب المتحضّرة حديث الوطن. وأفضل الانتماء هو الانتماء الوطني. ذلك أن الحضارة نقيض البداوة والجهل والعصبية والأنانية... وكل الآفات الخلقية والاجتماعية التي تدلّ على التخلّف والبدائية، ولعل الوطنية أرقى درجات الحضارة، بل إنها الإطار الصحيح لاستمرار الحضارة والمحافظة عليها، كما أنها الإطار الصحيح لكل تمدّن ورقيّ اجتماعي. ذلك أن الانتماء إلى الأرض هو أول الانتماءات عند الإنسان، وأثبتها. وهو الذي يجذّر الإنسان في موطنه كما تتجذّر الشجرة في الأرض. ولولا هذا التجذّر لما استطاعت الشجرة أن تثبت في وجه الرياح العاتية، ولما استطاع الإنسان أن يتطوّر، ولبقي في عصر الكهوف والمغاور، وما كانت حضارة، ولا كان رقي.

ولمّا كان الانتماء إلى الوطن أول الانتماءات بالنسبة للإنسان، فقد أدركت الأمم والشعوب أهمية هذا الانتماء، ونظّمته، ووضعت له قوانين تحدّه وتحميه وتعمّقه، حتى تحمي الأوطان والمواطنين، وحتى تقيم وطناً عزيز الجانب، موفور الكرامة. كما فرضت تدابير على كل المواطنين واعتبرت هذه التدابير ـ ومنها خدمة العلم، والتجنيد الإجباري، وقوانين الطوارىء... ـ من الأمور اللازمة للمحافظة على الأوطان وصيانتها، كما اعتبرتها فريضة على المواطن، واجبة عليه نحو قُدْس الأقْداس، وهو الوطن، لا يُعفى منها أحد أبداً. واعتبرت التهرّب منها خيانة تقابل بأشدّ العقوبات. كما صارت هذه التدابير عنوان شرف ومجد للإنسان يأتيها مختاراً، وبإرادته، بل يقدم عليها بلهفة وشوق.

وللأحاديث مناسبات، فلا يكون حديث بدون سبب. وإذا كان حديث الوطن أهم الحديث، فهو أيضاً لا يكون بدون سبب. والحديث بدون سبب يأتي في غير محلّه. ونربأ بالحديث أن يكون في غير محلّه. ولكن ساقنا إليه ما شهدناه من أحداث كمّت الأفواه،

(*) دكتور في الأدب العربي.

وحطّمت الأقلام، وأخرست الألسن، وأرهبت فأرعبت... وما عاد يرتفع معها من صوت إلاّ صوت الجنون والوتر والأحقاد... نغلّفها حيناً بغلاف الوطنية، وحيناً آخر بغلاف الحق... وغير ذلك... والمهمّ أن الإنسان مات في وطني ضحية الحرب، وانتُهكت حرمة وطني في الحرب، وعشنا الشقاء والعذاب والألم... وانتُهكت شرعة حقوق الإنسان، كما انتُهكت الشرائع جميعاً في وطن الشرائع ووطن الإنسان... ووقعنا في التخلف، ونحن ندّعي الحضارة، وصار وطننا غاباً ونحن ندّعي العدالة... واستبحنا وطننا ونحن ندّعي الوطنية...

أفلا يصير حديث الوطنية واجباً في مثل هذه الظروف؟! بل إننا نرى الساكت عن حديث الوطنية عدواً للوطن. وصار هذا الحديث: حديث الوطنية واجباً أن يكون حديث الصدق والحق، ولو على أنفسنا... كما صار واجباً علينا أن نعود إلى أصالتنا القديمة، ونستثير في نفوسنا قِيَماً قديمة كانت راسخة فينا. كما صار واجباً علينا أن ننظر جيّداً، فنرى جيداً، ونرى الحقيقة والصلال، ونقول: هذه حقيقة وهذا ضلال. ونرى بالعينين معاً، فلا نعمى هنا ونبصر هناك، أو نرى هذا ولا نرى ذاك... ويبقى الصدق رائدنا، وتبقى مصلحة الوطن هي التي تقودنا في الحديث، والرغبة في المساهمة في بناء الوطن غاية الغايات عندنا... نقول ما نرى وما نعرف، ولا نطمس الحقيقة بل نظهرها للعيان، ولعل في إظهارها ما يجعلنا نعرف بعضنا بعضاً، فيزول الوهم، ونقترب من الحقيقة، ونرى أن ما اختلفنا عليه ما كان موضع خلاف بيننا.

وإذا كنا قد وقعنا في وهمٍ هو أيُّنا يحبّ لبنان أكثر... فإن الوهم قد أغرقنا في بحر من الدماء... وسبحنا في هذا البحر حتى كدنا نغرق فيه. وحتى نخلص من هذا الوهم، كان لنا هذا الحديث.

● لبنان في كتب التاريخ:

أولاً: في الكتاب المقدس:

ورد في الكتاب المقدس ذكر للبنان في أماكن عديدة[١]، كما ورد فيه أيضاً حديث عن صور وصيدا وحرمون وأرنون[٢]... وعن علاقة الملك سليمان بالملك حيرام ملك صور[٣]. كما تحدث الكتاب المقدس أيضاً عن أرز لبنان وخشب الأرز، في أمكنة متعددة.

وفي الكتاب المقدس أيضاً أن لبنان جزء من «الأرض المقدسة»[٤]، وهو ـ لبنان ـ

---

(١) سفر تثنية الاشتراع، ص ٣١٩. وسفر يشوع، ص ٣٦١ و٣٧٤. (المطبعة الكاثوليكية).
(٢) سفر يشوع، الفصل الحادي عشر، ص ٣٨٠، والفصل الثاني عشر، ص ٣٨١، والفصل الثالث عشر، ص ٣٨٢. (المطبعة الكاثوليكية).
(٣) سفر الملوك الثاني، ص ٥٢٦. وسفر الملوك الثالث، ص ٥٧٦ و٥٧٩ و٥٨١ و٥٨٩.
(٤) ويسمّيها «الأرض الصالحة»، ص ٣٠٣.

منطقة تمتدّ من جبل حرمون شمالاً[٥] إلى مدخل حماه[٦]، فقد ورد فيه «... وأرض الجبليين وجميع لبنان جهة مشرق الشمس من بعل جاد تحت جبل حرمون إلى مدخل حماه»[٧].

ثانياً: لبنان في كتب المسلمين:

وتحدّثت كتب المسلمين عن لبنان. فورد في القرآن الكريم ذكر «للأرض المقدسة» في سياق الحديث عن بني إسرائيل. فقد ورد في سورة المائدة قوله تعالى على لسان موسى عليه السلام: «يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم، ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين»[٨].

وبالعودة إلى كتب التفاسير، نجد أن لبنان يدخل ضمن هذه «الأرض المقدسة». فقد ورد في تفسير هذه الآية: «وقد وصف الأرض بالمقدسة. وقد فسروه بالمُطهَّرة من الشرك لسكون الأنبياء والمؤمنين فيها. ولم يرد في القرآن الكريم ما يفسّر هذه الكلمة. والذي يمكن أن يستفاد منه ما يقرب من هذا المعنى قوله تعالى: «إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله» (أسرى: ١). وقوله: «وأورثنا القوم الذين كانوا يُستَضْعَفون مشارق الأرض ومغاربَها التي باركنا فيها» (الأعراف: ١٣٧). وليست المباركة في الأرض إلّا جعل الخير الكثير فيها. ومن الخير الكثير إقامة الدين وإذهاب قذارة الشرك»[٩].

وورد في تفسير «روح المعاني» للألوسي، ما يلي: «والأرض المقدسة هي ـ كما رُوي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما، والسدّي وابن زيد ـ بيت المقدس. وقال الزَجّاج: دمشق وفلسطين والأردن. وقال مجاهد: هي أرض الطور وما حوله. وعن مُعاذ بن جَبَل: هي ما بين الفرات وعريش مصر. والتقديس التطهير. ووصفت تلك الأرض بذلك إما لأنها مطهّرة من الشرك، حيث جُعِلَتْ مسكن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، أو لأنها مطهّرة في الآفات. وغَلَبَةِ الجبارين عليها، لا يُخْرجُها عن أن تكون مقدسة، أو لأنها طُهِّرَتْ من القحط والجوع. وقيل: سُمّيت مقدسة لأن فيها المكان الذي يُتقدَّسُ فيه من الذنوب»[١٠].

وفي «تاريخ الرسل والملوك» للطبري: «إن آدم لمّا أُهْبِطَ إلى الأرض فرأى سَعَتَها ولم ير فيها أحداً غيره قال: يا رب، أما لأرضِك هذه عامر يسبّح بحمدك ويقدس لك غيري!؟ قال الله: إني سأجعل فيها من ولدك من يُسبِّح ويقدّسني. وسأجعل فيها بيوتاً تُرفع لذكري، ويسبّح فيها خلقي، ويُذكر فيها اسمي. وسأجعل من تلك البيوت بيتاً أخُصُّه بكرامتي، وأوتره باسمي، وأسمّيه بيتي، أُنْطِقُهُ بعظمتي، وعليه وضعت جلالي. ثم أنا مع ذلك في كل شيء، ومع كل شيء، أجعل ذلك البيت حَرَماً آمناً يَحْرُمُ بحرمته من حوله ومن

---

(٥) سفر يشوع، الفصل الحادي عشر، ص ٣٨٠.

(٦ و٧)سفر يشوع، الفصل الثالث عشر، ص ٣٨٢.

(٨) الآية ٢١.

(٩) الطباطبائي، محمد حسين، الميزان في تفسير القرآن، الجزء الخامس، ص ٢٨٨، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت.

(١٠) الألوسي، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٦.

تحته ومن فوقه. فمن حرّمه بحُرْمتي استوجب بذلك كرامتي. ومن أخاف أهله فيه، فقد أخفر ذمتي، وأباح حرمتي، أجعله أول بيت وضع للناس ببطن مكة مباركاً. يأتونه شُعْباً غُبْراً على كل ضامر من كل فجّ عميق، يَرُجّون بالتلبية رجيجاً، ويَتّجون بالبكاء تجيجاً، ويَعُجّون بالتكبير عجيجاً. فمن اعتمده ولا يريد غيره فقد وفد إليّ وزارني وضافني. وحقٌ على الكريم أن يكرم وفده وأضيافه، ووأن يُسْعِفَ كُلًّا بحاجته، تَعْمُرُهُ يا آدم ما كُنْت حياً، ثم تَعْمُرُهُ الأمم والقرون والأنبياء من ولدك أُمّة بعد أمّة، وقرناً بعد قرن..»[١١].

ورد أيضاً: «وأوصى الله تعالى إلى آدم: إن لي حَرَماً بحيال عرشي، فانطلق فابنِ لي فيه بيتاً، ثم حُفَّ به كما رأيت ملائكي يحفّون بعرشي. فهنالك أستجيب لك ولولدك من كان منهم في طاعتي. فقال آدم: أي رب: فكيف لي بذلك؟ لست أقوى عليه ولا أهتدي له. فقيّض الله له ملكاً فانطلق به نحو مكة. فكان آدم إذا مرّ بروضةٍ ومكان يعجبه قال للملك: انزل بنا ها هنا. فيقول له الملك: مكانك. حتى قَدِمَ مكة. فكان كل كل مكان نزل به صار عمراناً. وكل مكان تعدّاه صار مغاور وقفارا. فبنى البيت من خمسة أجبل: من طور سيناء، وطور زيتون **ولبنان** والجودي. وبنى قواعده من حِراء. فلما فرغ من بنائه خرج به الملك إلى عرفات، فأراه المناسك كلها التي تفعلها الناس اليوم. ثم قدم به مكة، فطاف البيت أسبوعاً، ثم رجع إلى أرض الهند، فمات على بَوْذ»[١٢].

وورد في «معجم البلدان» لياقوت الحموي عن لبنان ما يلي: «لُبنان بالضم، وآخره نون. قال رجل لآخر: لي إليك حُوَيْجَةٌ. فقال: لا أقضيها حتى تكون لبنانية، أي مثل لبنان، وهو اسم جبل، وهو فُعلان منصرف، كذا قال الأزهري. ولبنان جبل مُطِلٌ على حمص يجيء من الحرج الذي بين مكة والمدينة حتى يتّصل بالشام. فما كان بفلسطين فهو جبل الحَمَل. وما كان بالأردن فهو جبل الجليل، وبدمشق سنير[١٣]، وبحلب وحماة وحمص لبنان. ويتّصل بأنطاكية المُصَيْصَة فيُسمى هناك اللُّكام. ثم يمتد إلى ملطية وسُمَيْساط وقاليقلا إلى بحر الخَزَر فيسمّى هناك القبق. وقيل: إن في هذا الجبل سبعين لساناً لا يعرف كل قوم لسان الآخرين إلا بترجمان. وفي هذا الجبل المسمّى بلبنان كورة بحمص جليلة، وفيه من جميع الفواكه والزرع من غير أن يزرعها أحد، وفيه يكون الأبدال من الصالحين. وقال أحمد بن الحسين ابن حيدرة، المعروف بابن الخراساني الطرابلسي:

دعوني لقاً في الحرب أطفو وأرسب ... ولا تنسبوني فالقواضب تُنْسَبُ
وإن جهلت جُهال قومي فضائلي ... فقد عرفت فضلي مَعَدٌ ويعْرُبُ
ولا تعتبوني إذ خرجت مغاضباً ... فمن في بعض ساحل الشام يغضب

---

(١١) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، الجزء الأول، ص ١٣١، دار المعارف بمصر. وابن الأثير، الكامل في التاريخ، الجزء الأول، ص ٣٩، دار صادر ودار بيروت، ١٩٦٥.

(١٢) الطبري، تاريخ الرُسُل والملوك، الجزء الأول، ص ١٢٤، دار المعارف بمصر. وابن الأثير، الكامل في التاريخ، المجلد الأول، ص ٣٨، دار صادر ودار بيروت، ١٩٦٥.

(١٣) جبل سنير: جبل الشيخ أو جبل حرمون (المنجد).

وكيف التذاذي ماء دجلة مُغْرقاً وأمواه لبنان ألذ وأعذب
فما لي وللأيام لا دُرَّ درُّها تُشَرِّق بي طوراً وطوراً تُغَرِّبُ[١٤]

ثالثاً: لبنان في كتب المؤرّخين المحدثين:

وجاء في «تاريخ سورية ولبنان وفلسطين» في الحديث عن لبنان، ما يلي: «وتبلغ السلسلة الغربية ارتفاعاً شبيهاً بالارتفاعات الألبية في جبال لبنان التي تمتدّ من النهر الكبير حتى نهر القاسمية شمالي صور»[١٥].

وجاء فيه أيضاً ما يلي: «وفلسطين من الوجهة الطبقية هي امتداد لبنان باتجاه الجنوب. وسهل لبنان الساحلي يستمر في سهل صارونة المتموّج الذي يمتدّ من الكرمل إلى جنوبي يافا، ويتّصل بساحل المنطقة الفلسطينية (فلسطيا). وتستمر سلسلة سورية الغربية جنوبي انهدام القاسمية في هضاب ومرتفعات الجليل الأعلى؛ وهو بالواقع قسم منعزل من جبال لبنان وفي سلسلة التلال المنخفضة المعروفة باسم الجليل الأدنى. وتبلغ مرتفعات الجليل الأعلى ذروتها في جبل جرمق شمالي صفد حيث تبلغ ٣٩٣٥ قدماً، وهي أعلى قمة في فلسطين»[١٦].

كما ورد فيه: «تشكّل السلسلة الشرقية المنطقة الرابعة في تضاريس سورية. وتبدأ السلسلة في نقطة جنوبي حمص. وتقابل لبنان الغربي بلبنان الشرقي على طول واحد، وارتفاع واحد تقريباً...»[١٧].

وجاء في خطط الشام: «وجبل سنير ـ أي لبنان الشرقي ـ ويدخل فيه جبل قلمون ووادي التيم»[١٨].

● لبنان الوطن:

من كل ما تقدّم نجد أن «لبنان» في المفهوم العام ـ دون المفهوم السياسي اليوم ـ يعني منطقة من الأرض، في بلاد الشام وبلاد العرب[١٩]، لها من جودة التربة، وطيب المناخ، ووفرة المياه، وكثرة الخيرات... ما جعله يضاهي أكثر بقاع الأرض خصباً في العالم، ومنها بلاد العراق... كما ورد في شعر ابن الخراساني الطرابلسي. وهو في المناطق التي كان ينظر إليها نظرة خاصة منذ أقدم العصور، بل منذ الخليقة مما جعل الناس يهتمّون بها، ويولونها من العناية ما لا يولون سواها، وجعل لها في النفوس مكانة مرموقة. وتناقلت

---

(١٤) الحموي، ياقوت، معجم البلدان، المجلد الخامس، دار صادر ودار بيروت، ١٩٥٧. ص ١١
(١٥) حتي، فيليب، تاريخ سورية ولبنان وفلسطين؛ ج ١، ص ٣٣.
(١٦) المرجع السابق، ص ٣٩.
(١٧) المرجع السابق، ص ٤٣ و٤٤.
(١٨) كرد علي، محمد، خطط الشام، ج ١، ص ٢٧. الطبعة الثالثة، مكتبة النوري، دمشق.
(١٩) يراجع ما ورد في معجم البلدان، ص ١١.

الأجيال هذه المكانة، تحملها في النفوس جيلاً بعد جيل، حتى وصلت إلينا. وبقيت للبنان خصوصيات تشير إليها المصادر والمراجع بشكل اجمالي أو تفصيلي.

إلا أن السياسة ـ وتقوم في الأصل على القوّة والأهواء والمصالح ـ كثيراً ما لا تأتلف مع الواقع، فتلعب يدها في كل شيء، حتى في الأوطان في شكلها ومصيرها وأهلها... وتحدّها بحدود سياسية غير حدود العرف والواقع، ويكون على الناس لزاماً أن يقبلوا هذه السياسة ويذعنوا لها حيناً بعد حين. وقد يتمرّدون عليها ـ حيناً بعد حين أيضاً ـ فيجري تغيير وتبديل في السياسة، وبالتالي، في واقع الأوطان وحدودها. فيقوى فخر الدين، مثلاً، فيكبر لبنان، ويُسْتَضْعَفُ الشعبُ فيصبح لبنان محافظة فقط، ويكون لها نظام يكرّس واقعاً سياسياً يعتبر في الأصل شاذاً عن الواقع التاريخي، كما حصل في نظام المتصرفية الذي حُكِمَ به لبنان مدةً من الزمن.

وإذا كان العالم اليوم يسير ـ ولو كلامياً ـ باتجاه الاستقرار السياسي، المتمثّل بالاعتراف بحدود الأوطان ـ كل الأوطان ـ حدوداً نهائيةً تكرّسها الاتفاقات الدولية، وتحترمها الدول والشعوب، وتحافظ عليها ـ ولو بالظاهر أيضاً، ويعتبر احتلال أرض بالقوة عملاً ممنوعاً وغير مشروع... مما يخالف تطلّعات بعض الشعوب، ويناقض كثيراً من التطلّعات والطموحات... إلّا أن الشعوب قد ارتضت ـ في معظمها ـ هذا المبدأ، لما فيه من استقرار سياسي مأمول، ولما فيه من حماية للضعفاء يطمحون إليها ولو كانوا لا يستطيعون تحقيقها دائماً.

ونحن، وإن كُنا نرى تناقضات السياسة الدولية، ونـدرك أن هذه السياسة الدولية ترتكز أساساً على المصالح والقوة، بما يجعلها غير موثوقة تمام الثقة... إلّا أننا ارتضينا لبنان «وطناً نهائياً» لجميع اللبنانيين. ونفهم من هذا التعبير ما يلي:

١ ـ إن لبنان دولة ذات سيادة، وهو وطن للّبنانيين ـ جميع اللبنانيين ـ دون تمييز في ذلك بين إنسان وإنسان، ولا بين منطقة ومنطقة. فلبنان وطني من أعلى جباله إلى شواطئه، ومن شماله إلى جنوبه... ومن شرقه إلى غربه، وهو عزيز عندي، أثير لديّ في كل ذرّة من ترابه.

٢ ـ إن الحديث عن لبنان على هذا النحو لا يجعلني منعزلاً عن واقعي الجغرافي والإقليمي، ولا يحدّني عن الاتصال بالعالم كله، بانفتاح، ومحبّة وإنسانية وتفاهم مع الجميع، واحترام متبادل.

٣ ـ يسير العالم اليوم باتّجاه حضارة حديثة تفتح أبوابها للجميع، ويُسْهِمُ في إرساء دعائمها كل قادر على ذلك. مع أنه لا يستطيع الإسهام في هذه الحضارة إلّا كل إنسان توفّرت فيه مقوّمات عديدة. ولبنان ـ قديماً وحديثاً ـ أسهم إسهاماً عظيماً في مسيرة التطوّر الحضاري عبر العصور. وهو الآن مدعوّ لمتابعة هذه الإسهام في مضمار الحضارة الإنسانية، بجميع أبنائه.. ولا يجوز له أن يتخلّف عن ذلك.

٤ ـ كان الإنسان في لبنان ـ منذ القديم ـ مِحْتَرَماً في ذاته، كما كان قوّة خلّاقة مبدعة، وذات طرح لا يُحدّ... استفاد منه اللبنانيون وجميع الناس... وهكذا يجب أن يبقى الإنسان في لبنان قيمة في ذاته، مهما كان انتماؤه الديني أو الفكري، ودون أن يكون في هذا الإنتماء الفكري ما يهدّد سلامة الوطن وسلامة الإنسان.

٥ ـ إن المنارة التي شعّت في كل اتجاه، تؤنس الخائفين، وترشد الضائعين التائهين، وتطمئن المستوحشين... يجب أن تبقى مغارة تشع فتؤنس، وترشد وتُطَمْئِنُ.. ولا يجوز أن نهدمها نحن بأيدينا، بل يجب أن نصونها ونجملها لأنه: هل يمكن أن يكون بعد التهديم عُمران؟!

● لبنان أرض مقدّسة:

من النصوص التي رأيناها سابقاً، نستنتج أنها تؤكّد على قدسية لبنان الأرض في عرف العالم كلّه، منذ الخليقة، وبكل شبر من أرضه وذرّة تراب من ذرّاته، وكل مكان فيه. وما يهمّنا ـ اليوم ـ لبنان الوطن في حدوده الدولية المعترف بها، ودونما أي شعور انعزالي أو أناني... ذلك أن العصر الحديث ـ كما أسلفنا ـ يعترف بحدود دولية لكل بلد، ويعتبر احترام هذه الحدود واجب المجتمع الدولي، ويحارب كل أخذٍ للأرض بالقوة... وقد ورد في الكتاب المقدّس أن لبنان جزء من «الأرض الصالحة»[٢٠] وفي القرآن الكريم هو جزء من «الأرض المقدسة»[٢١]، وهي بهذا «مطهّرة من الشرك»[٢٢] وهي «مسكن الأنبياء»[٢٣]، و«لا يغلب عليها الجبارون»[٢٤]، و«لا يصيب أهلها قحط ولا جوع»[٢٥] وفيها «يتقدَّسُ من الذنوب»[٢٦]. ومن حجارة لبنان ـ وغيره من الجبال ـ بُنيت الكعبة التي هي أول بيت وُضع للناس. كما ورد في الطبري وابن الأثير[٢٧]. وفي لبنان «يكون الأبدال من الصالحين»[٢٨].

من كل هذه النصوص نجد أن أرض لبنان أرض مقدّسة، بإرادة إلهية. وهي جزء من أرض أوسع أرادها الله تعالى مطهّرة، وأرادها أن تكون أرض الخير والجمال وأرض الصالحين والأنبياء. وبهذا المعنى ليس غريباً أن ترى فيها بقاعاً وأرضين تسمّت بأسماء يفوح منها عطر القداسة والتبريك. تبدأ بجبل حرمون، وتمرّ بجبل الريحان، وتتّصل منه بجبل الباروك، وتكمل حتى تصل إلى وادي قاديشا[٢٩]... ومن يبحث في هذا الموضوع يجد الكثير من الروايات والأخبار التي جعلت لبنان محطّ أنظار الناس عبر العصور، كما يعرف منه أهمية هذا الوطن وخدماته للحضارة في مختلف ظواهرها وتوجّهاتها:

---

(٢٠) الصفحة ٢٠٣.

(٢١) سورة المائدة، الآية ٢١.

(٢٢) ـ (٢٦) الألوسي، روح المعاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء السادس.

(٢٧) الطبري، الجزء الأول، ص ١٢٤؛ وابن الأثير، المجلد الأول، ص ٣٨.

(٢٨) الحموي، ياقوت، معجم البلدان، الجزء الخامس، ص ١١.

(٢٩) يراجع بهذا الخصوص: أسماء المدن والقرى اللبنانية لأنيس فريحة، ص ١٧ و١٥٧ و٢٥٨...

● قدسية الأرض و... الشعب:

على أننا نرى في هذا المجال أن التقديس هنا للأرض بما هي أرض، وأن التبريك يكون للأرض في ذاتها. وأن هذا التبريك لا يطال الإنسان بصورة محتّمة. بل إن الإنسان يسعى جاهداً لأن يسكن هذه الأرض المقدسة، فيتبرّك هو الآخر من هذه القدسية ويستفيد منها، ولكن بشروط يجب أن تتوافر فيه، ومنها شروط نفسية ومسلكية وعقائدية وخلقية... كما يمكن للأشرار أن يسكنوا أرضاً مقدّسة فيدنّسوها. وبهذا، فقد أمر الله تعالى نبيّه ابراهيم وابنه، اسماعيل، عليهما السلام، أن يطهّرا بيت الله ـ الكعبة ـ من الشرك والأصنام والأوثان[٣٠].. ومن المشركين وعبدة هذه الأصنام، والكافرين بنعمة الله، والمتكبّرين عن عبادته.

وعلى هذا، فإننا لا نرى أن قدسية أرض لبنان تجعل من اللبنانيين شعباً مقدّساً بالضرورة، لأن هذه القداسة التي يسعى إليها بعض الناس تكون نعمة إلهية لا تنزل على الإنسان إلّا إذا استطاع الإنسان أن يرقى بنفسه درجات في سُلَّم القدسية، ويطهّر نفسه من أدران الشرّ والسوء، ويُفْلِتَ في شباك الشيطان، ويصير أهلاً لأن تحلّ عليه النعمة الإلهية بالتقديس والتبريك، فينال عهد الله تعالى الذي (لا ينالُ عهدُهُ الظالمين)[٣١].

● كيف يستحقّ الإنسان القداسة؟

أشرنا إلى أن القداسة فعل تبريك من الله تعالى للإنسان إذا استطاع هذا الإنسان أن يرتقي هو أولاً في سُلَّم القدسية درجات ترفعه فوق مستوى الناس العاديين، بما استطاع به أن ينقي نفسه من أدران الشر، ويسير بها في طريق الخير، وفي تحقيق الإرادة الإلهية في الخليقة.

وتتمثّل هذه الإرادة الإلهية في أمور يأتي في أولها مبدأ المساواة، والنفع العام للناس، والمحبّة والعمل بوصايا الله تعالى.

أما في موضوع **المساواة**، فقد خلق الله تعالى الناس متساوين من حيث المبدأ، ولهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات. فقد خلق الله تعالى الناس وفي نفس واحدة[٣٢]. كما خلق الله الناس جميعاً «من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم»[٣٣]... وفي الحديث الشريف: «كلكم لآدم، وآدم من تراب»[٣٤]. وفيه أيضاً:

---

(٣٠) سورة الحج، الآية ٢٦؛ وسورة البقرة، الآية ١٢٥.
(٣١) سورة البقرة، الآية ١٢٤.
(٣٢) سورة النساء، الآية ١؛ والأعراف، الآية ١٨٩ والزُمَر، الآية ٦.
(٣٣) الحجرات، الآية ١٣.
(٣٤) حديث شريف.

«الناس سواسية كأسنان المشط، لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى»[٣٥]. وفيه أيضاً: «الخلق كلُّهُم عيال الله، وأحبُّهُم إليه أنفعهم لعياله»[٣٦].

وقد أرست هذه التعاليم مبدأ المساواة في الخليقة. وإن كان من تمييز بين الناس، فيقوم على قاعدة التقديم والبذل والعطاء في سبيل الإنسانية، وإقامة المجتمع الفاضل وازدهاره. وقد تبنّت الأمم والشعوب هذا المبدأ في المساواة ـ وهو مبدأ إلهي في الأصل ـ وقامت شرعة حقوق الإنسان على هذا الأساس. هذا بصرف النظر عن إمكانيةّ تحقي هذا المبدأ في الخلق، والخروقات التي يقوم بها الناس لمبدأ المساواة، متذرّعين بحجج مختلفة. وهذه الخروقات للمبدأ، وعدم قدرة الإنسان على تطبيقه لا تعني نقضه. والاستغناء عنه، لأنه شريعة إلهية. وهذه الشريعة الإلهية لا تنقضها إرادة الإنسان وتصرفاته. ونبقى مسؤولين عنها أمام السماء. وكل إخلال بهذا المبدأ إخلال بشريعة السماء.

وأما المبدأ الثاني فهو مبدأ **النفع العام للناس**، ويأتي هذا المبدأ متلازماً مع المبدأ الأوّل ـ المساواة ـ وكلاهما يتّصل بمبدأ الأخوّة بين الناس، إذ أن الناس جميعاً أولاد آدم، وهم بذلك أخوة. والأخوة متساوون في الحقوق والواجبات. كما أن من واجب الإنسان أن يعمل ما فيه منفعة أخيه الإنسان، وليس ما فيه منفعته الشخصية فقط. وبذلك تدفع الشريعة الإلهية عن المجتمع شراً الأنانية، وتعلّم الإنسان كيف يكون نافعاً للآخرين، وهذا النفع للناس، وبالتالي للمجتمع، هو الذي يقرّب الإنسان من الله ويجعله أثير المكانة عنده. وذلك كله حتى يقوم المجتمع الفاضل الذي يتعاون أفراده على ما يؤمن مصلحة الجميع، ويحقّق للمجتمع الرفاهية والسعادة.

وأما مبدأ **المحبة**، فهو من المبادىء الأساسية التي تبنى عليها الحياة على الأرض وقد أمرت بها الأديان جميعاً. وصارت شعار المسيحية والإسلام على حدّ سواء، وربطها الإسلام بالإيمان، واعتبر الإيمان الذي لا يقوم على أساس المحبة باطلاً، فقد قال رسول الله (ﷺ): «لا يؤمن أحدكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبّ لنفسه»[٣٧]. و«تحابّوا كالأخوان...»[٣٨].

وهذه المحبّة لا تكون مجرّد شعور في النفس، بل هي مواقف وأعمال، يسعى فيها الإنسان لما يُحِقُّ الحق، ويبطل الباطل، ويساعد الناس في كل عمل ممكن، ويؤمن مصالحهم، ويحافظ عليهم... حتى لو كانوا أعداءه، وتمثّل ذلك في قول السيد المسيح عليه السلام: «واغفر لهم يا أبتاه فإنهم لا يعلمون ماذا يفعلون» وفي قول محمدٍ عليه السلام: «أحبّوا أعداءكم»...

---

(٣٥) حديث شريف.
(٣٦) حديث شريف.
(٣٧) حديث شريف.
(٣٨) حديث شريف.

وفي سبيل المحافظة على المجتمع الإنساني وصيانته، وجعله مجتمعاً فاضلاً كما تقتضي الإرادة الإلهية، فقد فرض الله تعالى فروضاً على الإنسان، وسنَّ شريعته في كل وصايا تجعل الإنسان الذي يعمل بمقتضاها وينفّذها أقرب إلى الله، وأحبّ إليه، يكرّمه الله تعالى ويحبّه. ومن هذه الوصايا ما هو إيجابي، ويجب على الإنسان فعله، ومنها ما هو سلبي ويجب على الإنسان الإبتعاد عنه. ومن **الوصايا الإيجابية** واجب الإنسان أن: ينصح للناس ويعفو عن المخطئين، ويحسن إلى الناس جميعاً، والتوبة من الذنوب، وتقوى الله، وكظم الغيظ، والوفاء بالعهد، والصبر على الشدائد، والعدل بين الناس، والجهاد في سبيل الله، والعناية بالمؤمنين والصالحين من الناس، والتواضع، والتصدّق على المحتاجين... وأما **الوصايا السلبية** فمنها: أن لا يكون الإنسان متعلقاً بالدنيا ولا يستعبده المال، ولا يعتدي على الناس، ولا يفسد في الأرض، ولا يظلم، ولا يتكبّر، ولا يخون، ولا يسرف في حياته، ولا يغتاب أحداً...

هذه الصفات وأمثالها من الأمور التي يجب أن تتحقّق في ذات الإنسان فيصير إنساناً بكل معنى الكلمة، وتتمّ له بذلك القداسة. وبدونها لا يمكن أن يكون الإنسان مقدّساً، ولو كانت أرضه مقدّسة. فقداسة الأرض لا تعني دوماً قداسة الإنسان ـ كما أسلفنا ـ.

على أنه يتّفق أحياناً كثيرة أن تكون الأرض مقدّسة، ويكون الشعب أو الأمة التي تعيش عليها كافرة، أو قد يحصل العكس، كأن يكون الشعب صالحاً ـ كأفراد أو كجماعة ـ ويقيم على أرض غير مقدّسة... ومثل هذا ما تروي الكتب السماوية من حال الشعوب التي انتقم منها الله تعالى لكفرها، فطهّر منها الأرض، كما تروي رعاية الله تعالى للأمم الصالحة وتمكينها في الأرض وإبدالها من الكافرين في إرث الأرض وإعمارها...

أما نحن في لبنان، وبعد أن تحدثنا عن قداسة الأرض، وهي من الأمور الراسخة في نفوسنا، فإننا نربأ بأنفسنا أن تكون الأرض مقدّسة ولا يكون الإنسان في مرتبة القداسة. وإذا كان الله تعالى قد أورثنا هذه الأرض المقدّسة، فواجب علينا أن نسعى إلى مرتبة القداسة التي تجعل الأرض والإنسان متساويين في المرتبة، يؤثّر كل منهما في الآخر، فتكون للأرض ميزة على غيرها، ويكون للشعب ميزة على بقيّة الشعوب.

وإذا كنا نتحدث في هذا الموضوع، فإننا نقول ما نقوله ونحن نتطلّع إلى المستقبل، ـ وهو همُّنا ـ ونحاول أن نستفيد من لمعات المجد في الأيام السالفة، ولا نقف عند الأيام السوداء التي كانت عقول الناس فيها مرتعاً للشيطان، يصفر في آذانهم، فَيُصِمُّهُم عن السمع، ويقتل فيهم العقل وإرادة الخير.

● محبة الأوطان قُدْسُ الأقداس:

تعتبر محبة الأوطان شعوراً وجدانياً يربط الإنسان بوطنه، وهو الأرض التي يقيم عليها الإنسان، لما تمثّله في نظره من القيم والجمالات، وما تحمله في أحشائها وعلى

ظهرها... مما يشكّل روابط أساسية تشدّ الإنسان إلى أرضه فيألفها ويعشقها، وترتبط حياته بها، ويعتبر ـ لمعانيها ـ أرضاً مقدسة يتعلّق بها، وقد يضحّي في سبيلها بكل شيء، وحتى بالحياة. وذلك أن تلك الأرض قد صارت المال والعزّ والجاه والأهل والأولاد والأجداد والأحفاد والعرض والشرف والكرامة والأخت والزوجة... وكل هذه المفاهيم تصير من وجدان الإنسان، أو هي كل وجدانه.

ومحبّة الأوطان شعور غريزي في الإنسان، بل وفي الحيوان أيضاً، ينمو ويقوى في فتراتٍ دون فترات، وتقوّيه أحداث وتضعفه أخرى، دون أن يغيّر ذلك في أساس هذا الشعور الإنساني. وحتى صارت الوطنية وحب الوطن في أرقى درجات المشاعر الإنسانية، وحتى ربطها الدين بالإيمان. فاعتُبر «حبُّ الوطن من الإيمان»[٣٩]، واعتبر الإمام علي (ع) أن أكبر مذلّة تصيب الإنسان في أعزّ ما لديه أن تُنْتَهَك حُرُمات الأوطان، ويدخلها الأعداء، ولا يستطيع أهلها أن يحفظوا حُرمتها... حين يقول: «فوالله ما غُزي قوم في عقر دارهم إلّا ذلّوا، فتواكلتم وتخاذلتم حتى شنت الغارات عليكم، ومُلكت عليكم الأوطان...»[٤٠]. وبهذا يصير الدفاع عن الوطن واجباً مقدساً على الإنسان لا يستطيع الفكاك منه. كما تصير محبّة الأوطان واجباً أيضاً لا خيار للإنسان فيه، ولا انشغال له عنه.

أما اللبنانيون فقد أحبوا وطنهم لبنان، وتغنّوا بجماله وأنشدوا الأشعار وروَوا الروايات، ودبّجوا الخطب الكثيرة في امتداح هذا الوطن... كما يفعل سائر الناس بالنسبة لأوطانهم. وليس هذا غريباً عليهم، ولا هو كثير على لبنان أن يحبّه أبناؤه. ولكن الغريب أن يُحِبَّ كلُ ومنهم وطنه حباً قد يصل به إلى درجة الجنون في الحب، ويتصوّر له أنه هو الذي يحبّ وطنه أكثر من سواه، وقد يتصوّر له أنه هو الذي يحبّ وطنه، وأنه لا أحدَ يحبّ هذا الوطن بمقدار حبّه له.

وهذه القضية ـ في نظرنا ـ لا تعدو أحد أمرين: **أولهما**: الحب الشديد للوطن والتعلّق به. وهذا الحب الشديد يورث الأنانية في النفس، وقد يوقع الإنسان في الوهم. **والثاني**: الجهل بالآخرين، وعدم تقدير الأمور على حقيقتها، ومحاولة الاستئثار بالمحبوب لوهم يصيبنا، ويجعلنا نعتقد أن الآخرين ليسوا مثلنا، أو أنهم لا يشاركوننا الشعور نفسه، أو أنهم لا يصلون في هذا الشعور إلى نفس المقدار الذي وصلنا إليه.

ولا يغيب عن بالنا أن السياسات القديمة، وبخاصة سياسة العثمانيين في بلادنا، سواءً في التعامل مع الإنسان في وطننا، أو في سن الأنظمة وممارسة السلطة والنفوذ على الأرض... أدّت بنا إلى التباعد والفرقة، والاختلاف في معنى الوطن، وإضعاف أواصر الأخوّة، وتأليب العصبيات، وإثارة المشاعر... وقديماً قيل: الإنسان عدوّ ما جهل.

---

(٣٩) حديث شريف.
(٤٠) خطبة الجهاد.

● ما لا يعرفه اللبنانيون من الشعر الوطني:

وعشنا في لبنان، نرى منه وجهاً واحداً لا نرى غيره. ونُعَلِّمُ فيه أموراً مجتزأة، ولا نرى الأرض كل الأرض، ولا السماء كل السماء، ولا الناس كلَّ الناس... ولا نفهم التراث كل التراث، ولا الحضارة كُلَّ الحضارة، ونكتفي بالجزء دون الكل...

وإذا كان الأمر يقتضي منا إعادة نظر في كل الأمور في سبيل إحقاق الحق، والعيش في أخوّة وسلام، على أرض السلام والمحبّة المقدّسة، فإن أول ما يجب أن نفعله هو أن نفهم وطننا، ونفهم شعبنا ونفهم أنفسنا... وأن ندرك أن لنا شركاء في الوطن يحبّونه كما نحبّه، إن لم يكونوا يحبّونه أكثر مما نحبّه.

نقول ما نقوله، وفي أذهاننا صورة عن محبّة اللبنانيين لوطنهم تعود إلى القديم القديم. وسنحاول في ما يلي أن نثبت بعضاً من هذا الشعر الذي لا يعرفه كثير من اللبنانيين.

من قصيدة للشيخ عبد الله نعمة[٤١]، يذكر فيها لبنان وهو في بلاد الغربة:

رعى الله طوداً قد نشأت بسفحه ... وحيّاه من دَرِّ السحاب بنافع
فإن به داري ومنزل جيرتي ... وملعب أترابي وروض مراتعي
فيا برق يمم سفح لبنان قاصداً ... ربوع أحبائي الكرام وسارع
وبلّغ سلامي في السفيح لمعشر ... هجرت لهم بعد الفراق مضاجعي
سقى الله أياماً تقضت بعامل[٤٢] ... فقد كان مسراها كوثب المسارع[٤٣]

ومن قصيدة للشيخ ابراهيم صادق[٤٤] يتشوق إلى وطنه وأهله:

يا رعى الله بلبنان مقاما ... وحمى في سفحها قوماً كراما
وسقى عهد الصبا في ظلها ... عارضٌ يُمطِرُها الغيث الركاما
يا خليليّ إذا ما جئتما ... بعد وَخْدٍ في فيافيها الخياما[٤٥]
فاقرأوا مني على سكانها ... وعليها أبد الدهر السلاما
جيرة جاروا على ضعفي وما ... رحموا صَباً مُعَنىً مُسْتَهاما[٤٦]

---

(٤١) من كبار علماء العامليين. وُلد سنة ١٢١٩ هـ/ ١٨٠٤ م وتوفي سنة ١٣٠٢ هـ/ ١٨٨٥ م.
(٤٢) عامل: جنوب لبنان.
(٤٣) مخطوطة جواهر الحكم للشيخ محمد مهدي مغنية، ص ٥٧٦.
(٤٤) من العلماء العامليين المشهورين. ولد في قرية الطيبة من قرى جبل عامل سنة ١٢٢١ هـ/ ١٨٠٦ م، وتوفي بها سنة ١٢٨٤ هـ/ ١٨٦٧ م.
(٤٥) الخيام: مدينة في جنوب لبنان.
(٤٦) الأمين، السيد محسن، أعيان الشيعة، المجلّد ٢، ص ١٥٢.

ومن قصيدة للسيد كاظم الأمين[٤٧]، قالها وهو في العراق، يتذكّر وطنه، ويتمنّى لو يعود:

يا بلدة أصبحت لبنان ناضرة ... بين البلاد، بها حييت في بلد
طابت هواءً وطابت منظراً وصفا ... بها المقام لأهل الدين والرَشَد
إذا تذكرت فيها أعصراً سلفت ... أكاد أقضي من الأشجان والكَمَدِ[٤٨]...

وللشيخ حبيب الكاظمي[٤٩] وهو بأصفهان يتشوّق إلى لبنان:

سامر يلحو وأشواق تلح ... هاجها مَنْ ظَنَّ أن العذل نُصْحُ
نَهَبَ الصبر أذكاري سرحةً ... عند لبنان لها في القلب سَرْحُ
لا رعاني المجد إن لم يرني ... ولخيلي في ربى لبنان سَبْحُ[٥٠]...

ومن قصيدة للشيخ طالب البلاغي[٥١]:

قَسَماً بعيش قد مضى في عامل ... فيه السرور منادمي وقريني
إن شمتُ لبنَاناً لَألتَثِمُ الثرى ... فَرَحاً ومن لي أن تَبَرَّ يميني[٥٢]

وله أيضاً من قصيدة بعث بها إلى الشيخ عبد الله نعمة سنة ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٧ م:

ألا من مبلغ لبنان عاملْ ... بأن الشوق في الأحشاء عاملْ
...
أَسفْحَ أحبتي هل بَعْدَ بُعْدٍ ... أراك وأُدْرِكَنْ ما كنت آمُلْ[٥٣]

وله أيضاً:

قَسَماً بلبنانٍ وجيرة سفحه ... وأقاحِهِ ومياهه وبهُضْبِهِ
والنرجس العطر الشذي وشقا ... ئق النعمان والورد الجنيّ بشعبه
إني إذا أمّ السفيحَ وأهلَهُ ... رَكْبُ العراق فمهجتي مع ركبه[٥٤]

---

(٤٧) هو السيد كاظم ابن السيد أحمد الأمين. ولد سنة ١٢٣١ هـ/ ١٨١٥ م، وتوفي في بغداد سنة ١٣٠٣ هـ/ ١٨٨٥ م. ودفن في النجف الأشرف. كان عالماً أديباً ومؤرّخاً.

(٤٨) أعيان الشيعة، المجلّد ٨، ص ٤٨٥.

(٤٩) كان حياً سنة ٢٦٩ هـ/ ١٨٥٢ م.

(٥٠) أعيان الشيعة المجلد ٤ ص ٥٤٤، ٥٤٥.

(٥١) كان حيّاً في السنة ١٢٧٤ هـ/ ١٨٥٧ م. وكان عالماً فاضلاً... هاجر إلى العراق من أول عمره، واستقرّ فيها، وبلغ أعلى المراتب العلمية هناك.

(٥٢) أعيان الشيعة، المجلد السابع، ص ٣٩٣ و٣٩٤.

(٥٣) المرجع السابق.

(٥٤) المرجع السابق.

● كُلُّنا نحب لبنان:

أشرنا في ما سبق من البحث إلى أن الشعور الوطني وحب الوطن من الأمور التي تلازم الإنسان، وتوافق هوىً طبيعياً عنده، وغريزة متأصّلة فيه، كتلك التي تدفع الأسد للدفاع عن عرينه، والنسر للدفاع عن عشّه، والنحل للدفاع عن خليّته... واللبناني ـ كغيره من الناس ـ يحسّ بهذا الشعور الوطني ويعبّر عنه. ولا نتخيّل إنساناً لا يحسّ بمثل هذا الشعور. ولو كان كل لبناني مواطناً في غير لبنان، لشعر تجاه وطنه بمثل ما يشعر به اللبناني تجاه وطنه.

ونحن نعرف حبّ اللبنانيين لوطنهم وتعلّقهم به، وعدم تفريطهم فيه. وقد ساعدهم على ذلك سجيّة حب الأوطان في النفس الإنسانية، وظروف السياسة والأحداث ـ عبر العصور ـ التي جعلت اللبناني في وطنه كالأسد في عرينه، يدافع عنه ويحميه ويصونه، أو يموت في سبيله.

وبعد أن كنا نرى الوطنية بعين واحدة، فقد صُرنا نرى الوطنية بالعينين معاً، فاكتملت الرؤية، وتوضّحت الصورة الوطنية في الأذهان. وصُرنا نرى الوطنية فعل إيمان بلبنان. وهذا الإيمان بالوطن مستمدّ من الإيمان بالله ـ على ما ورد في الحديث الشريف: حبُّ الوطن من الإيمان ـ ومن لا يؤمن بوطنه لا يؤمن بربّه. ومن لا يؤمن بربّه فلا دين له، ولا دنيا ولا آخرة.

ولبنان أرض مقدّسة ـ كما ورد في ما سبق من الحديث. والأرضُ المقدسة تحتاج إلى اثنين: واحدٍ يفهم معنى القدسية فيها، ويقدر هذا المعنى، ويفهم أبعاده، ومراميه... وواحدٍ يسعى جاهداً في نفسه أن يطهّرها من الشوائب، فيجعلها مقدّسة هي الأخرى.

وإذا اجتمعت قداسة الأرض وقداسة الإنسان معاً، كانت الأوطان هي الجنّة...

فإلى ظلال جنّة وارفة ندعوكم.

فلا تتأخّروا في الاستجابة.

ولنعمّر لبنان.

With the Compliments of

UNITED BANK OF SAUDIA & LEBANON S.A.L.

TEL. 350030/1 - 860684 - 812245 - FAX: 350032 - TLX: 21234 LE
P. O. BOX: 113-5072 - HAMRA - BEIRUT - LEBANON

بنك الموارد ش.م.ل.

سجل تجاري رقم ٤٢٦٠٠ بيروت

لائحة المصارف رقم ١٠١

العنوان : المركز الرئيسي :

بيروت، شارع عبد العزيز، بناية يارد، الطابق الثالث

صندوق البريد : ١١٣/٦٢٦٠ بيروت، لبنان.

تلفون بنك الموارد ش. م. ل.

٨٦١٩٩٦ ـ ٨٦١٥٠٩ ـ ٣٥٠٦١٢/٣/٤ ـ ٨٦١٤٩٩

كتب

Les Cartes Secrètes De La Guerre Du Golfe

الأوراق السرّية لحرب الخليج

Par Roland Jacquard
Edition/ Gérard de villiers

بقلم: العميد الركن أديب سعد(*)

خصّ الإعلام حرب الخليج بتغطية اخبارية لم تعرف الحروب السابقة مثيلها، إن من حيث تعدّد وشمولية الوسائل وإن من حيث كثافة الأخبار وسرعة تناقلها ودقتها، فتابع العالم تطور الأحداث وسير العمليات العسكرية بصورة شبه فورية. أما المسؤولون المباشرون من قادة عسكريين وسياسيين فكان بإمكانهم مشاهدة ما يجري داخل مسرح العمليات من تحرّكات لجيوشهم أو للجيوش المعادية بطريقة النقل المباشر من ساحة المعركة إلى شاشاتهم الصغيرة.

وكتب الكثيرون عن مسألة الخليج إبّان الأزمة، فتطرّقوا إلى أسبابها، ومسبّبيها، وتاريخ نشأتها، والمحادثات والاتصالات والتحرّكات التي جرت بشأنها لتلافي تطورها إلى نزاع مسلّح. كما وبحث العديدون في حلولها الدبلوماسية وفي تنقّلات رؤساء الدول وكبار الدبلوماسيين بين عواصم القرار وعواصم الدول المعنيّة بها؛ وفي حلولها الاقتصادية بفرض الحصار التمويني والمقاطعة؛ وفي حلولها العسكرية التي رأى البعض أنه لا مفرّ منها وان عواقبها ستكون دون شك وخيمة.

وعندما اندلعت الحرب تناولتها وسائل الاعلام من جوانبها كافة: العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والدبلوماسية والسيكولوجية إلى درجة أنه خُيّل لمتتبّعي أخبارها أنهم أصبحوا يعرفون عن هذه الحرب كل شيء حتى أدقّ التفاصيل.

وبما أن لكل حرب خفاياها وأسرارها التي تتطلّب وقتاً لتصل إلى غير المعنيّين، رأى الكاتب والصحافي الفرنسي، رولان جاكارد أن يطلع القارىء على ما اطلّع عليه هو شخصياً وبقي سراً لدى الباقين، وذلك من خلال كتاب أصدره في

(*) عميد متقاعد، قائد المدرسة الحربية سابقاً.

آذار ١٩٩١ تحت عنوان: «الأوراق السرية لحرب الخليج».

يقع هذا الكتاب في ٣٢٠ صفحة تشكّل الملاحق ٧٠ صفحة منها. وربما كان ما ساعد المؤلّف على أن يكشف الأوراق السرّية لتلك الحرب ما يلي:

ـ تحقيقاته الطويلة التي قام بها في الشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة الأميركية متعمّداً بذلك الوصول إلى المصادر السرّية.

ـ مهنته كصحافي يدير جريدة «مجلس النواب» ومستشار لدى مجلة لوبوان (Le Point) الفرنسية التي تعنى من بين ما تعنى به بأمور ستراتيجية كهذه.

ـ مرافقته لسير أحداث الحرب بتغطية وقائعها على القناة الخامسة للتلفزيون الفرنسي.

أما الأسرار التي اكتشفها الكاتب فينقلها لنا من خلال عشرة فصول وفقاً لتقسيم كتابه:

أ ـ الفصل الأول: عشرون ألف دولار مقابل أمير.

ماذا كان مصير أمير دولة الكويت لو لم يتمكّن من اللجوء إلى المملكة العربية السعودية ؟ سؤال لا شك أنه يساور الكثيرين. أما الجواب فيستهل به رولان جاكارد الفصل الأول من كتابه بكشفه الحقيقة التالية: في الثامن من آب ١٩٩٠، تسلّلت مع القوات العراقية التي اجتاحت الإمارة الكويتية وحدة كومندوس عراقية مؤلّفة من اثني عشر عنصراً: أربعة سياسيين وثمانية منفّذين. كانت مهمة هذه الوحدة واضحة: القبض على الأمير جابر ومن الأفضل القضاء عليه على أن تموَّه هذه العملية بحيث تظهر كأنها تسوية حسابات داخل الأسرة الحاكمة. لهذه الغاية، طُليت سبع طائرات مروحية عراقية بألوان المروحيّات الكويتية وقامت هذه المروحيّات بمهاجمة قصر الأمير وقصفه وقد أسقط المدافعون عن القصر أربعة منها خلال تلك العملية. أما ثمن هذا العمل، فكان عشرين ألف دولار أعطيت لأحد الكويتيين الذي أعاده العراق إلى الكويت.

تأخّرت وحدة الكومندوس نصف ساعة فلم تحقّق هدفها حيث أن الأمير جابر وولي العهد تمكّنا الساعة الثالثة والنصف من مغادرة القصر إلى السعودية داخل سيارتي مرسيدس مصفّحتين، فاقتصر عمل الكومندوس على قتل شقيق الأمير الشيخ فهد والسلاح بيده وهو يحاول مغادرة القصر على متن مروحية.

مصير الكومندوس كان تصفية المنفّذين على أيدي ضباط الحرس الجمهوري بناء لأوامر بغداد وترفيع السياسيين منهم إلى وزراء في الحكومة الموقّتة للكويت الحرّ التي شكّلت إثر الاجتياح العراقي.

تشكّل هذه الحادثة أول ورقة سرية يعرضها الكاتب، لكنه لا يذكر من أين استقاها. ربما تكون من مصدر استخباراتي لم يشأ ذكره. يبقى أنه من الناحية العسكرية، طبيعي من المهاجم، في توزيع مهماته على الوحدات، أن يكلّف

إحداها تولّي أمر الأمير كونه يشكّل هدفاً هاماً إن لم يكن الأهمّ.

فيما يتعلّق بأسباب غزو الكويت، يركّز المؤلّف على سبب مفاده أن الرئيس العراقي أقدم على عمله لأنه استُبعد عن مجلس التعاون الخليجي، وهو الذي يعتبر أنه لولاه لكان الأمراء السعوديون والكويتيون أُخذوا سجناء إلى طهران، ولقد دافع عنهم وحماهم بحربه مع ايران.

وكان قد أثير عقب الاجتياح جدل حول معرفة أو جهل الاستخبارات الأجنبية والمحلية للتحضير للهجوم العراقي. هنا يؤكّد الكاتب أن الاستخبارات الفرنسية والأميركية والبريطانية والاسرائيلية والسعودية قد سبق لها وأشارت في أوقات مختلفة إلى كون العراق يحضّر لهجوم على الكويت. ويذهب المؤلّف إلى أبعد من ذلك ليقول بأن الاستخبارات الكويتية كانت على يقين من ذلك بدليل انّ العقيد الكويتي سعيد مطر المنخرط في المخابرات الكويتية، والذي كان يعمل، للتغطية، في مصلحة جوازات السفر في قنصلية الكويت في البصرة، سبق له أن أفاد المراجع الكويتية، منذ شهر نيسان، عن مخطط عراقي يقضي باجتياح الكويت. ثم عاد وكرّر إفادته بتاريخ ٢٥ تموز ببرقية مجفّره إلى رئاسة الأركان الكويتية تؤكّد أن الهجوم العراقي سينفّذ في الثاني من شهر آب.

السؤال المطروح هنا: لماذا لم تأخذ الكويت الاحتياطات اللازمة. فكبار الضباط هم في عطلة خارج البلاد ولم يُستدعوا والضباط الباقون معظمهم تركوا بزّاتهم العسكرية في الثكنات؛ ولماذا لم تأخذ باقي الدول احتياطاتها أيضاً، كما فعلت بريطانيا والسعودية عندما هدّد الرئيس عبد الكريم قاسم بضم الكويت عام ١٩٦١، فأرسلت الأساطيل والجيوش لحماية الامارة الصغيرة؟

أما تهديدات الرئيس العراقي لاسرائيل بأنه سيدمّر نصفها بالقنابل الكيماوية إذا حاولت الاعتداء على العراق، فلم تكن حسب اعتقاد الكاتب إلّا من باب الشائعات لتحويل الأنظار عما يخبّىء للكويت ولكسب العطف العربي. هذا ما يدحض التفكير الذي كان سائداً قبل الحرب بأن الرئيس العراقي يعني ما يقول، وكان سبق للرئيس حسني مبارك أن نبّه إلى هذا الاعتقاد الخاطىء.

إثر الغزو العراقي للكويت شنّت بعض الصحف الأميركية والبريطانية ومن بينها: «النيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست» و«الهيرالد تريبيون» هجوماً على واشنطن متّهمة عاصمة القرار هذه بأنها كانت وراء تشجيع الرئيس صدام حسين على القيام بعمله العدواني. كان ذلك في نهاية شهر آب، وقد تبنّى بيار سالينجر الموقف ذاته في كتابه بالاشتراك مع أريك لوران: «حرب الخليج، الملفّ السري» الصادر في شباط ١٩٩١. ارتكزت تلك الحملة على تصريحات سفيرة واشنطن في بغداد السيدة إبريل غلاسبي التي قابلت الرئيس العراقي قبل الاجتياح بأسبوع وصرّحت له بما معناه: إن ليس للولايات المتحدة، رأي في الخلافات العربية كالتي بينكم وبين الكويت، واستنتج من حديثها

أن دولتها أعطت الضوء الأخضر لتنفيذ الهجوم.

إزاء هذه الحادثة، يبدو رولان جاكارد أكثر تحفّظاً من سواه بقوله إن زيارة غلاسبي كانت تهدف إلى معرفة ما إذا كان في نيّة الرئيس صدام حسين مهاجمة الكويت. وبالفعل، فإن السفيرة غلاسبي قد تأكّدت في أثناء تلك الزيارة من أن الهجوم على الكويت سيقع فعلاً.

في نهاية الفصل الأول، يسلّط المؤلّف الضوء على فشل المقاطعة الاقتصادية في أثناء الحصار، معلناً أسماء الدول والشركات التي لم تحترم قرار المقاطعة. يستند بذلك إلى مخطّطات ومستندات وصور جوية تملكها استخبارات الدول الكبرى، الأميركية والفرنسية والبريطانية. ومن بين هذه الدول: الأردن، ايران، اليمن، السودان، موريتانيا، كوريا وغيرها. أما الشركات فمعظمها المانية وبعضها سوفياتية.

ب ـ الفصل الثاني: نهب مدينة الكويت

يتضمّن القسم الأول من هذا الفصل وصفاً مسهباً لأعمال السطو والسرقة التي قام بها العراقيون داخل مدينة الكويت.

وكان الاعتقاد السائد لدى العراقيين أن صندوقة المال في البنك المركزي الكويتي تحتوي على مليار دولار ذهباً، وبعد العناء والجدّ، توصّلوا إلى فتحها فلم يجدوا فيها سوى عشرة ملايين دولار ذهبية أي ما يساوي ثلاثمائة وستين مليون دولار.

أما النهب فكان بناء لأوامر بغداد لحاجتها الماسة إلى الأموال بغية مجابهة الحصار وتمويل الارهاب. وهذا ما شجّع العسكريين العراقيين على الاقدام على النهب لمصلحتهم الخاصة، فعمّت السرقات المحلات التجارية وشركات الكهرباء والمستشفيات بحيث كانوا يأخذون كل ما تقع عليه أيديهم.

في القسم الثاني من هذا الفصل وصف للمقاومة الكويتية ولبعض العمليات التي قامت بها، وكيف كانت هذه المقاومة ناشطة وفعّالة في البدء، وكيف خفّت حدّتها بعد أن تمّ تعيين حسين علي ماجد ابن عم صدّام حسين، المعروف بقمع الثورة الكردية بواسطة الغاز السامّ حاكماً على الكويت. وبعد ان لجأ الحاكم الجديد إلى مختلف وسائل التعذيب ونفّذ الاعدامات بدون محاكمة عمّ الرعب الأهلين وتراجع نشاط المقاومة.

هذا فيما يتعلّق بالكويتيين. أما فيما يتعلّق بالأجانب، فالكاتب يخصّص لهم نهاية هذا الفصل حيث يتكلّم عن خرق حرمة السفارات الأجنبية وعن أخذ الرهائن الغربيين وتوزيع هؤلاء على النقاط الستراتيجية محدّداً بدقة. الأماكن التي وُزّعوا عليها ومركّزاً على محاولة تفرقة صفوف التحالف بترك الرهائن الفرنسيين في البداية دون غيرهم.

ج ـ الفصل الثالث: حرب وسلم

لم يقفل الرئيس صدام حسين جميع أبواب السلم. ففي الخامس عشر من آب، وجّه إلى الرئيس الايراني رسالة ضمّنها عروضاً للسلم، الأمر الذي أخاف

دول الخليج والدول الغربية معاً من ولادة تحالف غير طبيعي بين العراق وايران.

رافقت تلك الرسالة عدة تصريحات للرئيس العراقي دعا فيها إلى السلم، كان من بينها تصريحه انه مستعدّ للانسحاب من الكويت شرط تسوية مشاكل الشرق الأوسط. لكنّ الرئيس المصري علّق على تلك التصريحات في حينه: بأن صدام ينقصه الصدق والإخلاص.

على أثر تلك التصريحات، نشطت الاتصالات على المستويات العالية بين عواصم الدول الكبرى وبغداد. لكنّ الانطباع كان ذاته لدى الجميع، وإن عبّر عنه بتصاريح مختلفة. فالمبعوث السوفياتي بريماكوف، بعد زيارته لبغداد في ٢٧ تشرين الأول، تبين له «ان العراق مستعدّ للحرب». أما الأمين العام للأمم المتحدة، خافيير بيريز دي كويلار، وبعد زيارته الأخيرة للعراق فيما كانت الجمعية الدولية قد أعطت الرئيس العراقي مهلة حتى ١٥ كانون الثاني كي ينسحب من الكويت تحت طائلة استعمال القوة، فقد صرّح أنه: «خسر معركة السلام».

في أثناء ذلك، كانت قوى التحالف تحضّر للحرب. فالرئيس بوش بقي على اتصال شبه دائم مع الرئيس ميتران، وغالباً ما كان يجري اتصالات مع الملك فهد والرئيس مبارك. وكانت لجنة القوات المسلّحة الأميركية في مجلس النواب قد أنهت وضع خطة العمليات قبل أسبوع من نهاية الإنذار. ولوضع تلك الخطة، استعانت بآراء أكثر من عشرين شخصية عسكرية وديبلوماسية وسياسية، كلها من التابعية الأميركية. خطة العمليات نُفّذت لاحقاً كما صُمِّمت، وعلى ثلاث مراحل:

- مرحلة القصف الجوي الستراتيجي.
- مرحلة القصف الجوي التكتي.
- مرحلة الهجوم البرّي (قصف مدفعي كثيف يدعم حركة سريعة للقوات البرية، إضافة إلى عمليات إنزال جوية وبرمائية).

والجدير ذكره أن الخطة كانت قد افترضت الردّ العراقي على اسرائيل، وهذا ما حدث فعلاً بعد مرور ٢٤ ساعة على بدء القصف الجوي لبغداد، حيث تساقطت صواريخ سكود على تل أبيب.

أما الشيء السري في العمليات فيبقى انه قبل بدء القصف الجوي تمّ إنزال أربعين مظلياً أميركياً من وحدة «بحر - جو - بر» (SEAL'S) فوق الأراضي العراقية، وتفرّق هؤلاء المظليّون على النقاط الستراتيجية الهامة، فوضعوا عليها أجهزة لإرشاد الطائرات إلى الأهداف. كان بإمكان هذه الأجهزة العمل لمدة اثني عشرة ساعة. وقد ساعدت تلك الأجهزة الغارات الجوية الأولى على إصابة أهدافها بالرغم من التشويش الإلكتروني. كل المظليين تمّ التقاطهم واستعادتهم لاحقاً من قبل القوى المهاجمة، لكن أحداً لا يعرف كيف. وحسب المؤلف، فإن هذه العملية تشكل الحدث الأكثر سرية في هذه الحرب.

د - الفصل الرابع: العقاب والثعلب

العقاب المشهور بحدّة نظره تمثّل

لـدى التحالف بقـوة المراقبـة التي كـانت تؤمّنها أقمار اصطناعية عديدة.

قبل اجتياح الكويت، كان للـولايات المتحدة الأميركية خمسة أقمار اصطناعية هـي التـي كشفـت تحـركـات القـوات العراقية، وقد أضيف إليها بعـد الاجتياح قمـران. كل هـذه الأقمـار من نـوع «كي. أتش. ١١ و١٢» (KH_{11} وKH_{12}) المتطورة التي بإمكانها إعطاء تفاصيل دقيقة كنوع الرادارات المستعملة، والصواريخ المنطلقة حتى التكتيـة منها، كمـا بإمكـانها كشف تحـرّكات الجيـوش ليلاً نهـاراً. ثم اتُبعت هـذه الأقمـار لتـأمـين الاتصـالات بـين القيـادات في الولايـات المتحدة الأمـيركية والقوات العاملة في الخليج.

أمـا القمـر الفـرنسي «سبـوت» (SPOT)، فكـانت مهمتـه التقـاط الصـور الدقيقة لمراكز القوات العراقية. صور تلك القمـر كان يعـرفها العـراقيون من قبـل، حيث سبق لهم أن ابتـاعوا، خـلال ربيـع ١٩٩٠، من مصلحـة الاتّجـار في المـركـز الـوطني للـدروس الفضـائيـة صـوراً عن الكويت من تلك التي التقطها هذا القمـر، وهذا ما يدلّ على نوايا العـراق العدوانيـة منذ ذلك الوقت.

تضـاف إلى هـذه المجمـوعـة من الأقمـار أربعة أقمـار بريطـانية من نـوع «سكينـت» (SKYNET) لـلاتصـالات العسكرية أُطلقت في أيلول ١٩٩٠.

كـل هذه الأقمـار الاصطناعيـة وما يتبع لها من مراكز استثمار للمعلومـات في الـولايات المتحـدة الأميركيـة وبريطـانيـا وُضعت في خدمة القوى المتحالفة في الخليج.

أما الرئيس صدام حسين الـذي حُرم من هذه الأعين والآذان، فقد لجأ إلى الخـدع علّه يتغلب على الحرب الالكترونية بالحرب السيكولوجية. ولهذا شُبِّه بالثعلب.

يبـدو أن الـرئيس صـدام حسـين متـأثّر كثيراً بالفيلسوف الصيني سان تزو وبكتابه «فن الحرب» الذي ألّفـه في القرن الخـامس قبل الميـلاد. أما ضبـاطـه فقـد تخصّصوا في مجال الحرب السيكولـوجية عـلى يـد الاستخبـارات السـوفيـاتيـة (K.G.B.)، الفـرع A المختص بـالاستخبارات المضـادة، وتخـرّجـوا من مدارس موسكو وكياف ولينينغراد بنتائـج مشرّفـة. ولقد استهـدفت شائعـاتهم فيما استهدفت:

ـ ثروة الأمراء الطـائلة في الكـويت والسعودية، وبخـاصة الملـك فهد والأمـير جابر حيث أن كلاً منهما يملك ثروة خاصة تساوي ضعف ديون العراق.

ـ حيـاة التـرف والمجـون التـي يعيشها أمراء الخليج كشراء أكبر ألماسة في جينيف من قبل أمير سعودي بينما كان أمير سعودي آخـر يخسر أكثر من ثمـانين مليون فرنك فرنسي في كـازينو كـارلتون في مدينة كان الفرنسية. فضلاً عن أن أمراء كثـيرين مصابـون بمرض فقـدان المناعـة (الإيـدز) وان أكبر شخصيـة في الخليـج مصـابـة بمرض السيفيليس. ويثبتـون شائعاتهم هذه بتقارير مزوَّرة.

ـ التركيز عـلى تـدنيس الأراضي المقدّسة من قبل الأميركيين.

ـ إرسـال رسـائـل إلى الجنـود

الأجانب على موجات الراديو لإضعاف معنوياتهم.

- إعطاء أخبار خاطئة عن سير العمليات الحربية وعن خسائر قوى التحالف التي غالباً ما كانت تضاعف بنسبة عشر مرات.

هـ - الفصل الخامس: العراق القلعة

يعطي هذا الفصل صورة عن قوة العراق العسكرية. يبدأ بالحرس الجمهوري الذي يعدّ مائة وثلاثين ألف رجل هم: أبطال التحرير الوطني وفرسان الأمة العربية. والحرس الجمهوري يشكّل، مع حزب البعث، سند النظام العراقي. وبالإضافة إلى الحرس الجمهوري المؤلّف من ست فرق، كان لدى العراق أربع وأربعون فرقة.

الأسلحة الكيميائية متوفرة لدى العراق وقد سبق له أن استعملها في حربه مع ايران ومع الأكراد. كذلك هي حال الأسلحة اللازمة لاستعمال الغازات السامة من طائرات ومروحيّات وصواريخ ومدافع، فهي متوفرة بكثرة. ومع أن التنصّت ضبط أوامر وُجِّهت إلى قادة الفرق تقضي باستعمال هذا السلاح، فإن تلك الأوامر لم تنفّذ. أما عدم التنفيذ فقد يعود إلى كون الأحوال الجوية لم تكن مؤاتية بحيث أن الرياح كانت تجري باتجاه الهجوم، الأمر الذي كان يشكّل خطراً على المواقع العراقية أو لأسباب أخرى لم تعرف بعد.

وأما التمويه الذي حُكي عنه الكثير فكان من صُنع سوفياتي، وقد طُلب من الفنيين الذين قاموا به البقاء في العراق بعد اجتياح الكويت لقاء أجور باهظة.

على أن الأمر الخفيّ في قوة العراق كان امتلاكه صواريخ أرض - أرض من نوع إس إس - ١٢ (SS_{12}) السوفياتية الصنع التي لم يُشَر إليها سابقاً. وحسب الاستخبارات البريطانية، فقد تكون ليبيا هي التي زوّدت العراق خلال عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ بأربع أو خمس مزاحف لإطلاق هذا النوع من الصواريخ.

كذلك، لدى العراق ثمان قواعد جوية محصّنة تحصيناً تاماً ضد الأسلحة النووية والكيميائية، وقد اشتغل في إعدادها ١٥٠ تقنيّ أوروبي وإلفا عامل آسيوي.

يقدّر الخبراء أنه كان يلزم لبغداد خمس سنوات للدخول في نادي الدول مالكة الأسلحة النووية.

ويخضع الجيش العراقي لنظام بوليسي حيث تُعطى القيادات الحسّاسة لأقرباء الرئيس أو للمقرّبين منه، وعلى العسكريين جميعاً الالتزام بخط الرئيس. يتحقّق من هذا الالتزام عسكريون مفوّضون من حزب البعث إضافة إلى جهاز الأمن العسكري. وعند اكتشاف خلل ما، يكون مصير صاحبه إما العزل وإما التصفية.

في ٢٨ شباط، وبعد مرور مائة ساعة على بدء العمليات البرية، انهار الجيش العراقي بعد أن أنهكه القصف الجوي والبحري لمدة تجاوزت الشهر، فقبل الرئيس صدام حسين بوقف النار

وصرّح الرئيش جورج بوش: ان الكويت قد حُرِّر.

و ـ الفصل السادس: في خدمة صدام حسين

بغية إنجاز مشروعه الصناعي ـ العسكري الضخم، قرّب الرئيس العراقي أقرباءه منه، ومعظمهم مثله من أبناء بلدة تكريت. وكان حسين كامل حسن زوج شقيقته الذي أصبح بعد ١٩٨٨ وزيراً للصناعة العسكرية أكثر المقرّبين إليه.

عمل الفريق المساعد للرئيس باندفاع وإخلاص حيث توزّعت الأدوار على عناصره وتوزّع هؤلاء على العواصم الغربية حول مصانع الأسلحة والمصارف. فتمكّن هؤلاء من الحصول على مبلغ مليارين وسبعمائة مليون دولار من مصرف واحد هو Banque Nazionale Del Cavoro الموجود في مدينة أطلنطا في الولايات المتحدة الأميركية.

وللحصول على تركيب السائل الذي يدفع الأقمار الاصطناعية، عمد بعض أعضاء الفريق إلى التجسّس، في حين كان البعض الآخر يعمل على تحقيق مدفع عملاق يبلغ طوله ٥٦ متراً وعياره ٣٥٠ ملم، في مرحلة أولى، على أن يطوَّر لاحقاً ليصبح عياره ١٠٠٠ ملم، أي متراً واحداً، ويجتاز مسرى قذيفته الفضاء الخارجي قبل أن تهبط على الهدف.

كان القائم بهذا المشروع المهندس جيرالد بول (G. Bull) الكندي الأصل الذي سبق أن عمل بتطوير الصواريخ والمدفعية في الولايات المتحدة ضمن برنامج تعاون كندي ـ أميركي، وبمساعدة النازا (NASA). هذا العالم اغتيل في بروكسيل في ٢٢ آذار ١٩٩٠، ولم تنفِ المخابرات الاسرائيلية علاقتها بحادث الاغتيال. بل على العكس، فقد صدر لاحقاً عن إذاعة لندن تصريح لهذه المخابرات مفاده انها هي التي كانت وراء اغتيال المهندس جيرالد بول. ربما كان ذلك لردع من تخوّله نفسه مساعدة العراق أو العمل ضد اسرائيل.

خلافاً لكل اعتقاد، فإن المدفع العملاق قد أُنجز صنعه بعد أن نُقلت أجزاؤه من بريطانيا إلى الموصل في العراق بواسطة طائرات عسكرية عراقية من نوع ايليوشين. وقد أُجريت عليه تجارب، لكنّ رماياته لم تفِ بالغرض كون الوصلات بين أجزائه أضعف من أن تقاوم الضغط الذي يحدثه انطلاق القذيفة.

على أثر هذا الفشل، تكثّف النشاط مع المصانع الغربية بغية تحسين هذا العتاد، وكان ميكايل ابن جيرالد بول أكثر الناشطين في هذا المجال.

لقد اصطدم الفريق العراقي في عمله هذا بعراقيل عدة، وكانت عناصره غالباً ما تلجأ إلى الرشوة لبلوغ هدفها.

إضافة إلى ما سبق، فقد عمل العراق للحصول من الأجانب على مايلي:

- المعرفة التقنية والعملية،
- بناء مصانع للإنتاج،
- التموين بالمركب الكيميائي،
- الحصول على الذخائر،
- إعداد العناصر المتخصّصة،
- والحصول على عتاد الانتاج.

ز ـ الفصل السابع: مصانع الموت

منذ نكسة عام ١٩٦٧ وفكرة الحصول على أسلحة الدمار الشامل تراود الرئيس العراقي. فبعد حرب الأيام الستة بثمانية أشهر، كان صدام من ضمن وفد مؤلّف من ١٥ ضابطاً عراقياً يقوم بزيارة سرّية للاتحاد السوفياتي. وفي أحد المصانع، تأثّر بكلام أحد الضباط السوفيات الذي صرّح بأن «الحصول على السلاح الكيميائي يشكّل قوة رادعة وسيكولوجية في وجه الدول التي تملك السلاح النووي». ومع تسلّم صدام حسين الحكم في العراق، نشط العمل على تحقيق أسلحة الدمار الشامل من نووية وكيميائية وبيولوجية:

النووي: عمل العراق بمساعدة فرنسا على تحقيق المفاعلات النووية مدّعياً أنها لأغراض سلمية. فكان له مفاعلا تموز وأوزيراك اللذان قامت اسرائيل بقصفهما في ٧ حزيران ١٩٨١. ثم أعيد قصفهما أثناء حرب الخليج. وبعد القصف الأخير، أكّد الجنرال كولن باول رئيس أركان الجيش الأميركي، استناداً إلى الصور الجوية، أنه أصبح غير الممكن إعمار هذين المفاعلين. مع ذلك، فإن الاسرائيليين لا يزالون يخشون السلاح النووي العراقي.

في أوائل تموز الجاري، جاءت تصريحات الرئيس العراقي المعلنة بأنه يعمل لتحقيق الذرة لأغراض سلمية لتبرر خوف اسرائيل وتخوف العالم وتحمل الرئيس بوش على التهديد بقصف ما تبقّى من المنشآت النووية لدى العراق.

الكيميائي: حسب تقارير غربية، يكون العراق قد خصّص لتحقيق ترسانته الكيميائية مليارين ونصف المليار دولار، فبنى ما يقارب الخمسين مصنعاً بمساعدة خبراء أجانب معظمهم من الألمان الغربيين. لقد قام بذلك تحت غطاء إنتاج الأسمدة الكيماوية. واستعان في عمله هذا بالشبكات التي كانت تعمل لتموين ليبيا من مصانع وأشخاص. يذكر المؤلّف تلك الشركات والمصانع اسمياً إذ أنه قد أجري لاحقاً تحقيق مع المسؤولين عنها.

البيولوجي: المساعدة في هذا الحقل جاءت أيضاً من قبل مؤسسات المانية غربية إضافة إلى شركات سويسرية عملت على إنشاء مختبرات لعدة أنواع من الجراثيم الفتّاكة التي يعدّد الكاتب أسماءها. يبقى أن السلاح البيولوجي لن يكون جاهزاً حسب الخبراء، قبل نهاية العام ١٩٩١.

ح ـ الفصل الثامن: تل أبيب ـ طهران ـ موسكو

تل أبيب ـ كان عليها التحضير للردّ على بغداد عسكرياً وسيكولوجياً:

من الناحية العسكرية، حضّرت اسرائيل للثأر من العراق في حال قيام هذا الأخير بقصفها بالأسلحة الكيمائية، وذلك بقصف بغداد بقنبلة نووية توازي قوتها خمس قوة قنبلة هيروشيما، وكانت ستطلقها بواسطة صاروخ أرض ـ أرض من نوع «أريحا».

أما من الناحية السيكولوجية، فكان على اسرائيل دحض الشائعات بعدم مقارنة احتلال الكويت باحتلال الضفة

الغربية. وهذا ما أوعزت به لديبلوماسيّيها في الخارج للقيام بحملة في هذا الاتجاه. رافقت ذلك حملة تهديدات، منها مبطّنة ومنها علنية للعراقيين ولغير العراقيين الذين يقدمون على مساعدة النظام العراقي، كون مصيرهم سيكون كمصير المهندس جيرالد بول.

إيران ـ برغم مجيء من يثأر لها من النظام العراقي، كان يهمّها أن يبقى الخليج فارسياً. فالتزمت ظاهرياً دور الحياد، لكنها في الواقع لم تحترم الحصار ومدّت العراق بالمواد الغذائية.

فيما يتعلّق بلجوء ١٣٠ طائرة عراقية إلى إيران، فإنه كان يوجد اتفاق سابق بين الدولتين المعنيّتين يقضي بألا تستخدم تلك الطائرات ضد المملكة السعودية أو التحالف الغربي بل ضد اسرائيل.

الاتحاد السوفياتي ـ حاول حتى آخر لحظة إنقاذ الرئيس صدام حسين. وكانت استخبارات موسكو قد علمت بالاجتياح قبل أن يقع بخمسة عشر يوماً، وذلك بواسطة الخبراء السوفيات الموجودين على الأراضي العراقية.

وكان رأي المسؤولين السوفيات منقسماً بين مؤيّد للعراق كالجيش والمحافظين، وبين مؤيّد للحق كالرئيس غورباتشوف كما يقول المؤلّف. أما مسلمو الاتحاد السوفياتي، فقد طلب عشرة آلاف منهم المجيء إلى العراق للدفاع عنه.

ط ـ الفصل التاسع: الارهاب

علاقة بغداد بالارهاب قديمة. ومن الشواهد عليها ما يلي:

ـ الارهابي الشهير كارلوس يحمل جواز سفر عراقياً باسم محمود البكر، وهو يقيم منذ ١٩٩٠ في الأراضي العراقية.

ـ جماعة أبو نضال تتمركز في معسكر سرّي في ضواحي بغداد.

ـ الخبراء الألمان درّبوا وحدات للإرهاب الكيميائي والبيولوجي في معسكر أبو علي الموجود في الصحراء على بعد مائتي كيلومتر من بغداد.

ـ جماعة أبو العباس تتدرّب في معسكر يقع في حي الربطة في بغداد.

ـ عدة منظمات هدّدت من بغداد بمهاجمة المصالح الغربية.

هذا في الداخل؛ أما في الخارج، فشبكات الارهاب التي لها علاقة ببغداد توجد في معظم بلدان العالم من أوروبا إلى أفريقيا إلى الفيليبين وتايلاند. ويبقى أبرز نشاط لها في مصر حيث اكتشفت الشرطة منذ بدء أزمة الخليج ١٢ منظمة قام بعضها بعمليات من بينها اغتيال رئيس مجلس النواب المصري.

لم يعطِ النظام العراقي الضوء الأخضر للإرهاب لأنه كان يتّهم الغربيين بممارسة الإرهاب بواسطة القصف الذي يؤدّي إلى النتائج ذاتها وبحجم أكبر.

ويبقى أبو أياد الرقم ٢ في منظمة التحرير الفلسطينية الضحية المميَّزة للإرهاب العراقي. حسب المؤلف، فإن خلافاً وقع بين «أبو أياد» وبين ابراهيم التكريتي، رئيس الاستخبارات العراقية، مردّه إلى ان مواقف الأول لم تكن متصلّبة إزاء أزمة الخليج وقد طُلب من الضحية

أن يلتقي «أبو نضال»، ولّما رفض هذا اللقاء، اغتيل في تونس على يد أحد الحراس، في ١٤ كانون الثاني، قبل ثلاثة أيام من بدء القصف على العراق. أما منظمة التحرير، فكشفت فيما بعد أن التحريض على القتل جاء من بغداد.

ي ـ الفصل العاشر: شخصية صدام حسين

لقد استعانت الاستخبارات الحليفة في أثناء الأزمة بعلماء نفس لدرس شخصية الرئيس العراقي. ويقول المؤلّف إن النتائج جاءت متقاربة بما معناه: انه لا توجد قاعدة كلاسيكية يمكن أن تطبَّق عليه. يبقى أن هناك مظاهر لا يمكن لأحد أن يتجاهلها. فالرئيس العراقي قد أمسك بزمام الأمور كي لا يفشل المشروع القائم به، فاحتفظ بكل مفاتيح السلطة، من رئاسة الجمهورية إلى الأمانة العامة لرئاسة حزب البعث، إلى رئاسة مجلس قيادة الثورة، ورئاسة جميع القوى المسلّحة. لقد عيّن لمساعدته من يثق بهم، ومعظمهم من أقربائه ومن تكريت بالذات.

عند دخول الحلفاء إلى الكويت، عثروا في بعض المواقع التي كان يشغلها الجيش العراقي على بقايا أوامر مؤرّخة في ١٧ و١٨ و١٩ كانون الثاني، تنصّ على وجوب إنزال أكبر خسائر ممكنة بالمهاجمين وإحراق آبار النفط. وفي رأي المؤلّف أن هذه المستندات سيكون لها وزنها في اليوم الذي ستفرض فيه الأمم المتحدة التعويض عن أضرار الحرب.

ينهي المؤلّف كتابه بقوله إنه في الرابع عشر من آذار، التقى الرئيس فرنسوا ميتران الرئيس جورج بوش في جزيرة المارتينيك وبإبداء اعتقاده بأنه كما كانت للحرب أوراقها الخفيّة، فللسلم أيضاً أوراق خفيّة لم يجرِ سحبها بعد.

ك ـ الملاحق

يبقى ان هناك مستندات على درجة من الأهمية تضمّنتها الملاحق من بينها:

ـ رسائل بين ملوك ورؤساء عرب تبودلت قبيل الحرب.

ـ قرارات لمجلس الأمن.

ـ نسخة عراقية من محادثات إبريل غلاسبي مع صدام، في ٢٧ تموز.

ـ ترسيمات للمقاومة الكويتية في الخارج والداخل.

ـ مراسلات عن انتهاك حقوق الانسان من قبل العراقيين في الكويت.

ـ توجيهات أميركية في حال الوقوع في الأسر.

ـ اتفاقية استعمال الذرّة للأغراض السلمية بين فرنسا والعراق.

ـ تقارير أميركية متفرقة تحمل الطابع السرّي.

ـ تقارير فلسطينية.

ـ ترسيمة الأطم المحصّن للرئيس صدام حسين في بغداد.

من الطبيعي ألّا يتمكن الكاتب رولان جاكارد في كتاب أصدره قبل أن يمضي شهر واحد على حرب الخليج من كشف كل أسرار هذه الحرب. فذلك يتطلّب

مزيداً من الوقت. بالرغم من ذلك، فالكتاب يتضمّن معلومات عديدة كان المؤلّف أول من أتى على ذكرها بسرد وقائع وأسماء وأرقام ونشر مستندات تحمل طابع «السرّي» كما جاء في الملاحق.

يبقى أنه إلى جانب تلك المعلومات، يحتوي المؤلّف على معلومات عديدة كانت وسائل الإعلام قد سبقته في نشرها. إلّا أن كثرة ودقة المعلومات، من سرّية وغير سرّية، التي يقدّمها الكاتب للقارىء تجعل من كتابه «الأوراق السرّية لحرب الخليج» مرجعاً ومستنداً تاريخياً يُعتمد عليه.

مع تحيات

بنك التسهيلات التجارية ش م ل

الادارة العامة - بيروت
بناية مونت كارلو - شارع عبد العزيز
صندوق البريد ٥٠٨٦-١٣
تلفون: ٨٦٨٠٠٣/٤ - تلكس: ٤٢٨٠٢
بيروت - لبنان

فرع فردان
بناية الماندرين
تلفون: ٣١٧٤٦٦
تلكس: ٤٣٢٥٦
بيروت - لبنان

فرع شتورا
طريق الشام - بناية خرفان
تلفون: ٨٢٤٨٨٨
شتورا - لبنان

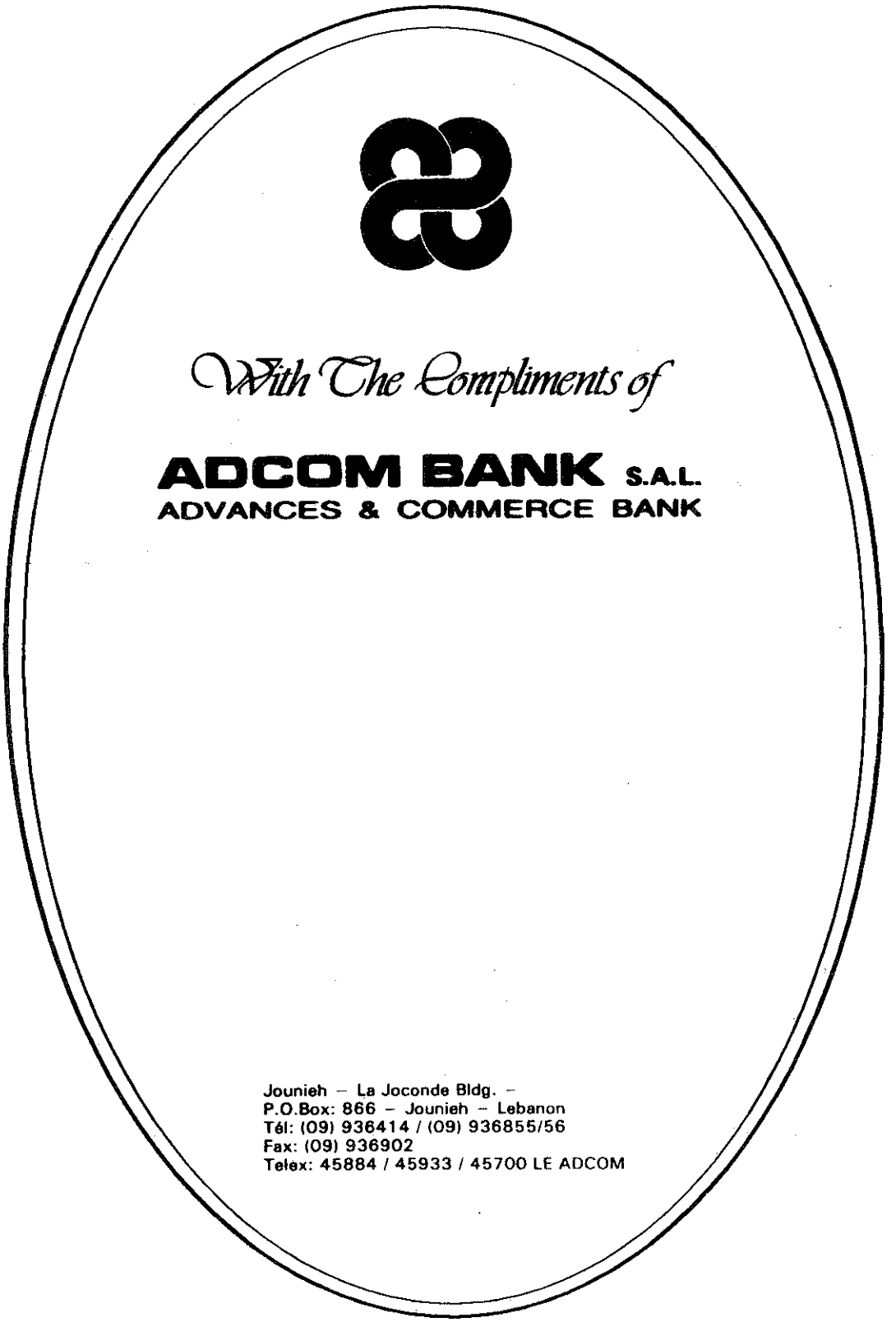

With The Compliments of

ADCOM BANK S.A.L.
ADVANCES & COMMERCE BANK

Jounieh – La Joconde Bldg. –
P.O.Box: 866 – Jounieh – Lebanon
Tél: (09) 936414 / (09) 936855/56
Fax: (09) 936902
Telex: 45884 / 45933 / 45700 LE ADCOM

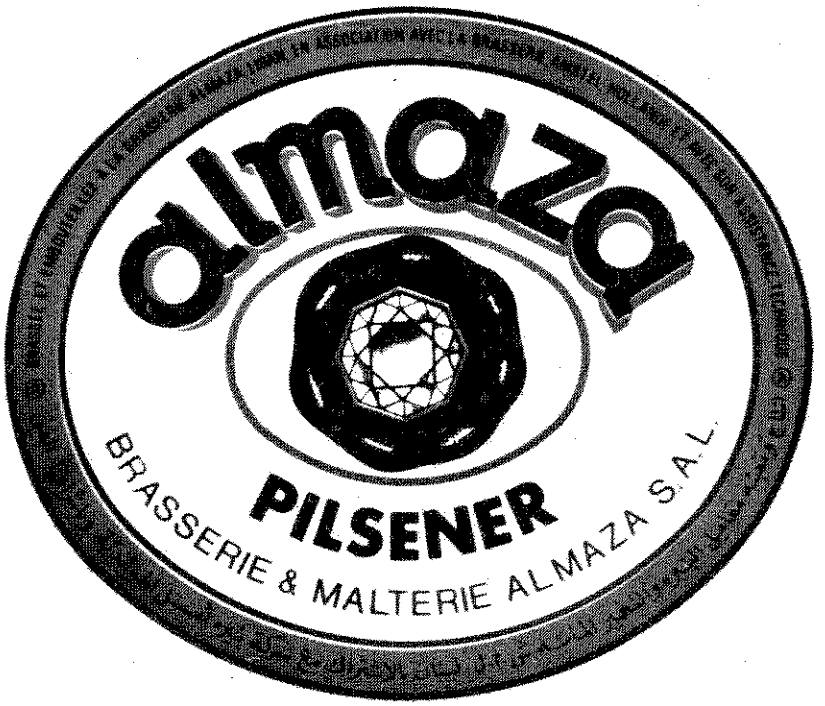
almaza
PILSENER
BRASSERIE & MALTERIE ALMAZA S.A.L.

مفروشات
سليب كومفورت

وين ما بتلاقونا بتنقّونا !

سليب كومفورت ش.م.ل.

الكرنتينا - تلفون: ٤٤٩٠٩٠ (٠١) - ٢/١/٤٤٤٢٥٠ (٠١)
الورديّة - تلفون: ٣٤٢٧١٠ (٠١) - ٢٥١٣٧٨ (٠١)
طبرجا - تلفون: ٩٣٤٤٤٠ (٠٩) - برمّانا - تلفون: ٠٤) ٩٦٠٢٣٢)

تلكس: ALICO ٤٠٣٩٦ LE - SLECOM ٤١٥١٧ LE
فاكس: ٤٤٩٩٩٨ - ص.ب: ١٧ ٥٠٧٢ - بيروت، لبنان

Les Vraies guerres... Afrique-Asie-Moyen-Orient-Amérique Latine.

الحروب الحقيقية

Jean-Louis Dufour
La manufacture, 1991.

مراجعة: مهى أبو شقرا كرامة(*)

من أهم القضايا السياسية العالمية ـ إن لم تكن أهمّها ـ قضية «النظام الدوليّ الجديد» التي تؤدّي بالضرورة إلى بحث النزاعات والحروب بين الدول، وبالأخص في العالم الثالث، والتوقّعات المستقبلية المبنيّة على الوقائع والحقائق لما ستكون عليه العلاقات بين الدول؛ هذا ما تناوله كتابُ المؤلف الفرنسي جان لوي دوفور (Jean-Louis Dufour)، صدر عام ١٩٩٠ تحت عنوان: «النزاعات في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية».

يعالج المؤلّف في هذا الكتاب موضوع النزاعات في كلٍ من: أفريقيا، آسيا، منطقة الشرق الأوسط، وأميركا اللاتينية منذ ما بعدَ انتهاء الحرب العالمية الثانية، عام ١٩٤٥.

ويتضمّن هذا الكتاب ثلاثةَ فصول، ولائحة بالفهارس وببيليوغرافيا.

في الفصل الأول تناول المؤلّف تعريفَ النزاع أو ما سمّاه «الحرب المحدودة».

واستعرض **في الفصل الثاني** الدورين الأميركي والسوفياتي في دول العالم الثالث وفشل تدخلهما في النزاعات الإقليمية.

أما **الفصل الثالث** فقد تناول فيه بالبحث تهديدات الدول المتنازعة والتغيّرات في ميازين القوى بالإضافة إلى تغيّر المعادلات السياسية والعسكرية في هذه الدول.

وفيما يلي عرض موجز لما ورد في هذا الكتاب مع نظرة تقييمية واستشرافية عامة على مضمونه وأهدافه.

* * *

في الفصل الأول: ركّز المؤلف على أن الحروب في دول العالم الثالث ما هي إلّا **نزاعات** أو بالأحرى «**حروب محدودة**»، مدعّماً وجهة نظره بأنَّ حرباً عالميةً شاملةً لم تقع منذ ما يقارب خمساً وأربعين سنة. ثم يتابع المؤلّف موضحاً أسباب النزاعات أو الحروب المحدودة، وهي في نظره ثلاثة:

(*) مجازة في الحقوق.

١ ـ قيام هذه النزاعات على أرض محدودة جغرافياً.

٢ ـ الاستعمال المحدود للأسلحة في كل نزاع.

٣ ـ تبلور السبب الرئيسي لمعظم النزاعات في تغيير الحكومات أو الأنظمة السياسية، وذلك بالإضافة إلى ردع احتلال أرض بالقوة بحجة الحفاظ على الاستقلال الوطني أو فرض احترام القوانين الدولية.

وقد ضرب المؤلّف مثل الحرب اللبنانية مشدّداً على أنها ليست **حرباً** بالمعنى الدقيق للكلمة، بل هي نزاعات متعدّدة ومتداخلة، تغلب عليها الصفة الطائفية، وإن لم تخلُ من النزاعات الايديولوجية.

* * *

ثم يتطرق المؤلّف إلى تحديد أنواع النزاعات المختلفة، مستنتجاً أن المراقبين يمكن أن يميّزوا منها الأنواع التالية:

١ ـ النزاع المحلّي بين الدول أو ما يمكن تسميته بالنزاعات الاقليمية.

٢ ـ الحرب النفسية المتعدّدة الوسائل، كالحرب الإعلامية، والرعب، والمخدّرات، وعادةً ما يكون كل ذلك نتائج للحروب أو ما يسمى «الحرب ما بعدَ الحرب».

٣ ـ الثورة ضد النظام أو السُلطة.

٤ ـ النزاع المستحكم والطويل الأمد بين الدول، كحرب كوريا والنزاع بين العراق وإيران.

٥ ـ الحرب النووية المحدودة وعلى أرضٍ محدّدة.

٦ ـ الحرب النووية الشاملة.

بعد ذلك، يُسْهب المؤلّف في ذكر الأمثلة على أنواع النزاعات المذكورة، محدّداً عدد النزاعات التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية بمئة وخمسين نزاعاً، منها خمسةٌ وعشرون في عام ١٩٩٠.

* * *

وفي إطار تحديد **طبيعة الحرب**، شدّد المؤلّف على أن الحرب هي السياسة ذاتها، ولكن بمظاهر ووسائل مختلفة منها الأعمال الحربية والقصف والمفاوضات. ولا يكون الهدف الرئيسي للحرب مجرّد تدمير الفريق الخصم، بل تتعدّد أهدافها ومنها تلقين درس للعدوّ أو فرض توجّه معيّن أو سياسة معيّنة عليه، أو التوسّع، وقد ضرب مثالاً على ذلك العدوان الجويّ الأميركي على طرابلس الغرب عام ١٩٨٦، واجتياح صدّام حسين للكويت.

ويركّز المؤلّف على أهمية وسائل الإعلام في الحروب، وكثيراً ما كانت الصحافة سبباً رئيساً في الانتصار أو الهزيمة.

ومما يبرز دور الدول الكبرى في نزاعات العالم الثالث **إقامة الجسور الجوية** الاستراتيجية لدعم الحلفاء، أي حلفاء دولة من الدول الكبرى، كما فعل الاتحاد السوفياتي في دعمه لمصر في أثناء حرب صحراء سيناء.

أما فيما يتعلّق بالأسلحة

المستخدمة في النزاعات، فيبرز المؤلّف أن الأسلحة تكون محددةً من حيث النوعية. فالسلاح النووي لم يُستخدم، أما السلاح الكيماويّ فاستُخدم على نحو ضيّق جداً، وهذا يعني أن الأسلحة التقليدية هي التي تُستخدم في نزاعات العالم الثالث.

وينتقل المؤلّف إلى الحديث عن دور المخدّرات والإرهاب في النزاعات، ثم يشير إلى الانتفاضات التي تأتي نتيجةً للنزاعات. ومثال ذلك ثورة الحجارة، أو الانتفاضة في فلسطين التي يقوم بها الشعب الفلسطيني.

وفي تحليله للعوامل المؤثّرة في نتائج الحروب أو النزاعات وحسم مصيرها سلباً أو إيجاباً، يؤكّد المؤلّف أن القوة العسكرية المتفوّقة والعديد لا يؤدّيان بالضرورة إلى الانتصار. فكثيراً ما تكون العوامل الطبيعية والمناخ سبباً في هزيمة قوةٍ كبرى كما حدث للقوات الأميركية في فيتنام وللقوات السوفياتية في أفغانستان؛ هذا بالإضافة إلى وجودِ المقاتل في بيئةٍ غير بيئته، وأرض غير أرضه بعيداً عن أهله وعائلته وأصدقائه مما يؤثّر سلباً على الناحية النفسية للمقاتل، وبالتالي، على نتائج المعارك التي يخوضها، وضرب مثالاً على ذلك حرب بريطانيا في جزر المالوين.

ثم يتطرّق المؤلّف إلى سبب آخر من أسباب النزاعات غير المباشرةً، وهو أن النزاعات تكون غالباً فرصةً لتجربة سلاح جديد، وأسلوب جديد من أساليب القتال، ولتوضيح ذلك يُجري المؤلّف مقارنةً بين نتائج حرب حزيران بين العرب واسرائيل ونتائج حرب عام ١٩٧٣ مبيّناً دور تطور الأسلحة المستخدمة في قلب المعادلة لمصلحة العرب، وذلك، طبعاً، بالإضافة إلى دور التدريب الجيّد للمقاتل، والتقدّم المتوازي في كلٍ من السلاح البرّي والبحري والجوّي فضلاً عن التكتيك العسكري الصحيح والدقيق.

* * *

ويَخْلُص المؤلّف إلى **إجمال** أسباب النزاعات مضيفاً إلى ما ذكره سابقاً التمييز العِرقي والعنصريّ، وتدخُّل قوىً عديدة في نزاعٍ معيّن بالإضافة إلى الدولِ الكبرى أو، بعبارة أخرى، تعدّد الجهات ذات المصلحة في استمرار النزاع وإطالة أمده. وقد ضرب أمثلةً عديدةً على ذلك مركّزاً بصورة خاصة على الحرب اللبنانية مشيراً إلى تداخل وتشابك العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في دفع النزاع نحو التأزّم والتعقيد وتورّط عناصر وجهات جديدة فيه، مُبرراً في هذا الإطار على نحو واضح **الاجتياح الاسرائيلي للبنان** عام ١٩٨٢، ونتائجه المدمّرة على لبنان، ودوره البارز في تعقيد الأزمة اللبنانية وتأجيجها وتكثيف حجم الصراعات فيها بصورة مستمرة.

ومن خلال تفصيله الاجتياح الاسرائيلي، يُلمح المؤلّف إلى أن قرار الاجتياح **لم يكن اسرائيلياً** محضاً وإنْ بدا كذلك في الظاهر، مدعّماً وجهة نظره بتحشد أساطيل القوات المتعدّدة الجنسية على الشاطىء اللبناني، ومشيراً إلى ضرب **البارجة نيوجرسي** المناطق اللبنانية في إطار التدليل على استخدام القوى العظمى **العنف والقوة** لفرض إرادتها ومصالحها في النزاعات الإقليمية.

* * *

النزاعات هي السياسة الرئيسة لكل رؤساء الولايات المتحدة، وهي سياسة أثبتت الأحداث والوقائع أنها فاشلة. فالولايات المتحدة خسرت حرب كوريا، وكذلك حرب فيتنام، وخسرت في قضية مخطوفيها في ايران، في عهد الرئيس كارتر، مشيراً بذلك إلى فشل الإنزال الجوي على السفارة الأميركية في طهران. ثم يشير المؤلّف إلى فشل قوات المارينز في لبنان بعد سقوط مئات القتلى منهم إثْر عملية الشاحنة المفخّخة، عام ١٩٨٣.

ثم يُبرز المؤلّف بالأرقام الخسائر الباهظة في العديد والعتاد والأموال التي تكبّدتها الولايات المتحدة نتيجة تدخّلها المباشر بكل ثقلها العسكري في النزاعات، وعلى الأخص ابتداءً من عام ١٩٨٠، محاولةً تبرير ذلك بأنها تعمل لمساعدة بلدانَ العالم الثالث على النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، في حين تخفي وراء هذه الأهداف الظاهرية أهدافَها الحقيقية، وأهمها: السيطرة على الاقتصاد العالمي، وعلى حرية التجارة البحرية والبرية، والتحكّم في حقول النفط...

ومن تساؤلات الكاتب في مجال إبراز الأهداف الحقيقية للسياسة الأميركية في التدخّل في النزاعات وفشلها: ماذا بالنسبة لغرينادا وهي إحدى جزر الأنتيل؟.. وماذا تريد الولايات المتحدة من دولة فقيرة وصغيرة؟ لماذا تخاطر بهذا المنزلق العسكري والسياسي غير المضمون النتائج؟!... الحجة الظاهرة هي خوفها من وجود عسكريّين كوبيّين فيها... والحقيقة أن دخول الأميركيين إلى غرينادا كان ردّة فعل على خسارتهم في ايران، ولأن أميركا المهزومة في إيران لم تستطع أن تمنع التدخّل السوفياتي في أفغانستان...

أما بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي فيتناول المؤلّف بالتفصيل الاجتياح السوفياتي لأفغانستان وأحداثه ونتائجه التي يلخّصها بالفشل والتغيّر المتسارع الذي طرأ على السياسة السوفياتية الخارجية نتيجة للتغيّرات الداخلية المتمثّلة بالبيريسترويكا والانفتاح. ويتناول المؤلّف بالتفصيل كذلك دور الاتحاد السوفياتي عبر تدخّله غير المباشر في نزاعات عديدة في العالم الثالث، وذلك بتقديمه المساعدات العسكرية أو المادية، بحجّة نشر الفكر الاشتراكي والدفاع عن حقوق الشعوب في الاستقلال والحرية. وقد ضرب أمثلةً على ذلك تدخّل الاتحاد السوفياتي بتقديم المساعدات العسكرية والخبراء للقوات المصرية في حربها ضد اسرائيل عام ١٩٦٧، وتدخّله في أثيوبيا، وأنغولا، وكوبا وغيرها، بالإضافة إلى حق النقض (الفيتو) الذي كان يستخدمه في مجلس الأمن عندما تُتَّخذ قرارات مجحفة بحق أصدقائه أو حلفائه.

* * *

وفي الجزء الثاني من الفصل الثاني، يتناول المؤلّف بالبحث والتفصيل **دور فرنسا** في دول العالم الثالث وموقعها بين القوّتين الجبّارتين...

فيوضح أن فرنسا **تدخّلت عسكرياً** في ثلاث عشرة دولة أفريقية وأربع دول في الشرق الأوسط هي: لبنان، مصر (سيناء)، المملكة العربية السعودية (١٩٧٩ -

١٩٩٠) والإمارات العربية المتحدة (١٩٩٠)، عدا عن تدخّلها في مناطق أخرى من العالم.

ويبيّن المؤلّف أن فرنسا عقدت ثماني اتفاقيات دفاع، وأربعة وعشرين اتفاقاً للتعاون العسكري في الثلاثين عاماً الأخيرة...

ويشير إلى ان فرنسا نجحت في بعض تدخّلاتها في النزاعات خارج حدودها، كما حدث في تشاد والكويت، إذا استثنينا تدخّلها في بيروت عبر القوات المتعدّدة الجنسية في أثناء الاجتياح الاسرائيلي، والذي انتهى بكارثة «لو دراكار» (Le Drakkar)(*)، وهي كارثة التفجير الذي ذهب ضحيته عدد كبير من الجنود المظليّين الفرنسيين.

* * *

في الفصل الثالث يبحث المؤلّف بالتفصيل والمقارنة تغيّر المعادلات السياسية والعسكرية في الدول الكبرى وتغيّر ميازين القوى في العالم مع نظرة مستقبلية عامة.

ويبيّن بالأحداث والأرقام تغيّر الأوضاع الداخلية في الدولتين العظميين بالإضافة إلى فشلهما المتكرّر في التدخّل في النزاعات خارج حدودهما، مما أدّى بهما إلى إعادة النظر في سياستهما العسكرية والسياسية. وانعكس ذلك في تخفيض ميزانيات التسلّح ومحاولات الوفاق بين الجبّارين لوضع حدّ للتسلح النووي وانشغال كل منهما في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الداخلية. ثم يبرز المؤلّف انحسار القوة المالية الأميركية مما أفقدها السيطرة المنشودة على الاقتصاد العالمي، وذلك لبروز قوى اقتصادية أخرى، إما لامتلاكها البترول أو بسبب قوة إنتاجها الصناعي، كاليابان التي تُعتبر منافساً رئيساً للولايات المتحدة في مجال الصناعة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى القوة الاقتصادية الأوروبية.

ثم ينتقل إلى بحث التغيّرات في أوروبا، وبالأخص في فرنسا وبريطانيا، مع الإشارة إلى سقوط جدار برلين وتوحُّد الألمانيتين من جديد.

* * *

يَخلص المؤلّف إلى أن عالم الدول الكبرى الغنيّ والقوي والمنيع لم يعد يتمتّع بنفس الغِنَى والقوة والمنعة؛ فالمعادلات بدأت تتغيّر، وقُوىً وتحالفات وظروف جديدة بدأت تظهر وتفرض على الدول الكبرى تغيير سياساتها ومواقفها، وتحدّ من سلطتها المطلقة في اتّخاذ القرارات المصيرية المتعلّقة بالشعوب. وخير دليل على ذلك تستُّر الولايات المتحدة بالأمم المتحدة وضرورة تطبيق قراراتها الدولية في حربها الأخيرة في الخليج، وتخلّي الاتحاد السوفياتي شبه النهائي عن الحرب، وتفرّغه لمشاكله الداخلية، والبحث عن السلام، وذلك ينطبق أيضاً على فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

* * *

(*) لو دراكار: بناية حديثة تقع في الضاحية الجنوبية من بيروت.

وفي كلمة أخيرة، فإن هذا الكتاب يكشف حقائقَ كثيرةً تتعلّق بالنزاعات المختلفة بين الدول، ويبيّن بوضوح دور وأهداف ومصالح الدول الكبرى في هذه النزاعات. والأهم من كل ذلك أنه يُلقي الضوءَ على ما يمكن أن تؤولَ إليه العلاقات الدولية في المستقبل، وعلى الصورة المستقبلية لما يمكن أن يُسمّى بنظامٍ دولي جديد...

وفي هذا الإطار، يجدر بنا أن ننهي هذا العرض الموجز للكتاب بتساؤلاتٍ طرحها المؤلّف تُوجز كلَّ ما أراد إثباته والوصول إليه في كتابه...

هذه التساؤلات هي:

اليوم، كما المال عصب الحياة كذلك البترول عصب الدول. فهل أن حرب الكويت أو اجتياحها ينبىء بعصرٍ جديدٍ في العلاقات بين الدول؟!..

وهل المستقبل سيكون نزاعاً بين الأغنياء والفقراء؟!..

وهل يمكن للجنوب أن يوجّه ضربةً إلى الشمال؟!....

La nouvelle classe S,

L'exceptionnelle Vitrine technologique

de Mercedes.

T. Gargour $ Fils S.A.L.

General Distributors of Mercedes - Benz AG
For Lebanon
Adress: P.O.Box 110371 Beirut
P.O.Box 90540 Jdeidet El-Metn
Telephone: (01) 899159/161 - (01) 899775/6/8/9
Telex: 44629 TRUST LE - 44525 MATAM LE
Cable: TRUST BEIRUT Telefax: (01) 899218

Roulez en toute sécurité avec BOSCH

Bougie neuve BOSCH SUPER

Grâce à son noyau en cuivre à haute conductibilité, dans l'électrode centrale, au bout de quelques secondes seulement, après le démarrage, elle atteint la température de fonctionnement nécessaire. Résultat dès le démarrage, vous économisez de l'essence.

La fiabilité

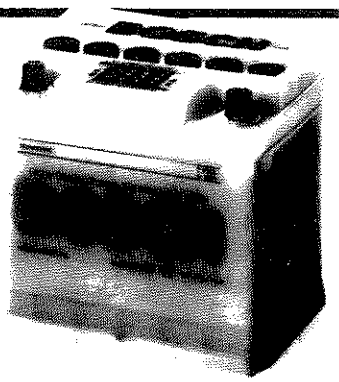

Batterie BOSCH

- Démarrage régulier à longue durée
- Grande réserve d'énergie
- Consommation d'eau réduite au maximum: 1 fois tous les 6 mois.

Agence — **BOSCH** TEHINI, HANA & CO. S.A.R.L.
Dora, Tél. 890443 - 894307 - 260260

A L'EAU

La robinetterie ce n'est pas un sujet fluide. Chez Friedrich Grohe nous lui accordons la grande importance qu'elle merite.

Vous Trouverez Chez nous la robinetterie Friedrich Grohe, la meilleure au monde tant du côté de la forme que de la qualité de fabrication.

La gamme Friedrich Grohe est élégante, fonctionnelle, solide et de fabrication Allemande. Vous ne pouvez faire de meilleur choix.

Visitez-nous. Votre cuisine et vos salles de bain n'en reviendront pas.

فريدريك غروهي
FRIEDRICH GROHE

LA QUALITE EXPRIMEE PAR LA FORME

DISTRIBUTEURS AGREES:

ABDO & JEAN ASSAF	ACHRAFIEH	TEL 327098	**PHILIPPE KHEIR & FRS**	AIN REMMANEH	TEL 282225
	DORA	TEL 894655	**GEORGES KHOURY & CIE**	DORA	TEL 894642
ANTOINE ADM	JOUNIEH	TEL 830184	**GEORGES NASR**	ZAHLE	TEL 822262
ADEL ABOU HABIB & CIE	NAHR AL MOT	TEL 890500		SIN EL FIL	TEL 482463
	SAGESSE	TEL 891999	**SAMI OUEINI & CIE**	MAZRAA	TEL 815978
WADIH JREISSATI & FILS	SIN EL FIL	TEL 492200	**MEHIO & YASSINE**	RD.PT. COLA	TEL 302652
	SAMI SOLH	TEL 385375	**ETS PH. A. MERHEB**	RUE SAGESSE-JDEIDE	TEL 891426/7

AGENTS GENERAUX: **ETABLISSEMENTS PHILIPPE MERHEB** AVENUE SAMI SOLH. TEL 389168/9

civil servants and the citizens. Modernization of the Lebanese administration in these senses need not await fundamental constitutional or political change. But it cannot happen without the cooperation of politicians.

«Public Administration cannot be greatly greatly improved without a parallel strengthening of the representing political processes»[23]. So the task of fostering political stability and unity lies with the politicians nd not with the bureaucracy in Lebnon. The small seed of administrative improvement will not be strengthened by crisis, it can only develop in a calm atmosphere. To reform the bureaucratic apparatus requires ladership which in turn requires a political will to support change.

Lebanon needs reforms on all levels. The tasks seems very difficult, although not impossible. The alternatives are worse. A government of consensus does have the enormous task of not only reforming the political system but also of embarking upon large scale programs of administrative reforms, such a government can achieve such things if it reflect a popular will to abandon the past.

(23) Lucien Pye, **Aspects of Political Development** (Boston: Little Brown, 1966) p. 21.

destruction and the erosion of authority caused by th war overwhelmed these defences as well as playing havoc with regulatory activities and service to citizens.

The way the bureaucrat perceives his job, the degree of devotion to duty, the satisfaction sought and obtained, the strictness of rule enforcement, the direction and extent of goal displacement, and so on, are all a function of societal relationships, the interplay between people and government, and between administrator and citizen. It is apparent that war produces disruptions in these relationships, latent if not always manifest.

War has been treated as an exogenous factor that produces changes and reactions in the way a country is administered, reactions which will probably have their effects long after the war ends. It is impossible to think that a country torn by civil war, in particular, can simply return to its pre-war situation. In fact experiencing a civil war implies that many things have changed permanently, for good or ill.

We will counclude, however, with some observations about the scope for change in the Lebanese bureaucracy. Elimination of confessionalism in its recruitment and selection processes should start taking place soon, according to the constitutional amendements. This is a very important reform, but it should be accompanied with others since before any basic and fundamental change can be effected, the Lebanese society will need to display the necessary political, moral and cultural prerequisites for such changes.

But aside from these considerations there are many technical problems in the Lebanese administration which can be treated separately. The treatment of these problems can result in important improvements in various spheres of the public service.

One of the problems is the quality of personnel, although this partly is the result of recruitment mediated through political and sectarian pressures, the lack of educational and training insititutions, and the poor tests which are used in making appointments to the civil services, needlesly aggravate the problem.

Other problems of a fairly familiar kind are the over concentration of authority in the higher ranks of the service, and the very complex work methods and procedures which result in excessive delays in the completion of official business. A little more attention to these commonplaces of administrative reform and work improvement might go a long way. Similarly, defining the duties and responsibilities of every department and combining together departments that perform similar functions would facilitate access, for both the

collapse of the state appraratus, produces a vicious cycle of decreasing legitimacy. A civil war is an index of failed social order; disruption caused by war enfeebles the state apparatus, which in turn strengthens the centrifugal tendencies attacking the «fundamental processes and structures of society». Since bureaucrats are not immune from the erosion of values which inform the society, the weakening of the legitimacy of state organs amongst the people is mirrored by the weakening of the legitimacy of the control organs within the state apparatus. In Lebanon, in addition to the physical destruction, this effect can be demonstrated, especially in the loss of power and authority by the controlling agencies of the Lebanese administration.

It is inevitable that disruption in the civil order of a country tends to weaken all forms of authority. This is absolutely true in Lebanon, and especially in the role of the controlling agencies which are supposed to check and inspect the administrative units and the conduct of civil servants, and to impose sanctions and penalties for breach of the law. Another role of these agencies is to assist the government in solving administrative problems, improving administrative practices and increasing efficiency.

These central control agencies are experiencing the gravest difficulties as a result of the war. Their role is all but inoperative; they are simply not exercising many of their function. These agencies include the Central Inspection Commission, the Civil Service Board, and the General Disciplinary Council, among others.

Their role was taken over by the militia men, or was simply not performed. State employees behaved as if they wee individuals on their own in a battlefield, rather than as members of an integrated organization. What cohesion was left in Lebanon became the cohesion of the band, whether religious or political, struggling for survival.

In any case, even before the war the employment process was not so pure and well protected that the employee's primary loyalty to the government was assured. Religion and political interferences has always vitiated this loyalty. Now the war eliminated the vestige of the employee's loyalty towards the government.

We can conclude by saying that the state bureacuracy in Lebanon has not only failed to cope with the civil war, many believed it may not survive it. Before the war, the bureaucracy has begun to erect its own defeces against the proclivities of the consociational democracy system. Some mechanisms of control against the blatant corruptions of norms had been set up, and some of these could be seen to be at least partially effective. The physical

Lebanon, where governmental services were highly disrupted, and government/ people relationships fragmented.

It is obvious that was creates physical damage to installations and interruption of communications, leading to disruption of administrative operations.

The fighting in Lebanon had left little in the country undamaged. Public services plant and equipment - hospitals, roads, schools, water, sewer systems and electricity grids, and others- has been wrecked throughout the country. Also the security conditions has resulted in the destruction of governmental offices, many files were lost and equipment damaged. The bureaucracy had to struggle against political interferences and sectarian influence even before the outbreak of the war. Like a house of cards, the flimsy bureaucratic structure collapsed the moment any stress was put on it.

Moreover, in another quasi-physical effect, the fighting resulted in civil servants being unable, and sometimes unwilling,m to attend their place of work; and many government offices had to move to other safer areas. Absenteeism escalated because it was unchecked: the people who did not show up retained their positions including pay and benefits. Also, the authorities lacked the power to compel those who could come to attend their offices.

In such ways, the continuance of public services, which in a country with more strongly-entrenched bureaucratic cadre, or in a country facing only an external enemy, might have been both a sign and a symbol of a state enduring through adversity, was made virtually impossible. Where the civil service is self-recruiting, self regulating and self-validating, with its own characteristic value-system (bureaucratic values) and ethos, it may justifiably be a subject of criticism by democratic politicians and others, as being beyond control. But, as perhaps in France during and after the second world war, by the same tokens it is better equipped to survive political turbulence, and to improvise its way through physical destruction (even civil war), in terms of the maintenance of routine in regulatory activities and service delivery, than is a civil service with few of these charactristics. In Lebanon, physical disruption was the last straw on an already a very infirm camel.

Structural Disruption: The state, to Clark and Dear, does more than simply supply a range of public goods services. «There is an increasingly popular sentiment that it purposely controls, and even forms the fundamental processes and structures of society»[22]. This idea if applied to the idea of the

(22) G. Clark and M. Dear, **State Apparatus** (Boston: Allen and Unwin, 1984) p. 1.

Political pressures, pulls and patronage, have weakened the internal control and lowered the quality of personnel; and together with sectarianism, left the Lebanese administrative system lacking integrity and efficiency.

It is with such administration that the Lebanese faced the war, and the demands of the people under conditions of war from 1975.

The Lebanese Administration During the War.

The effect of any civil war on the state bureaucracy is liable to be disruptive, even where the bureaucracy is itself a strong and effective one. The provision of central services at the national level, delivered throughout the country, can itself be a powerful cohesive mechnism. The interruption and weakening of such services by the strife of a civil war exacerbates the division of the country. In Lebanon the government simply stopped providing public services and administrative functions and most important, it failed utterly in the enforcement of law and order.

The speed of its collapse perhaps illustrates the fragility of the pre 1975 regime. The reaction of the Lebanese government to the outbreak of civil war was total immobility.the system then had few reserves of bureaucratic strength to draw on; it could not respond in an ameliorative way because it itself was a structure of tensions, of moslem-christian controversies, personal rivalries, fears and hatreds.

We will look at the disruption in Lebanese administration from two view points; the physical destruction and the structural disruption.

Physical Destruction: A very important aspect of war generally is seen in a change in the role of government. The disruption caused by was is held in some of the literature to intensify the relationship between the government and the people[21]: the civilian population relies more on the government and its organization of services, and the government, in turn, is supposed to help them face the difficulties of the war situation by taking control of distribution of necessities of life and so on, on the home front.

This is not, however, the case in a civil war, where the battlefields are every where, where in a real sense there are 'no civilians', and no concept of a home front; and especially where the administration becomes the reflection of political, military and social divisions. Certainly, it was not the case in

(21) See for example A. Marwick, **War and Social Change in the Twentieth** Century (London* Macmillan, 1974) and H. Barbera, **Rich Nations and** Poor in Peace and War (Mass. Lexington: D.C. Heath, 1973).

the large number of offices and ministries they have to visit, with considerable duplication and overlapping before completing a transaction.

Again, the legalistic approach in the Lebanese administration leads to rigidity in decision making. It comes up when new problems arise which are not specified in the law; the employee will not make any decisions, he enforces the law in its narrowest more literal sense without much regard to immediate, let alone long run consequences.

Such an approach, although rooted in many administrations, leads to adverse conseuences in the context of development. Crozier says that bureaucracy means government by departments of the state staffed by appointed functionaries, organized hierarchically, and dependent on a sovereign authority. Bureaucratic power in this sense implies the supremacy of law and order[19]. But the narrow outlook of the law and order may easily obstruct schemes of economic and social development. If in Lebanon the employees do not understand the spirit of a law, but merely sticks to its formal meaning, this affects the implementation of plans and projects badly needed in a developing country.

The weakening of control as a result of political and religious interferences, and the problem of low pay in the lebanese civil service (which for what it's worth many scholars agree negatively affects the morale of the employees), combine to result in a widespread spirit of laxity among the civil servants. «The Lebanese bureaucrat often comes to work late, shows little interest in his job, goes home early, and takes maximum advantage of loose regulations affecting leave and pay»[20]. This leads to delays in dispatching transactions and paralyzes governmental operations, and has aroused strong public resentment and criticism.

In any discussion of the Lebanese administration two points must be dealt with: political leadership and sectarianism. Their repercussions are widespread, and they lead to corruption and inefficiency.

Political sectarianism, being a system of proportional representation in all branches of government based on sectarian affiliation, leaves its effects not only on the practices of civil servants, but also in the areas of recruitment and promotion. It has left the Lebanese society a fragmented society, and the Lebanese administration a corrupt one.

---

(19) Michel Crozier, **The Bureaucratic Phenomenon** (Chicago: University of Chicago Press, 1964) p. 3.

(20) Elie Salem, **Modernization Without Revolution, Lebanon's Experience** (Bloomington* Indiana University Press, 1973) p. 90.

methods proved rewarding to the mandate authority and to the personal interest of certain Lebanese individuals, it spread fast to invade most official institutions[18].

The tendency among civil servants to neglect the common interest for the sake of their own personal interest is almost endemic. A large number of civil servants is always ready to profit from their position, and to gain the greatest possible benefit from it.

Adding to this are the lengthy and complex procedures customary in the administration, which leave the Lebanese citizen not sure whether his transaction is delayed because of the slow procedure, or whether he is expected to pay some 'incentives' to the employee. His experience, however, shows that in most cases efficiency follows either the payment of a bribe or the interference of an influential.

The major offences of corruption are three; nonfeasance, malfeasance and misfeasance. The first is the failing to perform a required duty, the second is the committing of an unlawful act and the third refers to the improper performance of some act which a man may properly do. We would be justified in contending that all three offences are being committed almost as a matter of routine by bureaucrats in Lebanon.

e- Organizational Problems: The Lebanese administration has some problematic features of an organizational and procedural nature. These include over centralization and over concentration of authority, a legalistic approach to the administration, and a widespread spirit of laxity among employees.

Decision making authority is usually concentrated at the top of the administrative hierarchy thus causing a regrettable delay in the transaction of official business. On the national level, authority is centered in the capital so that minor matters tend to be reffered there, thus slowing the administrative process and adding to the burdens of senior bureaucrats (the power being concentrated in their hands), while diminishing the efficiency of the local administrator. Adding to this is the fact that some junior bureaucrats are often unwilling to take decisions and transfer as many transactions as possible to their superiors.

The Lebanese are always criticising these procedures; they complain of

(18) Maroun Kisirwani, **Attitudes and Behavior of Lebanese Bureaucrats** (Ph. D Dissertation, Indiana University, 1971) pp. 65-67.

c- Family: The family is one of the most basic and fundamental institutions in the Lebanese society and culture. It has a significant influence in shaping and affecting the values and the way of life of the majority of the Lebanese people. The «family» refers to «a clan or patrilineal descent group of people bearing the same surname and having the same confession who trace their genealogy to common ancestors»[16].

Family and religion are the social and traditional groups to which the Lebanese individual belongs; next to family loyalties, the Lebanese belong to their religious sect. So in his process of socialization, the individual learns to seek the interest and welfare of first his family and then his sect. This fact is significant since it not only determines the personal life of the individual, but his public life as well.

The Lebanese family is patriarchal and closely knit, with the father as the head and source of authority. The consequences of this for governmental administration are significant. «The docile and dependent life which an individual leads in the family is reflected in the administration. Employees display little initiative or independent judgement and shy away from the exercise of responsibility. The try to evade decision making and take comfort in submission to their superiors»[17].

In addition, the hierarchy in the administration and the concentration of authority at the top reflects the family hierarchy, resulting in the employee acting the same way as in his family.

The Lebanese, like many others, are not able to divorce themselves from the values of their society; family ties and allegiances are so strong as to result in nepotism and other forms what is usually seen as corruption. According to social customs and values, a person's duty and responsibility are to his family first; public interest is subordinate to the family interest and, hence, favouritism spreads in the bureaucracy.

d- Corruption: Corruption, whether in the form of bribery, the use of «pull», or in other forms is widespread in the Lebanesee administration.

Kisirwani traces bribery in the administration back to hte Nineteenth Century during the Mutasarifiyya era. The Mandate period witnessed a turning point in the intensity and spread of various forms of corruption among both the French and Lebanesee officials. The French had used monetary inducements to buy they support o&f the Lebanese leaders. Once corrupt

(16) Michael Johnson, **Class and Client in Beirut,** (London: Ithaca Press, 1986). p. 45.
(17) Adnan Iskandar, **Bureaucracy in Lebanon** (Beirut: American University of Beirut, 1964) p. 35.

suring that each sect did not receive more than its fair share was to create positions in the administration which could only be filled by members of a particular sect»[12].

Religious and political sectarianism go hand in hand; the religious sect is a vehicle for social and political identity. Among the Lebanese, therefore, sectarian loyalties are more important than national loyalties, thus weakening the society and encouraging confessional interests at the expense of national unity. «In Lebanon, a man's loyalty went first to his community. If he had to choose between that and the state, it was the state which generally lost»[13].

b- Political Elites: Gordon stresses that «It is as members of parliament, as ministers, as holdsers of important administrative posts that members of the political elite, sharing power across communal lines, run the country by accommodation, compromise, log-rolling, always keeping in mind the interest of their clientelle»[14].

Adding to these are the leaders who emerged as heads of armed groups during the war and made their entry into politics. These people who control the political process in Lebanon are called **Zuama**.

A Zaim according to hottinger, in the specifically Lebanese and contemporary sense, «is a political leader who possesses the support of a locally circumscribed community and who retains this support by fostering or appearing to foster the interests of as many as possible from among his clientele»[15].

This type of leader conforms to what theoreticians call the traditional patron-client system where the ties with the leader are strong, and the identification with the general community is weak. The Zaim-client relationship is a very important one, where the Zaim serves as a communication channel between the client and the government.

In order to win and hold the confidence of his followers, it is preferable that the Zaim be of the same religious community as the people whom he represents and speaks for. In this way he gains not only local but also sectarian loyalties.

During the civil war and while the central authority almost practically collapsed, entire regions and cities were under the effective rule of political and military leaders, whether traditional Zuama or those who emerged during the war.

---

(12) David Gilmour, **Lebanon: The Fractured Country** (Oxford: Martin Roberston, 1983) p. 28.
(13) **Ibid.**, p. 29.
(14) David Gordon, **Lebanon: The Fragmented Nation** (London: Croom Helm, 1980) p. 2.
(15) Arnold hottinger, «Zuama in Historical Perspective», in L. Binder (ed.), **op.cit.**, p. 85.

Confessionalism is legally recognized in three spheres: 1. Personal status laws, where every sect has its own laws covering marriage, divorce and inheritance, and these are administered in separate sectarian courts; 2. Parliamentary representation, where every community is represented according to regions and to its numerical size, and 3. Public Administration, where civil service appointments are distributed along sectarian lines. Confessionalism manifests itself at several points in the administrative process, namely recruitment, promotion and control.

Recruitment: The civil service laws on recruitment in Lebanon do not impose sectarian requirements at all. In fact, article 12 of the constitution guarantees the right of the Lebanese citizen to hold office on the basis of merit and cometence. However, article 95 provides for the equitable representation of all sects in the state offices.

The ambiguity resulting from these conflicting constitutional provisions is clarified, however, by the National Pact which is a supplement to the constitution. As a result, positions in the Lebanese bureaucracy are distributed among the various sects in accordance with strict traditions and regulations. The problem that arises is not in assuring equal religious representation, but in assuring qualified governmental personnel, since the religion of a person applying for governmental jobs becoms more significant than his actual technical qualifications.

Promotion: In the area of promotion the situation is similar. The regulations do not mention sectarian problems at all, they rather stress the ability and experience of the employee. But «the civil servant awaiting promotion and those responsible for recommending promotions are acutely aware of the religious affiliation of the previous incumbent of the vacated position, or will certainly be reminded by leaders in each community if they fail to conform to the demands of sectarian proportionality. Hence, confessional considerations are woven into the promotion process and the administrative framework within which it formally operates»[11].

Control: In the area of control and discipline, sectarianism undoubtedly weakens internal control over an employee. As already said, a person who is recruited as a result of sectarian pressures can always rely on the support of the same pressures. Thus at the very point where corrective or disciplinary action is required, the hands of superiors are tied, and they have little or no effective control over their nominal subordinates.

The main principle which stands out in the Lebanese administration is that this administration must accurately recognize the apportionment of Lebanon into two communities: christians and moslems. «For cooperation, the obvious method of en-

(11) Ralph Crow, «Confessionalism, Public Administration and Efficiency in Lebanon», in L. Binder (ed.), op.cit, p. 174.

be more important than his actual qualifications, and frequently is in Lebanon.

In the area of promotion the situation is similar to that of selection. The laws and regulations in Lebanon stress the ability and experience of the employee. But confessional considerations are woven into the promotion process in order to conform to the demands of sectarian proportionality.

Similarly, there are countless possible illustrations of the tendency of Lebanese bureaucrats to appropriate his post and the resources which go with it, with very little sense of shame or wrongdoing. As a result of political interference and sectarian prssures and family traditions, the lebanese bureaucrat finds no harm in helping relatives or friends and no difficulty in serving his community interests rather the public interest.

What the citizens in Lebanon expect from their bureaucracy is, in princile, what Weber and other theoreticians expect, but they soon learn how in practice the elements of the political system intervene and change or modify these principles. The cost of consociational democracy in Lebanon, where all communities must participate in the system, is that sectarianism and other social cleavages intrude into almost every aspect of the Lebanese administration.

Characteristics of the Lebanese Administration

a- Confessionalism: Religious sectarianism is probably the most important feature of the Lebanese society. Its influence is clear on the whole life and culture of the Lebanese people.

Sectarian divisions were given official encouragement under the Ottomans by the **Millet** system which extended a semi-autonomous status to the different religious sects.

During the Mandate, the French did not do much to ameliorate the situation; indeed, they helped to foster divisiveness and sectarianism in pursuit of their own interest[10].

In modern Lebanon, religion is still the most important influence in determining the entire way of life for many people. Sectarianism was a problem which Lebanon had to cope with after independence, and is still one of its major political, social as well as administrative problems. Sectarianism, undoubtedly, makes the solution of other Lebanese problems very difficult.

---

(10) Daniel Lerner, **The Passing of Traditional Society** (Glencoe: The Free Press, 1969) p. 172.

We can easily say that the principles of consociational democracy which may preserve stability and even a degree of harmony at political level in a sorely divided society, would have quite profound consequences for the kind of bureaucracy that is likely to serve such society.

There are divergences from the acceptable norms which are certainly to be found in the Lebanese administration. The Lebanese bureaucrat and especially the high making bureaucrat is free, but he is not impartial. He has his job in part because of his religious affiliation and, therefore, owes his benefactor a debt; he repays this debt by being not impartial.

Although there is a clear hierarchy in theory, in practice this hierarchy is distorted by religious links creating an alternative hierarchy. A Lebanese senior bureaucrat will not delegate powers to a subordinate from a different religion; and a bureaucrat will always refer to a senior one of his own religion even if he is not directly responsible to him. Overlapping of jurisdictions between the different bureaus is endemic.

Concerning the question of selection, in principle the general requirements for a person to hold a government position are that he should be Lebanese, present a medical certificate that he is fit, and procure a statement of security clearance. He should also be holder of the academic qualification requrested for the post and pass the Civil Service Board examination. But in practice, there are two major controlling factors that impinge on the decision making authority in the selection of candidates for appointments. First, the sectarian consideration, and second, the degree of discretion granted to the administration in choosing candidates.

When the sectarianism of the post is known, the question becomes one of exercising discretion in selecting candidates from the concerned sectarian group. When the sectarianism of the post is not identified, the decision making authority has to determine first the quota allocated to each sect. If the posts are to be filled on the basis of a competitive examination. «The decision making authority has no discretion but to appoint on the basis of ranking priority within the sectarian frame of reference. Under this condition, the principle of merit is observed along with sectarian qualifications»[9].

Whenever discretion is left to the administration to choose from among qualified candidates, political influence can play an important role. In these circumstances the religion of the person applying for a governmental job can

(9) Iskandar Bashir, **Civil Service Reforms in Lebanon** (Beirut: American University of Beirut, 1977) p. 69.

To accommodate a political culture so crisscrossed with sectarian, ethnic and kinship cleavages, the Lebanese politicians after independence designed a political order basded on representation of all factions. The National Pact of 1943 was a compromise formula where all the religious communities were to share power in the system according to their numerical strength. The public service, like other institutions, is based on the equitable representation of the religious groups.

Furthermore, to ensure that each sect did not receive more than its share, certain positions in the administration were created which could only be filled by members of a particular sect.

In these, and other ways, Lebanon is an archetype of a kind of system which Lijphart and tothers later detected in Europe and other parts of the world, to which they give the name «consociational democracy».

Consociational democracy can be defined in terms of four characteristics. «The first and most important element is government by grand coalition of the political leaders of all significant segments of the plural society»[2]. this can be achieved through a grand coalition government, a grand council or committee with important advisory functions or a coalition of president and top office holders.

The other three basic elements of consociational democracy are:

2- The mutual veto or concurrent majority rule, which refers to the veto each segment in the society can use against the decision of another segment.

When decisions in grand coalitions are reached by majority vote, among the segments serves as an additional protection of vital minorities, interests[3].

3- Proportionality as the principal standard of political representation. Proportionality is a method of allocating political and administrative appointments and scarce financial resources among the different segments[4]. It has an important function in the decision making process whereby all groups get their share of goods and experience of decisions.

4- A high degree of autonomy for each segment to run its own internal affairs. «Segmental autonomy is the delegation of rule-making and rule-application powers to the various segments»[5]. It gives each group the power to rule itself in matters which do not affect national interest.

---

(2) **Ibid.**, p. 25.
(3) **Ibid.**, p. 36-37.
(4) **Ibid.**, p. 38.
(5) **Ibid.**, p. 41.

With a population approximately half christians and half moslems, and with christians and moslems further subdivided into several sectarian groups, and with Lebanon being «an uneasy association of communities and classes, and Lebanese politics primarily concerned with holding this association together»[6], Lebanon needed to find just such a system to cope with its communal conflicts.

Consociational democracy has bveen described by Lijphart as a «government by elite cartel designed to turn a democracy with a fragmented political culture into a stable democracy»[7]. So consociational democracy is based on compromise and accommodation among the various groups, and this is what we find in Lebanon.

The informal and unwritten National Pact concluded at the time of independence prescribed government by a kind of grand coalition of office-holders. The coalition is between the religious segments which constitute the plural society of Lebanon, namely christians and moslems.

Segmental autonomy is another strong feature of the Lebanese democracy. Leonard Binder writes that «it was an integral, although unwritten, part of the constitution that the regime will not interfere in the areas of intra-confessional social relationships»[8]. Each sect has its own schools and social, recreational organizations.

Furthermore, the personal status laws concerning such matters as marriage, divorce and inheritance, differ from sect to sect and are administered in separate sectarian courts.

The mutual veto is an equally basic, but again an unwritten provision of the political system.

The religious communities in Lebanon are, therefore, the major structural components of the Lebanese social and political life. In other words, the individual's religious affiliation provides the basis for social and political relations; it is often more important to him than the attachement to his country.

Accepting then that Lebanon conforms very closely to the stereotype of consociational democracy, what can we expect from a bureaucracy in a consociational democracy model.

---

(6) Michael Hudson, **Arab Politics** (London: Yale University Press, 1977) p. 281.

(7) Arend Lijphart, «Consociational Democracy», **World Politics** (21) No. 2 Jan. 1969: 207-225, p. 216.

(8) Leonard Binder, «Political Change in Lebanon», in Leonard Binder (ed.), **Politics in Lebanon** (N.Y: John Wiley, 1966) p. 295.

The Civil War and the Lebanese Administration

Dr. Randa Antoun(*)

To understand the Lebanese administration properly we must study its basic features and characteristics, and its institutions and practices. Although this is a difficult task for an article of this nature especially in view of the fact that the data and information related to the administration in Lebanon at this time are very scarce, nevertheless certain important factors which have had an impact on the administration can be identified.

In addition, we must keep in mind that in Lebanon, as in many other countries, the political system and the way in which it functions has significant bearing on the civil service.

So before entering into details with the characteristics of the Lebanese administration as such, it is important to go into the historical background of the society's institutions since its impact on the administration is clearly demonstrable.

The Lebanese society is accepted to be a plural society. A plural society is a society divided by segmental cleavages. «Such cleavages may be of religious, ideological, linguistic, regional, cultural, racial or ethnic nature»(1), as in the case of Lebanon, Cyprus and Belgium among others. Moreover, all aspects of society from political parties to voluntary associations and schools, tend to be organized along the line of segmental cleavages. The Lebanese society is segmented along religious lines. Religion plays a very important role in all aspects of society.

(☆) **Assistant Professor PSPA dept.- American University of Beirut.**

(1) Arend Lijphart, **Democracy in Plural Societies** (London: Yale University Press, 1977) pp. 3-4.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO